





پارچه شماره ۱۷ - ۳۲

۵۵۷۹ هجری

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مسائل  
جلد: ثانی  
مؤلف: زمین الدین علی بن احمد اشقی السامی  
موضوع: شماره قفسه

شماره ثبت کتاب: ۶۲۷۶۵  
۱۳۲۶

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۴۵۱۹

پارچه شماره ۱۷ - ۳۲

۵۵۷۹ هجری

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مسائل  
جلد: ثانی  
مؤلف: زمین الدین علی بن احمد اشقی السامی  
موضوع: شماره قفسه

شماره ثبت کتاب: ۶۲۷۶۵  
۱۳۲۶

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۴۵۱۹



٧٨  
شماره ثبت  
٧٦٨  
٧٦٩

وغيره مرجع بالتخالف الى ماله فياخذ منه الموجد كيقطع وقيمة الذاهب المتخرج  
صار شيئا بالمشترى والوجوب ربح بأرض الشئ ولو وجب العين مستحقة  
او موهبة انظر اقتضا المدة او القالب في شئ وقيمة القيمة مستحقة  
لو اختلفا في قيمة المثل الذي يقتضيه اصول المذهب قبول قول منكر الزائد  
مع عينة كما في نظاره حتى الغضب وقبول آخر تقديم قول الملك وقبوله  
هنا حكم بالرجوع الى قيمة شئ موصوفا بصفاة وهو باصول العامة التي نظر  
الى ان الوصف يتبدل اهل الحق والظن القيمة يكون متباينين في النزاع الظاهر  
ان العقار بطل بغير التخالف وان لم يفسد فاسخ وبقطع في كونهما مالا سلبناه  
عنه من ان يمين كل منهما يستقطب دعوى الآخر فيكون الملك باقيا على حاله ولا يحكم  
بشيء عقد حتى يحكم بانفساخ وهذا على القول بطلان من اصله واما على القول  
ببطلان من جهة فالظاهر ان ذلك لا ينافي دعوى كل منهما بيمين صاحب شئ  
ح وان امضاءه على وثق اليمين مستند على وثق احدهما وهو ظاهر  
فتوى عدو على في عن الشافعي ان بالتخالف وجهين في انفساخ خبره او  
توقف على النزاع وتوقف في س في الوجهين وعلى الثاني بطل المتعاقدين او  
احدهما ويرضى احدهما بدعوى الآخر او يفسد الحاكم اذا يمين من ثوابها او  
امتناعا من فسخ لئلا يطول النزاع ثم ان توافقا على الفسخ او فسخ الحاكم انظر ظاهرا  
وباطنا وان يرد احدهما فان كان الحق فذلك لا ينافي ظاهره اذا  
اختلفا في تأخير الشئ وتقبله او في قدر الاجل او في اشتراطه من اوصافه فان لم  
قول البائع مع تغييره لانه في هذه المواضع كلها يتكرر ذلك لهما اتفاقا على صدور  
العقد وحصول الملك والتمتع المعين واما اختلفا في قدر الزائد والبائع يتكرر  
فيقدم قوله في فيه وربما قيل بالتخالف هنا بناء على القول في المسئلة السابقة

طول  
ح

شماره ثبت  
٧٦٩

لا يشتركا في الوجه الذي اقتضاه وهو دعوى امتناع القول المتفق عليه  
متفق عليه لان احدهما يشترط الملك الى سبب مخصوص والاخر يفتقر الى  
سبب اخر في الحقيقة الملك بقوله المالك يقول الآخر وكل منهما قد  
ودعي عليه فان لم يكن بواضح لا يشترط الثاني للملك وهو العقد لا نزاع  
بينهما فيه ولا تعدد واما الخلاف فيما صاحب من الامور المذكورة وهو ان خارج  
عن السبب نعم هو مقيد بما يذكر فيهما فان ثبت منها كان قيد الاول والمزمن في ذلك  
اختلاف فتنازعنا مرجع الى وجود تلك التهود وعندهم فيقدم المثل وهذا بعد ذلك  
في المسئلة السابقة اذا اختلفا في المبيع فقال البائع بعثك ثوبا فقال المشتري  
ثوبين فقال قول البائع ايضا هذه الزينة بغير النزاع في قدر الثمن ووجه  
تقديم قول البائع فيمن حيث انه يشترط المبيع الدايح انهما على امر مشترك هو  
بيع الثوب الواحد واحتمال التخالف انهما بوجه السابقي وجوابه ولا يخفى  
ان ذلك كما يجب لا يكون التنازع معينا لهذا الثوب فيقول المشتري بل هذا ان  
لغير المذكور فانزع تخالف القول بالتخالف وحيث لا يكون ذلك مستلزما للاختلاف  
فان كان المشتري ثوبا بعثك ثوبا فالمشتري بل ثوبين فانزع تخالف  
ايضا فلا يشترط هنا يمكن الاخذ به فلو قال بعثك هذا الثوب فقال  
بل هذا فطعننا دعوى بل ثوبين فانزع تخالف فلو قال بعثك هذا الثوب فقال  
الاحد ثوبا سلفا فاذا تخالف على ثوبين فليس للمشتري في كل ثوب فان كان  
الثوب المتنازع فيه والا انزع من ثوبين فالمشتري واذا تخلف المشتري على ثوبين  
ما يبيع المباح وكان الثوب في يده لم يكن البائع مطالبه لانه لا يدعيه ان  
كان في يده المباح لم يكن له التصرف فيه لا معترف بانه للمشتري ولم يمتنع في  
ذمته فان كان البائع قد قبض الثمن رده على المشتري وياخذ الثوب فطعننا ان

كان الاول احيى  
قول البائع كالأول

البائع

٧٦٨  
٧٦٩

شماره ثبت  
٧٦٩

وان لم يكن قبضه اخذ الثوب قصاصا ايتم كبت الثمن ولو زاد فقول لا يدعيه  
كذا افضل في ذلك وعلى تقديم من التفضل في الفسخ ظاهرا وباطنا على بعض الوجوه  
ينبغي ذلك واعلم ان شرط التملك المقتضى به ادعاء كل منهما على صاحبه في قضية  
الاخر بحيث لا يتفقان على امر كذا هنا وشبهه ما لو اختلفا في الثمن المعين او فيهما معا  
وشبهه ما لو ادعى احدهما البيع والاخر الشئ ولو اختلفا في امر واختلفا في وجه  
زائد او قدر بحيث كانت الدعوى من طرف واحد خلف المثل ويتعدى ذلك الى  
غير البيع من العقود اللازمة كالشئ والعارضة ولو اختلف وزنه البائع  
ووزنه المشتري كان القول قول وزنه البائع في المبيع ووزنه المشتري في الثمن  
اي لو اختلفا في قدر الثمن او المثل في القول قول وزنه البائع في قدر المبيع كما ان  
القول فيه قول مورثهم وقول ورثة المشتري في الثمن وان لم نقل بل في مورثهم  
لا تهم بغيره وان اقتصرا فاما خالف الاصل على مورد وذهب جماعة من الصحابة  
الى ان حكم المورث في جميع الاحكام ومحمود ولو قلنا بالتخالف بين  
المورثين ثبت من الورثة قطعا ولو اختلفت الورثة في عين المبيع او غير عين  
حيث ثبتت التملك فالمورث في ذلك فاطلاق المثل تقدم قول ورثة البائع في  
المبيع ووزنه المشتري في الثمن انظر على كل حال ان ادعاء كل واحد بعثك بغير فقال  
بل ثوبا فقال بل ثوبين فقال ثوبين في الثمن في القول قول ورثة البائع  
فقط العقد بغيره فلو قال ثوبين في الدعوى فحق العقد على علمه وهو اصله  
المتخير في العقود فان الظاهر من العقود المجارية بين المسلمين المتخير فيكون  
قول ورثة المتخير موقفا للاصل وهذا في المسئلة الاولى واما الثانية في  
الفسخ لا تترك صحة العقد بل يفسد على امر المثل ان كان الاصل موطوء  
البطل الوجوب لاستمرار الفسخ اطلاق عليه حتى يجرأوا زائده بقاها وبطل

الرجوع الى



الشرط في الشرط  
وضابطه

الحكم في الأول مع التعيين كعكس هذا العدم فتقول بل بعد الجواب فان كان الشرط  
ان كان هو الشرط في فوجي ثوب الثمن في فوجي وان كان هو الباع فهو يبي  
اشغال غيره عندنا لاسل معهما في الموضوعين ولا يرجع الى الجواب في البيع فيكون  
منكره ثم لو لم يتبين في الموضوعين فوجي ما ذكر **قول** وضابطه لم يكن مودا ناسا  
جاءه البيع او الثمن ولا يخالفنا لثبات الشئ ضابطه يعود الى الشرط الاول  
عليه بالشرط انفسه والمراد منه ما هو اخص من ذلك وهو الشرط السابق في العادة  
التي من كلف فان الشرط المعقود لها الباع اعلم من الصبي والباطلة والفاط  
تختص بالبيع والمداون ضابطه ما يقع اشتراطه لم يكن مودا الى جملته المبيع او الثمن  
وذلك ان شرطه لا يخل احداهما بل يجوز ان لا يخل في قطا من الثمن وهو يجوز  
في غير العوضان وقوله ولا يخالفنا الكتاب **والشئ** كان مغنيا عن ذكر المودا الى  
جملته العوضين لا يستلزم الغر المتي عند في الشئ المطرقة وشال ما خالف  
الكتاب والشئ مع ما ذكره اشتراط ان لا يبعد او لا يبعد او لا يبعد ولا يجب  
وضابطه ما ياتي في مقتضى العقد ان يتفق عدم ترتيب الاثر الذي جعل الشرع  
العقد من حيث هو هو بحيث يقتضيه وترتب عليه كذا حقيقة جامعة وبشكل  
باشرط عدم الاشياء زمانا معينا فان مقتضى العقد المطلق في كل وقت باشرط  
استطاعة الجالس والجلوس وما شاكل ذلك ما لا يخرج على حد اشتراطه وعياد  
المجدا الثاني ذلك لان كل ما يقع اشتراطه فليس منافيا للكتاب والشئ **قول**  
ويجوز ان يشترط ما هو سابق داخل تحت قدرته كقصة الثوب وضابطه ما  
يشترطه على الباع فان اطلاق العقد وان لم يتحقق الا ان شرطه سابق مقدور  
غيره فان مقتضى العقد في كل وقت عدم الامر بالوفاء بالشرط وبطل ما لو شرط  
الباع على المشتري قصاصة ثوب معين او خياطته والمداون من شرطه المداون

الشرط

تلك

تعيين

تحصيل المقتضى بنفسه او بغيره يصح اطلاق كون مقدورا ولو شرطه فله بنفسه اعتبار  
في حصة قدره عليه بان يكون عالما بالصفة قادرا عليها فان عين زمانا لا يمكن  
فيه تحصيل الشرط فهو باطل غير مقدور **قول** ولا يجوز اشتراط ما لا يقع في مقدوره  
كبيع الزرع على ان يحمله شيئا فان ذلك غير مقدور للبائع بل لا فرق في  
الظلمان بين ان يشترط عليه ان يحمله هو والله تعالى لا يشترط في عدم المقدور  
وفي بعض حواشي الشرح ان المداون اشتراط ان يحمله الله الزرع شيئا  
لا اشتراط ان يحمله البائع شيئا فان ذلك وان كان باطلا ايضا الا انه  
غير مردود هنا لاننا انما نبيحون ما يجوز ان يتوقعه عالما لما يتعده هذا احسن اذا  
اراد في ان اشترط المداون في الظلمان **قول** ولا بأس باشرطه بتعيينه لان  
ذلك مقدور له وهل يشترط المدة أم لا على المتعارفين في البيع لا يضره لان مقتضى  
عقده الظاهر الاتفاقة بالشرط والاطلاق يدل عليه **قول** ويجوز ان يقع المداون شرط  
ان يصدق اطلاق الحكم يشترطه عن المشتري او اطلاقه او شرطه على الباع  
او عن كفارة او شرطه او عوض او عوض الاولين لا ينافي وانما الثالث فقال في  
ان يجوز ايضا عندنا لان شرطه لا ينافي الكتاب والشئ وفي عياد اشتراطه وطلبا  
او عن المشتري ومقتضى عدم الجواز من الباع وبقطع في س وبقوله قوله عليه السلام  
لا تغتفر الا في ملكك والباع ليس له ان يملكه او ما يقتضيه الكتاب فان كانت عن المشتري  
وشرطه الباع عتقه عنها في وقاية الشرط يقتضي لينا العدم بالاعتقاد وان  
لم يشترط على ان العتق هل هو على الباع او على المشتري او على الجميع فانه من  
حيث ان في معنى القبر والعبادة يرجع الاول ومن حيث الاشتراط من الباع  
وتعلق غرضه به وان الشرط من جهة العوضين يدل على الثاني وانما المستلزم زوال  
الجزء من العدم ويحريه يكون قتال النتيجة ان لا ينافاة بين هذه الحقوق فيجوز

الشرط

الشرط في الشرط  
وضابطه

اجتماعا فيه ويخرج على ذلك المطالبة بالحق فمن كان الشرط لافله المطالبة بالحق  
عن الكفاية فان قلنا الحق في يدكم كما نورد وان قلنا ان الباع كذا ان  
حقه وان اشترطه بالشرط وجوب العتق وكذا ان قلنا ان الباع كذا ان  
ما اشترطه بالشرط وجوب العتق مستغني عن الشرط فان قلنا ان الباع كذا ان  
مستغني عن الشرط وجوب العتق مستغني عن الشرط فان قلنا ان الباع كذا ان  
في جواز الشرط ان يكون سببا في فوجي ثوب الثمن فانه مقتضى ما لا يشترطه  
الثالث وظاهر الشرط يقتضي ايقاعه مباشرة اختيارا جازما ولو شرطه على عوضا  
من خدمته وغيرها لم يأت بالشرط ايضا وحيث دعوت الشرط في الباع بين في  
البيع والاشياء الباقية في الشرط لان وقوعه هنا يرجع الى القيمة كالتابع ايضا لينا  
العتق على التخليص مع احتمال فساد له لو وقع على خلاف ما وجب وحتمل ضعيفا  
سقوط الشرط ونحو العتق وهل يشترط وقوعه من المشتري مباشرة أم لا  
وقوعه مطلقا وجها وتظهر الدالة فيما لو باع بشرط العتق فله الاطلاق  
بطلان البيع لان شرط العتق مستغني عليه فلا يجوز نقله الى غيره ومقتضى ما لا ينافي  
ثم ان اقول المشتري الذي قبله فله نقد قدر كالمات والاشياء لا ينافي  
يخرج كما اوقفه بوليده والذي يدل على الاطلاق والحكم في باقي الشرط ان لا ينافي  
بما شرطه بنفسه الامع التعيين وهذا الشرط لا ينافي فيه **قول** او يبرره فان  
شرطه مطلقا او مقيتا تعين وان اطلق تجزئ المطلق والمقيد فان اخاره  
الثاني لتعريفه بوقا في هذه الشئ ولم يتفق الشرط وجب عليه التبرر ثانيا  
لان الغرض ترتب العتق ولم يحصل مع احتمال العدم لقيامه بالشرط المطلق  
وهل يجوز للمشتري الرجوع في هذا الشرط فيجوز نقله الى اخيه وعنده التناهي  
وجوبه الوفا بالشرط وعدم حصول عرض الباع فالرجوع به ابطال له وبوينا في

هنا

ثانيا في حصة الشرط ولو اخل المشتري بالشرط في الباع بين في البيع والاشياء  
بالنفاذ كما سياتي في شرط العتق **قول** او كفاية في حصة المشتري مع الاطلاق  
بين الكتاب والمطابقة والشرط ومع التعيين تعين ما شرطه وكذا القول في الاجل والعذر  
ولو شرطه المشتري والعذر فيرجع الى القيمة الشوتية فلا يجب على المشتري العتق عنها  
ولو طلب الزيادة اجبر على القيمة ان كان والاشياء الباقية من النسخ والامضاء وفي جواز  
رجوعه في الشرط عند جرحه وجها نظر الى الاصل والوفاء بالشرط مع احتمال ردة  
المشتري من الشرط لو فانه به والغرض طارئة شرعا **قول** ولو شرطه الاشارة او ان  
لا يعتقها ولا يطلها قبل بيع البيع وبطل الشرط اي لو شرطه الاشارة على المشتري  
لو باع البيع في كل مكان على الباع فان هذا الشرط باطل لما في مقتضى العقد وثبوت  
المالك وكذا القول في شرط الباع عدم عتق المشتري وقوته وهل يبطل البيع ايضا  
أم يخص الظلمان بالشرط فان الجود هما الاول لان التراضي يقع الا على الجميع  
حيث يرجع فانه ابطال بعضه وامتنع نوده شرعا انما يتعلق الرضا فيكون الباع  
تجارة لا عن رضى وجهه مع الباع ان التراضي يتعلق بكليهما فاذا اشتم احدهما  
بقي الآخر وهو ذهب الشيخ رحمه الله والاشياء انما في كل بيع فحق شرطه فاسدا  
وشك ما يشهد من العقود اللازمة **قول** ولو شرط في البيع ان يضمن انسان بعض  
الثمن او كل شيء البيع والشرط لان ذلك وان لم يقتضيه العقد لشرط يعود على  
المتعاقد من مصلته كما لا يخفى اشتراطه لعموم وبطل اشتراطه من الباع على  
بعض البيع او كل لو كان سلبا **قول** بشرط تعين الضامن للمشاهدة او الوصف  
كحل موصوفته ونحو ذلك او بغيره في نسبة فلو اطلق على الاقوي وحمل الجواز  
فحمل على كل عليه الوصف وشك ما لو شرط رهننا على احداهما ولو حمل المعبر بينهما  
لومات فان كان بعد الرهن والضممان لم يورثه لو كان قبله ثبت النسخ في شرط الجواز

لي غير ما هو معلق



تنبيه

الشيء قد اذ اشتد الحق في المحلوك فان اعتقه قد رزق البيع وان استع كان  
 للبايع خيار الشفعة ظاهر في ثبوت الخيار بمجرد اشتداد البيع وان قدر الشوط  
 له على اجازة على الوفاء وهو احد القولين في المسئلة ووجهه اصاله عدم وجوب الوفاء  
 والشوط له سبيل الى التخصيص فائدة الشفعة جعل البيع اللزم غرضه  
 الزوال عند فقد الشوط ولكن عند الامكان به والقول الآخر وجوب الوفاء بشرط  
 وعدم تسلط الشوط الا مع تعذر تصديقه لعموم الامر بالوفاء بالعقد والمسلمة عند  
 شرط الامن عصي الله وانه لا يكون له ان يذهب ذلك فان تعذر فخرج ان شاء  
 اجازة له بيع امره الى الحاكم ليعرف ان كان مذهب ذلك فان تعذر فخرج ان شاء  
 وشيئا من الشفعة في بعض مقتضيات تفصيل ثالث وهو ان الشوط الواثق  
 في العقد لا يزم ان كان العقد كفايا في حقيقة ولا يحتاج بعده الى تصديق لزم  
 لا يجوز الاخلال بكسب الوفاء في عقد الرهن ونحوه وان لم يكن كفايا في تحقيقه  
 يحتاج الى امر اخر وادركه في العقد فليس لانه بل يقاب العقد اللزم المشروطية  
 جاز الشوط رهن شي على الثمن فانه لا يصير هذا مجرد الشوط بل وجهه هذا البيع  
 لعدم لزوم الثمن لذمة المشتري الذي هو شرط رهن بل لا بد من تصديق اخر  
 بعد البيع وجعل الشفعة ان شرط العقد كافي في حقيقة كونه من الاجاب الشوط  
 فهو باع فيها في الزم والمجاز واشتراط ما سويها من تفصيل عن العقد وعلق  
 على العقد والمخالف على المحل يمكن وذلك بدخ الشفعة من ان شرط الشوط في اللزم  
 جعل الجاز لا يزم واشتراط اللزم في اللزم جعل اللزم جازا وهذا التفصيل  
 وهو احد من القولين جاز مطلقا لكون القول بالزوم مطلقا اجزأ لا استلزامه  
 واعان الخيار المذكور حيث ثبت قبله على القول بالزوم والآخر وجها من مقتضى  
 ووجهها واصل الزعم الغوري بعد ثبوت خيار بيع الثاني **فصل** وانما البيع

له

جواز الزم في العقد  
الوطي بالشرط

في العقد  
في العقد

ما

شهره  
في العقد

الشفعة والتعدي طار مع احتمال **فصل** واذا وطل الاستم على بيعها لم يكن له ردّها فان  
 كان البيع جازا جاز ردّها ويرة معا بشفعة غشقيتها كان الوطى ولا يردّ مع  
 الوطى بغير غش قبل الجبل تحرير هذه المسئلة يتوقف على ثبوتات ان ثبوت المشتري  
 في البيع المصيب يمنع من ردّها وان جاز ردّها في الدار ان كان في الدار غشقيتها  
 شرط فلو كان من المحل لا يردّ لان ولا تعلقا يشتمل على النظر وهو نقص محض ان قلنا ان  
 المحل لا يخل في بيع الا بغيره وهو المشهور والاكابر نقصان من وجوب زيادة من وجوب  
 كافي في ثبوت الخيار بالشفعة ان الوطى تصرف لمن اقرى انواع الشفعة فالقول  
 في ان يكون مانعا من الردّ ان ووطى المالك حال الوطى لا يستعقب عليه ضمانا  
 بالشفعة لا تصرف في مال وان شفع في البيع بعد ذلك بغير من وجوده الجوزة **فصل** ان  
 المولى لو ووطى اشتد جازا ليعلم مع عدم يقين المحل ان قدر ما قبله من ثبوت بطلان  
 البيع كلفه اتم ولد وهذه المقدمات كلها باقية **فصل** ان ووطى اتم الغير جازا بغيره  
 على الوطى غشقيتها ان كانت كرا وشفعة الغشقيتها كانت شيئا لدلالة النص على  
 الاقرب ان الشفعة الغشقيتها بطل الغشقيتها من حينه لا من قبله حتى الملك بالعقد وجاز  
 الاستم عليه فلا معنى لرفع ما ثبت اذا انقضت هذه العقد **فصل** اذا اشتري  
 امرة وشفقة فيها على غشقيتها سابق لم يردّها بل يردّها على بيع الدار وان وردت الشفعة  
 عنها باس سلفها وبقي ما اذا كان الغشقيتها جازا وكان الشفعة بالوطى فافترج  
 ردّها ويرة معا بشفعة الغشقيتها الوطى وبما كان يردّها على غشقيتها من  
 حيث جاز الرد مع الشفعة وفي وجوبه على المشتري مع وطى الشفعة وفي  
 اطلاق وجوب نصف الغشقيتها ان ذلك غشقيتها الغشقيتها والمسئلة مفضة فيها  
 هو اتم منها ولا لجل هذه الحالفات التي بعض الاصحاب على جعلها على كون المحل  
 من المولى الباع فانه يكون اتم وليد يكون البيع باطلا ولو ووطى في ذلك الغير

لزم

فيها

دوم

كون

ايضا

بهذا فيلزم في العقد والخلق نصف الغشقيتها على الاغلب من كون المحل شيئا للشفعة  
 فلو فرض على عدم كونها كما لا بد ان كان اللزم الغشقيتها وفي هذا المحل دفع هذه الاشكال  
 الا ان دفع لاطلاق الشفعة بالمحل ونصف الغشقيتها من المولى لو  
 شيئا وقد ايضا لا وجه لتبني الشفعة بكونه بالوطى لان اللزم جازا على كل حال  
 لطلان البيع وليس بتبني المحل المطلق في التصديق **فصل** وفيه الاصحاب  
 وكون الرد ونصف الشفعة اولى من اشتداد هذا النوع من التصديق  
 بين سائر التصديقات وكون الشفعة مضمونة على المشتري اذ بناء على ان الشفعة بطلان  
 العقد من اصله نظر الى ان الشفعة تقتضي زوال العقد فمخيار الرد في ثبوت لنا  
 عن عدم الملك وان العقد موقوف على اختيار الرد بالبيع او ان ضمان المشقة قد  
 وجد في المصلحة الردّة على سبيل وكفي في التخصيص كون الرد ونصف الغشقيتها  
 الغالب الاكثر من ان اللزم لا يكون بكونه بالوطى فالرد على من فله هذه الغشقيتها  
 الكثرة مع عمل الاصحاب بالما سببه الاصول غير واضح وعلى هذا فيكون الرد على  
 وجوب الرد لا الزم ان لم يكن المحل من المولى ويقتض بالوطى وحل يلق به مقدار من  
 الكس والقلة والنظر في وجوبه من الاولوية واستلزامه لها غالبا والافتقار  
 فيما قاله الاصل على مورد النص وتوقف في من ولد وجاز ان كان وفيه ملك الاشياء  
 على وجوبه منها وبين الوطى ولو انقص الشفعة بها فاللحاق به من باب نهوم  
 الموافقة ووجه وان كان اشتدادا مطلقا متوجها للملازمة وهل يخص المحل بالوطى  
 المتعارف في القبل بيع الدار وجها من جازها اللحاق لا ووطى في الجاز فثبتا النص  
 وهل الواجب مع الشفعة او نصف وجها من صدق ووطى البكر لوجب الشفعة  
 ان الظاهر المتبادر الى القوم تعليله بازلة الكارة وهو الفارق بينهما وبين الشفعة  
 والامور اعملا باطلاق الامر بالشفعة في النص معلقا على الوطى فيشاول صورة

القول في قيام الغشقيتها

بوصار

أو بعد يومين من الزم وهكذا

القول في قيام الغشقيتها

القول في قيام الغشقيتها

صورة النوع ولو كان الغشقيتها غير الجبل فلا ريب مع الوطى اقتضاها على موضع البعدين  
 كما لو تصرف بغيره فلا ريب ان كان الغشقيتها **فصل** والقابض ان طار كان في الي  
 البعثة فزاد انقص غشقيتها المار باصل البعثة الموجود في خلقه كذا النوع الذي يعتبر فيه  
 ذلك بالنظر الى الذات والصفات ولا يعتبر مع ذلك كون الزاد او النقص موجبا  
 لبقاء الماينة للخلق النص والافتقار على ان النص غشقيتها مع الجاز زيادة الماينة  
 وكذا عدم الشعر على الكس وهو واقعة ابن ابي ليلى مع محبة كس وزاد ما قد يكون  
 موجبا مع موافقة على اذناه بما لا يوجب فيه قيد القيد **فصل** او عامر ضا ولو  
 حتى يوم اتم التي في يوم من الائم ونذهب فيه لا تعود فلو عادت كل يوم السهم  
 حتى يوم مل حتى الورد او يوكو بعد يوم غشقيتها الغشقيتها الاخر الا سبع وفتح فثبت الغشقيتها  
 حتى اليوم تحقق بان يشتره فيجده بموالاتهم قبل القبض فانه يجوز له الشفعة وان ذهبت  
 اليه في ذلك اليوم وليس المراد بها ما يوجب بها غشقيتها من الا سبع كما قد بعضهم  
 فان ذلك لا يستلزم حتى يوم ولا ياتي كل يوم كما **فصل** وانما شفعة الانسان والرجل  
 في الجوارح في الصحاح تاشبه الانسان تحريرها وتحرير اطرافها والرجل دقة في الجاهدين  
 وطول ورجل المرأة عاجها دقة وطولها واطلاق اشتدادا ذلك غشقيتها كونه  
 خلقا لا سكا فانه لو شرط ما يشتمل الكافي فتح وثبت له الخيار لو وجده على اللحاق  
 الشفعة بغيره ليس الشفعة مصدر قولك صرّيت اذا جعت من القرى وهو المجمع تقول في  
 الماينة في الحوض ويخبره اي جعت وصرت الشاة نصرة اذ اكلها ما احمى جمع اللذان  
 في ضمها والشاء مصرة وهي المرأة محملة ايضا وهو من الفعل وهو المجمع ويبدل  
 الجمع مجزأ والادها ان ربط اخلافت الشاة ونحوه ولا يوجب يومين او اكثر فيجمع  
 التي بغيرها ونظير الجاهل كانه قد جعل كل يوم في غشقيتها شراها زيادة والاش  
 في يخرج مع الاجماع النص عن النبي صلى الله عليه واله وهو من طرق العامة وليس



في اخبارنا تعبر به لك في الجاهل موضع وفاق والندس فيل من الدس حركا وهو  
 كان المدس في اخذ عند آت في الظن والمرا به اخفاء عيب السلعة **قوله** ويرد بها  
 مثل لونها او قيمته مع التعذر وقيل رد ثلثه امداد من طعام **قوله** مع التعذر في الرد  
 بتسديد وبما مثل القديمة اي ردش اللبن مع تعذره لا بد من ثلثه فان تعذر قيمته  
 وقت الدفع ومكانه فانه وقت الانتقال المقتضى في اللبن والمرا بالبدن الموجود حال  
 البيع لا فخر من المبيع فاذا فسخ البيع ردته كما بره المصنف اما المتجدد بعد العقد فمضى  
 وجوب ردته وجها من اطلاق الرد في الاخبار ومن انما المبيع الذي هو مملوك  
 والعقد انما يفسخ من حينه وهو الاقوى فعلى هذا الواجب للموخر حاله المتجدد  
 صار شرعا ورجع الى الصل والمرا بتعذر اللبن عنده أصلا اما لو فسخ في انما فسخه  
 بان علمه جدينا او محض من ذلك في الانتقال الى يده او ردته مع الارش ان اوجب  
 نقضا وجها من اوجهها التا ولو عمل فيه علم قبل العلم بالعيب صار شرعا  
 والقول ببدل الشل او القيمة مع التعذر هو مقتضى ضمان اللوازم حيث لا دليل  
 على ما جازاه والقول ببدل ثلثه امداد طعام شرعا شذوذا الى رواية ولو قول آخر  
 ببدل صاع من تمر او صاع من بزر لان ذلك هو التخصيص عن النبي صلى الله عليه وآله في حكم اللوازم  
 الا انه ليس من طرقنا المرجع الى الاصول المتفق عليها **قوله** ومقتضى ثلثه امداد  
 ببدل اخذ المبيع لو فسخه فخره ثلثه ايام فان انقضت فيها الحليات انقضا  
 بغيره لا يخرج عن العادة بحسب حالها في قيمتها ومكانها فليست مضرة وان اختلفت  
 الحليات في الثلثة بان كانت ما عدا الاولى اقل في قيمة واحدة ولو كان بعضها ثيابا  
 والاخر زائدا عن الاولى او سوا هذا كله اذ لم يثبت كونها مضرة بغير الاختيار فلو  
 ثبت باقرار البائع او البيعة جاز الفسخ قبل الثلثة لكن بشرط نقصان فلو تساوت  
 اوزانها هبت من استمرها لا شر زوال الخيار لزوال الموجب ليع احتمال ثبوت

قوله

ويشبه ما لم يعلم بالعيب حتى لا يعلم الا بالحق حتى مات الروح او طلق وحيث  
 ثبت التصريح بالاختيار فالخيار باعنا الثلثة بافضل من العوزة بالقرار او البيعة  
 بائنا الثلثة بشرط عدم التعذر بغير الاختيار **قوله** وكذا المصحح في هذا المصنف  
 اختلاف في المصنف كذا كونه **قوله** وثبت التصريح في الشاة قطعاً في الرد  
 والبيعة على رد **قوله** وجاز الرد من عدم النص عندنا ظاهر على هذا لكن الشاة  
 محل فاق فيقول المصنف انما قد وردت بهما المساواة لها في العلية الموجبة للخيار  
 كون اللبن متصوفاً مع التليس وادعى الشيخ الاجماع على الجاهل بما كان يثبت  
 فهو الجاهل والافق اثبات الحكم المخالف للاصل بغير نص ولا اجماع استحالة وطرد ابن حنبل  
 الحكم في سائر الجواهر انما حتى لا يردى وفي بعض الاخبار من طرق العامة ما يدل عليه  
 وهو ما نسب لمقالة المدلس وفي سنن ابنه ليس بذلك المبيد **قوله** ولو حصر امانة  
 لم يثبت الخيار مع اطلاق العقد لعدم النص بكون النص مناه من بيع الشر  
 يثبت الخيار ان لم يتصرف ولو لم يخطب ولا فالارش وبغيره من العجالة بغيره وان  
 تصرف في المنة **قوله** وكذا لو حصر البائع امانة **قوله** في الخيار الحارة ولا يقال فيها  
 امانة والحكم فيها كما لا بد من حيث عدم النص وكون زيادة الدين غير متصور في الجاهل  
 الامع الاطراف حكم **قوله** ولو زالت التصره وصار ذلك عادة قبل انقضاء الثلثة  
 الايام سقط الخيار فلو ان التبعيد لم يسقطه هذا يتبعه اذ كان ثبوت التصريح  
 بغير الاختيار اما بغيره فمقدم ان لا يعلم الا بغيره الا بغيره الا بغيره الا بغيره  
 فيمكن فيه فسخها بالاختيار ايضا بان ينقص الدين في الثلثة ثم يزيد بعد على الحد  
 الذي كان او لا فانه لا يثبت الخيار السابق بسبق استداره وقد تقدم  
 ان الخيار يخرج بغيره التبعيد بافضل من الفسخ ان جعل بقاؤه في هذه الصورة  
 على وجه لا ينافي في العوزة بان يفسخ الفسخ الغوري يجرها وان تحقق الزوال بذلك

قوله

الرابعة اذ اشترى

بمع أن الزيادة المتبقية لا تكون كما شئت عن بطلان الاختيار ولا مبطله لم يكن  
 مصاحبة لزمانها في جاهل العوزة والخيار **قوله** الشبهة ليست عينا هذا  
 اطلاق الاصحاب والاك من فهم نظرا الى ان اكثر الاما لا يوجد في الاشياء  
 فكانت الشبهة بمنزلة الحائقة الاصلية وان كانت عارضة وبشكل ذلك  
 في الصفة التي ليست محل الولي فان اصل الحائقة والعالية شيئا الكبار  
 فبينه ان تكون الشبهة عينا ونقل مثل ذلك في عن بعض الشافعية وفي عنده  
 الباس وهو كذلك بل يمكن القول بكونها عينا مطلقا نظرا الى الاصل وهو  
 ظاهر البراءة **قوله** ثم لو اشتراط الكبار فكانت شيئا كان له الرد ان ثبت انها  
 كانت شيئا وان جعل ذلك لم يكن له الرد لان ذلك قد ذهب بالخطوة **قوله** لا ريب  
 ان الكبار وصف مقصود للخطا فيعبر اشتراطه وثبت بها لغيره التبعيد  
 والامساك لقوات الشيطان ثبت انها كانت شيئا حال البيع بالبيعة او اقرار  
 البائع او قرب زمان الاختيار لان البيع بحيث لا يكون بمجدة الشيئية فيه وهل ثبت  
 له الارش مع اختيار الامساك الاقوى ذلك لان فوات زمانه في وقتها ان القيمة  
 ما تراجعتا ويحمل القدر لانه الارش من الزمن وهو لا يوقع على الشروط وجب  
 بعض الاصحاب الى عدم التبعيد لقوات الكبار مطلقا والمشهور الاول في التعليل  
 الغرض بان شرط الشيئية فظهرت بمر لا فاقوى بخبره ايضا بين الرد والامساك  
 لكن بغيره ان شرطه يتعلق بغيره ذلك بخبره عن البكر وقيل لانه لا زيادة في  
 البكر **قوله** الا باق الحادث عند المشتري لا يرد به العبد اما لو ابق عند البائع  
 كان للمشتري ردته **قوله** ظاهر العجالة الانكفا في عيب الباقي بوقوعه عند  
 البائع وبغيره في ردته **قوله** بشرط بعض الاصحاب اعتياده كذلك وهو اقوى اقل  
 ما يتحقق كترين ولا يشترط في جواز الرد به اباقة عند المشتري بل متى تحقق ذلك عند

الشبهة

في

اشارة الى باقي

عند البائع جاز الرد ولو جدد الا باق عند المشتري في الثلثة من غيره فهو  
 كما لو وقع عند البائع **قوله** اذا اشترى امانة لا يجزى في شئته اشهر وثلاثين  
 كان ذلك عينا لانه لا يكون الا بغيره بطبيع **قوله** الحكم بكونه ذلك عينا مذهب  
 الاكثر وهو موافق لاصل من كون ذلك وصفا مطلقا لا يتبع عليه لاجل  
 المزاج واستدلوا عليه بصحة اودين فردد عن الصادق عليه السلام قال  
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية مدرته فلم يجز عند  
 ختمه جارية شته اشهر وليس بها رجل قال ان كان مثلها تجزى ولم يكن ذلك  
 كبر فمذعيب برده **قوله** وقد لا تشر على اختيار السنة اشهر فخر فانه عليه السلام علق  
 الحكم على جرح ثلثها واراد في الصغر والباس وان كان ذلك متفادا من اثبات  
 الادراك وفي كونه من فان من المعلوم ان ثلثها تجزى في تلك المدة واقل  
 منها والسؤال وقع عن آخر الجرح سنة اشهر والجواب بتقديره وجع فلو لم يكن  
 الخيار من آخر جرحها عن عادة امثالها في تلك المدة كان سنا وبغيره ان  
 نفي الحكم راسا والمخاطبة **قوله** من اشترى زبنا او جردا فوجع فيها فله ان كان  
 بما جرت العادة بمثل لم يلج رد ولا ارش وكذا ان كان كسرا وعلم به **قوله** البكر  
 بطرح البكر حارثت الكنان واصلة بمذون المضاف اي ذهن البكر  
 والتعليل بالضرر والاشارة الى استحقاق الشئ من كدرة والحكم باستثناء ما جرت  
 به العادة لا كشيئية فيه لان مثل ذلك ليس عينا لانه قطعاً وطبعة الاذن كون  
 ذلك فيه غالبا وبغيره لم يثبت الحكم في الكسرا او علة به اعتبار الجرح بغيره  
 بالذات الموجب للضرر والمشا به في مثل ذلك علة كغيره وربما ادعى بان موهبة  
 من الجرح كسرا فانه كسرا في موهبة من الجرح بغيره بغيره دون التعليل  
**قوله** في الوجه ووصل الشعر وما شابهه وليس يثبت به الخيار دون الكسرا

الاشارة الى باقي

الاشارة الى باقي



وقيل لا ثبت به خبرا والاول اشبه القول بعدم اليقين في كماله على  
 الغالب لعدم خفاخ الخار الى بل ولم ثبت كون هذه الاشياء عيوباً والاشد على شئ  
 الخار بذلك انه لا يثبت وان لا يثبت في ذلك فعارض المشتري فيما شابه  
 اولاً ولم يسل له وهو الاجمعي لو شرط احده فظهر بالخطا بين الرد والاساس  
 وكذا كان فلا ارش له لانه ليس عيباً **قوله** اذا قال البائع بئس بالرد واكر المباع  
 فاقول قولهم بئس بالرد لانه عيب الترتي وشبهه ما ادى عليه العلم العيب وزاد في  
 دعواه عليه التقصير في الرد ويوم في خيار فوري لا في خيار العيب **قوله** اذا قال  
 المشتري هذا العيب كان عند البائع فلي ردّه واكر المباع فاقول قولهم بئس اذا لم  
 للمشتري يتخذ ولا شاهد ولا يشهد له اي قول المباع لاصالة عدم التقدم والمداو بشا  
 الحال بخذ زيادة الاصلع وانما مال المرح مع قصر زمان البيع بحيث لا يتحمل اخذ عادة  
 ويعتبر كونه مفيداً للقطع في عدم قول المشتري بغير عين ولو شهد الحال للمباع لذلك  
 كطراوة المرح مع تطاول زمان البيع فلا عين عليه ايضا وحيث يقع التقصير اليه  
 اليه بحيث على القطع بعدم العيب لا على عدم العلم ان كان اختار البيع قبل البيع  
 واطلع على خبايا امره كما يشهد بالقطع على الاعسار والحالات وغيرها مما يقع في الاعسار  
 النظر ولو لم يكن اختار في جواز خافه على القطع عملاً باصالة عدم واعتماد على ظاهر  
 السلامة نظر واستقر في هذه الكفا بالخطا على نفي العلم وهو حسن لا عتضا  
 باصالة عدم التقدم فيجوز المشتري الى اثباته **قوله** يقوم البيع صحيحاً ومعيماً وظن  
 في نسبة الترتي فيكون الثمن نسبتها اشار بذلك الى كيفية معرفة قدر الارش  
 حيث ثبت وهو ان يكون للمشتري بن عينة مبيهاً وانما يكون للمباع بان يبين خبارة  
 بعد تعيين في المشتري عينا مضموماً وقوله وبخود من الثمن نسبتها في قول  
 دون الثاني لان المباع لا يأخذ من الثمن بل يأخذ تفاوت ما بين القيتين وفي قول

**التقاضي لو اختلف**  
 وفيه مسائل الاولى اذا  
 الثانية اذا كان

نيس

اشد شديداً

وفي قوله ونظر في نسبة التقصير وقوله نسبتهما حدث تقديره الى نسبة صحيحا والى قيمة  
 الصحيح فان النسبة ممكنة الى القيتين معا والمعتد بوقية البيع وانما جئنا الى هذه  
 لجواز اختلاف الثمن والقيمة فلو اخذ تفاوت ما بين القيتين لكان اخذ الثمن  
 والمثمن كما اذا كان الثمن خمسين وقوم المبيع صحيحاً بمائة ومعيماً بخمسين فعلى اعتبار  
 النسبة يؤخذ بنصف الثمن وهو خمسة وعشرون ولو اخذ التفاوت كان مجموع  
 الثمن والاطلة المقدّمون من اخذ تفاوت ما بين المعيب والصحيح في حق الطالب  
 من بيع الشيء بمعيماً والامر الضابط ما ذكر من اعتبار النسبة والصحيح في قيمة صحيحا  
 حالة العقد لا حين الاتصال الى ملك المشتري ووقت استحقاق الارش  
 يتحمل حين القبض لا حين استقرار الملك واتصال الثمن اذ المبيع قبل معوض  
 للافتتاح لو حصل التلف ويشعشع بان ذلك لا يدخل لدى القيمة مع كون استحقاق  
 الارش قبله وقوله **قوله** اعتبار أقل الامر من قيمته يوم العقد والعقد اخذ  
 من العلقين وهو ضعيف **قوله** فان اختلف اهل الجدة في الثمن على الاوسط  
 المراد بالاً اوسط قيمة مشتركة من مجموع القيم نسبتها اليه كقيمة الواحد الى عدد ذلك  
 القيم من القيتين نصف مجموعها ومن الثلثة ثلثها وهكذا وانما اعتبر ذلك لانتفاء  
 المرجح لقيمة على أخرى ولا تناف والواسط في نحو القيتين والاربع في ثلثي الا ان  
 يراد بالاً اوسط معنى آخر وهو انزاع قيمتين المجمع بحيث لا يكون القيمة المشتركة اقل  
 الى واحدة منهما وطريق ان يجمع القيم الصحيحة على حدة والمعيبة كذلك ونسب اهما  
 الى الأخرى ويأخذ تلك النسبة ولا فرق في ذلك بين اختلاف القوتين في القيمة  
 الصحيحة والمعيبة معا او في ايهما وضع ذلك في نصرة ان تلك القوتين هما  
 معاً بان قال احدى القيتين ان قيمته اثني عشر صحيحاً وعشرة مبيهاً والاخرى ثمانية  
 صحيحاً ونسبة مبيهاً فالتفاوت بين مجموع القيتين الصحيحتين ومجموع المعيبين ربع

اعتبار

الوسط

بالوسط

فيخرج ربع الثمن فلو كان الثمن اثني عشر فالارش ثلثه وقيل ان نسب معيبة كل  
 قيمة الى صحيحها ويخرج قدر النسبة وبخود من المجتمع بنسبة القيم في المتفاوتات  
 ما بين المعيبة والصحيحة على قول الاولى السدس وعلى قول الثانية ثلثها وانما  
 ويخرج ذلك من الاثني عشر ستة بضعف بخود نصفها ثمانية وربع ولو كانت  
 البيئات ثلثها لكانت اربعة كالأولى والثانية قيمة عشرة صحيحاً وثمانية  
 مبيهاً والثالثة ثمانية صحيحاً وستة مبيهاً فالقيمة الصحيحة ثلثون والمعيبة اربعة  
 وعشرون والتفاوت بينهما ستة هي خمس الصحيح فيخرج خمس الثمن وعلى قول  
 يخرج خمس الثمن وخمسة وربع ويؤخذ ثلث المجمع وهو ربع عن الاول  
 في المثال ثلث خمس ان تنفق البيئات على القيمة الصحيحة وتختلف في المعيبة  
 كما اتفقت على ان قيمة اثني عشر صحيحاً ثم قالنا حدهما عشرة مبيهاً وقالت  
 الأخرى ستة فطريق اخذ التفاوت انما ينصف المعيبين ونسبة النصف  
 الى الصحيحة فظهر ان ثلث المجمع القيتين وثلث الصحيحتين ونسبة المجمع  
 الى المجمع وعلى الاحتمال نسبة العشرة الى الاثني عشر واخذ السدس  
 الى الاثني عشر واخذ النصف وبخود نصف المجمع وهو الثلث وهذا  
 يتجلى الوجهان ولو كانت البيئات ثلثاً واتفت على الاثني عشر صحيحاً  
 وقالت الثالثة ان قيمته ثمانية مبيهاً كرتت الصحيحة ثلثاً وقيمة الثانية الى  
 الاخرى ثمانية اوصفت نسبة الثانية الى الاثني عشر الى مجموع النسبتين واحدة  
 ثلثا المجمع وهو الثلث على الوجهين ايضاً وعلى هذا القياس ان  
 تنفق البيئات على المعيبة دون الصحيحة كان انفتت على ان قيمته ستة  
 مبيهاً وقالت احدى البتتين قيمة ثمانية صحيحاً وأخرى عشرة فالثم  
 جمعت الصحيحتين ثمانية عشر والمعيبتين اثني عشر والتفاوت بينهما الثلث

الاخيرين  
 ثلث

الثلث وهو الارش وان ثبتت اخذت نصف الصحيحتين ونسبة المعيبة  
 وهو الثلث ايضا وعلى الاحتمال المجمع التفاوت وهو ربع وخمسان وبأخذ  
 نصفه وتحصل الاختلاف بين الامرين ولو كانت البيئات ثلثاً بان  
 قالت الثالثة ان قيمته اثني عشر صحيحاً فاقبضت جمعت الصحيحة ثلثين واثني  
 عشرها وجعلت القيمة الصحيحة نسبتها الى المعيبة واخذت من الثمن نسبة  
 التفاوت وهو خمسان وان شئت فقلت المعيبة الى ثمانية عشر ونسبتها  
 الى الثلثين وعلى الاحتمال المجمع تفاوت ما بين الثانية والرسمة وهو الربع  
 وبينها وبين العشرة وهو الخمسان وبينها وبين الاثني عشر وهو النصف  
 وبأخذ ثلث المجمع ويظهر من الامرين تفاوت اربعة وربع على هذا ما  
**قوله** اذا علم العيب ولم يرده سطل خارجه ولو تطاول هذا هو المعروف في المذهب  
 لانه فاعلم انما يجرى في الاقرب وهو يتبع خلاف لكن لا نعلم قالوا وانما خالف  
 فيه الاشك في جعله على الفور وهو محتمل ان لم يثبت الاجماع بتلك الساتر في نظائر  
**قوله** سواء كان غير حاضر او غائبا **قوله** غير ذلك على خلاف الحق حيث شرط حضور  
 الغير في جواز البيع **قوله** اذا عثر العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري رده  
 وفي الارش تردد **قوله** نشأ من ان ضمان المثل ينفي ضمان الاجزاء والاولا ثمانية  
 في الثاني قبل يكون الثاني كذلك وان اصابة الارض واردة للمباع فخرج منه الثلث  
 فيبقى الباقي وهو عشرة الشيخ وابن اديس والاولا حجة وقد تقدم **قوله** وقيل  
 بعضهم حدث في الباقي حدث كان المثل كذلك فلم ينقص يعني انه لو تعيب  
 يتجزأ المشتري بين اخذ ارشه ورده المجمع وليس له الاقتصار على رد المعيب خاصة  
 وان كان ظاهراً العارية قد رده عليه وبدا يوضح الطول ويأجل الجواز الاقتصار  
 ان عثره المعيب نظر الى سبب الرد وهو العيب الحادث في البعض وقد حدث

الارضية اذا علم

الارضية اذا علم

القبض

ان



[illegible]

المراحمه فاعلمه من الترخ وحي اقتضى فجلنا من الجانبين وجهه فلهذا العقد  
كما توفى على الرضا والصديقه من الجانبين كان كل منهما على الترخ وان تحض  
بملكها وحدها وبثله القول في المواضع واعلم ان العقد باعتبار الاخبار برأس المال  
وعليه اربعة اقسام **قال** اما ان يخبره او لا الثاني المساويه وفي افضل اقسامه  
**والاول** ان يبيع محررا برأس المال او زاده عليه او نفعها ثمنه والاول لوليته  
والثاني المراهقه والثالث المواضع وقد يجمع في عقد واحد الاقسام الاربعه  
بان يكون العين بملكها لبعده اشترى احد ثم ربعا بعشرين والآخر خمسة عشر  
والثالث بعشرة واخره ذلك والرابع لم يبين الحال فباعها بمائة فيكون  
التمن ينقسم على اقسامها على ما يليق بالنسبه الى الاول مواضعه والى  
الثاني ثوابه والى الثالث مراحمه والى الرابع مساوئه **قال** ولا بد ان يكون  
رأس ماله معلوما وقد راجع معلوما اى معلوما المتعاقدين معا حاله الترخ لى  
على احد ماله ولا يحد عليها بغير العترة وان اقتضاها الحساب المتخبط على القول  
بالتمن وجعلها على عشرة درهما ولا يمان ما يتحمل من المجمع حاله العقد **قال**  
ولا بد من ذكر الصفه والوزن هذا اذا عتدت الصفه واختلف صرفا وزنا  
بان كان حرف النايه عشر دراهم وبعضها الشوكرا الوزن اما لو اتفقت الصفه  
لم يفتقر الى احدها **قال** ولو اشترى ثمن ورجع بارش غيبه اسقط قدر الارش  
واخرها بالاني لان الارش يجوز من الثمن فلا بد من بيان ان كان قوله شبيهة بكذا  
وهو الثمن الاصلى فحاطط القصاص الذي هو بمنزلة الاباء **قال** ولو خفي عليه  
فاخذ ارش الجنايه لم يشعشع من الثمن **قال** الفرق بين الجنايه والغيبه ان ارش  
الغيبه ثابت باصل العقد فكانت تستثنى من الثمن بخلاف الجنايه الطارئة  
فاذا خفي آخر كنجاسه الدايمة ولا يرد ثمنه في الغيبه الحادثة بعد العقد وقبل

۲۵  
لا یخ  
بخیارا

والعيب ؟  
السادة روي  
الجنون ؟

الفصل الثاني

[illegible]

من ردة إليه بعد جدي بخص اختياره ومروية **قوله** فلو باع غلامه سلعته ثم اشتراها  
منه بزيادة جازان بخلاف الثمن الثاني المراد بغلامه المراد بالتصور صحة بيعه  
ومع ذلك سئل الجار مع قصد زيادة الثمن بذلك البيع فيه من حيث أنه قد يبيع  
وعورثه عنه واستند الشهيد بخلافه في التيمم وهو من قوله ولو شرط  
لأنه خيانة يتحقق التيمم عدم الشرط أيضا إذا كان قصد بما ذكره من تحقيق الخيانة  
ويجوز عدم لزوم الإعادة على تقدير عدم شرطها لا ترتفع الخيانة مع أنها فيها  
عليها بل ينبغي فرض التيمم في صورة عدم شرط الإعادة لأن التيمم لا يتحقق  
إلا مع صحة البيع ليكن فرض الزيادة ومع شرط الإعادة يقع البيع باطلا  
كما سلف عن قرب فلا يتحقق الخيانة ولا التيمم ويمكن أن يقال بالتيمم وأن  
قلنا استناد العقد لنظر إلى قصد الغرور والتحقق على حصول التيمم كما يقال في  
البيع الزيادة فلا اشتراط منه ابتداء من غير موافقة جاز وفيه تحقيق النبي  
وباع المأخوذ بخلاف المشتري بين ردة وأخذ بالشرع كما سلف في خلافه في جزم  
الميلتين كون غريمه غلامه أو ولده أو واجبه **قوله** فلو باع مملوكة فإن  
رأس مالها أقل كان المشتري بالخيار بين ردة وأخذ **قوله** فلو باع مملوكة  
باحتياط الزيادة ما احتار المص هو الأقوى لأنه الثمن الذي رجع عليه  
العقد فلا يثبت غريمه وثبت الكذب في الأخبار بخلاف حقوق الخيار وما جاز  
إذا وصفت باقيا على ملك الباع فلو أخذه عن ملكه قبل الفسخ رجع إلى المثل  
أو القيمة **قوله** ولو قال اشتريه بأزيد من مثل فلما أقام بيته ولم يتوجه  
على المتابعين لأن ما يدعى به العلم إنما قبل منه لأن قوله الثاني ضابط  
للاول فلو قال اشتريه بيته على ذلك لأنه كذا ما جازاه الأول ويشكل

واما الحق ففهمه  
الاولى من باغ غيره الى  
ويكره قبل قبضه

الشرط السابق  
على العقد



استخرج

بجواز الخلط والاستناد اليه الكيل ثم يظهر خلافه فيقول ان ظاهر  
 لا يحكمه تأويلنا محتملا بمعنى سماع شئته على لا تخرج اليه عليه بخلاف  
 وثبت متصفا لها وادعى على المشتري العلم بكون الثمن زائلا فوجب  
 عليه اليقين بغيره سواء ادعى الخلط ام لا ولو متضمن اطلاق العباد  
 وربما قيل بسماع دعواه مطلقا نظر الى استحسان الخلط ولا بأس به **قوله**  
 اذا حط المانع بعض الثمن جاز للمشتري ان يخرجه بالاصل وقيل ان كان قبل  
 لزوم العقد صححت المانع بذلك الشيخ نظر الى ان الملك لما كان عنده قبل  
 الا بانقضاء الخيار فالماضي به قبله حكمه وتضعف منج الزعم فان الثمن  
 ما وقع عليه العقد ولا اثر لوقت انعقاده في ذلك **قوله** من اشترى استغنى  
 لم يخرجه بعضهما بل يحل الى قوله الا ان يخرجه المستند مع الثمن ان البيع  
 المقابل بالثمن هو المخرج لا الافراد وان تقوم بها وقسط الثمن عليها في بعض  
 الموارد كما لو تلفت بعض الاوطة مستحقا وهذا التحليل شامل للمعاملات والمدة  
 ورد بالتسوية على المشتري حيث جوز في المقابل كقضي حصة وهو ضعيف  
 آخر الحال جاز بخرجه مواجعة ومثل ذلك ولعل المستند  
 مستثنا عما جاز **قوله** وكذا لو اشترى دابة حاملة  
 جها منفردة عن الولد لان الثمن مع وجوده حله لبيع الحمل  
 من غير ان يخرجه من خلاف ما لو تم الحمل فخرج يكون الثمن  
 متعلقا بالامانة كالمدة المنفردة **قوله** اذا قدم على الدال شيئا وعرض عليه  
 اوله يخرجه ولم يواجه البيع لم يخرجه بل يخرجه من ابعده الا ان يخرجه بالثمن  
 الكلام في هذا الاستثناء كما مر فان من هو مخرجه انما يخرجه من الاجازة  
 كذلك لعدم تحقق البيع بالتقويم بل هو بصورة المراجعة ومن لم يخرجه على ذلك

الثانية اذا حط

الرابعة من اقسامي

الاستاذ

اجرة

وانه

فان

وانما التولية

ضمة

على التاجر الوفا **قوله** بل البيع له وللدال اجرة المثل سواء كان التاجر غاه او  
 الدال ابتداء انما كان له الاجرة في الموضعين لاستقاء البيع فيما مع كونه  
 مورا ليجل له اجرة في العادة فاذا مات المشتري رجع الى المثل وبنية التسوية  
 بين المدينين على خلاف الشيخ رحمه الله حيث فرق بينهما فيكون التاجر يرد الدال  
 ان كان التاجر ابتداء بتركه وان لم يرد شيئا فلا شيء له وان كان الدال  
 ابتداء التاجر تركه فالثبوت له التاجر ولا شيء للدال استنادا الى جواز صحبة  
 ولكن تنزيها على كون الواقع من التاجر على قدر ابتداءه جعله لغيره غنية  
 ولا يقع فيها الجواز كما اعتضد به ادريس لان الجواز في المثل الجواز اذا  
 لم يرد الى الشارع غير قاض كما سألني انشا الله تعالى وجعله من مسلم ووزارة  
 تود ان يرد وشبهه ما لو قال من ردي غدي فله ثيابه ولو لم يجعل زيادة فلا شيء  
 كما لو لم يرد على العبد شاب واما اذا كان المديني هو الدال فيحل عدم وجوب  
 شيء عليه على انه لم يشترط له ثيابه والا فغير كلام الدال لم يخط يد له الرضا  
 بما عساه كان كما لو ابتداءه كما لو قال لمن ذهب غدي اورد غديك على ان ياتي  
 نصفه او ثيابه ابتداء منه فقال مولى العبد فلك ذلك يعني ما عساه له  
 فخر به اتم كلام الشيخ والرواية من غيرنا في كلام الاصحاح نعم في حيث  
 عن كون جها المنفردة على هذا الوجه هو قاض ام لا على تقدير  
 قد يوجب اجرة المثل في الموضعين **قوله** فيقول وليك او يترك او  
 ان وقع بغيره يترك وكذا من الاطراف المتبعة في طلق النكاح

لم

يتضمن ذلك خلا على الظاهر من التبعض وقد كررنا عن من الاصحاح احتمال كون  
 اخلاو تبعض الاجرة من احد عشر جزءا من درهم مثلا لمن على ابتداء الغاية ويكون  
 التقدير من كل عشرة تسلي وفيه ما لو قال لكل عشرة درهم ثلاث الوضعية  
 بعشرة غير العشرة فهو بطلان له لو قال من كل عشرة **قوله** وكذا لو قال مواضعة  
 العشرة خلا للمواضعة على معنى من اى من كل عشرة ويجعل كونهما معنى اللام  
 اى لكل عشرة فيكون الثمن احد وسبعين الاجرة اى من احد عشر كما مر وما قيل  
 بطلان العقد لثبات الاحتمالين الموجب لثبات الثمن وارجح الاول بان وضعية  
 العشرة لا يكون الا من ثمن العشرة دون ما عداها لان الموضوع من ثمن الموضوع  
 منه فيكون المواضعة بمعنى من والثاني بان المواضعة على هذا الوجه لا يتناول منها  
 فكما انضمت المراجعة المعنى الثاني فكذا المواضعة ويضعف الاول بان اللفظ لا  
 فيه من تغير وكذا التقديرين محتمل والثاني منع الملازمة وقيام الاحتمال ان لم يدل  
 التمرين على احدهما غايات ما قرره في المسئلة وفي بحث لان المراجعة  
 الذي تكون الاضافة المعنوية فيعني من ان يكون المضاد جزئيا من جزئيات  
 المضاد في البحث فيجوز اطلاقه على المضاد وعلى غيره ايضا والاشارة عند تمام  
 فضية وباب سراج لا جرم من كل حيث لا يقع اطلاقه عليه بعض القوم ويليد  
 فانكسر بالقوم الكل والكل لا يطبق على بعضه وكذا القول في بديده والاصل  
 ان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية لا التبعية فيكون كما في حاشية فضة و  
 ارجح دراهم وشروط من التبيينية

الثمن كما مر ولم يرد له تعريف من قبل الشارع شامل لجميع افراد المبيع نعم  
 روى محمد بن وهب في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن  
 الرجل يبيع المبيع قبل ان يتبعه فقال ما لم يكن اوزن فلا تبعه حتى يكملة  
 او تزنه الا ان توليه فحل قبض المكيل والموزون كله او وزن بالتسوية الى  
 جواز بيعه وروى عبيد بن خالدة عن علي بن السلام في رجل اشترى ثوبا  
 من آخر وواحدة غير انه ترك المانع عنه ولم يقضه فشق المانع من مال  
 من يكون قال من مال صاحب المانع حتى يقض المانع ويخرج من يده المانع  
 ضمانا لمحقه حتى يرد ما لم يقض عليه السلام فقال هو القرض بالنسيئة الى  
 نقل الضمان وهذا ان كان المانع محتمل على من التبع فيه بالخطية مطلقا و  
 الثاني جع على من الكتي به في نقل الضمان لاني زوال النسيئة والكره قبل  
 القبض كالشبهه بمرحلة في حيث في الدال فان لم يصرح بان المخرج  
 من ضمان المانع حتى يقبل فله ردوه نظر الى سنده فيبقى الكلام في  
 تسببها فيضا والواجب في الرجوع في معناه الى العرف في غير المنصوص  
 وهو المكيل والموزون لان القاعدة رد قبل ذلك البيع لم يرد له تحديد  
 شرعي والعرف يدل على ان اقباض غير المثل يمتنع بالقبض مع رفع يد المانع  
 عنه وعدم مانع للمشتري من قبضه واما في القول فلا يمتنع الا باستقلال  
 بالمشتري به سواء قلنا او لا وكذا في طرف المانع بالنسيئة الى الثمن  
 وهذا مقرر في المكيل والموزون وغيرهما الا انها خارجة عنه بالنسيئة  
 الصحيح في الباقي وهذا هو القوي وشيخ ذلك يباحث المارة بالتولية  
 حيث اعتبر دفع المانع للمشتري من قبض المبيع ان كان والاذن له فيه  
 ولا يخفى ذلك بل يفتي كل ما دل عليه كافي وفيه في اللفظ الصحيح مع

فاذا اخرج من بيته

عنه

فمنه

الاقوى

لا



وجوه المانع منها لو كان المبيع بيد المشتري قبل الاتباع فان كان غير اذن البائع فلا بد من تحريم الاذن في حقه نسبة الى ربح الخرم او الكراهة وانما نسبة الى نقل الضمان فيجوز ان يمتنع بوجه كما لو تضمنه بغير اذن البائع وكحل وقت الارزاق على تحريمه لفساد الاول شرعا فلما ثبت عليه اثر ولو كان باؤنه كالمودع والجارية لم يمتنع الى تحريمه اذن ولا تخليته **باب** ما يمتنع فيه التخليه ان كان عقارا فتمنع فيه البيع عن غير معين المشتري كالمكر ولا يشترط في ذلك مضي زمان يمكن فيه وصول المشتري اليه او وكذا لان ذلك لا يدخل في التبرع غير اذ كان منقول كالحجر وان كان عقارا من اشتراط نقله او وضعه اليه على الميكروا وفيه على الاكفاء بالتخليه فيقول كونه كالعقار كالمكر واعتبار مضي زمان يمكن فيه بوجه ونقله لان ذلك في اختلاف العقار لو كان المبيع مشغولا لمالك البائع فان كان منقول كالاكفاء فيقول المشتري على المبيع واعتبار نقله فتمنع المشتري بالاشتراف في نقل الضمان مطلقا ويجعل توقفه على اذن البائع في نقل الامتعة وان كان عقارا كالدار في الاكفاء بالتخليه قبل نقل المبيع وجها اجمودهما ذلك وبوجهه **باب** لو كان مشتركا بين البائع وغيره فعليه الاحتياط ان كان منقول فلا بد من اذن الشريك في تحقق القبض لتوقفه على اذبات المبيع والتصرف في حصة الشريك وان كان غير منقول فيوقفه عليه قولان اجمودهما العموم لان حقه في هذا شأنه في غير المالك منه وتخليه المشتري بينه وبينه وهذا لا يقتضي التصرف في مال الشريك ووجه الاشتراط ان وضع اليد والتسلط على التصرف لا يمكن بدون التصرف في حصة الشريك وعلى تقدير التوقف على اذنه بوجه اذن الشريك فيه والالتصاف الحاكم من بوجهه اجمود بعضه امانه وبعضه لاجل البيع واختاره في الفخ الاكفاء بالتخليه لان المانع الشرعي من النقل كالمانع العقلي في العقار ولذلك في باب الهبة والحكم واحد

لو كان

ثم لو كان بعد اذنه بحيث لا يوقف على عدم حقه بالتخليه كما لو كان ببلاد اخرى المقتضى اعتبار مضي الزمان والميل الى بيع الدار الى العوض لم يمتنع الشئ

قبض

قوله

الدار

بل فيها اقوى لو كان المبيع في مكان لا يتحقق بالبيع كفي في النقل فليس ينجر الى آخره وان كان في موضع يتحقق فان نقله من مكان الى آخره باؤنه كفي وان كان بغير اذنه كفي في نقل الضمان خاصة كما مر ولو اشترى المحل مع ذاته التخليه في البتة وفيه وجهان اصحهما الافتقار الى النقل كما لو افترضا المبيع ولو احضره البائع فمال المشتري ضمه ففعل ثم النقل لان البائع كالمودع فيه وان لم يقل شيئا او قال لا اؤذنه ففي وجهه ذلك وجهان ويصحى الاكفاء في نقل الضمان كما لو وضع المخصص بين يدي محسب المالك دون غيره لو كان المبيع ملكا او موزونا فلا بد ان يكون تركيل قبل البيع او وراو فان اخر البائع المشتري بملكه او وزنه او باعه فذرا منه مضمنا من ضمة شتملة عليه فان الاخير لا بد في تحقق فمضمون كبد او وراو لنقص المتقدم وان كان الاول في الافتقار الى اعتباره ثانيا لاجل القبض او الاكفاء بالاعتبار السابق وجهان من اطلاق توقف الحكم على اكيل او الوزن قد حصل وقوله على التسليم لا يتبعه حتى كيله او وزنه لا يدل على ازيد من حصولها الشامل لما كان قبل البيع ومن كون الظاهر ان ذلك لاجل التفتيش لاجل صحة البيع فلا بد من اعتبار جديد بعد العقد خرج منه ومن وجها وهو الاقوى ويدل عليه قوله على التسليم في الجواب السابق الا ان توليه فان اكيل السابق شرط لبيع المبيع او ما قام مقامه فلا يتبعه في التولية وغيرها وينتقض قولهم الا ان توليه انه معها لا يتوقف على اكيل او وزن بل ذلك على انها لاجل القبض لاجل صحة البيع واما الثاني فانه اكتفينا بالاخذ بالاول في الاول كفي الاخبار فيه واخترنا في وان لم يكتف بالمتابع في الاول لم يكتف بالاخبار في الثاني بطريق اولي قدره

كان

والله

كأن

اي المبيع المودع اوله لو ابره على الوجه المذكور من تحقق ثانيا فان التمسك به

الاول

محمدين ان طلاقا لا يفي عهده على السلام اشترى ناطعا فوهم صاحبه اذ كان اخصد فناء واخذ ناه بملكه فقال لا بأس فقلت يجوز ان ابيع كما اشتريته بغيره قال اما انت فلا تبخر حتى تملكه **باب** الحق في من المعهود بالكيل والموزون فاعتبر فيه بعد البيع ولم يكتف بغيره السابق في نظر لعدم النص وتحقيق القبض في غير ما مع نقل المشتري اليه ومن المنقول لا والحاكم انظر الى اشتراط اعتباره في تحريمه لا يوجب ذلك عندنا والقى فيه ايضا عن اعتبار الكيل والموزون والمعهود ونقله الى التصرف عليه وقرب منه بخارمه في الخفاء التي فيها احد امور كنه النقل والقبض المبيع والاعتبار بالكيل والوزن وفي النقل ما في القبض مادل عليه بمرعته بخالد من اعتبار النقل وما في من ايضا الى ان التخليه كانه مطلقا في نقل الضمان لا في زوال التمسك او الكراهة عن البيع قبل القبض ووجهه تحريم ان اعتد بوقت هتاف المبيع على الذي من بيع الكيل والموزون قبل اعتبار به لا على ان القبض لا يتحقق برونها ولو كان السؤال فيه وقع عن البيع قبل القبض لا ينافي ذلك لان الاعتبار بهما قبض وزيادة وجب فلو قيل بالاكفاء في نقل الضمان فيهما بالنقل على مقتضى العرف والميزان وتوقف البيع ثانيا على اكيل او الوزن امكن ان لم يكن احداث قبل هذه من الملمات وما في الملو في ثمن ابره البتة كالمكر والمهية الوصية وغيرها فذلك خرفا في ما عن موضع التعليق وفيه فيها باحث اخر ممتدة ولذا ان نصت فتمنع بغيره كالمشتري رده وفي الارش تردد موضع التردد ما لو كان التمسك من قبل امره على وشاؤه من تعيقه على ملك المشتري لان قبل ابره ومن ادر مضمون على البائع باجمعه فضاء اجزائه اولي والاقرى ان لا الارش ان لم يبيع ولو كان التمسك من

باليد

عليه

السلمه

من اجنبي او من البائع في المشتري بين الرجوع على المالك بالارش وبين فتح العقد فان فتح رجوع البائع على الاجنبي بالارش **باب** اذا حصل البيع فاء كالتالي او ثمة النقل والاطلاق كان ذلك للمشتري لان التمسك انما يسقط البيع من قبضه فيكون التمسك السابق وما في حكمه كخط العبد الذي يملكه ولو بعد التعريف للمشتري ويكون في الثاني يد البائع امانه اقتضارا فيها خالف الاصل وهو عدمه ما لا يبره من عدم العود وان على اول عليه الدليل **باب** اذا اخلط المبيع بغيره في يد البائع اخلط في غير فان وفي جميع الى المشتري بازان وان اشتمل البائع قبل بيعه البيع لتعذر التسليم وعند ان المشتري بالخيار ما اختاره المص هو الاقوى لان التسليم يمكن كافي بيع الجزء المشاع وثبت الخيار بغير عيب الشركة والافق بين ان يخلط غيره او ايجاد اوردى باختيار البائع ويصح فيما لو منج بالاجود بغير اختياره وثبت الخيار له ايضا لتصرفه بذلك اختيار المشتري الشركة بحيث ينظر القسمة الى مونه في على البائع لان في العيب مضمون عليه والتخلص واجت عليه لوجوب تسليم المبيع الى المشتري يتوقف لا يسقط الخيار بطلان البائع امتنع به **باب** لو ابيع جلة فمات بعضها فان كان الباقي لم يفسد من الثمن كان المشتري في العقد وله الرضا بخصه للمعوض من الثمن كسج الثمنين او جلة وفيما لم يفسد لم يبر وان لم يكن له قسط من الثمن كان للمشتري الرد او اخذه بخلافه الثمن ضابط الاول ما يمكن افراده كاحد الخدين والفنزين والثاني ما لا يمكن افراده بملكه الجدة العرق بينهما الموجب لاختلاف الحكم ان الاول لا يبي مع فوات اصل المبيع والخلاف الثالث بمنزلة الوصف كملك الجدة وكما هو من اعصانه التي فواتها لا يخل ببقاء العدة فاذا فات لم يكن له قسط من الثمن فلا ارش له لان الارش هو مقدار حصته من الثمن

وتعاقبها بالمال المودع او اخصه

لان المضمون عليه انما هو المبيع فان الما وضعت المبيع الى الما

اشترى بوجه

بالبيع

بل يفسد الارش من الثمن والعن موزع على افراده المبيع وان لم يبي مودع المبيع هو



هذه اوجها اخارة المحص والاقوي ثبوت الارض فيه كما لو ان القمير  
 بوجده وتنتس بعده وقواته من اكله الجوع ولان البيع هو الجوع وقد  
 يحسن فخر المشتري بفتح الرد لبعض الضعفة في الموضوعين والارض  
 وهذا اكله اذا كان الفاسد جزء من البيع كما لو كان وصفا محضا كما لو  
 كان الجيد كما في فسخ الكا قبل القبض فله المشتري الرد في حقه او لا  
 يبيع العن لان الفاسد ليس جزء من البيع ومن البيع  
 بطلانهم يستحق سوي الرد **فصل في البيع** مرفعا ولو كان في بيع  
 نقله او رزق قد اخذ وجب ان الله الماد وجوب كل واحد تسليم  
 والقبض وكان يتوقف حصة التسليم عليه فلو سلمه مشقة لا فسخا حصل  
 المتضمن عندنا وجب التسليم مع ذلك واخره يقول قد اخذ عالم  
 قد علم ذلك فانما يجب التسليم عليه الى الاول حصاده ان اخذ العالم ابتاعه  
 ثم ان كان المشتري عالما بالخلل والاختار من الضعف والفساد اخذ الى  
 منقضى زمان يثبت فيه من النقص معتد به ولو كان للزعر عروق  
 الى قوله وجب على البائع ان يثبت في الارض وكذا لو كان في اية الاثر  
 لا ريب في وجوب الاخرى والتسليم اتوقف التسليم عليه ان استلزم  
 نقضا في البيع كما في البائع ان يثبت في الارض لا في البيع حتى يجب  
 عليه بيعه بملك المشتري في الحال فله الفسخ **فصل في البيع** من يملك  
 البائع فان اكس استعادته في الزمن البسيط لم يكن للمشتري الفسخ والا  
 كان له ذلك المالك بالبيع لا يثبت على منفعة مقصودة بحيث يملكه  
 قوائمه نقضا معتد به او فوات عرض مقصود عرفا على المشتري والكثير  
 يتاخره يجب على البائع استعادته مع الاكراه مطلقا لا بالتسليم واجبه

البيع

البيع

واجب عليه ولا يتم الا بقبول قوله والا كان له ذلك ما لو تعذر استعادة  
 اصله وما لو كان كمن يبيع منقضى زمان كثيرا ان المشتري يخرج بملك الفسخ  
 والرجوع الى الثمن ومن الرضا المبيع وانتساب حصوله ولج الانتفاع بما  
 لا يتوقف على القبض كحق العبد ونحوه فان لم يثبت في غير النقص فهو  
 ما لم يثبت قبل قبضه بطل البيع وان رضى الضرع اختار كون الرضا  
 قبله او ما لم يثبت **فصل في البيع** ولا يلزم البائع اجرة المدة على  
 سحر العام ضمن الاثر مع كون العين مضمونة عليه لا بما يترتب لها  
 وقد تقدم ان غير مضمون ووجه الزعم ان ذلك ينشأ عن كل على البيع  
 قبل القبض فيكون من ضمان البائع والابن المنفعة كذا في المصنف وقد  
 قيل ان مضمون كما لو من في المشتري فخره والاول اقوي وج  
 فيخص خصاها بالغايب **فصل في البيع** اما لو تعذر البائع تسليمه فله  
 رد كان له الاجرة **فصل في البيع** يبيع فيه بالادان كان المشتري من قبله  
 الثمن او لثما مضافا ونحو ذلك فلا اجرة مطلقا من الشارح عليه فلا  
 تعذر الضمان وحيث يكون البيع مضافا لنقص على المشتري لا  
 ملكه فان استنعى من ارفع البائع امره الى الحاكم فانه تعذر انقضى  
 الرجوع ورجع عليه كما في نظاره **فصل في البيع** من لم يقضيه  
 اوفى ببيعة كره له ذلك ان كان مما كان او يوفى وقيل ان كان طعاما  
 لم يوفى الاول اشبه انما كان اشبه كان فيه تعاضل ان افسار الجاهل في  
 دل بعضه على الجواز كره له بيعه وان كان الحاج الكرخي من صنف  
 وبعضه على البيع مطلقا لصحة الحاي ومنصور من حازه عنه عليه  
 وبعضه على المنع الا ان لم يثبت في غير من وجهه عليه السلام على النبي

فصل في البيع

فصل في البيع

ساد

على الكراهة لم يسلط اخبار الجواز وهذا الجمع انما لو كانت الاخبار  
 في وجوب العمل بها لكن لا يثبت كذا في البيع اخبار المنع في نطاقه  
 وفي التسليم في طريق الجواز على من حديد وهو ضعيف ولا يثبت في الجواز  
 بالبيع او في وجوبه منه في كذا ودو الشيخ في طريق ادعي عليه الاجماع  
 وجا من الاخبار بفتح في الاخبار المذكورة على النبي مطلقا معتد به في  
 بغيرها وبين ما قد يبع حجة الجمع مطلقا كما اخبره من عدة اهل البيت  
 الوجه ووفق في التمسك والحق به البائع هل يبيع باطلا او باطلا خاصة  
 صرح ابن ابي عمير في كذا قال وبطلان وردت السنة عن رسول الله  
 صلي الله عليه وآله وبانه ان الشيء هذا ارجح الى نفس المبيع تطلق البيع  
 ويكفر ويتعلق النبي في مصلحة لانه لا يطاق وبالله في كل من في الحج  
 قال فيه ولو لم يملك لم يملك المبيع ولم يرد له ولو كان في نظر الى ان  
 النبي في المعاملات لا يفسخ الفاسد ويملك باعرا واعلم ان الفاسد  
 جعلوا في دفع الخلاف هو الطعام والاشياء المانعة منصرفه باطلاق  
 في بيعه منصور من حازه ومعتد به في البيع النبي من قبل والمؤمنين  
 الا في البيع وصرح ابن ابي عمير في الظاهر لعدم الثاني بين العام  
 الخاص في جميع بينهما الجدل على الخاص في كل الاطلاق في النبي على الروا  
 لتفق الخافاة على القول باختصاص النبي بالطعام قبل بطلان لا لا  
 كما هو موضوعه لانه اخص بالخطبة الشعبية لا منعا شرعا كما يقتضيه  
 في موارد منها في كل طعام اهل الكتاب في الآية الشريفة كل حمل وبالثاني  
 صرح الناضل في التحقيق في بعض قوائمه ولعله الاحقر اقتضارا في الحكم  
 بما خالف الاصل على التحقيق **فصل في البيع** وفي رواية تخص التيمم بين بيعه

المنع

ثم على القول بالمنع

ام مساواة وهذا الاشبه فيه انما الكلام فيما لو طالب ببيعته في الجاهل  
 عليه دفعه فيها فان البحث فيها في موضعين احدهما ان يرضى المسلم اليه  
 برضاه وفي جاز قوله ان احدهما الحكم على ان القيمة عن من قبل التسليم  
 قبل قبضه ورجع له وهو غير جائز لان المفروض لو طعماء والثاني وهو الاقوي  
 الجواز بفتح كون ذلك يتناول استيفاء الحق غايته في جبره ورجع هذا لا يبي  
 يحاطا بحرم غير ما قبل كبره فخره وجا من خلاف الشيخ وخلفا عن قوله التزم  
 والثاني ان يطلب القيمة ولا يرضى المسلم اليه فيها فارجح عليه بناء على الجواز  
 في الاول لا كره على العدم لان الواجب في بيعه والطالب القيمة وما في فتيته  
 لا يجب دفعه في البلد المذكور فاولى ان لا يجب دفعه ما لم يجر عليه المعايضة ولم يرضه  
 عند التسليم وذهب بعض الاصحاب ومنهم من في كذا وجب دفع القيمة حينئذ  
 خصا بان الطعماء الذي يرضه دفعه معدوم وكان كالموعد الطعماء في بلد يرضه  
 التسليم فيه وفتح خطبه اذ ليس له طعام يرضه دفعه حتى ينقل الى البلد وعلم ان  
 بان مع ذلك ان المطالب متى حال وجب تسوية على الوصل الى بلد التسليم  
 فخره لانه لا يملك من العدم الى كذا البلد اصله وان الوصول اليه يحتاج  
 الى اخضاع المسلم من اللون وان المسلم اليه قد لا يظفر به بعد ذلك فيفوت  
 حقه بالكتابة وما يتفق العقدين ارتفاق المسلم اليه التسليم في البلد المعينة قد  
 يحمل المسلم اليه فلا لا انتقال في القيمة لشماع حقه اذ ليس له المطالبة بالعين  
 فلا يحمل المطالبة بالقيمة على الوجه الذي يقتضي بضر المسلم لادعي الضمان  
 حقه راسا وان شئت بان هذه الحال لا يجب الانتقال الى البلد المعينة  
 المسلم بل مع خوف ضياع حقه بضره لعل لا يترك الضمان في موارد كثيرة  
 غير ذلك كما لو كان المسلم اليه مصاحبا الذي الطريق الى البلد المعينة التسليم

فصل في البيع



مطلقة

منه السلام

والثبوت

أو وكل في تسليم فيه وحده ذلك فان ذلك هو الذي اقتضاه الأمر الشرعي فالقول  
 عنه الى القيمة غير صحيح لو فرض الضرر بعض موارد كالمعلم بالمرزوق  
 أن المدينون لا يبيعون في تلك البلد المعين ولم يوجب في الاطلاق كالمعلم  
 بتسليم الحق وان الحق يثبت بالتأخير يخرج رفع الأمر الى الحاكم ليجوز على  
 أحد الطرفين دفع العين أو القيمة في بلد التسليم أو دفع العين فيها بغير  
 يكون وبقايل يجوز المطالبة بالعين ان كانت القيمة في ذلك البلد مثل  
 قيمته في بلد التسليم أو ادون والقيمة ان كانت أكثر مما ادون فلا  
 المزدوج كون الحق في الاول لا يستحق له ثبوت وتعيين  
 التسليم انما كان للمطابق ومع تساوي القيمة في البلدين أو نقضتها في  
 بلد المطالبة لا يؤول الى الاتفاق بل يؤول بحسب قسوره فلا وجه لثبوت  
 واما الثاني فلو ذهب التسليم المذكور مع تعدد البلد لثبوت الزيادة و  
 هذا القول ليس بجواب عن السؤال الثاني في منع حصول الاتفاق في بلد واحد  
 لجواز ان يكون المدين قادر على بيع الحق في بلد التسليم عاجزا عنها في الآخر  
 وان كان انقص قيمة يحصل الضرر عليه بذلك مع مخالفة ما شرع الاتفاق  
 أو دل عليه الاطلاق في التسليم عند وقوعه الا من حصل له الضرر في التسليم  
 من المطالبة عيناً وقيمة أو وجهه وهو الاثر ولو كان مضاجاز اخذ الجواز  
 لا شبهة في جواز اخذ عوض القرض اذا رضيا عليه لا نقاشاً للمانع منه وهو  
 بيع الطعام المتعلق بالبيع قبل قبضه وانما الكلام في وجوب دفع العوض في  
 غير بلد العرض لان اطلاقه منزل على قبضه في بلد فليس للقرض المطالبة به  
 في غيره كما ان لو بدله له القرض لم يجب عليه قبضه ايضاً لما في نقله لما عتبه  
 الشارح بوضوحه للتبعض من المؤنة واذ لم يجب عليه دفع عين الحق فلا

القرض

ذلك

باب اختلافهما  
لو اختلفا

فهم

البيع باطلاً اذا تعدد البلد في البلد كان منزلة المشتري ليجل على أحد معانية  
 الاثرية فان غلب أحد القود جعل عليه ان الاعلى تكون قرينة احد افراد  
 المشتري وان تساوت لم يعتد بطل العقد لعدم الترجيح واختلاف العوض ثم  
 الغلبة قد تكون في الاستحالة وقد تكون في الاطلاق يعني ان الاثر يقع  
 على أحدهما وان كان غير ذلك اشتمل على ما يقع في زمانا في بعض اصحاب الشرح  
 فان اختلفت الغلبة فيما لا اشكال في الزمان عليه وان اختلفت بان كان أحدهما  
 أغلب استحال الاخر أغلب وقدما في ترجيح احدهما او يكون منزلة المشتري  
 نظر الى تعارض المرجحين نظر وان كان ترجيح الغلبة المتعارفة أو غير ذلك  
 القول في دليل الوزن كما اختلفا في قدر الحق فيقول قول المانع مع يمينه  
 ان كان البيع باقياً وقول المشتري مع يمينه ان كان هذا هو المشرك  
 الاحتمال اذ على الشيخ الاجماع وجوبه وان لم يرد عن من في الزمان على  
 فيقول المشتري هو الاول اقل مما قال المانع قال القول قول المانع اذا كان  
 الشيء قابلاً بيمين مع يمينه وهذه الزيادة على منطوقه على الاول وهو يقدم  
 قول المانع مع قيام يمين البائع واستيفاء الثاني من نفسه وما ولا يجوز له  
 ولان الثاني في خلافه مع القول في الشك الآخر باذنت عليه وترسل احد  
 الى تعريفه استثناء بعض الاحكام بين المانع من المانع من استغنى  
 وعلى تعريفه غير المشرك بين الاحكام وعلمه بمضمونها واجمعها لا يفتا  
 أن المشتري مع قيام التسليم يعني ملكها وانما لها بالادعاء من العوض  
 والبائع بغيره فيقدم قوله لا يشكره والمانع لها فان البائع قد رد الباقي  
 في ذمة المشتري وهو بغيره فيكون القول قوله ولا يظفر لا تفرقها على تعارض  
 الى المشتري وبطلانها وانما الخلاف بينهما فيما يستحق في ذمة المشتري فلا

وهو

فلا قيمة لعدم وضع الحاضر عليها وقد تقدم تحرير المقام فيما سبق والمكمل  
 واحد واختار في الحق وجوب دفع الشئ رقت المطالبة فان تخلف فالتعدي  
 ببلد العرض وفيها ما ينظر فان كان غصباً لم يجب دفع الشئ وحاشا  
 القيمة بغير العرض ولا الشئ جواز المطالبة الغاصب بملك حيث كان  
 وبالقيمة المأخوذة عند الاضرار القول الاول المشيخ رحمه الله وسأوى  
 وبين العرض في العلم وانما اثاره المص هو الاثر في المص حيث عليه جواز  
 فيعبر كل مكان ويومواخذة شؤنا الاحوال ووجوب دفع القيمة عند الاضرار  
 انما ثبت الاستعمال من المثل الى القيمة في المثل واستحقاق دفع الشئ في القيمة  
 الشئ وهو قيمة بلد العرض لا قيمة بلد المص فانما اثاره المثل وجب عليه  
 قيمته فيه وتعلل باثارة المص هناك عن والده ويطالب بالاداء وتعلل بجواز  
 أعلى القيمة من جين الغصب الى جين العرض لو اشترى بيتا بدين و  
 قبض احد حاقم باع اقيمته ودفعت العين الاخرى في بلدها بطل البيع  
 الاول ولا يسبيل الى اعادة ما بيع في بلد بل في بلد المانع فيمنع فاحتمل  
 لم ينجح البيع الثاني لان العين البعثة كانت ملكا لهما البائع والمشتري انما اطلقا  
 على العقد بعد اتمام العين فلما لم يجرهما بين من العرضات بل لم يجر البائع  
 الثاني دفع المثل ان كانت العين مثلية والقيمة ان كانت قبيضة لو كانت  
 العين وهي المستقيمة يوم البيع او يوم دفع العين الاخرى جعل الاول  
 لا تروقت تعدد المثل والحق لان القرض لم يكن لا يثبت البائع وانما ثبت  
 بتلف العين الاخرى الموجب لبطول البيع وهو الاجر وقيمة العقد  
 ان تأخذ البيع قبل قبضه انما يطل العقد من جيبه لانه جيبه والا لا يشتر  
 العين ونظر الفائدة في ذلك في القاء فانه كان فيه تعدد غالب والا كان

البيع باطلاً اذا تعدد البلد في البلد كان منزلة المشتري ليجل على أحد معانية

القول

اختاره في الحق

وغيره مع عدم  
خاصة وفان  
ضحيقة

فلا وجه لعدم قول المانع بالمشي وهو المكمل في الموضوعين فالمعتمد في  
 وفي المشايخ القول بان القول قول المانع في ذمة المانع المشتري  
 فيه عند العقد قوله مطلقاً وهو قوله ابن الجوزي في ذمة المانع في ذمة  
 الاول ان من ليس به يد اضراره بما يجره من الشئ وانه لا يملك ذلك  
 فيكون القول قوله وما الذي الذي الباقى المانع هو المعنى وانما جاز المشي  
 في ذمة المانع فيه مقرر ومنها ان القول قول المشتري مع قيام التسليم  
 او بيمينه في ذمة المانع في ذمة المانع بعد الاضرار والشئ معين والاقول لا ياتى  
 اجراً ولا كلاً ولو كان مغايراً لغيره في البيع والبيع على الاول بان المشتري  
 سكر وعلى الثاني بان التعلق في عين العين وكل منهما بغيره لا يغيره الاثر فيما  
 وهذا القول يرجع الى قول المشتري مطلقاً حيث يكون الامتلاء في  
 كية المانع او يمينه انما يطل بان مطلقاً لان كلامه عليه وذكر  
 وان ذلك لان العقد الذي تخلف القول بيمينه في ذمة المانع والمعد الذي  
 تخلف المانع ويخص بغير المشتري يكون هذا القول في ذمة المانع اقل منها  
 عند انما لا يفرق بين المانع وبين بطل البيع وفيه المانع لا يثبت لاداءها  
 على تقدير واحد وعلى تعارض المانع الى المشتري بيمينه والشئ الاقل في ذمة  
 وانما يخالفان في الزائد واحد ما روي عن الاخر بغيره مطلقاً في ذمة  
 القول بخلافه في كثير من كتبهم ورواه في رواية في ذمة المانع  
 مع انه اختار في قواعده وجهها القول قول المشتري مطلقاً لا تفرقها على  
 دفع البيع وانما التعلق بالمبيع الى المشتري وانما الخلاف بينهما فيما يستحق  
 ذمة فيكون القول قوله في ذمة المانع لا يفرقها عن هذا القول ثم يرد  
 أحسن اصحابنا في تب الخلاف وذكره في ذمة المانع لا يفرقها على تعارض







فصل ثامن في بيان البيع من راسه الى الباع لم يتصل به الا الذي  
لم يتصل به البعض وهذا في مساوي الأجزاء كالمطبخ ولونض ما  
يتساوى في الأجزاء في المشتري بين الرزق والخبز كخصه من الشئ ووجه ذلك  
فصلها ما سبق في مختلف الأجزاء ووجهها ان الشئ يمكن لتساوي الأجزاء  
ويشكل ما يراعى من أن مجموع المقتل المثل لجميع الشئ هو ذلك الموجود غاية  
ما في الباب اذ لم يعلم النقصان واخراجه في عد تساوي المشتري بين الشئ والامساك بجميع  
الزيادة والنقصان في المثل فخر الباع أو المشتري بين الشئ والامساك بجميع  
وهو متجه ولو جمع بين شيئين مختلفين في قدر واحد من واحد شيئين مختلفين  
أو اجارة وبيع أو كساح أو اجارة وبيع وتبطل الشئ على قية المبيع وأجرة المثل  
وعمل المثل لا خلاف عندنا في صحة المثل لأن المبيع مثله عقد واحد والعوض  
فيكون بالاضافة الى الجمله ويؤكد في انتقال الغرر والمال وان كان  
موضوع كل منهما بخصه غير معلوم ولو كان كل واحد منهما موضوعا في المعنى المسمى  
اجارة أو غيرها الموجب اجرة معلوم لا يفتقر لان هذا العقد جازم في ذاته  
هو عقده واحد فيلزم في العلم بالبيع ان ايجع الى التفتت في شرطه في ذاته  
العوض المبدول في مقابلته المتعددا في بذل في مقابلته كل واحد كالمواضع اشعة  
متعددة في عقده واحد من واحد وعقار من المثل وأجرة موضوع وقفا في  
المثل فيها استشكل سلبا في انشاء الله ان المفضضة ترجع الى المثل  
لوزاد من المثل هذه وهما في حقها مبرقرا ابتداء اشبهت المفضضة فيحصل  
كونها كذلك ولا يتم اطلاقه من الاصل اعتبارا لانها ليست مفوضه بل نسيئة  
المرفوعة عن العلم بقدر ما يخصه ابتداء وعلى تقدير التوفيق فالرجوع الى المثل  
على تقدير زيادة المثل في موضع البيع

قال القاصم

لما  
المثل

ولو قال بترك هذا السهم بظروف كل دليل بدم كان  
من معرفة وزن الخوف والمطروف جملته وانما كان  
في الأول على شئ منها وفي الثاني عليها باعتبار الوزن ونفا  
كل واحد منها لو اظهر أحد ما مستحقا وأبرز معرفة بعضه  
يقتضي الشئ على شئ قبلها بان يقال قيمة الظروف شلاد وقيمة السهم  
فيحصل الظروف عشر السهم كما كان وعلى الثاني بوزن الظروف مستفاد او سبب  
الى الجمله ولو خذ من السهم ثلثه لكانت القيمة لثلاثه المبيع من البيع اشراط  
من اشترى شيئا ساطعا او بشرط القيمة اتضحت لثلاثه المبيع من البيع اشراط  
القيمة في جرد الدليل بان الاطلاق يقتضي السلاطه لانها الاصل في الاعيان  
فاذا اظهرت كبر كسائري وبقا قيل ان قاعدة اشتراط القيمة جواز البيع وان  
تقصت لو اظهر عيب فيه فائدة زائدة على المطلق كاشتراط المثل  
ويستطرد بالذات من العيوب لا فرق في ذلك بين علم الباع والمشتري  
بالعيوب وخبرها والتدبير ولا بين الحيان وغيره ولا بين العيوب الباطنة  
وغيرها عندنا ولا بين الموجد حالة العقد والمفوض التي توجب الزاوارشا  
ولا يفتقر في الثاني كون المبرقة تمام يجب بعد لان المشتري انما يضمن الخيارات  
بسببها بمقتضى العقد لا بالبيع وحل محل الموجد بعد العقد وقبل التفتت او في  
زمن خيار المشتري في البراءة السابقة المظنفة وجاز من العوم ومن أن  
منه من التبري من الموجود حال العقد وبالبيع بالبيع قبل العقد اي لم  
المشتري بقبلة فان قدمه عليه رضيا بالبيع وباشطاطه بعد العقد  
اي باشتراط المشتري خيار العيب ولا يخص المثل بل كل دليل عليه من الاصل  
كما فيه وبشرط الرد والارش انهما متعلقان بالخيار ولا زنه فاذا استقط

في البيع  
من

وما اشترى وكذا الأرض عطف على  
الملك في الحكم في الأولين بطلان الا في الثاني  
ما اشترى بغيره انقص بالملك كالمكانه وبشرط  
بلغ الثوب سواء كان قبل العلم بالبيع أو بعده  
بالرشد بين الفل من الملك وغيره وقد تقدم تصديقي  
الارزاق من رزق الأرض في طرف الرزق وحلها في المدة البعد دون سيقها  
وعطفها على وقت رزقها على كونهما بالبيع يفسد رزقها وسوقها لم يفتقر وكذا  
ونشره سواء كان قبل العلم او بعده على خلاف ابن خزيمة حيث ذهب الى ان وقت بعد  
العلم بانها من الأرض كما يمنع من الرد وهو مستحب اذ لا دلالة للثمن على ساطعه  
والاصل يقتضي نفاذ البيع على الاضرار بالعقد فيستحق الرد ويذهب عيب  
بعضه انقص فانه من الرد بالبيع السابق دون الارش ولا فرق في العيب  
المحدث من كونه من جهة المشتري او غيره ويستحقه سواء كان المبيع حيا  
وجرت فيه العيب في التفتت من جهة المشتري فانه لا يمنع من الرد ولا الارش  
لان مقتضى علم الباع والفلان ان كل خيار تحقق بالشئ الذي وشت الارش  
في الثوبين وشت ايضا في صورتي من اخرين اخذهما الا اشترى من يفتقر على فانه  
يشتري بغيره ويشتري الارش لو اظهر عيبا في ردة الى صورة التفتت كانت  
والثابتة من عدم من اشتراط الرد دون الارش وقد نكس الحكم في بعض المواضع  
فيثبت الرد دون الارش كما لو اردت قيمة العيب من العوم او ثبتت القيمة كما اظهر  
القيمة فحيث بان للمشتري تحريم الرزق والامساك فحانما لم يحصل مانع من الرد  
كعدم عيب وتصرف سطر الارزاق من رزق او شكل جديد الصل على العيب والرد  
فانما اضرار ويمن ترجع الباقي اعتبارا بالمالية وهي باقية وكما لو اشترى ثوبا بغيره

ولو

في  
حينئذ

في البيع  
من

سكن مع ذلك كون الوضعية من ثمن العشرة كما يشافه ذلك من اضافته الى  
التمن وكذا انظر من المراجعة وغيره واعلان التبرية في ضيقة عنا اول من  
المواضعة لثمنها على لا يخل في الباب ما اذا عرفت وضع الدرهم العشرة  
أو لهما والوضعية تسمى هذا المعنى في التفتت على المفعول  
في الربوا الزيادة الزيادة فالسهم في ثمن العشرة في رزقها بغيره  
التمن من المقتضى بالكيل والوزن في عرجا بفتح اشترى على السلام او في  
العارة بالآخر من رزقها في اية ما حقيقة او في اية او فرض احد ما مع الزيادة  
وان لم يجره مقدمه بما اذا لم يكن بالزيادة حوسسا ولم يكن المتعاقد  
الارزاق وولده ولا زواجره رزقه جنة وعلى التفرقة من حواضه بغيره  
بالعلم وشت على اخذ الثمنين الا ان عرفت بان زيادة احد الثمنين المماثلين  
نظرا الى نسبة المتقولاته وتجزئته بالنقص والزيادة ومن اعظم  
الكبار المحدثات حتى ان الدرهم منه اعظم من سبعين من ثمنه كذا في المصنف  
رواه هشام بن سالم عن ص علي السلام وهو ثبت في البيع ظاهر  
اختصاص الربوا بالبيع وهو واحد الثمن في المسئلة الا ان المصنف قد خرج  
في باب الغصب ثبوته في كل معاوضة وهو ظاهر اختياره في العلم ايضا  
هو الاقوى علما بطلان قوله تعالى فخر الربوا للجنس وشتا بطلان  
سكن ثمنها ولها النطق خاص للمراب باللفظ الخاص ما يكون منه نوعا بالاشارة  
الى ما تحتها فالجيش في هذا الباب هو المعجزة في النطق بالبيع واصل اللغة  
يسمونه جنسا جيا والمراد بالثمنين الذين يتناولهما اللفظ افراد ذلك النوع  
كالصغار والرجال ويستثنى من الشرح فانه ههنا من افراد اللفظ عطف على  
لفظها وخرجهما بالنقص وانما العطف والتسليم على القول بانها من افراد

في البيع  
من

في البيع  
من

في البيع  
من



الخطوة والشعر قد دخلها فيها ظاهر وان اختصا باسم آخر والا فتصحا الى عدم  
 اللطافي **ف** يجوز بيع المتاعين وزنا بوزن نقد **ه** اذا كان أصلها الزنك  
 ان يكون أصلها الكيل في الكفاية تساوي وزنا فاختصت نظير كون الوزن شرط  
 حتى قبل ان اصل الكيل ومن ورود الشعر والوزن بالكيل فلما لم يرد غيره وظاهر  
 كلام المصنف في الاول وهو جواز بيع المتاع للاجتماع على جواز بيع الخطوط  
 الشعر وزنا مع الاجماع على كونها كيلين في قوله صلى الله عليه وآله ولا يجوز  
 اسلاف احداهما في الاخر على الاظهر وهذا هو المشهور لا على خلافه انما يظهر من  
 الشيخ في ذوق وطفا في شعر كراهية السلف والاصح ما اخبره ورأى على زيادة  
 التبريد في بعض معاني الكراهية وقد استعمل الشيخ في ذلك في غير موضع  
 وفي البيضة تردد في الاخط الشعر الجواز اقوى للآخبار الصحيحة والفقهاء المجمعين  
 الشيخ رحمه الله في احد قوله استنادا الى خبر ظاهر في الكراهية من غير  
 والخطوط الشعر جسد واحد في الزنا على الخطوط الباقية اسم الطعام لهما  
 شبهة في الزنا على انها في غيره كالزكاة جسدان اجزاء لا اختلاف بينهما  
 وغدا وانما في الزنا فالظاهر انما جسد واحد بغيره اللطافي وانى جسد واحد من  
 سالم وعبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام بل ادعى الشيخ في ذوق  
 عليه الاجماع وهي الجوز على من خالف نظر الى اختلاف صورته وشكله ولو باطلا  
 وادراكا وجها واستبان فان ذلك كله في مجموع في متالبة النصوص الصحيحة في ايجاب  
 المصنف رحمه الله تناول اسم الطعام لهما على الاتحاد نظر فاذا لا يلزم منه اتحادهما في  
 الاتحاد والمذكور وانما الوجه للاتحاد النص والاجماع **و** ولما يعمل من جسد واحد  
 التفاضل فيه كخطه بغيره والشعر يسويته والذليل المولود من التبريد والبرودة انما  
 يعمل من الجسد بالجنب فلا يجوز بيع احدهما بالآخر متخاضلا اذا كانا كيلين او وزنا

بالماء  
 وهو غير صحيح

او بوزن ومن ولو كان اخذها كيلا والاخر وزنا كالخطوة وقبها والتجسم  
 في الشرج في اعتبار تساويها بالوزن ام الكيل وجان باسان **و** ما يعمل من  
 جسد واحد بغيره ما وكل واحد منهما بشرط ان يكون في الثمن زيادة عن متاعه  
 لا بشرط جواز بيعه بما سواه وجملة الثمن له قدر الزنا كل جسد نصفه الى  
 ما يتخلف ولا يباع بغيره فكل واحد من الجسدين على مذهب المصنف وانما اذا بيع  
 باحداهما لا بشرط زيادة في ثمنه على ما فيه زيادة متعده بحيث يمكن دفعه كونهما  
 في البيع مشفوعة وقد يؤخذ انما انما الجسد الواحد بشرط ان يكون مع العمل بزيادة  
 عليه بان يعلم ان الجسدين لا يباع بغيره فبغيره قدر ثمن الجسد مثلا وفي حكم  
 الجسد بشرط ان يتم احدهما الى الآخر وبغيره ما في غيره وان قيل انما  
 الفرق بين في العلة المشفوعة للبيع عندنا **و** والوجه في ذلك اختلاف  
 الجسدين في البيع والجوا ليس جسد واحد فلو كانت الخطوط الباقية هذا الجسد على جواز  
 الما اذا لم يكن داخلان تحت البقرة والافا لكون في ذلك مع ان مقتضى على الاخرة  
 وقد تقدم ان شرط الاتحاد تناول الخطوط الحاضرة لهما فلا يباع على اتحادهما  
 فيه نظر وبغيره عليه ما هو المصنف في افراد الجسد المتخصص باسم كسب غير اتحادهما  
 يوفى البقاء وتشديد البقاء المتشابهة من تحت بيع جسد البقاء وتشديد البقاء انما  
 الدليل الخراسانية **و** فالجسد جسد واحد ويتوحد عنى ان كل واحد منهما يمتنع  
 جسد على انفرادهما كالفاني والورشان **و** قد تقدم في الجوز تعريف الجسد على اختلاف  
 وان الفاني والورشان من افراد وحدة الخلاف هذا الشك في ان مقتضى  
 الجسد على ما تحت متعده النوع على الاختلاف او الجسد على انواعه على الاول  
 يجوز بيع بعضها ببعض مطلقا وعلى الثاني فيمتنع كل نوع بجملة وان كان الوزن  
 على انيات المتماثلين غير جسد او كيل من جهة الشرع وقاطع بشئ حصل الخلاف

كقوله  
 جسد واحد

وبهذا يحصل الفرق بين افراد الجسد في الكراهية والاقوى اختصاصا بالكيل  
 شرعا انما نوع واحد ومن ضم احدهما الى الاخر في الزكاة وعموم قوله تعالى  
 او فوا بالصدقة يقتضي جواز بيع بعضها ببعض كيف كان الى ان يمتنع البيع  
 وتؤيده ان العرب ايضا لا يبيعون هذه من هذه من حياء ولا شك ان الحكمين  
 باتحاد النوع اول واعلان الطيرين جام وغيره انما تصور الربا فيه اذا بيع  
 لحم وزنا ما لو جاز جاز فلما ولو بيع عدة كما هو الغالب في ثبوت الربا فيه فاختص  
 باني والاقوى عندنا **و** وكذا التمسك بالماضي في المشار اليه بهما  
 في الطيرين جسد واحد ويتوحد ان ما يخص باسم منه وجسد على انفراد  
 وتكمل كون المشار اليه كونه جسد واحد والمحصل ان في اتحاد جسد  
 او تعدد جسد اسما متخاضلا نظر الى كون الشك في متوحد كانه جسد واحد  
 ولا يجوز التفاضل من ما يخرج من البين وبغيره كزنا البقرة مثلا في بيعه  
 فيمنعه وقاطع هذا الحكم على فاق تغلف في وعن غلانا اجمع ولو لا ذلك  
 لانقح فيه الاشكال السابق نظر الى اختلاف الاسم والطبيعة **و** فمن  
 البسم جسد وكذا ما يضاف اليه كزهر البنفسج **ا** اضافته اليه لا يخرج عن  
 افراد نوع الذهن فانه ليس مركبا منه وما يضاف اليه بل هو عين الدهن يكتب  
 باختلاف طبعه فاختصه في بيعه **قوله** فخل العنب بخلاف خل اللب  
 اي من التمر وقد يطلق اللب على ما يجمع بين العنب ويقتض خلو العنب لخل  
 الجوز وفي التبريد تردد **ه** هذا هو الخلاف المتقدم في بيع احد البين  
 بالآخر الخالف متفاضلا بشدة والاقوى جواز **و** ولو كان معدودا  
 كالشوب بالثوبين الى قوله تفرقوا في التبريد تردد **و** ظاهره ان الخلاف  
 يقتضي بالثبوت وليس كذلك بل قد ذهب جماعة الى ثبوته في المعدود مطلقا

اقبال الكيل والوزن  
 الربويين

نظرا استنادا الى رواية ظاهر في الكراهية والاقوى اختصاصا بالكيل  
 والوزن مطلقا للآخبار الصحيحة الدالة على المحرمية **و** ولما في الماء  
 ليعمل اشراط الكيل والوزن في بيعه لا فرق في ذلك بين بيعه جردا ومليلا  
 وموزنا لا يباعا اعتبارا بما فيه في حكم الربا والنجاسة والخط ولا يباع  
 بغيره موزنا في بعض البلاد **و** لو بيع في العين الموزون كاللوزن على الكيل  
 بالاقوى اشباع العادة في زمان استقرت على كيله او وزنه كما هو الواقع ثبت فلا يباع  
 ولا يخلو وكذا القول في غيره من التراب والطين الخراسانية **و** والاشجار جازية  
 الشعر فثبت انتم الموزون في مصر النبي صلى الله عليه وآله والرجل عليه ورجل  
 الحائي في بيعه الى عادة البلد قد ثبت ان اربعة كانت عليه في غيره على انتم  
 عليه **و** في الخطوط والشعر والتمزج والمزج فلا يباع بعضها ببعض الا كيلة وان  
 اختلف في الوزن واستثنى في ما يتجلى منه في الكيل كالخطوط الكيل من المصنف  
 فبأنه وزنا ذلك وباعها ان ثبت له في غيره حكمه عليه والآخر الذي  
 والاربع في مال عادة البلد ولو عرف انه كان مقدرا في غيره حكمه عليه **و** اذا  
 وجل اعتباره باحداهما احتمل الخبز وتعيين الوزن لا في ارضية وانما في  
 وهو من ولا فرق بين بئره صلى الله عليه وآله وما اقرأه عليه في غيره  
 ولو اختلفت البلدان كان لكل بلد حكمه وقيل يلزم جانب التقدير وثبت  
 الترميم **و** ما خاره المصنف هو الاقوى لان المتعدي لكونه عند عدم الشرع وكما  
 ان عرف تلك التقدير فليزعه حكمه تعرفت الاخرى الجواز لانه حكمه في الخطوط  
 الى المتعارف من الجاهلين وكوجه عموم الترميم صدق اسم الكيل والوزن على ذلك  
 النوع في الجملة **قوله** والمرأى في المساواة وقتنا الاشياء فلو بيع الجوز مثلا بغيره  
 متساويا جاز وكذا الوعاء بشرط ان يربط الى قوله وقيل لم ينع نظر الى تحقق النقص

الاشجار جازية  
 الاشارة الى



هذه العلة من أفراد منصوص العلة وقد اختلفت الأصحاب في تحديدية الغير فيها  
 فيها والأخبار الصحيحة ظاهرة في التحديد وهو الأقوى **قوله** وفي بيع الرطب  
 بالتمر تردد والأظهر اختصاصه بالبيع اعتقاداً على أكثر الروايات وهذا هو مورد  
 النص من منصوص العلة لما مثل النبي صلى الله عليه وآله في بيع الرطب بالتمر  
 قال أن يفتقر إذا جئت فمألوها فقال لا لأن وعدنا على السلام قال  
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كره أن يباع الرطب بالتمر لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 التبرع من يفتقر من كرهه وهذا الاعتقاد من عليه السلام لا يصح مع الرطب لأن  
 الرطب رطب والتمر تمر فإذا لم يمس الرطب فليس فاشارة عليه السلام  
 إلى أن علة المنع التقيدان بالمعاني في الأصحاب من عدمه إلى المنع من بيع  
 رطب بياضه كالعنب بالزبيب ومنهم من اقتصر على المنع من بيع الرطب بالتمر  
 فيوز الجمع وإلى قوله أشار المصنف بقوله وفي بيع الرطب بالتمر تردد حيث جعله  
 التردد محل تجريد وعدم تحديد وأشار المصنف في دليله بأشهر الروايتين إلى رواية  
 سماعة قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن العنب بالزبيب قال لا يصح  
 إلا بالمثل والتمر بالمثل وجوابه الصحيح في سند الرواية والأقوى التبرع  
 إلى كل ما به العلة المذكورة تحقيق المسئلة الأصول **قوله** إذا كان في حكم البيع الوارد  
 واحد مما قبله الآخر من وزن كالمخطة والذوق فيجوز أحدهما بالآخر وإن كانا  
 في الكيل **قوله** منشأ التردد من أن الكيل أصل الخطأ فيستحب في فروعهما  
 ومن أن الوزن أصح وأصل الكيل ولأن من أفراد هذه القاعدة ما لا يكون  
 فيه القول الكيل كالمخطة بالتمر والسهم بالذوق وأخبارنا الأصل اعتبار الكيل  
 فيها هو أصح وأطلق وهو من كمال العقل إذ ذكرناه فإن اعتباره بالوزن ج  
 أحسن **قوله** في بيع العنب بالزبيب جائز المنع أقوى وقد تقدم **قوله** وكذا أخبار

ثم  
 بوجه  
 الأول والثاني  
 تنبيهات

نقد

وكذا الآخر والمحلول وإن جعل تعارضاً في كل واحد من الرطوبة لا بد في الجوز من  
 اشتراكها في أصل الرطوبة فلو كان أحد الجزين رطباً والآخر باسماً لكانت  
 ما سئل من العلة وفي ما أشارة اليه حيث أشبه لكل واحد رطوبة جبل  
 بقدرها وأما قوله أن رطوبة رطباً والآخر من رطوبة الآخر مع اشتراكها في  
 الأصل ففي الجواز نظر من صدق الاسم في المكين ومن العلم بزيادة حقيقة  
 أحد على الآخر ولعل الجواز لأن الرطوبة غير منصوبة والمخبرة  
 مطلقاً عليها وأما الرطوبة في أحدهما أو انتفت من الآخر كل الرتب وكل  
 العنب الحماض **قوله** لا يربا بين الولد وولده ويجوز لكل منهما أخذ الفضل من  
 صاحب ولا بين المولى ومملوك ولا بين الرجل وزوجه هذا هو المشهور  
 الأصحاب بل الإجماع فإن المتفق حرمانه وإن خالف فيه في بعض كتب وكل  
 شئت الربا بينهم على ما للمنفى على النبي كونه تعالى لا رقت ولا فسوق ولا حرج  
 في الحج وعلا بعم الدين أن الله عز وجل لا يرضى عنكم أن تتجسسوا على بعضكم  
 على خلاف وجهه ويجوز لكل واحد منهما أخذ الفضل على خلاف بين يدي  
 نبي الربا بين الولد وولده بشرط أن يأخذ الولد الفضل وإن لا يكون له ولد  
 ولا عليه دين وإطلاق النص حجة عليه والتمسخص بالنسبة إلى الأب  
 فلا يحدى الحماض إلى الأم ولا إلى أبيه مع ولد الولد ولا إلى ولد الرضا على شيء  
 اقتصر بالبرخية على مورد اليقين وجه عدم إطلاق اسم الولد عليها ومن ثم  
 حرمت الربا على الأب والجد من أجل ذلك لا ينافي في الزوجة بين الأم  
 والمنقطع على الظاهر لإطلاق النص خلافاً للتمسك حيث خصها بالأم معلماً  
 بأن التخصيص في كل الرتب إنما ثبت في العدة الأم للزوجة أن أحد طرفي الرتب  
 وفي ما رتبته مثل ذلك النص منع ظاهر والتمسك بنبي الربا بين السيد ومملوك ما لعدم

حجة  
 حجة

من  
 بوجه

من  
 بوجه

من  
 بوجه

جنة البيع بناء على أنه إرادة من يفتقر غيره الربا وأما بناء على أن ذلك  
 بالمثل لعدم ملك تركه لكن لما ورد النص فوضو له ويشترط مع التوافق  
 أن يكون من شدة فلو كان كذلك ثبت بغيره ومن قبل من الشك والمردود أن الولد  
 في حكم الثمن ما لم يأت على الظاهر مع احتمال **قوله** ولا بين المسلم وأهل الحرب  
 هذا إذا أخذ المسلم الفضل والأحرار ولا فرق بين الحرقي المعاهد وغيره ولا بين  
 في الحرب والسلام وأطلق جماعة في الربا من غير فرق بين أخذ المسلم  
 الزيادة والذوق والتعجيل أقوى **قوله** ثبت بين المسلم والنسي على ما ظهر  
 هذا المشهور لعدم الأدلة ودفع الشبهة المقتضى ما بناه أبو جعفر وحجته إلى عدم  
 لزوم التمسك به كما خصصت خبره ومن سبق **قوله** الأول قولنا من قبله  
 شريطة أن لا يتبدل ما من أحد المسلم الزيادة **قوله** يجوز بيع الجوز من غير  
 على الغرم بالثابة ويجوز بيعه هذا هو المشهور بين الأصحاب وخالفه في  
 الربا من غير فرق لأن الجوز غير متبدل بعد الامتنان وهو قوي مع كونها والأخبار  
 كالمعنى أو الظاهر لا يوجب النزاع **قوله** يجوز بيع الجوز فيها بغيره  
 كما لا يخفى في غير ما يوجب الجوز في كل أن الدجاجة والشاة ليستا متبدلتين  
 بالوزن حال جريهما وما في بطنهما غير متبدل أيضاً ما دام ذلك الشاة على الشجرة  
 ولا يباع ومنه بذلك على خلاف الشافعي حيث منع من جازي بأن لا يسطر  
 القنن وهو ممنوع **قوله** أو يبين وإن كان من لبن جنبهما لا فرق بين  
 كون الثمن زائداً عما فيها من اللبن أو ناقصاً لما تقدم من التعديل وإن كان  
 الغرض بعيداً أو مثلاً يبيع بخلافه فيها غير متبدل **قوله** التمسك بينه وبين  
 وليست يباعاً فتع فيها الربا ولو أخذ أحدهما الفضل هذا موضع اتفاق  
 وتبديله على خلاف الشافعي في أحد قوليه حيث جعلها يباعاً حيث فيها الربا كما في

حجة

حجة

حجة

يجوز بيع ما كان من الخطأ ولو كان في أحدهما علة الثمن إلى قوله لا يباع  
 به العادة أشار ذلك إلى اشتراط قلته بحث تجري العادة فتعيبه فلو  
 زاد من ذلك لم يجز منه الذي في المثل والربح والفضل في الزيادة ونحو ذلك  
 يجوز بيع درهم ودينار بدينارين ودعوى هذا الحكم موضع اتفاق بين أصحابنا  
 في هذا القضيحة في حصول العدة من غير العاقل على معنى الجوز كما لو بيع درهم  
 بدينار والدينار من لبن ونصفه كسب القنن الحاضرة وجوابه أن الزيادة في  
 التمسك لا يبيع لأنه لا يقع على الجوز بل على الجوز وبذلك لا يقع على  
 كماله ثمن الدينار المعين قبل القبض أو قبل استحقاقه مطلقاً وكان في ثمنه ما  
 الزيادة المقتضية إلى الربا فإن بيع الجوز بطلان البيع من رأس الزيادة والثواب في  
 البيع الواحد كما لو كان درهمين أو درهمين مثلاً فإن الدرهم المباع إذا كان  
 نصف المبيع كان ثمنه الدرهمين مثلاً بطلان المبيع في نصف الثمن في نصف الآخر  
 وحاشا أن من لا على الماشاة عر كان النصف في كل من اللبنين يكون نصيب  
 الدين ونصف الدرهمين في مقابل المديون الزيادة الوجهية البطلان في مقابل  
 الثالث خاصة والجوز في مقابل الباقي لأن كلاماً من اللبن في المبيع قول به  
 ضالة في الثمن فإذا بطل أحد الجزين بطل جميعاً قول به لا حجة البيع بطلان ذلك  
 قلنا بطلان ذلك المبيع لذلك أصل الأصحاب على أن كل جنس في مقابل ما يجازيها  
 الصفة فيها بين الثمن وما قبله كما كان ما كان فيبطل الغرض على الثالث من المبيع  
 وأما في المثل السابق في بيع المبيع في نصف المبيع نصيب الثمن ولا ينظر إلى الزيادة  
 لأنها إنما صارت بسبب التمسك بين المبيعين في حال البيع لم تكن زيادة  
 وكسباً لأنه وإن لم يكن شيئاً في ما وضعت وقد تقدم أن الربا يتم كل ما وضعت  
 بأنه لا ما وضعت إلا البيع السابق وقد كان في وجهه جماعة لا يشرط فيستحب

حجة

حجة

حجة



التي هي وبقاؤها من التقييد على وجه لا يلزم منه الربا كما اذا كانت قيمة المثل  
 وحينئذ ان المثل يكون المثل من التقييد والقيود وكذلك المثل من ثلث التقييد  
 بانه لا يلزم منه ذلك المثل التقييد والقيود من ثلث التقييد وحينئذ ان المثل  
 والمثل من ثلث التقييد وحينئذ ان المثل التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 التقييد على وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 لم يثبت ان المثل التقييد على وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 السبل الى ذلك بان التقييد على وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فالقول في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فانه هو المثل لاصل التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 من الربا بان يبيع المثل التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 كون هذه الامور قد تصور بانها لا تكون للقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 من الربا المثل من التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فكيف في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 بل في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فان ذلك في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 ما يلزم على وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 لغز الصوت وشرايع التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 لما يشغل عيون الصوت عند تقليد في البيع والشراء او انما هي الحسنة مما لا يمكن  
 يتعارف عوضا عن الاشياء وتبين بانها عوضا عما لا يمكن ان يكون له فطلب اليه  
 الرأى من العاقل انما هي ان افترت الباطل بها حتى لو باعته دينا لم يجز

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

ثبت للمالك الخيار متى علم على ذلك الاتفاق او شرط في بيعه ان يبيع على الزيادة  
 التقييد في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 باختياره يبيع الزيادة في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 وهذا لا يتعلق به ربا بل هو التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 وخصوصا من وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 يتصور في خيار التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 قبل التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 الجاهل من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 لجهلها على وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 على ما لا خلاف به اختيار التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 به وفيه قطع بوجوب الوفاء به والتاخير فيه لا يترتب له اختيار ولا جعله يترتب له الرضا في الوفاء  
 عليها التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فثبت ان بطلان التقييد من التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 وهو الاختيار ما يترتب على التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 حسب وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 حصل منها التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 بالخيار والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 كان التقييد في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

تتفرق التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 المالكين قبل التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 الدراهم لم يبيع الثاني ولو افترقا بطل العقدان انما يبيع الثاني لان ملك الصوت  
 في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 على القول بالبيع من وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 وبذلك يظهر بطلان العقد من وجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فقال ان كان التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 وان كان في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 مما يشغل قبل التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 له عليه دراهم فاشترى بها دابة من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 بها دراهم لان التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 بمنزلة التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 عن ذلك بان ما في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 المشتراة او لا يستقر في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 من واحد كما في واقع المصروف في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 موضع الاشكال فيها اشترط التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فرضوا ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 بالتقوّل وان لم يتباين من ان يجر هذا الامر لا يقتضي التقوّل وقا بهما احكام  
 على عدم ما يلزم من جهة واحدة الحكم ان الامر بالتقوّل لو كان في ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فان التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

ايضا قوله في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 الذين الحال بمن في ذمتهم ليس يبيع دين بدين ان الاول في البيع اذا وقعت  
 صحته على التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 بوجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 من ان المشتري لا يبيع من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 المشتري بوجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 بل على علمه في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 والغش ولو علمه بوجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 بان جعل تقييد ولكن علمه لا يترتب من التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 من غش وبقية التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 على العقد تصحح في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 تراب موضع التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 عن الربا اذ يبيع بوجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 ولو بيع التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 فيبقى الربا في التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 اولى لا يترتب عن الربا ولو كان عليه ان يكره ايضا قوله ولو جاع في التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 جازيها بالذهب والفضة معا والظاهر من المعية كون الذهب والفضة  
 يتحولن معا فاعدا واحدا وجازيها بوجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 واحدا الى ما جازيها وكذا يجوز بيعها بوجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد  
 يثل تراب معدن الاخر ولو بيعا بوجه التقييد والقيود من ثلث التقييد والقيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد

القيود من ثلث التقييد



والبايع طلبه وان وجد الباع بما عيلا لم يستطع ان يرضى بها او  
 ينقض العقد ويثبت ذلك على خلاف ما في حيث ذهب الى انها لا تنقض العقد بل  
 بالبيع وان ثبتت نية هذا الكلام اذا اشترى ذراعا فباعها بمائة فوجد باعها  
 الدين بمائة درهم كان البيع باطلا **المشترى** انما ان يكون مقيدين او مطلقيين  
 او مطلقين فالأقسام اربعة ثم انما ان يبيع العيب فيها او في احداهما بحيث يكون  
 جميعه عيبا او بعضها ثم انما ان يكون العيب من الجنس او من غير ثم انما ان يكون  
 الظهور في الفرق او بينه والضرورة وتكون صورة وهذه المسئلة قد كانت  
 على حكم العين منها وهي ثمان واربعون والى غيرها اشتملت على حكم العين ومنها  
 يعلم بالوقت في كل هذه الاحكام مشفوعة على تعيها بالتعدين **فرض** باع  
 اية من جنس من الدراهم كان البيع باطلا كما لو طرقت الدراهم رباها او فاسا  
 وعجز بطلان البيع ظاهر لان ما وقع عليه العقد غير مقصود بالبيع العقد باطلا  
 بطلان العقد مما وقع عليه العقد ولا فرق في ذلك بين الصفوف وغيره مما اشار اليه  
 بقوله ولا ريب ان ما كانا فبان صورا وبثله ما لم يبع بطلان فظهر من ذلك  
 يجب هنا رد الثمن وليس له الا بدال لو وقع العقد على عين شخصية فلا بد ان  
 غيرهما ولا الارش لعدم وقوع الصفو المبيع على هذه العين **فرض** ولو كان المبيع  
 من غير الجنس لم يلزم فيه يجب ولزم رد الكل لتعويض الضعفة واخذ المبيع بخصته من  
 الثمن هذا الحكم واضح فلو قلناه سابقا وحيث باع المشتري المبيع بخصته من الثمن  
 بغير البيع انما يباع بغيره بالبيع لتعويض الضعفة كما في المشتري وانما فرض جاز  
 التعويض للمشتري بناء على الظاهر من ان المشتري يحمل العيب دون الباع لثبوت  
 في بطله واخلاعه على احواله فلو فرض خلاف ذلك بان اشترى وكيله بغيره من غير  
 ثمن او كان العيب مما يخفى على مثله ثبت له الخيار كما ان المشتري لو اطاع

متداول بين المتكلمين  
 حكمها بانها فان عجز  
 عن اخراجها وان لم يحل  
 تعدد فيها من الجنس  
 فلو كانت من جنس  
 الدراهم

الرضا من الصفه بان يجب والنفقة وان كان في يد غيره او ذهب  
 فيه لغيره ونشرته **فرض** لو كان في يده الرضا من يده لغيره وفي يده الرضا من يده لغيره  
 ذهب ولا ينقض العقد بل زيادة الثمن عن ذلك المبيع لانه مقصود بالبيع غير مقصود  
 بالبيع فاثير الحيلة على سقوط الجدران والنفقة من الرضا من الجاهل عن  
 عليه السلام ولا ذكرناه من التعديل اجود من تعديل المبيع بان الغالب فيها  
 فان جرد الاغلبية غير كاف في جواز البيع بذلك التعديل انما هو في لو كان  
 الغالب عسرا لا يمكن تميزه لم يميز بغيره بغيره لان زيادة الثمن عليه حيث  
 يقابل الاخر كما مر وكان اراد العلية المستولية على التعديل في المبيع فاحصل  
 كما يجوز في قوله في باب الاضرار النعم الغالب على الماشتين والرضا من  
 بيع اول الصفه بغيره **فرض** ويجوز اخراج الدراهم المتشوشة من الجنس  
 اذا كانت معلومة الصفوف بين الناس وان كانت مجهولة الصفوف كانت  
 انما انما لا يحد بانها حالها **المراد** لو كانت معلومة الصفوف كونه مجهولة الصفوف حيث  
 لو علم حالها ما قبلها وجب على مخرجا بانها حالها بان يقول انها مفسومة  
 وان لم يبين قدر غشها ولو اخرجها من دون الاعلام على الماهل كما لها حال  
 ردّها لا اعل ولو لم ردّها في ذمة المخرج لها قدر التفاوت بينها وبين النقد  
 المطلوب ولا يخفى ان الماد هنا النخل المتعددون ما يستملك لثبوت نية عليه  
 في **فرض** الدراهم والذاتية تعينان هذا موضع وفاق بين اصحابنا وكثر  
 من قال انما يجوز الا بالايلا بالصفوف فاذا اشتملت على التعدين لم يخرجا  
 بها الا جميع شخصاتها ولان المتعدي يتعين العوض هو العقد وبطلان  
 في الثمن فيعين كالرض فعلى هذا يجب دفع العين ولا يجوز ابدالها ولو  
 ثلث قبل التعويض النسخ البيع ولم يكن له دفع عوضها وان ساءه مطلقا ولا

عليه خلاص **فرض** ولو كان الجنس واحدا وبيع كخسوفه اليه او اضطرط السكة  
 كان لردّها الجع او اسكروا ليس رد العيب وحده ولا ابدال لان العقد  
 لم يتناول اذا كان العيب من الجنس كما مثله المصد ومنه والى السكة مخالفة  
 لسلطة السلطان حيث يكون هو الغالب في المعاملة والمقصود بها ونحو ذلك  
 فان كان العيب شائلا للجمع في اشري بغيره وادفع واسكروا ليس له  
 رد البعض لتعويض الضعفة على صاحبه ولا ابدال للتعدين فان كان مختصا  
 البعض بغيره ايضا من رد الجمع واسكروا وهل لرد العيب وحده قبل الا  
 لا فضا الى تعويض الضعفة على الاخر فنع منها كما لو كان باعده حيث  
 فان كان جزء منه موجب للخيار بقطع المبيع وجاؤه وقبل له المقتضار على رد  
 المبيع لانما قال بغير العيب وثبوت الخيار الباقي لارض العيب لا يوجب  
 فتح العيب فيه ورجمه في ذمة او الارش فونفي في جميع هذه الصور لانها  
 مفروضة في بيع النفقة بالنفقة وبما يتجاشان متساويان في القدر فلو  
 انشأ من المبيع ثم زيادة قدر المبيع عن الصحيح ولا يرد عليه المبيع المخرج  
 من ان يحد المخرج وادفعه جنس واحد ثم لو كانا مطلقين كما لدرهم بالذات  
 جاز له اختيار الارش ايضا اما في المطلق فان زاده لم يجوز ان يخرجه من الاثمان  
 لئلا يضره فانه الفرق ويجوز من غيرها **فرض** اذا اشترى ذراعا في الذمة بثلثها  
 ووجد باعها بالربع فضة قبل الفرق كان له المطالبة بالبدل وان كان بعد  
 الفرق بطل الصف **فرض** انما كان له البدل لان العوض في الذمة وهو امر على  
 والمدفوع لانه ليس من الجنس استنع كونه احد العوضين فيطالب بغيره لا تنافي المانع  
 حيث لم يحصل الفرق قبل القبض ووجه البطلان مع الفرق شرط صحة  
 الصف وهو التناقص قبله **فرض** ولو كان البعض بطل فيه وقع في الباقي اي

بالبيع  
 الصف  
 ولا يجوز

أما في ذمة

وانما

اي لم يكن البعض من غير الجنس وكان يبينه قبل الفرق فانه يطل فيه لما مر  
 ولو كان قبل طالب بالبدل وهو يداخل في الخيار ولو كان كان البعض  
 اختص الحكم كان الكل واحدا **فرض** وان لم يخرج العيب من الجنس لم يخرجا  
 بين الرد والاسكال بالثمن من غير ارش ولا المطالبة بالبدل قبل الفرق فلو  
 وفيما بعد الفرق رد **فرض** انما العيب العيب وانما قدره الارش فلا بد انما الرد  
 وحيث كان ما في الذمة امر اكل محله لا على البيع كان له رد قبل الفرق  
 فلو كان المشتري لا يتصرف من عدم وانما يحد منه رد من حيث ان الاثمان  
 بعض عدم الردها بالمشتري قبل الفرق وانما انما الحكم السابق في الذمة  
 قد وجد في البدل لما قبل احد الفرق ومودى الى فساد الصف فلا يوجب  
 البدل ومن حقوق التناقص في العوضين قبل الفرق لانه المبيع في ان  
 كان مفسوما كان محسوبا عوضا لان العيب من الجنس فلا يخرج من  
 العوض المعين فانه لو كان بالعيب يبيى موتا لبعض الا فسادا وانما  
 يمكن بالخيار ومن ثم لو رضى به استقر ملكه عليه ونماؤه له على التدبير  
 فاذا فسخ رجع الحق الى الذمة فتعين ج عوضا صحيحا وقد ظهر ذلك ان  
 الفرق قبل قبض العوض الصحيح لا يفتح في المعايضة وكذا لا يفتح الصف  
 الطاري وهذا هو الاقوى **فرض** هل يجب قبض البدل في مجلس الرد بناء  
 على ان الفسخ رضى العوض وعوض الصف غير مقبوض فاذا لم يفتح في  
 جهة السابغ يتعين القبض ج ليقبض التناقص او يسلط اعتباره  
 من حيث صدق التناقص في العوضين الذي هو شرط الصحة والاصل  
 برأه الذمة من وجوب قبض آخر ولان الصف قد تم بغيره بالتعويض  
 السابق فيجب تصحيح الى ان ثبت الميل وجب ان اجودها الثاني وقد ظهر

الصف

فرض

فرض



























فإنه لا بد من كسوة وفراش وغيره ما كان له من شأنه في الدنيا والآخرة  
 من دون غيره من ثل عليه ويمكن جعل الرواية على شرط البيع المشتري وذلك  
 وهو في البيع المسمى بـ **البيع** أن هذه البنية ذكرها من حال ملك المبيع ومن حاله  
 في المال إلى البيع على الأول وأما في الثاني رادها ما ساطع على المولى وأما  
 وفيه لا بد من كسوة وفراش وغيره ما كان له من شأنه في الدنيا والآخرة  
 أن الظاهر في هذا المال المذكور على المولى بأنه لا يمكن فيه بيعه من ملكه  
 فيكون في ذلك البيع وشأله وإذا حكم به ذلك يكون استصحاباً للملك السابق  
 إذا كان ملك المبيع فيكون البيع كونه البيع كونه البيع كونه البيع كونه البيع  
 لا يتحقق عند الإرضاء والحال أن المدة لا تدخل في هذا النقص وقد ذكره  
 المسألة من سلكه ومن أحال ولا يفيض الاشكال إلا إذا قلنا بأن المدة  
 تستأط على الانتفاع بما قبل ملكه لا يملك الرقبة كما تنفي في الدروس عن تبعض  
 الثامن بالملك فيكون الملك على هذا الوجه غير ثابت لملك المانع لرقبة على وجه  
 يتوجه به ثقله إلى المشتري أو يضافه على ملكه أن المصالحات هنا بان التملك  
 وإن كان يجوز عليه حكمه بأن ماله إذا بيع لولاه والكم فيه أقوى اشكالاً لأن مقتضى  
 الملك على هذا الوجه ذلك الرقبة بطريق الحقيقة وإن جرح عليه في الانتفاع به فلا ينافي  
 ما نقله في الدروس ولا يتم الحكم بكون مال المانع أو المشتري مجرد بيعه المدة لأن  
 على ظاهر النص الدال على هذا الحكم فخرج أن دال على ملك المبيع للمدة لا يفيض الحكم  
 المتفق عليه من عدم ملكية شخص مال غيره الإرضاء والناصب للقول بملك المانع  
 أن بيع المدة كان ولا يكون للمانع ولا للمشتري والأقوى تغريها على القول  
 بأنه لا يملك أن ماله المنسوب إليه المانع مطلقاً لأن بشرط المشتري فيكون له شرط  
 عليها بقدره أو كونه تبعاً وسلامته من الرأى بأن يكون الثمن بخلاف الجنبه الربوي أو

البيع

عدم

أما ما عليه من قبضه بالمدة في البيع **والقول** في المشتري في الدنيا والآخرة  
 لم يرد وإن اشتراه وقبل أن كان له مال حين قال له المدة والأنا وهو المدة  
 ما أخره المصنف هو الأقوى بناءً على أنه لا يملك على القول بملكه فهو يملكه  
 جهالة على إجازة المولى والمثل للقول في البيع المسمى بـ **البيع** واستثنى في رواية الغنفل  
 عن إجازة المولى على الاستدانة ما لم يكن له مال عند الإرضاء ولا لولا ذلك على ما  
 إذا ما خرج من ملكه المدة من المولى والمولى في ذلك الاستدانة وأما المولى  
 فإن قلنا أن المدة لا يملك قال المدة ولا يجوز له أن يملك المدة من المولى فيقول  
 من دون القول ولا يجوز ما رده ابن أدريس من أن الرواية للقول في البيع المسمى بـ **البيع**  
 الشيخ وذكرها إيراداً لا اعتقاداً **والقول** إذا ابتاعه وما لم يملكه إذا قلنا أنه لا يملك  
 قلنا به يفتي جواز تصرفه خاصة أما لو قلنا بملكه حقيقة لم يشترط في الثمن ما ذكرناه  
 فالزوج ليس جازاً من المبيع فلا يملك الثمن **والقول** يجب أن يستثنى في الانتفاع قبل  
 أن كان وطناً للملك الاستدانة استيفاء من البراءة والمدة هنا طلب براءة  
 الزوج من المدة فإذا ضاع عليها هذه المدة تبين جملها أو جملها منه فلا يخلط الاستدانة  
 وهذا هو الحكم في وجوب الاستدانة ومن ثم استثنى الحكم عن باقي الانتفاع الحكم وفي حكم  
 البيع فيه من الوجوه الفارقة للملك وكذا القول في الشرط المحب لكل ملك دليل وحاشا  
 خلافه لأن ابن أدريس حيث خصه بالبيع ولو لم يستدل بالثمن وضع البيع وغيره من  
 العقود وإن أثر زوج النسيء إلى المخرج ويستثنى من تسليمه إلى المشتري ومن في  
 حكمه إذا طلبه لا فائدة صارت ملكاً وخالفه إمامنا فقلاً وجوب الاستدانة قبل  
 ولو بالوضع على تعديل لوجوبه قبل البيع **والقول** إذا ابتاعه ما قبله  
 قلنا لا فائدة صارت اجنبية منه **والقول** في المشتري إذا جعل ماله فاعلم أن ما يملك على  
 البيع ومن في حكمه الاستدانة إذا كان قد وطناً سواء غل أم لا وأما المشتري

المدة

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

فيكون له كسوة وفراش وغيره ما كان له من شأنه في الدنيا والآخرة  
 من دون غيره من ثل عليه ويمكن جعل الرواية على شرط البيع المشتري وذلك  
 وهو في البيع المسمى بـ **البيع** أن هذه البنية ذكرها من حال ملك المبيع ومن حاله  
 في المال إلى البيع على الأول وأما في الثاني رادها ما ساطع على المولى وأما  
 وفيه لا بد من كسوة وفراش وغيره ما كان له من شأنه في الدنيا والآخرة  
 أن الظاهر في هذا المال المذكور على المولى بأنه لا يمكن فيه بيعه من ملكه  
 فيكون في ذلك البيع وشأله وإذا حكم به ذلك يكون استصحاباً للملك السابق  
 إذا كان ملك المبيع فيكون البيع كونه البيع كونه البيع كونه البيع كونه البيع  
 لا يتحقق عند الإرضاء والحال أن المدة لا تدخل في هذا النقص وقد ذكره  
 المسألة من سلكه ومن أحال ولا يفيض الاشكال إلا إذا قلنا بأن المدة  
 تستأط على الانتفاع بما قبل ملكه لا يملك الرقبة كما تنفي في الدروس عن تبعض  
 الثامن بالملك فيكون الملك على هذا الوجه غير ثابت لملك المانع لرقبة على وجه  
 يتوجه به ثقله إلى المشتري أو يضافه على ملكه أن المصالحات هنا بان التملك  
 وإن كان يجوز عليه حكمه بأن ماله إذا بيع لولاه والكم فيه أقوى اشكالاً لأن مقتضى  
 الملك على هذا الوجه ذلك الرقبة بطريق الحقيقة وإن جرح عليه في الانتفاع به فلا ينافي  
 ما نقله في الدروس ولا يتم الحكم بكون مال المانع أو المشتري مجرد بيعه المدة لأن  
 على ظاهر النص الدال على هذا الحكم فخرج أن دال على ملك المبيع للمدة لا يفيض الحكم  
 المتفق عليه من عدم ملكية شخص مال غيره الإرضاء والناصب للقول بملك المانع  
 أن بيع المدة كان ولا يكون للمانع ولا للمشتري والأقوى تغريها على القول  
 بأنه لا يملك أن ماله المنسوب إليه المانع مطلقاً لأن بشرط المشتري فيكون له شرط  
 عليها بقدره أو كونه تبعاً وسلامته من الرأى بأن يكون الثمن بخلاف الجنبه الربوي أو

وكذا القول في البيع المسمى بـ **البيع** أن هذه البنية ذكرها من حال ملك المبيع ومن حاله  
 في المال إلى البيع على الأول وأما في الثاني رادها ما ساطع على المولى وأما  
 وفيه لا بد من كسوة وفراش وغيره ما كان له من شأنه في الدنيا والآخرة  
 أن الظاهر في هذا المال المذكور على المولى بأنه لا يمكن فيه بيعه من ملكه  
 فيكون في ذلك البيع وشأله وإذا حكم به ذلك يكون استصحاباً للملك السابق  
 إذا كان ملك المبيع فيكون البيع كونه البيع كونه البيع كونه البيع كونه البيع  
 لا يتحقق عند الإرضاء والحال أن المدة لا تدخل في هذا النقص وقد ذكره  
 المسألة من سلكه ومن أحال ولا يفيض الاشكال إلا إذا قلنا بأن المدة  
 تستأط على الانتفاع بما قبل ملكه لا يملك الرقبة كما تنفي في الدروس عن تبعض  
 الثامن بالملك فيكون الملك على هذا الوجه غير ثابت لملك المانع لرقبة على وجه  
 يتوجه به ثقله إلى المشتري أو يضافه على ملكه أن المصالحات هنا بان التملك  
 وإن كان يجوز عليه حكمه بأن ماله إذا بيع لولاه والكم فيه أقوى اشكالاً لأن مقتضى  
 الملك على هذا الوجه ذلك الرقبة بطريق الحقيقة وإن جرح عليه في الانتفاع به فلا ينافي  
 ما نقله في الدروس ولا يتم الحكم بكون مال المانع أو المشتري مجرد بيعه المدة لأن  
 على ظاهر النص الدال على هذا الحكم فخرج أن دال على ملك المبيع للمدة لا يفيض الحكم  
 المتفق عليه من عدم ملكية شخص مال غيره الإرضاء والناصب للقول بملك المانع  
 أن بيع المدة كان ولا يكون للمانع ولا للمشتري والأقوى تغريها على القول  
 بأنه لا يملك أن ماله المنسوب إليه المانع مطلقاً لأن بشرط المشتري فيكون له شرط  
 عليها بقدره أو كونه تبعاً وسلامته من الرأى بأن يكون الثمن بخلاف الجنبه الربوي أو

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع



يعيش بلا غشاة بطنية **البقرة** بين الأضلاع أما قبل شغلها  
عنه محزنة وقيل لم يولد وهو من الألف القول بل هو رطاف الأضلاع التي  
سنة فيها قول النبي صلى الله عليه وآله في حديث بني النضير أن أصبح بكاء الأمانة  
يسوعها جميعا أو مسكها جميعا ثم أخذ جفن رطافها في جوف الأمان والوجه  
المستطبة التي عن الفوق **والدرة** من الدرة بين النبي صلى الله عليه وآله وبين فرج  
بين والدته ولها فرق الله بين وبين أخته وفي حديثين سنان بين النبي  
عليه السلام في الرجل يشرب الخمر أو الغلام ولم يأخ وأخت أو ابن أو أم  
بصر من الأضلاع قال الخمر من بصر إلى مصر إن كان ضيق أو لا  
وإن كانت لم تأخذ فطابت نفسها وفسدتا شتان بثبت وهذا هو العدة  
في ذلك وغيرها شاهد مقتضى إطلاق الكلام في قولهم المص عدم الفرق  
بين رضاها وعدمه وفي خبرين سنان ما يدل على اختصاص النبي بعدم  
رضاها وهو أحد الظاهر عدم الفرق بين البيع وغيره وإن كان في أحد الأخبار  
ذكر البيع لا يباين إلى العلة الموجودة في غيره فيعدي إلى كل قول العين التي  
والأجارة الموجبة للفرق وحيث كانت على البيع الفرق فلو لم يستأثرها العقد  
كما لو بلغ أحد مما شرط استخدام مدة المص على من لا يجعل مدة الفرق في منها  
لم يتم مع احتمال في الثاني إذا لم يكن للأجارة لا تأخذ شرا وحيث عدم ما يجوز قبل  
بيع البيع ونحوه صحيحا نظر إلى أن النبي في غير العادة لا يتبع الفساد وأوجه  
إلى وصف خارج عن ذات البيع كالبيع وقت النداء أو باطلا التباين إلى  
أحد دليل الله على الركن من غير اعتبار رضى المتبايعين وكان تحريم الفرق  
أخرجهما عن صلاحية المعاوضة قولان أحدهما الثاني وهو محل غرض النبي

[illegible]

الكاتب: ماجد

الاعمال

[illegible]

تفسير وقد اثبتت فيها وبجماعة من المجتهدين قواعد تخرج من القرآن  
واعتمدوا على هذه المبادئ على ما ذكره في الباب السابع من الفوائد ويرد متافقا  
لنظره قبلها على كونها اشترى بالمال فلا يسع ونزلها في الاروس على ان المال  
يذهب مال الولادة وغيره وتتصادم الدعوى المتأخر في مرجع الى اصلها يقال  
على مالكم ولا تعارض فتاوى جمهور دعوى الصحة على النكاح لان دعوى الصحة  
هنا مشتركة بين متقايين شك فيمن فسما قطا قال وهذا واضح لا غبار عليه  
وهي زنا واضح لا غبار عليه بل يمنع كفاؤه الدعاوى او لا على تقدير علم  
كون بيده مال البيع من غير غش ولا حيلة خارج والدخل مدمم فقط نولي الباب  
وورثة الابن في الرجوع الى اصل النكاح والميل على مالكم وبذلك يظهر فساد  
دعوى كون دعوى الصحة مشتركة بين متقايين شك فيمن فان الحارضية لا  
تجاني في الخلقة فاذا قدمت لم يبق ترك الدعوى المشتملة على فساد البيع مانع  
اذا لم يتضح بوجهها من الاسباب تشاؤم تلك الدعوى ولم يبق تركها لو لم  
يبدل المأذون انما لا غير مولاة فان اقراره بالغير غير مقبول مع عذوب المو  
وان كان مأذونا لان المأذون انما يقبل اقراره ما يتعلق بالجملة لا بالاطلاق كما  
سيأتي وح فلا بد من اطراح الرواية لهذه المنفكات لبطلانها والرجوع الى  
اصل المذهب والذي تناسبه اطراح دعوى نولي الباب لاشتغالها على النكاح  
وسبق الحارضية بين نولي العهد وورثة الابن لاشتغالهما في دعوى الصحة  
فيقدم قول المولى لانه ذوالا وقال المصنف الذي يناسب الاصل النكاح  
ما فعل المأذون وفيه ما مر لان يقال ان العدة المأذون يصير كالاول  
يقبل اقراره على ما في يده ويغني تصرفه كالاول ليس بمجديته تناول الادر  
ذلك كما هو المفروض ونحو المصنف هنا اقوى هذا كله مع عدم البينة ومعها

الكاتب: ماجد

الاعمال

211



ان كانت الواحدة كما وان كانت لاثنين **الجميع** فانه قد ثبت انهما  
عندنا **الحاضر** في الاول وان قد ثبتا **الحاج** اولين للداخلين في التيمم  
بشيء ورثة الامر نظر الى الصفة او بينة مولى الاب لانها خارجة الى  
ورثة الاب لا بداعيا بما ياتي في الاصل بهما من اجددهما الاول لانها خارجة  
بالنسبة الى مولى المأذون ومديان ويحيى مع واثمة الامر مع الصفة  
اذا اشترى عبدا في الزينة وقع المبيع اليه عبدين وقالوا لهما فاذن  
واحد قبل ببيع نصف الشئ فان وجدته اختاروا الا كان الموجد لهما  
وهو بناء على انهما جعفر فيهما ولو قبل الثالث مضمون بمقتضى  
المطالبة بالعبد الثابت في الذمة كان حجتنا **في الحكم** ذكر الشيخ رحمه الله  
وتبعه عليه بعض الاحباب ومستنده رواية محمد بن ابي عن ابي ابراهيم  
وفيها من ضعف بيع العمل بمطامير ما فيها من مخالفة الاصول الشرعية من  
انحصار الحق الكلي قبل تعيينه في فردين وثبوت المبيع في ضعف الموجد  
للمشترى مع عدم المذهب لهما الرجوع الى التخيير لوجود الابن وزوال الاحباب  
على تساويهما فتمت ومطامير المبيع الكلي وصفها وانحصار حقه فيهما حيث  
دفعها اليه وعينها بالتخيير كالموجد في واحد وعدم ضمان الاب  
اما بناء على عدم ضمان المضمون بالسوم او تنزيها لهذا التخيير لانه الخيار  
الذي لا يضمن الثالث في وقته ويشكل الحكم بانحصار الحق فيهما على هذه  
الفتاوى ايضا لان المبيع امر كلي لا يتخصص بالبيع ودفعه  
الاشين لغيره احد ما ليس بشيء فاما وان خص الامر فيهما لاصالة بقاء  
الحق في الذمة الى ان ثبت المنزل ولم يشتر شيئا كون ذلك كافيا كالموجد  
حصري عشرة فصاعدا ونظما للحق على تساوي العبد من كل وجه

النا - ح - اذ

من

موهوم

فجوز ليحسبهما في الاجرة حتى استوفى خوارزمج **فجوز** كما يجوز في غيره  
من الصفة وتزل على الاشاعة فيكون الثالث منها والباقي لها وسجل  
بمع تساوي العبد على وجه التحاق المثل ومع تنزل بيع العبد  
من الصفة على الاشاعة وقد تقدم ومع ذلك فاللذمة عدم الرجوع بصفته  
التمن والاولى الاعتراض عن الرواية لما ذكره والرجوع الى اقبل المذهب  
فيخرج في العبد ان كان بوصف المبيع وفي الابن رد الباقي ولا شئ وان  
انقار الباقي بغير ضمان المالك على ان المتبقي بالاسم هل هو مضمون ام لا  
اذ لا يضمن وان كان احدهما بالوصف خاصة فله اختيار وحكم الآخر ما لم  
وان لم يكونا بالوصف طالب بخرجه ورد الباقي وفي ضمان المالك المذهب ما لم يكن  
هذا الا فرق بين العبد والعبد وغيرهما من الاشعة وغيرها على الرواية  
لا يندرج الى غير العبد اقتضاهما خالف الاصل على المضمون لظلاله  
وبقطع الشيخ رحمه الله ولو تعذر العبد ففي انجاب الحق وجهان من جهة  
العبد في الجذبة والنزوح عن غير المضمون فان قلنا به وكنا لثمة قانوني  
واخر فان ثلث المبيع واربع ثلث الثمن مع احتمال بقاء التخيير لبقاء محله  
وعدم فوات شئ ولو كانا اثنين او عبدا واحدة ففيه الوجهان وقطع في  
الردوس بانجاب المالك فاما ولو هلك احد العبد في انجاب المالك وجبنا  
والاولى لعدم في ذلك كقولنا به لما ذكرناه **فيما** اشترى عبدا من عبدين  
لم يجمع العبد ونه قول موهوم اشار بالقول الى ما ذكره الشيخ رحمه الله في المثلث  
الجزا اذ اخذ من ظاهر الرواية السابقة ودلالتها على ذلك منوعة كما في نسخة  
فذلك نسبة المص الى اليوم وحكم العلامة في الحق على تساوي العبد من كل  
وجه ونفي استبعاد بيع احدهما لبايعين كالمالكين من تساوي البخر

يقول

الابن را  
ان كان ركا الموهوم مضمونا  
فلا والله ان كان مضمونا  
فمن غير ان يكون مضمونا

ويشكل ما مره الا في الحق **مطابقا** اذا وقع في احد الشريكين مملوكة بينهما سقط  
المبيع الشبهة ويشترط ان يقطع منه بغير نصيب الواجب ظاهر  
التصحيح والفتاوى ان الواجب ثمنان من المملوكة خاصة وان كان حصصا  
لانه الذي قبل التعويض وكان المبيع فيه ليس زائعا فصار بسبب ملكه  
ليعضيه ومن هنا توجه الحكم الى المولى والرد وان كان عالما باليوم مع  
ان الرأى العالم لا يلحق بالولد **الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه  
ما لو كان له الواجب فانه لا يملك على الاب بسبب نصيبه كما لا يملك لو كانت  
بالجمع **الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه  
على الاصح **الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه استنادا الى ظاهره اذ عدا  
بن شان ولا يرد ما خاره المصلان الاحمال تصير له ولده فيقوم عليه بعد  
بدونه **الا** ولو حلت ثمن عليه حصص الشريكين وانقار الولد لرجا وعلى ابيه  
قيمة حصصهم يوم ولده **الا** اذا حلت الامة المذكورة تعاقبها حكم اثمان  
الاولاد فتقوم عليه لان الاستيلاء بمنزلة الاعلاف لغير بيعها وانعتاقها  
بثمن سيدها فان عليه اثمانه الحصص وهل المقرة قيمتها عند المولى او التيمم  
او الالة **الا** نصيب الآخر ولا يدخل في ملكه **الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه  
او الضمان مع رضا الشريك فليس قبل ذلك جميعه ولذا في الاحكام ولو  
سقط الولد قبل التيمم استحق ملك الشريكين **الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه  
يوم ولده اذ المالك يثبت عليه حيا مالا والادخلت قيمته معها ونسبة المصولة  
انقطعت الولد بغير اقل ان قلنا بالقيمة ليس على جده فالت وارث الرق بل هو  
محموم بغيره من حين الانقضاء وان لم يبدل قيمته ونظر القائمة فيما لو كان  
لجلا فان الوجبة صحيحة ولو قبل انقضاء رقا وتوقف تحريمه على دفع قيمته اذ كان

النا - ح - اذ



اوقام تمامه لم يجمع وفيه الوصف بغيره **الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه  
عشر وثم وعشرين **الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه الا قدر نصيبه وجب على  
الاب نصيبا الى ذلك العشر **الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه الا قدر نصيبه  
او نصيبه مضافا الى ذلك انما يستثنى من المذهب نصيب اليه الا قدر نصيبه  
**الا** انما يستثنى من المذهب نصيب اليه الا قدر نصيبه  
بعض السابق فان اعتاق في ذمت واحد قبل العقدان وفي رواية يرفع بينهما  
وفي اخرى يرفع الطرفين ويحكم للقريب والاول اظهر ما اختاره المصنف والاول  
ووجه تقدم السابق واضح لان عقد صدر من اجله في محله خلاف المتأخر  
بطلان اذ بان انما لم يملك ما يملك فلا ينعقد عقد ثم ان كان شرا كل منهما  
لنفسه وقلنا بملكه فبطلان الثاني واضح لانما ان يملك العبد **الا** انما  
المالك او كان شراؤه لغيره صح السابق وكان الثاني فضوليا لبطلان اذ  
قبضت على اجازة من اشترى له ولو كان وليا له وقلنا بان وكاله العبد لا يملك  
بيع ثولا كصح الثاني ايضا والاولى المأذون والفرق بين الاذن والوكالة  
ان الاذن ما جعلت تابعه للمالك والوكالة لما باحت التمتع المعين مطالبا  
والمع فيهما الى اقل عليه كلام المولى ولو اقرن العبدان بطلان ان لم يعضيا  
بل يكونان موقوفين على الاجازة كالحالة التي ذكرها المصنف وليكن كما مر  
وتحقق الاقراران بالاتفاق في القبول بان يملكه معا لان بريم السبب يحصل  
الاتفاق عن الملك الموجب لبطلان اذن المتأخر بالشرع في العقد لعدم دلالة  
قصد اخراج العبد عن الملك على التصديق بغيره من التصرف باحدى الدلائل  
حتى لو شرع في العقد فحصل ما نفع من اتمامه بقيت الاذن وانما المنزل لها  
خروج عن ملكه علما بالانجاب ونسبا بتمام المقتضى والرواية بالقرعة ذكرها

النا - ح - اذ  
في نسخة اخرى



الفجر جازة فريضة ما تارة تسافر المسافة واشتباة الحال وهو لا يستلزم  
 الاقتران وان احتمل القول بما خرج ليس بعيدا من الضوابط لاشتباة  
 الحال في السبق والاقتران قد روي انه القرعة لكل امرء فصل واخاها  
 الطائفة في القرعة والجمع مع الاشتباة كما قلناه لاسع على الاقتران ويشكل بانه  
 مع احتمال الاقتران في سبق كتحصيل السبق الخارج القرعة يحل الاقتران  
 المبطل للعقد وليس القرعة ما يخرج فان ظاهر المودعي فيها انما هو على  
 السابق منها فخرج فلما خرج الامع الاستشباة السابق في اول من اشتباة  
 السبق والاقتران كما هو ظاهر فرض المسئلة ان كنت قد روي في أحد الاقتران  
 ليحل بالطلاق ان ظن كان حشا الا انهم لم ينهوا عنه ولا هو ظاهر انحل  
 من الزواجر والروا المشتملة على ذبح الطريق ذبح الشيخ جابر عليه السلام  
 عن الصادق عليه السلام وفيها ان ذلك مع اشتباة الحال فلو قلنا السابق قديم  
 وان كان أبعد حيا وظاهر ان كل منهما اشترى الاكل لنفسه بناء على  
 ان العقد يملك والخيار نافذ منه **وفي** العبارة شئ وهو انه بعد حكمه  
 بتقديم السابق والطلاق مع الاقتران روي القرعة ونسخ الطلاق ثم  
 رجع الأول وهو يشترط يكونهما في مقابلته فخره والحال انما ورد بما في صورة  
 الاشتباة والمصلحة **فقد** روي في الغرض فلا يكونان في مقابلته حكمه بل في الثانية  
 تصح بتقديم السابق والافضل لهما بحال التمتين الاقتران والظاهر ان المص  
 ذكره هنا في مقابلته الاقتران **بما** الشيخ رحمه الله فان خرج في النهاية بالقرعة  
 غدا الاقتران بخلاف الرواية وهي لا دلالة على مطلوبه لانه فرضها في الثاني  
 الحديث فيها اذا كانت المسافة متساوية واشتباة الحال فيها اذا علم الاقتران  
 واستأعلم **قوله** من اشترى جارية سرق من ارض البيع كان له ردّها على

الثانية عشر

على النافع واستعادة الثمن ولو مات أحد من وارثه ولو تخلف وارثا تسعة  
في ثمنها وقبل ما يكون مثله القطر وقيل نسأل إلى الحال ولا تسعي كان اسمه  
القول الأول للشيخ وأما وجه مستند روايته مسكين لشأنه عن الصادق  
والقول الثاني لابن اديس نظر إلى رواية ثناء على أخيه ومخالفتهما لأصل  
الذهب جنة رة ما على ثمنها وليس لها ولا وكيلها واستدانتها في ثمنه  
منع أن يستعملوا لها والثنان في أصل الذهب في ثمنه غير أخذه هذا مع  
جملة حال مسكين موجب لترك العمل بروايتهم وإن وقت الأصول  
وفي الرواية استغنى العمل بالرواية واشتد عن النجاشي أن رة ما كان  
النافع تخلف له رة ما إلى أهلها ما لأنه سارق ولأنه ترتب به غلبه  
وإذا صح الإرشاد بأن رة أقدم ومخاطبة بالرد الزم خصوصاً مع بعد  
دار الكفان وفي استيعابها جميعاً بنحو المشتري وحق صاحبها والأصل  
فيه أن مال الحربي في الحقيقة والواقع صار جزءاً من أمواله خصوصاً فلا بأس  
ذهاب مال محترم في الحقيقة وهذا الترتيب ترتب وتوجب بحيث يكون  
النسب والمحذور فلا يخفى أن مجرد ما ذكره لأصله للدلالة لأن تخلف النافع  
بالرد لا يتصور جواز الدفع السكاني في كل غاصب وقدم به ولا أثر له في هذه الكم  
أيضا ولأن النافع الغاصب من الغاصب يجب عليه الرد على الغاصب وهو  
باطل لاجتماعه ولأن النافع إن كان سارقاً لم يكن أهلاً له كما أنه لم يكن له وإن  
لم يكن سارقاً فليس أهلاً له لا مالك ولا ولي له فلا يجوز الدفع السكاني في كل مبيع  
نظراً استحقاقه وأما الفرق بين احتزام المالك لخصه والأصل فلا يدخل له  
شراً في العمل لتفاوت في نظر الشارع بينهما بل بينهما مضمون على  
المصلحة أن المنافع للمالك المحترم حقيقة ليس هو مولى الجارية بل هو النافع

لانی و

لانی

105

الذي قد كان عالما بأن علة فلا يخرج علمه ولا يورثه ولا يورثه  
ولو لم يكن له منه جواز أخذنا نثبت من الأصول الخمسة الأصل من قال  
الحكم بالعرض كمال الزمان وهو واضح البطلان والوجه ما قلناه من أن  
ذلك يربط للنقض وتثبت له العقل لا لتأويل علم معتد وأما الاعتماد  
على الرواية لم يثبت قط فيها في غير مسكن من غل الشيخ وما عمن الأئمة  
بها والفقهاء وجبت التوصل إلى اليقين أو اليقين أو وارتد كذلك ومنع  
التعذر بغير إلى العالم هذا هو مراد المحققين أخيرا المتأخرين  
المالك بتعذر الوصول إليه غالبا وأما الثمن فطالب به الباحث مع تعاريف  
نظمتها ومع بلغ أن كان المشتري جاهلا بغير ثمن وكذا القول في الوارث  
والسلم وهو ابتداء إلى مضمون إلى أي علم حال حاضر أو في حكمه  
أراد بالحاضر المعين ثمن المتبوض في المجلس وما في حكم المتبوض في المجلس  
مع كونه موصوفاً بغير معين وإن كان المتبوض حاضر عنده لأن الثمن إذا  
كان موصوفاً بغير معين في المتبوض بل هو أن كل واحد من كليهما لا يضره  
في المجلس وقبضه يصح في الحاضر ويثبت على أن المراد بالحاضر المعين ثمن أو  
بالباطن فإن الحاضر عنده إذا قبض في المجلس ولم يكن معينا في التقدير هو  
معلق الباطن وإن كان بعض أفراده لأن الأمر الذي يخرجه لا فائدة وإن لم يوجد  
بهذا **قوله** ويتعذر لفظ السلف أسلفت أسلفا والسلف بمعنى أسلفا  
**المتبوض** الخ الوارث في السلف ثم أسلف و**قوله** أسلفت أسلفا  
قال في التركة وبقي سلف لأن الفقهاء يستعملونه ويثبتون كونه لا لأنه  
صحيحا على المقصود وورد لغة فيه هذا إذا كان الإيجاب من السلم ولو كان

من المسلم الذي هو المانع في الحقيقة فتحفظ البيع والعقد على قول وأما  
منك كالأول استقلت أو تسكنت أو حصلت فليأمن إلى آخره الصغير والعقول  
هنا من المسلم فإنت وسنة وهذا الكس من خواص الشايبين إلى أنوف البيع  
يشك في صحة العياد من كل من المتأخرين الفسخ وهل يشك في صحة  
كان يقول استقلت اليك هذا الذي تباري هذا الكتاب الأشيبين اعتبارا بقصد  
المتأخرين أي قال ذلك المشتري فليأمن ذلك على بيع الشايبين من المسلم ومن  
والسليم فيه والبيع وشك في القول بالمانع استقلت اليك هذا الشوب في هذا التبار  
فإنه يفسد القاعدة وقصد الأشيبين أن البيع يقع بكل أدي ذلك البيع المفسد  
والسليم من البيع أعتره الشارع في كل المالك فإذا استعمل في البيع  
تأجيل القصد ولأنه إذا جاز استعماله في الزينة المحلة للأركان مع المشاة  
ينصّل العمل أكثر من الوضوء والحلول يتحقق معه إمكان التسليم والأحكام  
تختلف الأصل فكان أولى بالصحة ولأن البيع يقع بملك كالأول على ما  
ذكره بعض الأصحاب ولا ريب أن السائل أقرب إلى حقيقة البيع من التملك  
المستعمل شرعا استعمالا شاعرا في الحقيقة فإذا انعقد بالبيع فإذ يتحقق الإراد  
فالأول أبدا وأولى وهذا هو اختيار الأكثر وقصد العدم أن لفظ التسليم  
موضوع حقيقة البيع المانع من البيع فاستعمل في غير ذلك البيع مجاز والعقد  
اللازم لا يشيت المجازات ولأن الملك إنما يستقل بما وضع الشارع وأولا  
لم يشيت جعل الشارع هذا قال في موضع النزاع والتما فإنا بأخصاص  
البيع ما ثبت شرعا من الألفاظ لم يصح هنا وإن جوزناه بكل لفظ أدى إلى  
على المراجعة إلى هذا اللفظ مع قصد البيع صحيح في المطالب وكلام الأصحاب  
في تحققي النافذ لهم مخالفت والتمس عدم انعقاد البيع بلفظ التسليم لا بغيره

البحر

412

200

ادوات  
اسلحت  
بكره الى  
و ما ان  
انما  
المسلم اعني  
وهو الباع  
الباع

ادوات  
اسلحت  
بكره الى  
و ما ان  
انما  
المسلم اعني  
وهو الباع  
الباع

ادوات  
اسلحت  
بكره الى  
و ما ان  
انما  
المسلم اعني  
وهو الباع  
الباع



وعلى القول بالغير فيما ذكره المصنف لوجهين متعلقين بالبيع عتقا موصوفه بصفات لم  
 حال كان أولى بالحق لا لأقرب إلى السلم وإنما لأنه بالأجل وعلى المصنف في البيع  
 هنا والأقرب للصحة في الموضوعين وهو أن سلف الأعراف في البيع  
 الأعراض إذا اختلفت وفي الأثمان وأسلاف الأثمان في الأعراض في  
 أسلاف الأثمان في الأثمان ولو اختلفا **نبي** لا قول في خلاف ابن المشيد  
 حيث منع من أسلاف عرض في عرض إذا كان ملكا أو موزونين أو غير  
 كالسمن في الزيت وفي الشئ على خلاف ابن أبي عمير حيث منع من أسلاف  
 غير النقين ونما داران وأما الثالث وهو أسلاف الأثمان في الأعراض  
 فوضع وفاء كما كان المنع من الرابع موضع وفاء بين من أوجب قبضه  
 القرض في المجلس لأن السلم يفتقر بأجل المسلم فيه وهو ياتي في قبضه  
 المجلس وفيه تماثل الموضوعين مانع آخر وهو الزيادة التكميلية في الثمن  
 باعتبار الأجل فإن لخلاف من الثمن فيجب الربا ويكفل على القول بحوازه  
 حال كاسيا وبما كان الجمع بين الأجل والقبض في المجلس على اعتبار شرطه  
 فإن الأجل لا يتبدل في جاب القبض اللهم إلا أن يقال إن منع الحلول  
 بربا بقضا السلم لا سيما وسيأتي تحقيقه وأجيب عن الثاني بأن الجمع بين  
 الأجل والتماثل وإن كان ممكنا لأن الأجل مانع من التماثل في قبضه  
 فيكون العقد معضا للبطالان في كل وقت من أوقات الأجل وعنده حصول  
 القبض قبل التماثل لا يدفع كونه معضا لذلك ويجعل أن شرط وهو التماثل  
 في المجلس إذا حصل العقد والعوض المذكورة لم يثبت شرعا لو كانا معا  
 في الضميمة **والضابط** أن كل ما يختلف لأجله الثمن فيكون المراد اختلاف  
 الثمن بتبديله لا بغيره فلا يفتقر إلى اختلاف الألفاظ في البيع

التميز في شرطه  
 هو ستة الأول الثاني  
 ذكر المجلس في الصف والظلال

يشملها والمخرج في هذه الأوصاف إلى الصفوف وبما كان الثمن أعز من  
 القيمة وحظ القيمة منها البيان الإجمالي ولا يثبت في الوصف الغاية  
 على غير ما يتأوله الاسم إلى أن يختص في الوصف بل يجوز الاقتصاص منه  
 على ما يتأوله الاسم المختص بالوصف الذي يدل اختلاف أمان الأفراد الواجبة  
 في المعين فإن استقصى كذلك وهو المختص بالوصف الشئ وإن لم يوجد دليل  
 على هذا الشئ والآخر الواجب في العارة قد يكون مانع من البيع والآخر إذا  
 استلزم الاستقصاء مرة الوجود وقد يكون مانع من البيع والآخر إذا  
 لم يستلزم ذلك وهو عبارة صحيحة وقد يجوز في القواعد جمع بين القولين المتضمنين  
 في الصحة وعدمها حيث قال ولا يجب في الأوصاف الاستقصاء لعدم  
 الوجود فإن التعليل بعدم الوجود لعدم الجواز لعدم الوجوب كما قد مر  
 ولو شرط الأجل في بعض التعذره وكذا الوشرط الأبدى ولو قيل في هذا الجواز  
 كان سببا لا مكانا للخص **أما** عدم صحة الضبط بالأجل فظاهر لأنه ما من فرد  
 جيد لا يمكن أن يكون فوقها هو أحد منه فلا يتحقق كون المدفوع من أفراد  
 الحق والآخر الأبدى فالمتصور المنع منه لا كراهة في الآخر دوا شرا للمصنوع  
 لا مكانا للخص إلى الجواب عن ذلك بأن الأبدى وإن لم يكن الوقوف عليه في كل  
 الخاص من الحق برونه وطريقه أن يدفع فردا من الأفراد فإن كان هو الأبدى  
 فهو الحق وإن لم يكن كذلك كان قد دفع الحق عن الردي وهو جاز فيحصل للخص  
 بخلاف ما شرط الأجل ويشكل أن مكانا للخص بمحض الوجوب لا يكفي في صحة  
 العقد بل يجب مع ذلك تعيين الشيء بالضبط بحيث يمكن الرجوع إليه عند  
 الحاجة ويمكن تسليمه ولو لم يقر بأن دفعه الحاكم من مال المسلم إليه تعذر  
 تسليمه وظاهر أن هذين الأمرين متباينان عن الأبدى لأنه غير متعين ولا يمكن

المعادى

نبي لا قول في خلاف ابن المشيد  
 حيث منع من أسلاف عرض في عرض إذا كان ملكا أو موزونين أو غير  
 كالسمن في الزيت وفي الشئ على خلاف ابن أبي عمير حيث منع من أسلاف  
 غير النقين ونما داران وأما الثالث وهو أسلاف الأثمان في الأعراض  
 فوضع وفاء كما كان المنع من الرابع موضع وفاء بين من أوجب قبضه  
 القرض في المجلس لأن السلم يفتقر بأجل المسلم فيه وهو ياتي في قبضه  
 المجلس وفيه تماثل الموضوعين مانع آخر وهو الزيادة التكميلية في الثمن  
 باعتبار الأجل فإن لخلاف من الثمن فيجب الربا ويكفل على القول بحوازه  
 حال كاسيا وبما كان الجمع بين الأجل والقبض في المجلس على اعتبار شرطه  
 فإن الأجل لا يتبدل في جاب القبض اللهم إلا أن يقال إن منع الحلول  
 بربا بقضا السلم لا سيما وسيأتي تحقيقه وأجيب عن الثاني بأن الجمع بين  
 الأجل والتماثل وإن كان ممكنا لأن الأجل مانع من التماثل في قبضه  
 فيكون العقد معضا للبطالان في كل وقت من أوقات الأجل وعنده حصول  
 القبض قبل التماثل لا يدفع كونه معضا لذلك ويجعل أن شرط وهو التماثل  
 في المجلس إذا حصل العقد والعوض المذكورة لم يثبت شرعا لو كانا معا  
 في الضميمة **والضابط** أن كل ما يختلف لأجله الثمن فيكون المراد اختلاف  
 الثمن بتبديله لا بغيره فلا يفتقر إلى اختلاف الألفاظ في البيع

الحاكم تسليمه إليه ويجوز عليه فلا يجوز له دفعه ولا يجب عليه مع العلم  
 بالخص وح فالأقوى عدم القيمة **ولا بد** أن يكون العارية الدالة على الو  
 معلومة بين المتعاقدين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعلامها عند اختلافها  
 المراد بظهورها في اللغة كونه على وجه يمكن الرجوع إليها عند اختلافها كما  
 قيده بما عاين ذلك إذا كان مستغاضا أو يشبهه بخلافه في حكم اللغة  
 العرف في كل المعنى متعارفا فإن زلت الحجة عليه كذلك ولا بد من  
 من علم المتعاقدين بالمعنى المراد كما تبين عليه في العارية باسقاط الأمرين  
 معا عليها وظهور المراد في اللغة فالجملاء أو أحدهما يثبت العقد وإن كان  
 معناه مع وفا الغرض **والجواب** في الجلود ترد وقيل يجوز مع المشاهدة  
 وهو خروج عن قول المشهور المنع من السلم في الجلود الجمالة واختلاف  
 وتعذر الضبط حتى بالوزن لأن القيمة لا ترتبط به والتول الجواز مع المشاهدة  
 للشيخ جازم لا ارتفاع الجمالة بها وركعة المصنف بالرفع المشاهدة يخرج عن قول  
 السلم ويمتنع الجواب بأنه إنما يخرج مع تعيين البيع وكلام الشيخ أعني فيمكن  
 حمل على مشاهدة جملة كثيرة يكون المسلم فيه داخلها في ضمنها وهذا القدر  
 يخرج عن السلم كما لو شرط الثمن من يد معين أو فعلة من قرية معينة  
 لا تخفى عادة والأجل المنع بطلان الاختلاف وعدم الانضباط **والجواب**  
 ولا يجوز في عداها قبل قبضتها **لأن** كان ضابطا بالعدد وبالوزن وما ياتي  
 فيه من الاختلاف لا يخرج لعدم اختلاف الثمن بتبديله بغير المعول  
**والجواب** في الجواهر والذات لتعذر ضبطها وتفاوت الأثمان مع اختلاف  
 أوصافها لا يفرق بين الذات الصغيرة والكبيرة لاشتراكها في علم البيع  
 وهو تعذر الضبط الموجب لرفع اختلاف الثمن وفرضه بينهما في جوزه

فيجوز له في الصفها لأنها متاع وزنا ولا يعتبر فيها صفات كثيرة مع ثوب القيمة  
 بها فإما ما يتأثر باختلاف الكبار وهو أجد ولا فرق بين المخذ للثمن وفي  
 وفي البيع والتول والمجوز **الضبط** في جواز التماثل في البيع الجوز  
 ضبطه بالوزن لا بخلافه والآخر لا كراهة في التماثل مع ذكر النوع الذي يدل  
 الاختلاف فيه بحيث يختلف فيه الثمن لأن القبض الجمل بالعدد وهو جاز  
 بذلك حيث لم يرد من الشارع تعيين الإعتبار والوقوف على  
 والأدوية ببسطها ومعرفة ما لم يشبهه بتدقيقها **بأن** لا يكون لها  
 ضابط معين في مقدار كل واحد من أجزاءها فلا يمكن ضبطها بالعدد  
 وإن لم يكن ذلك لا ينافيها وعقار الدواجر أة التي تربك منها ويعلم من  
 اشتراط العلم بتدقيقها العلم بها بطريق أولى لرفع الجمل  
 وفي اعتبار ذلك في المشاهدة نظر من توقع العلم عليه من مشاهدة الجملة  
 وهو أجد **والجواب** في أسلاف في شاة لبون ولا يلزم تسليم ما فيه الجمل  
 شاة من شاة ذلك **نبي** بذلك على خلاف الشافعي حيث منع في أحد قوله  
 من السلف في شاة لبون بخلافه بغيره اللبن المعين وليس بجيد لأن  
 الواجب ما من شاة أن يكون لها لبن وإن لم يكن موجودا باليعمل حال  
 البيع بل لو كان لها لبن ح لم يجب تسليمه لأن لبنها ويسلمها ولو سلم  
 وجود اللبن باليعمل فهو مانع لا يضر بخلافه كما مر وضابط لبون كما يمكن  
 أن يملك في زمن يقارب زمن التسليم فلا يكفي الحابل وإن قرب أيات  
 ولادتها **والجواب** في شاة معها ولها وقيل يجوز لأن ذلك مال لا  
 الأناذر وكذا الرد في جازم لا ينافي الجمل **القول** بالبيع للشيخ رحمه الله  
 في جازم لا ينافي الجمل **والجواب** في جازم لا ينافي الجمل **والجواب** في جازم لا ينافي الجمل



والشهور والأجور الأول لا يمكن وصف الأول القضاة المعقود في السلم  
من غير أن يكون له اعتبار بالمال في الحال لأنه تابع ووافقه العلامة  
في الجارية الحسنة مع ذلك ما لا يرد في ذلك وفي الفرق نظر وضابط  
المعنى وعدم عزة الوجود وعدمه **وفي الأسلاف** في جوارز الترتيب  
الشيخ محمد بن الأسلاف في جوارز الترتيب بأن في جوارز الترتيب  
شخصه أو لا في شخصه فإنه إذا ترك فيه اختاره لأنه لا يرد فيه شخص  
وإن مات في غير شخص حيث أنه جنة والواقع الجواز لأن المقصود بالبيع  
نقل من هذه المواضع والدود ليس بمقصود وهو في الترتيب الذي  
لا فائدة فيه وشقائه بتردد المصداق في الوحيين **فصل** في  
المال قبل الترتيب شرط في صحة العقد هذا هو المشهور بل جامع ظاهر  
ابن الجوزي جوارز الترتيب لأنه أيام وهو متروك **ولو قبض البعض**  
من في القبض وطل في الباقي **فإن كان** عند الأقباض تفرط المسألة  
فلا خيار له ولا يجوز له القبض **فإن كان** ولو لم يكن القبض من دون غيره  
فيل بطل لا بد من دين بطل وقيل بطل وهو أشبه القول بطلان الشيخ  
والأشبه لما ذكره إذا شك في إطلاق اسم الدين عليه **وإذا كان** له أن  
ما في الزمة بمنزلة القبض **وإن في** المسألة تفرط آخر وهو ما لم يبينه من الدين  
ثم فما في المجلس مع اتفاق الجنس والوصف أو نحوها مع الاختلاف  
فإن لا يجد هنا الصحة لأن ذلك استيفاء لمحض قبل الترتيب مع عدم ورود  
العقد على ما في الزمة **فإن بطلان** هنا أيضا لأن الترتيب قد شخص على  
الزمت فلو كان بين دينين أو كان هذه معا وضعت على من السلم قبل  
قبضه فلو كان فاسده وبما ضعيان لأن الترتيب هنا أسرى بعينه في

القبض

لو

في شخص لا يتصور كونه هو المثل الذي جرى عليه العقد **شأن** هذا التقاض  
والنائب استخافا لاسعا وضعت حيث يكون الجنس والوصف واحدا  
فالتقاضى قهرى **والأقرب** على التراضي **تتبع** السلم بكل أو الور  
العامة الفرق في ذلك بين ما يقاضى له وورثته وما يقاضى عنه جازا  
لأن المشاهدة دفع الغرض خلاف السلم المعقود على غائب أو معدوم  
وساوى في حكم السلم الخطيب والغيب ما يقضى عليه **وفي السلم**  
في الترتيب أذرعها **هذا الحكم** ثابت أيضا وإن قلنا يجوز بيع مع المشاهدة  
بدون الزرع لاشتهار الغرض كما ذكره **وهل يجوز** للأسلاف في المعقود عند  
الوجوه **وتجوز** الوجه عدم انضباط المعقود فلا يحصل الجواز بدون  
الوزن وهذا يتم في بعض المعقود كما لو كان أما النوع الخاص من البضائع  
والجوز فالجوز جوارزه بالعدد والوزن وفي الوزن نظر من عدم انضباط  
الخاص غالباً ولاولى اعتباره بالكل أو الوزن والضابط لصحة الانضباط  
الواقع لاختلاف الثمن **وهل يجوز** للأسلاف في الغيب انطنا ولا  
في الخطيب جزأ ولا في الجزو **فإن** أولاً في المال **فإن** في ذلك خلافت  
متار المتأخرات المذهب للغير في عقد السلم بخلاف ما لو بيع مشاهداً  
فإن المشاهدة ترفع الغرض عنه **فإن** ولا يجوز الإقصار على مشاهدته  
هذا إذا كان مما كمال أو لون أو نوع فلو كان مما يباع جازاً فلا إقصار  
على مشاهدته كما لو بيع ولو كان مدونة كما لو بيع في الكفاية مشاهداً من  
ذرية نظرين جواز لو كان كمالاً إذا كان ثمناً ومن المبالغة وقطع  
بأشبهه لا بد من توفيق الفاضل في الخلف والأولى تناقذه على جواز بيعه  
لذلك فإن قلنا به لم أجزأه هنا وخالف المرتضى في ذلك كما في المشاهدة

تتبع السلم

في الثمن مطابقاً لأصل المشهور **ولو اشتراه** غالباً قبل بطل وقيل بطل وهو  
المعقول **فإن كان** عام الوجود في العقد **فإن** الخلف إذا قصد المثل  
سواء صح به أم لم يصح فإنه يكون بطلاناً بطل السلم لا بد من بعض جزئياته  
وقد عزم جوارزه في العين المباشرة في البنية أو في وجوب البيع إن وقع  
السلم على الجبل فجعل في ذلك الشيخ **فإن** على السلم عليه والدين  
أسلف فليس له في كماله أو زينة معلوم وأجل معلوم **فإن** القول  
بموجب هذه الأدلة فإن بيع عقد السلم يجب ذكر المثل وليس ضرورة الزرع  
بل البحث فيما يشاهد لا يلفظ السلم ويقض ذلك أن موضع الخلاف ما إذا  
لم يقصد السلم وظاهر العادة أن الملاك في السلم أيضاً لأن جهة اشتراة  
تأثيره في السلم وهو ظاهر **فإن** من أيضاً وهذا هو الأرجح  
أن يكون وجوده غالباً وقت جملته أي يكون الأغلب وجوده عند البطل  
عادة فلا يفتى بوجوه فيه نادراً **فإن** القواعد جعل الشطآنان وجوده عادة  
عند الأجل بحيث يتدرج على تسليمه ويغير العادة يندفع بطل كون ما هو معدوم  
لأن شخص المعقود فلا يحصل بوجوه في ثانی الحال لا الظن **فإن** هذا القول  
الغالب المستند إلى قرآن الأحوال المستمرة في السلم العادى وإن لم يقدر  
الحال المحقق **فإن** هذا الظن في الدروس أن الشطآن هو القدرة على السلم  
عند الأجل وأعلم **فإن** وجوده عند الأجل بائى حتى اعتبر من كونه متغيراً  
فمع كونه الآن معدوماً من كونه موجوداً من الآن إلى تلك الوقت فاعتبر  
في الدروس **فإن** وجوده على القصد **فإن** ولا بد أن يكون الأجل معلوماً للمعاينة  
هذا ما بعده من دفع الأجل المعقود وكان ذكره في باب وجوده وكأنه أقرب  
عن الشرط السادس وهو آخر الشروط وشيخ في تحمل باحث الشروط السابقة

الشرط السادس

لو

الشرط السادس

فإن كان في العقد

السابقة والمراد أنه لا بد من كون الأجل مضبوطاً في خبره **فإن** الزيادة والتقصير  
من كونه محالاً لمعاً على ذلك الوجه فلا يفتى في صحة في نفسه حيث يرجحان في  
معرفة إلى غيرها كالنور والمرجحان والقصير وهو ذلك من الأوقات المضطربة  
التي لا بد من أكثر من الناس لأن الأجل يميز من العوضين ويجعل حال العقد  
وإن تجوز العمل بتغيير أحد أحواله وإن تجوز العمل به **فإن** ما لو قال العارف  
لصاحبه في الأجل إلى ما يشاء الشرع **فإن** في ذلك **فإن** عارفاً في معناه  
وإذا أتى إلى ما يشاء على إقراره **فإن** على الجبل أو السلم مع كونه مشاهداً  
باعتبار الأجل **فإن** المعتبرين وهو يصدق الأول ويعتبر عليها بذلك الشرط  
ليتوجه قصد المثل **فإن** مضبوطاً فلا يفتى في ثبوت ذلك شرعاً **فإن** أو أجزأه  
كما مر وشهدنا الجبل إلى يوم معين من أيام الأسبوع كالجسم والمجتمع مع  
احتمال البطلان في الجمع مع عدم التعيين لا إشكال والتشكيك في جملته على  
الأول **فإن** في التذكرة بين الأول والثاني حكمت في الثاني وهو اليوم **فإن**  
على الأول **فإن** العرف عليه وتروى في الأول والمعد التسوية بينهما في الجبل  
على الأول **فإن** قد شرط في العقد عليها وقصرها اليه مع ذلك كيف  
يتجه احتمال البطلان لأنها إذا قصدت إلى الأول والثاني واتفقا عليه قطعاً  
لعدم الاشتباه والاختلاف ومنع عدم التصديق معيناً لا مجالاً للغير فكيف  
يتوجه الوجهان على نحو واحد **فإن** منشاء الاختصاص من التكب في  
دلالة اللفظ المشترك على معينين من معانيه **فإن** على الأول **فإن**  
أن إطلاق اللفظ دل عليه **فإن** ما عفا وأصله في الحقيقة على ما سمي  
دخل الأول صدق لاس فلا يعتد به وإذا كان الإطلاق دالاً على الأول  
جلى عليه اللفظ لأنه مدلوله ومن علم بالبطلان نظراً إلى اشتراك اللفظ وأما

الشرط السادس



للمؤمنين على السواء فلا يمكن حمل الإطلاق على أحد مما إذا تكرر ذلك كان اعتقاداً  
 المتخالفين وفهمها انفراداً إلى الأول كان الإطلاق قهراً في قوة إرادة الأول  
 وإن لم يكن لها اعتقاد ذلك سواء اعتقدت فيه أم لا كان ما جعله الله تعالى  
 محتملاً للزيادة والنقصان فلا يخرج العقد وإن كان لا يحمل شرعي عند الفقيه  
 فإن ذلك غير كاف في صحة العقد من دون أن ينعكس المنعاقدين هذا  
 هو الذي يقتضيه القواعد المتقدمة ويقتضيه الدليل ويجعل جميعاً الأولى  
 في الحقيقة وعندها بما يقتضيه الشرع في ذلك قصداً أم لم يقصد أن نظر إلى  
 كون الأجل الذي عيناه مضبوطاً في نفسه شرعاً وإطلاقاً للفظ منقول  
 على المقامين الشرعيين وقد ظهر بما سبق ضعف قولهم ويجعل الشهر عند الإطلاق  
 على عهده بين هلالين أو ثلثين يوماً أي يحمل الشهر على شهر هلالين إن  
 اتفق الأجل في أوله سواء كان ثلثين يوماً كان العقد وقفي أثناء  
 شهر أو الزيد باعتبار التفصيل لا تزداد استكمالاً في اعتبار أيامها واعتبر في  
 أولية الشهر وأما أن العرف لا الحقيقة لا تنافها غالباً أو دائماً إذ لا يتفق  
 المخارئة المختصة لغروب ليلة الهلال فعلى هذا لا يتحقق فيه نحو اللفظ وتصح  
 فيه نصف الليل ونحوه وحيث كان المرجح إلى العرف فهو المصير واللفظ  
 أن الشارع فيه غير كافٍ **قوله** ولو قال إلى شهر كذا حمل بأول جزء منه  
 ليلة الهلال نظر إلى العرف إنما استند إلى العرف لأن الشهر عرفي وحيث  
 غاب في الأجل والغاية لغيره قد دخل المعيار كما في قولك قاتل الزمان إلى  
 آخره وبعث الثوب إلى طرفه وقد لا تدخل كاتوا الصيام إلى الليل وقد  
 يتم لها كما يتم في الدال المرفق لكن غناء ذلك العرف على خروج الغاية  
 وهو الشهر المعين فيجب به لأنه المرجح حيث لا يكون للفظ حقيقة شرعية

ثلاثين يوماً أم أقل

حمل على الهلال فلو كان الأجل شهراً أو سنة أو كان العقد في أوله أو آخره  
 الهلالي وإن كان في أثناءه فالعقد يولد ولو كان الأجل شهراً فصاعداً  
 وقع في أثناءه فاعتبار الشهر بينهما لا أثر له أقوال أشار المصنفين  
 منها أحدها اعتبار الشهرين بالهلالين أما الثاني فظاهر لو وقع بأحدهما  
 هلالياً وأما الأول فاحتمل في معنى العقد الحاصل منه عرفاً كنصفه و  
 وثلاثة شللاً فغير من الثالث قد رأت منتهى حق لو كان أقصاه كفي  
 إمكان ثمانية تسعة وعشرين لأن النقص ما في آخره وهو من جملة  
 الأجل والقاتل من الأول لا يخالف بالزيادة والنقصان وغايته أنه  
 يحكمه المصنف أولاً وتأنيتها اعتباراً ما عدا أول هلالها ويتم الأول  
 ثلثين أما الأول فليصدق الشهر الهلالي عليه وأما الثاني فهو الأول  
 فلاترأى هلالاً التا لا يصدق عليه أنه شهر هلالين فيكون عديداً ولا على أن  
 اعتبار الجميع بالهلالين للما يلزم أطرح المتأخر وأما الأجل عن العقد  
 مع الإطلاق وحج فيك الأول ثلثين بعد انقضاء المتصورات  
 الهلالي من شهر أو أكثر وهذا هو قول الأكثر وقالها المتأخر بالجميع  
 بكسر الأول فيعتبر الكل بالعقد وجهه أن الشهر الثاني لا يعقل دخوله  
 إلا بعد انقضاء الأول فالأيام الباقية أنه أن تحسب من أحدهما أو من  
 الثاني وكلما حال أو من الأول فلا يعقل دخول الثاني حتى يتم الأول  
 بعد ما فات منه من الثاني فيلتزم الثاني وهكذا وإلى هذا القول ذهب  
 الشيخ في أحد قوليه والأوسط أو سطر ما تروى ولأن الشهر الباقي يمكن  
 إجزائها على كل الأصل وهو اعتبارها بالهلال فيتمتعين ولا يلزم إمكان  
 الشهر الأول من الذي يليه لأن الأكمال صادق سواء أتم من الذي يليه

وهذا بخلاف ما لو كان الشهر مطلقاً كما لو جعل الأجل إلى شهر فانه يتم بآخره  
 لمراد الأول عليه أيضاً وتقرنه أنه لو لا ذلك لكان الشهر من الأجل قد  
 صح به وهو الشهرين أو شهرين أو شهرين أو شهرين أو شهرين أو شهرين  
 انتهى الظاهر بأن المعيار للمعنى المدة وهو لا يصدق إلا بالجمع و  
 المعيار للمعنى سبعة المعين وهو يصدق بأول جزء منه ضرورة صدق  
 الشهر كصفر شلاً بأول جزء منه وفيه نظر لأن المطلق لما جعل على الشهر  
 المتصل وهو الهلالي إن اتفق والاشكالون يوماً كان سبعة المدة الهلالية  
 اليوم المركب من الأيام المخصوصة المتصل بالعقد وإن صدقت الغاية  
 بأولها ثبت الحكم بينهما وأما الفارق في العرف الدال على خروج الأول في  
 دخول الثاني كدال على خروج بعض الغاية ودخول بعض في نظاره ويجعل  
 الحكمي المعين لو كان العقد في أوله وجعله الغاية فإن الحكم يخرج  
 بوجوب خلو العقد من الأجل وقد ذكرناه فالحكم بدخوله أجمع بخلاف القاعدة  
 العامة خروج المعين ويمكن التسليم من المخدور الأول أن لم يعتبر الأجل  
 في صحة العقد بأن ذكر الأجل على هذا الوجه بمنزلة التصريح بالحلول لا لأنه  
 وإن كان بصورة الأجل فتصح حالاً كما لو صحابه أما مع اعتبار ذكر الأجل  
 فيمكن ترجيح آخره بحسب المصلحة وإن خالف الظاهر والبطان المقتضى  
 الصحة ومما لفته الظاهر بتجصيل حكم شرعي غير لازم لأن الإطلاق حكم شرعي  
 أيضاً وهذا هو الأجود بناءً على اعتبار الأصل **قوله** ولو قال إلى شهرين  
 كان في أول شهر عند شهرين أو ثلاثة أو أربع أو خمسة أو ستة أو سبعة  
 من الثالث يترأى أن من شهر العقد وقيل ثلثين يوماً وهو ما شاع  
 الأصل في الشهر عند الإطلاق الهلالي ويعمل عنه إلى العديدي عند العقد

صحة

صحة

صحة

الأجل

أما

بأنه أم من غيره إذ لا يلزم محذور لو أخل من غير خلاف ما لو أخل من أحد  
 عليه فانه يلزم إخلال الشهر الهلالي مع إمكان اعتبارها بالهلال لأن  
 الأصل إذا كان ثلثاً أو شهرين أو شهرين أو شهرين أو شهرين أو شهرين  
 يوماً ملحقاً من الأول والرابع أنه قد مضى لما شاع من أن يحمل الأجل  
 والآن أن يؤيد من المستطرد ولما نداء أوضاع العقد في وقت الشهرين  
 شللاً ومضى من الأجل شهران ونصف وإن كانت الثلثة ما قصته  
 وهذا أمر ثابت في العرف حقيقة فيكون إكمالها خمسة عشر يوماً ليصدق  
 المقتضى وأما المعتبر في الأولوية والاشكال العرف كما مر لا للفظ فلا  
 يتحقق فيه الفطرة والساعة مع احتمالها **قوله** ولو قال إلى يوم الخميس حمل  
 بأول جزء منه الوجه فيه ما تقدم من الغاية المعينة فانه وإن كانت  
 مطلقاً إلا أنه قد تعين شرعاً وعرفاً بأول خمس فصار كالمعينة استثناء  
 فيصاري الألفاظ بدخول العرف ويشكل إذا كان العقد في أوله فاما  
 تقدم من الاحتمال والبحث أنت فيه **قوله** ولا يشترط ذكر موضع التسليم  
 على الأشهر ولو كان في حله مؤنة أو اختلاف الأصحاب في اشتراط ذكر  
 موضع التسليم في العقد اعتبرهم بأنه لا نص فيه على الخصوص  
 على أقوال أحدها عنده مطلقاً كما أخاره المصنف في التناهي  
 والعلمة في الخبر والارشاد وجماعة لا لصلة البراءة من اشتراط إطلاق  
 الأوامر بالوفاء بالتقوى وحل البيع وللجامع على علم اشتراطه في باقي  
 أنواع البيع وإن كان موطئاً بل ادعى أن ادريس الإجماع عليه هذا اليوم  
 وهي دعوى في محل النزاع وتأنيتها اشتراط مطلقاً أخاره الشيخ في الخلاصة  
 وبعده عليه جماعة واستقر به الشهيد رحمه الله وجهه أن مكان التسليم بما

يعتدق

يعتدق من حديث ابن جهمان

الخصم

حوا



يحتاج فيه الأغراض ويحتاج باختياره والرفاهات فانه قد يكون له  
 عن المشتري فلا يرضى في كثير من الشرائع على بعض الوجوه وقد يكون  
 قريباً فيكتسب الحق ولا القول في الشارع ولان المطالبة بالمبيع فرع ثبوت  
 في الذمة واستحقاق المطالبة به وذلك في الشرائع الموقلة فلهذا لا بد ان  
 يكون عند الملول ولا يلزم في ان كان تحت الملول على الشارع وبهذا  
 يشهد بين الرهن حيث انصرف الى ضمان القصد ولا البيع ولا يلزم له  
 في بيع الشيء لزوم جبالا ليجعل على عدم اشتراط تعيين محله والافان  
 الدليل قائم فيه فلا يلحق الخلف فيه وثنا لهما التفصيل فان كان في غاي  
 ضرورة وجب تعيين محله والافان اختاره الشارح في المبسوط ووجهه ان  
 تقدم فان الأغراض انما تختلف في محل القيمة اما غير فلا ووجهها  
 انها ان كان في برية او بلدة غير قصد محله اشتراط تعيينه والافان  
 وبما اختار الخلاصة في القواعد والمخ ووجهه ان كان البطلان كذلك لم يكن  
 التسليم في مكان العقد وليس احد الاكسنة في غيره اولى من الآخر فضي  
 الى التنازع بخلافه بل ان كان في بلد يجمعان فيه فان اطلاق العقد  
 يتنزه التسليم في بلده وخامسها ان كان في محله مؤنة او لم يكن المحل صالحاً  
 كالغربة اشتراط تعيينه والافان وجهه ان كان في الذمة ووجهه ان  
 من القولين السابقين وكذا في الاول وجهه ان الاثر ينعكس السابقة  
 عليه ويحق الاشكال في ترجيح احد التفسيرين فاصالة البراءة وحل الاطلاق في  
 نظاره على موضع التصريح الاول واختلاف الأغراض وعدم الدليل الدال  
 على تعيين موضع العقد الثاني وبما في وجهه الآخر فلا ريب  
 ان التعيين طاعة اولى وانما في ترجيح احداهما بين المتردين بينهما امور

ان تعين

موضع الخلاف بالمكان السهل من خلافه كان حالاً لم يتعين تعيين المحل قطعاً  
 كان كغيره من البيع يستحق المطالبة في محل العقد وفي محل المطالبة اذ فاقه  
 على القول بعدم اشتراط تعيينه طاعة اولى على بعض الوجوه كما في موضع  
 العقد ايضاً فان تعين موضعاً آخر فتعين لوجبه محلاً وقطعاً بالشارح  
 في العقد وتعين ولو لم يتعين بطل ولو لم يتعين فبطلان تعين ايضاً فاقه  
 ولو انقضى التسليم في غير الموضع المعين جاز ولا القول ايضاً في موضع غير محله  
 الشارع لو كان في مكان من قصد احداهما فارتدت دون الآخر فبطلان  
 محله دون من الحلة وان كان كلاهما في الغرض خلاف ذلك وكذا لو كان في  
 غيراه دون الآخر ليس المراد من البرية وبلد الغربة حقيقة ما حاشاها  
 على سبيل المثال وانما المعنى بلدها وبما في محله في كذا خارج عن غاي محله  
 غاي محله تعين المكان عند من اشتراطه لا يقتضيه الدليل ذلك المعنى  
 تخص المكان ذكره في المحل لاختلاف الحال في جهاته واخره فاقه كالمحل المبسوط  
 فادونه والقطع من الاثر كذلك لا ينفق بين آخرها ولا يحصل كلف  
 زيادة في جهة منها دون جهة لا مطلق بله والاموضع الشخصي الصغير  
 ويجوز لجهة وان لم يتنزه على من يوعا على غيره على رايته هذا اذا كان  
 كمالاً او وزن مالو كان مما يؤخذ كذا لانه نظر لعدم الدليل وقد تقدم الكلام  
 وذلك ان الاثر في التزم اذا كان طعناً او اذا كان مما كمال او وزن على ما  
 فصل وجوز الصلح عليه قبل الملول وبعد وقبل القبض وبعد على الاثر  
 بناء على ان الصلح اخل لا في البيع بوجه قوله ولو امتنع فبطلان اذا اشال  
 المسلم اليه ذلك هذا من ابحاث ومع تعذره بخلافه ويشهد به امره ولا  
 الحاكم لو قصد ان لم يكن الزاماً بالقبض قوله ولو دفع فوق التصرف وجب قبوله

الشارح في المبسوط

انما في

ان تلزم

واحد في كل من يوجب قول الزيادة الفرق بين البين والصفة ان زيادة  
 الصفة لا تافى عين الحق بل يوجب كذا اذا لم يرضى بالصفة والحق في البيع  
 وغيره ويزيد الصفة اما العين في خارجة عن الحق زائدة عليه فلا يوجب  
 قبولها الا اذا عظمته بزيادة يمكن نظرها لاول الحق بغيره فتعين  
 الجعدي الاول وسوى بينهما في عدم وجوب القول فلهذا يظهر في  
 سليمان بن خالد قوله اذا اشتري ثياباً من فلان فباعها بزيادة لم يوجب  
 تخمين بطل في البيع على قول انما يطل في المجل فظاهر في غير  
 فلان الثمن المعبر به بل من المبيع قسطاً اكثر مما اخذه المجل في الاول  
 قسطاً منه فافاوت غير معلوم عند العقد فاذا بطل البيع في المجل  
 بطل ما قبل المجل فيبطل ايضاً ووجه الصلة ان كان العلم بالتقسيط ولو لم  
 العقد كالمواضع سلحين فظهرت احدهما مستحقة فان التقسيط اللاحق  
 كاف وان جهل ما يخص كل واحد حالة العقد وقرب منه ما يباع ما يبيع  
 ملكه وغيره وقد تقدم في تزجها توجيه البطلان فيها ايضاً مع علم المشتري  
 بالحل قوله ولو دفع الثمنين وشرط الباقي من دين له على المسلم ابيع فيها  
 دفع وبطل فيما يباقي الدين وفيه تردد قد تقدم الخلاف في ذلك وما يعلى  
 وجه الرد وان المص اخذ القرض على رايته وهذا تردد في البطلان والافان  
 الشخصي الجميع قوله لو شرط موضعاً للتسليم فراضياً بقبضه في غير جاز  
 وان امتنع احداهما لم يجز لافاق في ذلك بين كون ذكر الموضع شرطاً في صحة  
 التسليم وغيره فان العقد اذا انبسط في اصله جاز الشارع في صحة  
 من الموضع وغيره قوله اذا قبضه فقد تعين وبرى المسلم اليه فان وجبه  
 عيباً فزاد مال ملكه عنه وعاد الحق الى الذمة سليماً من العيب اذا قبض

انما في

انما في

انما في

المشتري المسلم فيه فبطلان قوله انما لم يتعين الحق بل يقع خصوصاً عن  
 الحق الجلي بطلان كالمحل من لولا تخير مع عين الرضا به بطلان فيستدرك ملكه  
 عليه وبين ان ردة فوجع الحق الى ذمة المسلم اليه بطلان كان قد خرج عنها  
 خروجاً من لولا فبطلان قوله كذا على ذلك حيث ان القود في بيع الزوج بطلان لم  
 فانه محله الشيء الى كان عليه بطلان وجهه ونظر القادة في القام المفضل الجديد  
 بعد القبض والرد فانه يكون للباقي لا غناء بطلان نظره من القام الجديد  
 من الجار اما المفضل فمتبع العين ويخرج عليه ايضاً بالرد عند قبض  
 الرد فانه يقع من الرد كذا في مضموعاً عليه ولم يملكه بطلان رد العين ما قبضها  
 وبه قطع في الذمة وزاد ان ليج ارض العيب السابق وان لم يكن ايضاً  
 لولا الطارى فان المنع منه انما كان لعدم احصاء الحق في حيث اذا امكن  
 والموجب غير تام في جملة افراد الحق فطاعاً العيب المانع من الرد تعين  
 فصلاً كالمبيع العين اذا كان محبباً فانه يجوز اخذ رشفه وتعين عندما يبيع  
 من ردة وبعاً قبل ان يردوهما لعدم تعينه ابتداء والطارق لم يوجب  
 تعينه غايته في الباب ان يلزم بأرضه وقد ظهر مما قرأه جواب ما قيل على الجاز  
 من ان زوال الملك عند رده انما يكون بعد ثبوت والموجب للمسلم فلا يخل  
 عن المسلم اليه وان عود الحق انما يكون بعد زوال وهو مستلزم للاحذرون  
 انما الحكم بالاشي مع وجود قبضه او اثبات الحقيقة بين دون لوازمها وذلك لان  
 الحكم بالرد ان كان صادراً من الاول الامر كما فانه لا يلزم بان المقصود عيباً  
 يصلح اذا عن الحق اذا رضى المشتري لانه من حق وعيبه في الجاز  
 الزوال والعود ومن كان القام كالتبطل ولا يخلو في حق الملك من لولا  
 لمكان العيب فاذ علم بكان المنع وطالب التسليم ولو فرض ان لم يعلم بكان

من

احد



وَصَفَّ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ بَرٍّ الْمُسْلِمِ بَرٌّ لِقِيَامِهِ وَبَرٌّ لِقِيَامِهِ فَأَرَادَ  
 عَلَى أَرْضٍ يَتَبَرَّعُ فِي شَيْءٍ مِمَّا رَأَى فِي ذِمَّتِهِ مَا تَقَدَّمَ وَمَا خَلْفَهُ أَجُودَ  
 فَمَا جَاءَتْ بِهِ الشُّبُهَاتُ أَقْبَعُ الْإِرَادَةِ بِمَعْنَى تَقَيُّمَاتِهِ بَأَنَ الْحُكْمِ بِالزُّوَالِ  
 وَالْإِعْدَادِ مَعْنَى عَلَى الظَّاهِرِ حَيْثُ كَانَ الْمُدْرِكُ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 مِنْ جَمَلَةِ أَفْرَادِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ فَأَذْهَبَ الْعَيْبُ زَالَ الْعِلْمُ بِالْعَيْبِ  
 ظَاهِرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي خِلْسِ الْأَمْرِ فَخُصَّ الطَّلَاقُ الزُّوَالُ وَالْعَوْدُ كَقَوْلِهِ لَا عَيْبَ  
 وَأَنْتَ جَبْرِيَّةٌ لَا شُرُوءَ إِلَى الزُّوَالِ ذَلِكَ بَلْ لِلْمَلِكِ حُكْمُ الظَّاهِرِ أَوْ بِالْجَمْعِ غَايَةِ  
 انْتِهَاءِ التَّوَلُّدِ وَهُوَ غَيْرُ مَا يَفْهَمُ مِنْ كُنْظِهِ **قوله** إِذَا وَجَدَ بَرًّا لِمَالٍ عَيْبًا  
 فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَبْرٍ بَطُلَ الْعَقْدُ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْسٍ جَرَّ بِالْأَرْضِ أَنْ قِيلَ  
 وَإِنْ كَانَ رَأْيُكَ كَذَلِكَ **قوله** إِنَّمَا بَطُلَ الْعَقْدُ مَعَ ظُهُورِ الْعَيْبِ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ فَإِنْ كَانَ  
 ظُهُورُهُ بَعْدَ التَّقْوِيَةِ وَكَانَ الثَّمَنُ بِأَجْرٍ مَبْنِيًّا مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ أَوْ كَانَ مَبْنِيًّا أَمَّا  
 لَوْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ وَبَيَّنَّ الْعَيْبَ قَبْلَ التَّقْوِيَةِ لَمْ يَبْطُلِ الْعَقْدُ بَلْ يَكُونُ إِدْبَارُهُ وَلَا  
 لَوْ كَانَ بَعْدَهُ وَالْعَيْبُ غَيْرُ مَسْتَوْعِبٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْعَارِضَةِ فَإِنَّ الْعَيْبَ  
 غَيْرَ الْجَنْسِيِّ إِذَا كَانَ مَسْتَوْعِبًا لَمْ يَكُنْ الْمُدْرِكُ ثَمَنًا وَلَا رَأْيًا وَإِنْ أَطْلَقَ  
 ذَلِكَ بَيِّنَةً لَوْ هُوَ وَإِذَا كَانَ مِنَ الْجَنْسِ فَانْجَرَّ بِالْأَرْضِ كَمَا ذَكَرَهُ مَعَ تَعْيِينِ  
 أَمَّا مَعَ الظُّلْمَةِ فَلَا يَلْزَمُ إِدْبَارُهُ قَبْلَ التَّقْوِيَةِ وَبَعْدَهُ عَلَى سَكَالٍ مَتَدَمٍّ أَجْرًا عَلَى  
 نَظَرِهِ فِي بَابِ الصَّفِّ وَجَمَلَةُ أَقْسَامِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْعَيْبَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ  
 أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ أَمَّا أَنْ يَكُونَ فِي جَمَلَةِ الثَّمَنِ أَوْ فِي جُزْئِهِ ثُمَّ أَمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ التَّقْوِيَةِ  
 أَوْ بَعْدَهُ ثُمَّ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَبْنِيًّا أَوْ كَلِيمًا فَلَا أَقْسَامَ سِتَّةَ عَشَرَ وَهِيَ قَدْ غَلَّغْنَا  
 أَسْلَفْنَاهُ هُنَا فِي بَابِ الصَّفِّ **قوله** إِذَا اخْتَلَفَ فِي التَّقْيِينِ هَلْ كَانَ قَبْلَ التَّقْوِيَةِ  
 أَوْ بَعْدَهُ فَأَقُولُ قَوْلِي مِنْ بَرِّي الصَّحِيحَ **قوله** مَعَ أَهْلِهَا مَعَارِضُهُ بِأَصْلِهِ عَدَمُ التَّقْيِينِ

أَشَاءُ وَهِيَ إِذَا

الْكَلْبَةُ إِذَا

أَمَّا قَدَمُ عَلَى الصَّحِيحِ

لِلتَّقْيِينِ قَبْلَ التَّقْوِيَةِ لَأَنَّ هَذِهِ الْأَصْلَ مَعَارِضُهُ بِأَصْلِهِ عَدَمُ التَّقْيِينِ قَبْلَ التَّقْيِينِ  
 الْمُتَّقِيَةِ عَلَى وَقْعِهِ سَيَأْخُذُ الْأَصْلَانِ وَيَكُونُ اسْتِمْرَارُ الْعَقْدِ فِي الْحَقِيقَةِ لِانْتِزَاعِ  
 سَهْمِهَا فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فِي ظَرْفِ الْمُسْتَدِ وَالْأَصْلُ غَيْرُهُ وَهَذَا اخْتِلَافٌ  
 أَلَوْ اخْتَلَفَ فِي أَصْلِ قِيَمِ الثَّمَنِ فَإِنَّ الْعَوْدَ قَوْلُ بَرٍّ التَّقْيِينِ فَإِنْ تَقَدَّمَ وَاسْتَلْزَمَ  
 بَطْلَانُ الْعَقْدِ لَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَكُونُ مَالَهُ الَّذِي هُوَ الثَّمَنُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ الْمُسْلِمَ فَأَمَّا  
 مِنْ أَفْرَادِهِمَا عَلَى حَقِّ الْعَقْدِ فِي الْمَالِ وَأَمَّا اخْتِلَافُ فِي ظَرْفِ الْمُسْتَدِ وَهَيْتُ  
 كَانَ الْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْيِينِ كَانَ الْمُتَّقِيَةُ لِمَنْ يَكُونُ مَالَهُ الَّذِي هُوَ الثَّمَنُ قَبْلَ التَّقْيِينِ  
 فَلَا يَنْبَغِي هَذَا الْعَقْدُ حَيْثُ انْتَرَسَتْ عَلَى هُوَ الْأَصْلُ مَعَ تَقْيِينِ الْعَقْدِ سَابِقًا  
 وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِخْلَافِ فِي وَقْعِ الْعَقْدِ صَحِيحًا أَوْ فَا بَعْدَ وَشَلَّ مَا أَوْخَاظَ  
 فِي بَيِّنَةٍ أَوْ حَقٍّ الصَّفِّ قَبْلَ التَّقْوِيَةِ وَلَوْ أَقَامَ ثَمَنًا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى يَتَبَيَّنُ  
 عَلَى قَدَمِ بَيِّنَةِ الدَّخْلِ وَهُوَ هُنَا ذِي الصَّفِّ أَوَّلُ الْمَالِ وَالْأَجُودَ الثَّانِي وَقَدْ غَلَّغْنَا  
 هُنَا بَيِّنَةَ الْأَوَّلِ لِقَوْلِهِ جَابِرٌ بِمَعْنَى أَصْلَانِ عَدَمِ ظَرْفِ الْمُسْتَدِ وَلَكِنْ دَعَا  
 مُشْتَبِهًا وَالْآخِرَى نَاقِيَةً وَبَيِّنَةُ الْآثَاتِ مَقْدَرَةٌ **قوله** وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ قَبَضْتُمْ  
 رَدَّ دُرِّ الْيَكِّ قَبْلَ التَّقْوِيَةِ كَانَ التَّقْوِيَةُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ عَيْبِهِ مَرَاغَةً لِبَابِ الصَّفِّ **قوله** الْمُرَادُ  
 أَنَّهُمَا انْتَهَا الْأَنَ عَلَى كَوْنِ الثَّمَنِ فِي ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي أَوْ عِنْدَهُ وَلَكِنْ اخْتَلَفَ فِي كَوْنِ  
 ذَلِكَ عَلَى جِهَةٍ مُنْفِيَّةٍ بِأَنَ لَا يَكُونُ نَاقِيًا أَصْلًا أَوْ عَلَى جِهَةٍ مُجَرِّجَةٍ بِأَنَ يَكُونُ  
 الْبَائِعُ قَبْضَهُ رَدَّ إِلَيْهِ وَلِذَا هُنَا قَدَّمَ قَوْلَ الْبَائِعِ رَجَائِيًا لِبَابِ الصَّفِّ **قوله** ان  
 الْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْيِينِ أَيْضًا وَحَقِّقْ عَيْبَ الْعَقْدِ سَابِقًا كَمَا مَرَّ وَقِيلَ أَنْ يُقَالَ حَتَّى  
 تَعَارِضَ الْأَصْلَانِ فَيُضِلُّ الشَّكُّ فِي ظَرْفِ الْمُسْتَدِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْيِينِ  
 بِأَصْلِ الصَّفِّ فَكَذَلِكَ لَكِنْ يَتَبَيَّنُ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَمَنِي وَهُوَ أَنْ دَعَا الْبَائِعَ الرَّدَّ عَنِ الْقَوْلِ  
 كُنْظًا رَدًّا لَا دَخْلَ لَرِي الصَّفِّ وَأَمَّا قَدَمُ قَوْلِي أَصْلُ التَّقْيِينِ بِرَاعَاةٍ لِبَابِهَا

لَمْ يَكُنْ

أَوَّلُ

وَجَّهٌ قَوْلِي قَوْلِي فِي التَّقْيِينِ عَلَى مَطْلَبَةِ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ بِمَعْنَى مَطْلَبَةِ  
 مِنْ عَدَمِ قَوْلِي قَوْلِي فِي الرَّدِّ مَعَ انْتِهَاءِ تَقْيِينِ التَّقْيِينِ عَلَى الْمَطْلَبَةِ  
 لِاتِّفَاقِ الْمَتَابِعِ عَلَى بَيِّنَةِ الثَّمَنِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ أَمَّا عَلَى جِهَةِ الْبَائِعِ فَظَاهِرٌ  
 وَأَمَّا عَلَى جِهَةِ الْمُشْتَرِي فَظَاهِرٌ بِمَعْنَى عَدَمِ التَّقْيِينِ فَإِذَا قَدَّمَ قَوْلَ الْبَائِعِ فِي حَقِّ الْعَقْدِ  
 الزَّمَنَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ وَبَيَّنَّ أَنَّ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ سَتَقَاقُ فِي عَيْنِهِ لِقَوْلِهِ  
 فَضَادُّ الشَّيْءِ فَلَا يَبْقَى إِلَّا الْآخَرُ وَالْآخَرُ عَلَى شَيْءٍ عَلَى الْأَعْلَى بِالْأَعْلَى وَهِيَ  
 الرَّدُّ عَلَى جِهَةِ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ وَالْمَسْأَلَةُ مَوْضِعُ سَكَالٍ لَعَلَّ عَدَمَ قَوْلِي قَوْلِي  
 الرَّدُّ أَوْجَدَ إِذَا لَعَلَّ الْأَخْلَاقَ وَأَمَّا التَّسْلِيمُ لِعَارِضٍ فَمَطْلَبَاتُ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ  
 كَانَ لِبَيِّنَةٍ مِنَ الْغَنَى وَالصَّبْرِ أَحْزَرَ الْعَارِضَ عَلَى الْوُكُوفِ بِأَنَّ التَّسْلِيمَ لِبَيِّنَةٍ  
 مَعَ بَلِّ الْبَائِعِ لَمْ يَكُنْ لَا فَا لَمْ يَكُنْ لَا شَاءَ إِلَى تَقْيِينِهِ وَلَكِنْ تَشْمَلُ السَّهْمَةَ بِمَعْنَى  
 مَا لَوْ كَانَ الْبَائِعُ إِذَا كَانَ مِنَ الْبَائِعِ خَاصَّةً وَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 كَمَا لَوْ كَانَ الْبَائِعُ لِعَارِضٍ لَا شَاءَ كَمَا فِي الْمَعْنَى النَّبِيَّةِ إِلَيْهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ  
 يُطَالَبَ بِالْأَدَاءِ وَعَدَمِهِ لَوْ رَضِيَ الْبَائِعُ بِمَعْنَى الْمَانِعِ فَالْقِيَمَةُ سَقُوطُ خِيَارِهِ كَمَا  
 وَجَّهْتُمُ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْمَشْهُورِ وَبَعْدَ إِخْرَاجِ بَعْضِهَا بِصَحْحٍ وَجَّهْتُ إِلَى الْإِخْرَاجِ  
 أَدْرَسَ الْبَائِعُ وَادَّ بَعْضُهُمْ ثَمَنًا وَهُوَ أَنْ لَا يَفْهَمَ وَلَا يَصِلُ بِأَيِّ قِيَمَةٍ الْآنَ هُوَ  
 حَقٌّ لَكِنَّ الْمَنْعَ هُوَ الْعَدَمُ فَإِذَا انْتَدَرَتْ رَجَعَ إِلَى التَّقْيِينِ يَتَبَيَّنُ بِشَيْءٍ لِلشَّيْءِ  
 الْبَائِعِ لَيْسَ عَلَى الْوُكُوفِ لِأَصْلَانِ الْعَدَمِ وَجَّهْتُ فَلَا يَحْطُ بِالْبَائِعِ لَوْ رَضِيَ بِالْمَالِ  
 فَلَا قُوَّةَ عَدَمِ سَقُوطِ خِيَارِهِ وَتَوَقَّعْتُ فِي الدَّرَجَةِ وَلَوْ كَانَ الْإِنْخِلَاقُ بَلَدَهُ مَا  
 وَأَمَّا تَقْيِينُ بَعْضٍ غَيْرَهَا فَإِنَّ قَوْلَنَا بِوَجوبِ تَقْيِينِ الْبَائِعِ فَلَا كَلَامَ إِذْ لَا يَجِبُ قَوْلُ  
 غَيْرِهِ فَلَا يَجِبُ لِحَالَتِهِ فَلَا يَجِبُ قَوْلُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَجِبْ مطلقًا أَوْ عَلَى بَعْضِ الْوُجُودِ  
 فَإِنَّ قَوْلَ الْبَائِعِ بِاخْتِيَارِهِ وَاللَّامُ يَجْرِعُ عَلَى الْمَشَقَّةِ وَجَمْعُ عَدَمِهَا وَفِي كَمِّ إِتْلَافِ

دَعَا

الْمَنْعَ

أَشَاءُ إِذَا

تَقْيِينُ الْمُسْلِمِ بِرٍّ  
وَالصَّبْرِ وَاحِدٌ قِيَمَةٍ

لَمْ يَكُنْ

الْمَطْلَبَةُ

أَيْ بَاعَ بِعَدَمِ الْبَائِعِ مَعَ الْعَارِضِ مَوْتَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ قَبْلَ الْأَجَلِ وَوَجَدَ الْمُسْلِمَ فِي  
 لَوْ تَبَيَّنَ الْعَقْدُ قَبْلَ الْخُلُوصِ الْمَادَّ بَعْدَ تَقْيِينِ الْخِيَارِ وَتَوَقَّعْتُ عَلَى الْخُلُوصِ وَجَبَانَ  
 أَحْمَدُ مَا لَمْ يَكُنْ لَعَدَمِ وَجَّهْتُ الْمُتَّقِيَةَ الْآنَ إِذْ لَمْ يَسْقِ شَيْخًا **قوله** وَلَوْ قِيلَ  
 الْبَيْعُ كَانَ لِمَنْ يَخْتَارُ الْبَائِعَ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْجَمْعِ الْمُرَادُ أَنَّ تَقْيِينَ الْمُشْتَرِي  
 أَشْيَاءَ الصَّبْرِ وَأَمَّا تَقْيِينُ لَوْضُوحِهِ وَالْفَرْقُ فِي الْجَمْعِ هَذَا مِنْ بَعْضِ الصَّفِّ  
 الَّتِي هِيَ عِنْدَ الْمُسْلِمِ فَإِنَّمَا هُوَ الْجَمْعُ وَقَدْ تَعَدَّدَ فِي الْمَطْلَبَةِ لِأَنَّ الْأَجَلَ  
 تَعَدَّدَ لِرَجْعِهِ إِلَى الثَّمَنِ لِأَنَّ الصَّبْرَ لَا يَزِيدُ بِهِ وَلِحَقِّقَةِ عَدَمِ الْقَدْرِ سَنَانِ  
 عَنْ أَيْ جِهَةٍ عَدَمِ التَّسْلِيمِ فَإِنْ اخْتَارَ الْبَائِعُ فَالْبَائِعُ أَنْ الْبَائِعَ أَوْ لَمْ يَكُنْ  
 لِيَتَقَيَّنَ الصَّفِّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ لَمْ يَكُنْ الْبَائِعُ تَقْيِينُهُ وَالْإِخْلَاقُ أَيْ وَمَا  
 قَدَّمَ مِنْ التَّخْيِيرِ أَخَذَ الْقِيَمَةَ الْآنَ مَعَ مَا ذَكَرْتُمْ هُنَا **قوله** إِذَا دَخَلَ إِلَى الصَّفِّ  
 الدِّينِ عَرَضًا عَلَى اخْتِاقِ قَضَائِهِ وَلَمْ يَسْأَلْهُ أَحْتَبَ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّقْيِينِ لِأَنَّ  
 جَعْلَهُ قَضَاءً يَتَقَيَّنُ كَوْنَهُ مِنْ الدِّينِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الدَّفْعِ الَّذِي هُوَ وَقَدْ قَضَاهُ  
 مِنْ جَنْسِهِ فَلَا يَزِيدُ مِنْ احْتِسَابِهِ عَلَى وَجْهِ تَقْيِينِ الْجَنْسِ وَكَذَلِكَ بِإِغْتِيَابِ  
 يَوْمَ سَوَاءٍ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَوْ شَيْئًا لَوْ كَانَ الدِّينُ مِنْ غَيْرِ التَّقْيِينِ فَالْمَطْلَبَةُ  
 أَيْضًا بِرَوْمٍ وَفِي الْعَرَضِ قَضَاءً وَلَا يَجِبُ فِي تَقْيِينِ الدِّينِ بِحَقِّ التَّقْيِينِ وَإِنْ  
 لَمْ يَسْأَلْهُ عَلَيْهِ فِي الْمَوْضِعِ وَلَا يَحْضُرُ فِي تَقْيِينِ الشَّكْلِ لَمْ يَكُنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ  
 فِي بَابِ الدِّينِ أَوَّلَى وَهَذَا الْخِيَارُ الْإِتْفَاقُ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابَةِ الصَّنَائِرِ **قوله**  
 يَجُوزُ رَجْعُ الدِّينِ بِحَقِّ جَوْلِهِ إِلَى الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ **قوله** أَحْزَرَ عَدَمَ الْخِيَارِ  
 عَاقِلُهُ فَلَا يَصِحُّ سَعْرُ أَذْلًا اسْتِغْنَاقُ الْبَائِعِ فِي الذِّمَّةِ وَبَيَّنَّ نَاقِيًا مَالِيًا  
 إِلَى آخِرِهِ يَتَبَيَّنُ الْمُسْتَقْبَلُ أَنْ يَجْعَلَ يَجْعَلُ عَلَى حَالَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 الْمَطْلَبَةُ قَبْلَ الْأَجَلِ وَهِيَ خِيَارُ الدَّرَجَةِ وَبَيَّنَّ سَكَالٍ لَعَدَمِ اسْتِحْكَانِ تَقْيِينِ الَّذِي هُوَ

لَمْ يَكُنْ

الْمَنْعَ

أَشَاءُ إِذَا

تَقْيِينُ الْمُسْلِمِ بِرٍّ

وَالصَّبْرِ وَاحِدٌ قِيَمَةٍ

لَمْ يَكُنْ

الْمَطْلَبَةُ







شبهه في اليمين وفيه وجه آخر يدخل في الموجود مطلقا فيحصل الجائز  
 الأربع بريل بأصله المتصل بغير الأصل والاولا متفصل وان كان جازما  
 في الدين في الضمير فيكون متصلا بغيره وانما الصوت والشعر قبل الجواز  
 انه متصل مع احتمال كونه كاللبن ولو وجد معبدا في الارض منه متعلقا  
 لان الجزء الفانت بمنزلة الثالث فيضمن كذا فيضمن الجميع ولو وقع الاقالة  
 بعد ان حدث المشتري هذا كما وقع مع باعين من عند فليد ولو كانت  
 من الجميع فان زاد بفعل كالعارة فهي للبايع والمشتري ما زاد بعد ان يبيع  
 قبل الاحداث وتعدو ويرجع بالتفاوت والمعتري فيمنه القيمي يوم بعد  
 العين كظاهرة لان الضمان متعلق بالعين مادامت فلا زالت متعلق  
 بقيمتها يوم يمتدح احتمال اعتبار يوم القبض ويوم الاقالة والاغلى والاول  
 الذي اجمله المص هو ان الشيء يضمن مبتدأ ايضا وهو ضعيف **الفتاوى**  
**الفاصل في الترخيص** هو منعه العاقل وكسرها **قوله** وهو عقد يسهل على الجاني  
 لا يشترط في اشتراط الاجازة القول فيه بالنسبة الى حق الملك ان قلنا  
 انه يملك بهما والقبض ولو قلنا يتوقف الملك على التصرف كان قبله منزلة  
 الا ان يتقضي ان لا يتوقف على العقد الا ان يقال ان ترتب الاثر بعد التصرف  
 على الوجه الذي للمخار لا باختر يتوقف على ما يد عليه وهو العقد وعلى قوله  
 بالانكشاف في البيع بالمحاطة كيف كان بطريق اولي من حيث انه عقد جاز  
 يدخله من الرخص لا يدخل في العقد الا انه وعلى هذا فالمحاطة تصدق فيه  
 التصرف كالبيع ولا يتحقق الملك التام الا بالتصرف والكلان في كون الا باختر  
 محضة او عقدا من غير ان لا ما في البيع الا انه سيجل عنها ما لا ينع للغير المنزل  
 الا ما ينفذ جاز رجوع كل واحد في هذا المعنى حاصل وان كانت الضيقة يكون

ضمان العين  
 الفاضل  
 الترخيص  
 الفاضل  
 الترخيص  
 الفاضل  
 الترخيص

في الترخيص

ويمكن ان يقع ذلك ان معنى جواز كل منهما ليس على هذا العقود الجائز  
 كالجائز والاولا فان الرجوع في ذلك يجب اخذ عين المالك بالخلف  
 فانما ينفذ وجوبه بغيره من المرفوض طالبت ملك العين او ينفذها  
 كما ساق في ذلك في البيت فضا للتعديل طالبت ملك العين في التي تبيع  
 على القول بوجوب رد العين اليها فلو طلبها المالك بغيره فلو عقد اجازة  
 مخصصا لكل سببا في ضعفه ونقصه بل لو عقد اجازة فان طالبت المرفوض  
 للمرفوض بالي بغيره متى شاء انما اخبر بغيره من العقد فلو انما  
 او ما يرد من حيا مثل تصرف في او اتفق به وعليه رد عوضه من المرفوض  
 فلهذا او اضره او ملكه او ملكته او اسلمته ونحوه وعليه رد عوضه  
 او غيره بخلاف ذلك والحاصل ان صيغة لا تخصر في لفظ كالصود الجائز بل  
 كل لفظ دل عليه في الا ان اقضت كسح في حيا فلا يجاز الى ضخمة عليه  
 رد عوضه ونحوه اليها وغيره يخرج اليها فلو تركها وكان لفظ التملك اخذ  
 الجبته وان لم يطلع على قصده لانه خرج فيها وان كان لفظ التسليم ونحوه كان  
 فاسدا لا يقرب عليه من غير لانه حقيقة في التسليم ولم يخرج لانه وان كان  
 بغيره من تلك الا لفظ الدالة على الا باختر فهو منه مع الموجب لها لا بدونه  
 كما ساق ان شاء الله تعالى فلو اخذنا في التصرف القول قوله لانه اضره بالمو  
 اخذنا في قصده الجبته مع لفظه بالملك فتعلق في التذكرة بغيره قول صا  
 المال محجبا بانه اعرف بلفظه وان الاصل عصمة بالردع ووجوب  
 الرد على الاخر اقول سلم الله عليه واليه على اليد ما اخذت حتى تؤدي ثم  
 اجعل تقدم دعوى الجبته لظاهر من ان التملك من غير عوض جبته وتوحيث  
 في التواعد ويشكل ما جرح به على الاول بان لفظ التملك حقيقة في الجبته لانه

قوله

تمام هذه الشبهة كما لو لم معنى الرخص فتمت الى ضمة اخرى فيكون جازا  
 عليه حتى يجازي لاصار اليه الا بغيره والضمان اشفاقا واولا شبهه من ان  
 دعوى خلاف الظاهر والمصلحة في سائر العقود الا ان هذا من الضمان  
 وان كان معناه الا ان الظاهر في الا لا المصلحة اقوالها المتصلة في الزمان  
 عليه من هذا مجموعا على انه لو ادعى عدم التصرف الى البيع ونحوه مع تصديقه  
 باعظم لم يفتت البتة وهذا الظاهر ضعف اني اقول فان اصله العصمة  
 قد انقطعت بما وقع من اللفظ الفصح وشبه القول في الحديث فان مع  
 وجود الشك التاقل للملك شرعا لا رفع للضمان يخرج موضع النزاع عن اليد  
 وعلى فروع هو اللفظ الدال على الرضا بالايجاب ولا يصح في عبادة  
 الكلام هنا كما ترى ان ذلك شرط في صحة العقد على وجه ترتب عليه جميعها  
 بالي من اماره فلا يخافي وقوة محاطة على ذلك الوجه وهل يتم القسط  
 الفعلي هنا مقام القول الظاهر ذلك بالنسبة الى اباختر التصرف وهو الانكشاف  
 بر في تمام الملك لظهور قطع جاعته بالانكشاف مطلقا **قوله** وفيه آخر  
 في ثبوت الاجز في ما فيه من معونة المحتاج كذا ذكر والمعاونة على البركشاف  
 كربة المسلم وقدره من النبي صلى الله عليه وآله من كشف عن مسلم  
 كربة من كربة الدنيا كسب الله عنه كربة من كربة يوم القيمة  
 عن الصادق عليه السلام قال النبي صلى الله عليه وآله ان درهم  
 اقضاه من اثنين احب الي من ان تصدق بمائة وروى ان درهم  
 الصدقة بعشرة ودرهم القرض ثمان على غير ذلك من الاخبار انما ان  
 على عظم ثوابه ورجح فتشكر الماخرا بالتعظيم من قبل المحتاج عن غير  
 او للكتابين من قبل ان له ايكالا وان له محضنا في ظاهر الخبر انما

اي المالك او الما

لظن ان الذي لم يعلق الضمان قد راى حجة على صدق فاشارة كالمصدق على  
 والعلل والاموات والمردية على غير ما قد روي انما على انقسام  
 فيها ما جاز عشرة ومعا سبعون وسبعين الى سبعين الفا وقدرت  
 ايضا ان القرض افضل من الصدقة مثله في الثواب ذكره الشيخ رحمه  
 الله في كتب الامم جماعة منهم العلامة في تبيينه ويكمل البرن  
 الظاهر ان الجاز في شبهه يتعلق بالفضل والمصالحات القدر المرفوض افضل من  
 المتصدق به بمقدار مثله في الثواب فالصدقة لما كان القدر المرفوض  
 فيهما والمصلحة بين جميع افراد عشرة فيكون درهم القرض مثله بعشرة مثله  
 ان يرجع الى ثمانية عشر ويوافق الخبر السالف وذكره لسان الصدقة بجرم  
 مثله لما صارت عشرة فحصلت لصاحبها جازا ودرهما ولم يجر اليه  
 فالثواب الذي التنسبه في الحقيقة تسعة فيكون القرض ثمانية عشر لانه  
 افضل منه مثله لان درهم القرض يرجع الى صاحبه والمفاضلة انما هو  
 في الثواب المكتسب وعلى هذا فالجاء في قوله في الخبر في الثواب يتعلق  
 بافضل ايضا لان المفاضلة في الحقيقة ليست الا فيه وان كان الحكم  
 جازا على القرض والصدقة الا ان الثواب لا يعلق لهما في القدر بغيره بل الصدقة  
 بغيره من القرض بغيره ثوابه ورجح فلا بد من ان على هذا التقدير يلزم  
 استدراك قوله في الثواب لان الافاضلة لا تكون الا باشارة فانه  
 على تقدير تسليمه يجوز ان القيد لبيان الواقع من قبل قبل التبيين  
 بغيره ورجحنا جازا ومن ان المفاضلة هو مقدار ثواب المتصدق  
 به لا مقدار مثله لما بينا من الملازم بينهما **قوله** ان الجاز في قوله  
 بشبهه يتعلق بالصدقة فيكون المعنى ان القرض بشي افضل من الصدقة

قوله







مع الرضا كيف وقد زاد خبرا فادفع واما من دفع من دفعه فاعلم ان دفعه على وجهه  
 على شق البراءة بل يجوز ان يكون مشروطا بالرضا في الواقع المشهور  
 على اعتبار القيمة المطلقة وعلى بعض الوجوه فالقيمة هي وقت التصرف على اعتبار  
 المصالح لا من وقت الملك لما سأل ان الاقوي هو ان القيمة هي وقت  
 الشئ في الذمة قبل وقت الشئ في الذمة فلو كان في القواعد وعلى الشايع بها  
 ذكرنا سابقا من ان وقت الشئ في الذمة وليس واضح ان لا يتناول اليها  
 قبل القبض عنه واعلم ان في الملاقى القبض على القبض بناء على الغالبين  
 اتصال القبض باللفظ الدال على القبض الذي هو الايجاب ومن ان القبض هو  
 القول بناء على الايجاب بالتخلي كما اثاره وهو الغالب في العادة فيكون القول  
 مستلزما للقبض عادة او غالبا وقيل لا اعتبار بالقيمة وقت التصرف بناء على  
 اتصال الملك له وسببها ولا اعتبار بقيمة يوم المطالبة هنا قول واحد الا  
 على القول بزمانه بالمثل فيعتبر يوم المطالبة كالمثل على اوجه الاقول قد  
 في وجوز اراض الحواري لا خلاف عندنا في وجوز اراض الحواري بالمثل  
 والقبض وجوز التسليم فيمن جاز فخره من كالعبد وخالف في ذلك بعض  
 العائنه اجماعا على وجوز اراض العبد والحارس التي لا يحل للقبض وطوبى  
 بنسب او رضاع او مصاهرة بحيث جاز ارضها بما يحل وطوبى بالقبض كما  
 يبايع غيره من المكاتب فانها بالتالي للمالك بالقبض ولو اوقدنا على التصرف  
 لم يحل ولو كانت ممن يفتق عليه عقدت ايضا بناء على ذلك واما رعايا بعد  
 الوطى مع بقا الماملة فيمن على سلف من ضمان القبي قبله او بعينه واصل  
 بالجويز لورد العين لان الاتصال الى القيمة انما وضع بلاء عن العين اذا استكت  
 بيد المتصرف كانت اذن التي من القيمة وكذا القول في غير ذلك

وكذا القول في غير هذا الكلام

والتسليم ان القيمة

في وجوز اراض الحواري

القبض

وكذا القول في غير هذا الكلام

ان الرضا للمالك قبل وعلى القول بزمان القيمة ينبغي الجواز القول بعدم الجواز  
 في المستوطنة على ان الوصف لا يضبط وهو على القول بوجوبه المثل  
 في مثل ذلك على القول بالقيمة او مطلقا فالتسليم الجواز ولا نصيبا طلبة  
 بالقيمة فلو كان على وجهه في صحة القبض على القيمة ليعضط حاله العتق فلو  
 ذلك من ان القيمة بعد الزمان ان القيمة في وجوز اراضه مشاهدا على جذا  
 ما يصير في جواز بيعه وفي اعتبار القيمة بعد ذلك امر وراى القبض على القبض  
 من غير ان يراعى لداوة فيمنه حتى لو احتلها في القيمة فلو كان في وجوز اراضه  
 اطلاق كلام الايجاب يدل على الثاني والاول ان يكون مشروطا به  
 ان الرضا للمالك قبل بالقبض لا في وجوز الملك فلا يكون مشروطا به  
 من الايجاب ومنه لم يذكر فيه خلافا وقيل ان ذلك لا التصرف وسبب الشبهة  
 رجوعه بنسب واوجب الى الشئ وعلى الاخر لفظ قبل وجوز الاول ان اشار اليه  
 من ان التصرف في الملك بايج لا يفتق كونه شطرا فيه فاللزام كون الشئ الواجب  
 سابقا على آخر ولا خلاف وهو دور وقد وجع بوجه آخر وهو ان التصرف فيه لا يجوز  
 حتى يصير ملكا للغير التصرف في مال الغير ولا يصير ملكا حتى يتصرف فيه فليزم  
 توقف التصرف على الملك والمالك على التصرف وفيه نظر واضح لمن تبعه القدر  
 لا يتصلحا وتوقفه على بل في وجوز التصرف اذن المالك فيه كما في غيره من  
 المأذونات ولا شك ان الاذن للقبض حاصل من المالك بالايجاب المتعين  
 بالتسليم يكون ذلك سببا في جواز التصرف واما قبض في اعادة الملك المتصرف  
 يحصل عام سبب الملك ان كان التصرف غير اقل الملك المتصرف فاللزام ان  
 وان كان فاعلم ان اذ الملك المتصرف قبل التصرف لم يفتق بغيره كما في العبد المتصرف  
 غير المالك بل نقل في الدرر ان هذا الفاعل جعل التصرف كما شق من المالك

في وجوز اراض الحواري  
 القبض  
 والاول  
 من الدركين المشهور  
 الطائفة  
 واللازم

مطلقة وعلى هذا فلا اشكال من هذا الوجه ويوجب هذا القول اتصاله بقاء الملك  
 على أصله الى ان ثبت المزل وان هذا العقد ليس بمتعلقا اذ يجب فيه  
 الربط وليس على طرف المعاوضات فيكون كالاية بشرط الرضا لا يتحقق  
 المالك من الاصح استمرارية كالمعاوضات ومع ذلك فلو اطلعت  
 على المشهور على ان لا يتحقق الخلاف ونظير فائدة التسليم في وجوز اراضه  
 في العبد باذات يفتق وجوب قبولها لو دفعها المتصرف وفي الاية التي  
 ان قالوا يكون التصرف فاعلم ان الملك حقيقة او ضمنا فانه المتصرف على المشهور والاول  
 على الآخر ولو قلنا بالثبوت اقول لو كان كذلك بمعنى كون التصرف كاشفا عن  
 الملك قبله فلا فصل للملك المتصرفي ومثل هذا هو الظاهر ان يرد به كونه شفا  
 عن بقى الملك من حين القبض فالحق للمتصرف على القول ونظير الفاية ايضا  
 في نفسه لو كان جوازا في وقت انعقاد لو كان ممن يتحقق على القبض وفي  
 جواز وعلى الامة اقل يحصل ما يشبه القليل ولم يتحقق الملك ووطى الملك  
 فيما بخلاف غيره من التصرفات مع احتمال جواز الوطى على القولين كما لو  
 اشترى السلف في كماله ما يشبه القليل فاعلم ان التصرف الجواب للملك على هذا  
 القول ليس كلام اصحابنا تصح بشئ وكان المباحث على عدم الاهتمام بشأ  
 القول بغيره عليه ولكن تعليله بغير المالك بالتصرف المتعلقين او الناقل  
 للملك كما يستفاد من جملة ابحاث الخلاف مضمون ونظير من الشبهة رجوعه  
 في بعض حقيقته ان المالك لا يفتق التصرف وان لم يزل الملك لا يفتق في ذمة  
 القول بما يلي ذلك وفي التكرار نقل عن الشافعية في التصرف اوجه الاول  
 وانما ذكرناه وانما نقل كل تصرف يستدعي الملك فلا يفتق الرضا على الثالث  
 وكفى هو والاجاره وطى الطعام ونسب الدقيق ونسب الشاة على الثاني ويبنى

من النقطه

الامة مفهومة

من النقطه

الامة مفهومة

من النقطه

وكفى البيع والاعطاء الى المجمع ولم يرح شيا منها وهو للمقترض ان يباعه  
 نعم ولو كان المقترض هو المالك فانه الملك المتسلط المتصرف في  
 على الخلاف الثاني فان قالوا ان المقترض هو المالك فانه ظاهر الغرض  
 ان جعل هذه المسئلة من قبيل ملكه ويظهر من المصنف ان  
 المتصرف في هذه المسئلة جاز وان قلنا ان الملك المتصرف وجاز الظاهر ونسب  
 الشاة انما على القول بملكه بالقبض لو حلت المقترض عين ماله مع ما خالفه من اجابة  
 قال الشافعية رجوعه الى جواز الرجوع فيه كالمعينة في وجع الجواز وهذا  
 التحليل ظاهر في كونه شفا على ملك المقترض كالمعينة وجواز الرجوع من المداواة  
 فان ملك المقترض العين يتصرف عليها واللام لا يفتق له انما هو العتق لا يتصرف  
 فيه ولا يلزم ثبوت التخيير في المعينة دليل خارج الحاق غيرهما بكونه عتقا  
 بالاتفاق على ان الرضا عقد جاز ومن شأن العقد الجاز ان من اثاره رجوع  
 رجع الى عين ماله الى عوضه كالمعينة والبيع محار فلو جاز فخره من دون  
 اخذ العين لا يفتق الى لزومه لان العوض الثابت في الذمة في الحقيقة هو  
 اخذ العوضين في هذه المعاملة من قبل المقترض والعوض للمالك هو العين  
 المنتقلة من الرضا ومتتبع في العقد الجاز لا فصل او بالعرض ان رجع  
 كل منهما الى عوضه مع بقاءه والى يترك مع تصرفه في هذا العقد من هذا  
 جوازه لا وجوبه وانما رجوعه الى الرضا الذي في ذمة المقترض بالقبض فهو اوجه  
 المعايضة كما ذكرناه وانما رجوعه الى غير ما يفتق في لزوم المعاوضة للجواز  
 وهذا الوجه حسن لم يفتق عليه في التكرار لما نقل عن بعض الشافعية ان  
 بجواز الرجوع في العين بخلاف المقترض يمكن من اخذ غيره فلا يمكن من  
 مطالبته بعينه اولى ولا ينافيه ملك غيره كما يرجع الواهب في الهبة اجاب

ان المقترض للمالك المتصرف  
 في وجوز اراض الحواري  
 القبض

الاول  
 القوم

الاول  
 القوم

الاول  
 القوم

الاول  
 القوم

الاول  
 القوم



بأن القبض واجب الاتصال الذي لا يملك كما في كل ما يقع القبض عليه من البيع والشراء  
الرجوع في العين قال والفريق بينه وبين الجنب أن الواجب ليس الرجوع على  
المشتري بعود الجنب بخلاف القبض انتهى فانت جيب يجب هذا إذا  
أحدث بما خربناه واستشهدا على ذلك البيع بحيث كانت البيع من العقد  
اللازم بخلاف القبض ولو فرض جازا كما ينبغي فإن الفاعل يرضى على  
عين ماله كما يشاء ويبيع من سبيل القبض لما استشهد به وما فرق بينه وبين  
الجنب بما ذكره موضح أن لا يفيد المطلوب لأن الجنب عليه نية خاصة لا يملك  
من الجانب الآخر عوض لازم بخلاف القبض فإذا رجع الواجب في البيع لا كما  
له لأن غير ماله وإذا رجع المشتري تعين عليه رد العين وليس غيرها فلا بد  
القبض فإن هذا عوضا هو المثل وموضوعا هو العين فمن فسخ رجع إلى الجنب  
وقد جعل البعض أن الاتصال إلى المثل والقيمة إنما كان لتعذر العين ولو لم يكن  
فإذا أتم الرجوع إلى العين لم يملك حيث يمكن لا يعدل من الحق إلى الجنب  
هذا غاية ما يؤيده بهذا القول وبين الاحتجاج بالشهور بما على المالك القبض  
بأن الأصل في ملك الإنسان أن لا يتسلط عليه إلا رضاه والثابت  
والقبض المقرض إنما هو البدل فيستعصي الحكم أن يثبت الغرل ولا يسند له  
يعتد بالأول العقد جازا راجع فكذا وفيه ثبوت جازا بالمعنى  
الذي ينبغي أن لا دليل عليه وأما لقوله من كونه جازا لا يعتد ذلك لأنه  
قد عبر عن من يكرهه المعنى وهو الآلة وإنما يردون جواز تسلط القبض  
على أصل البدل إذا طالب به متى شاء وإذا أراد به الجواز هذا المعنى فلا يشك  
في الاصطلاح وإن كان مغايرا للغير من العقود الجازية من هذا الوجه  
فلا اتفاق على جواز بعضه بتمتع المدعي ولا دليل صالحا على ثبوت الجواز

الجواز له بذلك المصلحة المشبهة بغيره في الملك وما ثبت في البرية حكمها إلى أن ثبت خلافه  
 وهذا هو الوجه **و** شرط التأجيل في العقد المبرم أي شرط تأجيله بالقبض  
 في عقده ويمكن أن يراد ما هو أعظم بشرط في عقد القبض تأجيله بالقبض سواء كان  
 القبض أم غيره ولكن فيها واحد لان عقد القبض تأجيله من العقد الجازم التأجيل  
 بشرط فيما هو على ما قرأناه من لزومه على كل الوجه احتمال لزوم هذا الشرط  
 مضافا إلى عموم قوله صلى الله عليه وآله المؤمنين عند شرطهم وغير ذلك  
 ولعل على لزوم ما شرط في العقد اللازم أدليس هذا العقد على هذا العقد الجازم  
 ليتبع فيه عدم لزوم الشرط ولا على هذا اللازم ليتبع فيه عدمه **و** لا خلاف أن  
 يرجع إلى عموم الأدلة على لزوم اللازم بالشرط والوفاء بالعقد ولو شرط  
 تأجيله في غير القبض من العقود اللازم بأن يأتى بشرط عليه تأجيله  
 إلى شهر مثلا فلا يلزم وفاءه وجوب الوفاء به لما تقدم من عموم الأمر بالوفاء  
 بالعقد والشرط وهي كالجزء منها وأما في الأمر بالوفاء به لما يجب اللازم  
 جازما يعني أن المشروط عليه لو أخل بالشرط ساقط الآخر على شرط العقد الجازم  
 فيه وجعلوا ذلك قاعدة كلية هي أن شرط الجازم في اللازم يجب اللازم جازما  
 وشمل شرط اللازم في اللازم والألزام مطلقا بوجه وقد تقدم البحث فيه ثم  
 لو امتنع من شرط عليه من الوفاء بالشرط ولم يمكن إجباره تسقط المشروط له  
 على الفسخ إلا أن هذا الأمر العارض للعقد لا يأتى في لزومه في أصله وبذلك يجمع  
 بين الأدلة والمحتمل **و** لو أخل الحال لم يتحل وفيه رواية مشهورة تحمل  
 على الاحتجاب والافرق بين أن يكون منه إلزام المذنب بتأجيل الحال أن رجعه  
 الدين بعبارة مثل عليم من غير أنه في عقد جائز أن يقول أنت لك في هذا  
 الدين مرة كذا **و** وجه عدم الألزام بذلك واضح أدليس ذلك بغيره يجب الوفاء به

١٤٤

بل هو معتجب الوفاة به والرواية المذكورة وانها الخ من غير حصولها  
ان من مات وقد اقرض الى اجل محلي وهي عشرة ايام انزل وحملها على الميت  
كما قامه اولي وأشار بالقسوة بين الامور المذكورة الى خلاف بعض العامة  
حيث ذهب الى ثبوت التاميل في ثمن البيع والمباذرة والقصدات وعرض  
المخاض دون العرض ومن الخلاف والى خلاف آخرين منهم الى ثبوت في الجميع  
فقد تم بيع تجارة باسقاط بعضهم تراخيها بذلك وما يعتبر المراضى  
في اسقاط البعض في تعجيله بغير اسقاط لان الاجل انما هو في المعلق  
معرض كل منهما فان التعجيل قد لا يرضى به صاحب الحق لمصلحة من بعض  
لخوف وقوعه والنسبة الى الاخر واضح لان اسقاط الاجل كفي فيجوز للمعا  
واما اسقاط بعض الحق فيقول ان ذلك كما يتخذه ظاهر اطلاقه ويكفي  
الرضا بالعض فان مقام الارادة كما يظهر من تضاعف كلامه في مواضع  
تتفرقة لا يختص بلفظ وفي كتاب النجيات تتبع لفظ العضو ونحوه فيكون  
هذا منه ومحل ان يات وقت الزيادة على لفظه عليه حرجا كالزيادة والاسقاط  
والعضو والصلة لا يطلق الرضا لصلاته بقاء للكل بل ان يتحقق المزيل له  
شعاعا لذلك عليه من وفاء صالحة غيبة منقطعة يجب ان ينوي  
قضاؤه وان يغفل ذلك عند وفاته ويوصي به ليوصل الى رايه **الاجابة** وحرب  
بغير النقص ثابت على كل من عليه حق سواء كان ذوا الحق فائضا ام حاضرا لان  
ذلك من احكام الالمان كما قالوا في العزم على الواجب في الوقت الموعود  
لا يكون بطلا عن التعجيل وانما ذكر الوجوب مع الغيبة المنقطعة تاكيدا  
ليسو الماذن يجب تجديد العزم السابق في عدم دليل على هذا الوجوب اما  
وجوب الغزل عند الوفاة فهو مناسبت امتية الحق وابتعاد عن الضرر لورثة فيه

فيه وربما قيل وجه بغير القول عند اليأس من التبرع وإن لم يخف الوفاة وهو أحوط  
فإن القول عند الوفاة يظهر كلامه خصوصاً على ما يظهر من القبح أنه لا خلاف فيه  
والأما من تطرق القول بعدم الوجوب لاجتماع الرد مع عدم النقص  
وهو لم يعرفه جامع طلبه مع اليأس يتفرق به عنه على قول القسطنطيني  
الاجتهاد هنا يدل الوجهي الشك في الأمان واليأس من الوفاة وأخيراً  
ويستدل لك على وجهه لو كان لظنه فإذا تغيرت حال الشيخ ربه أنه تصديق فيه  
ويبعد عليه ما عمن الأصحاب وتوقف فيه المصنف هنا والعلماء في كثير من كتبه  
لعدم النص على الصدقة ومن ثم ذهب ابن ادریس إلى عدم جواز حاله  
في مال الغريم إذا دون فيه ثم قالوا لا يشترط في جوازه أن المال مملوك  
ووجه الصدقة إنما أحسن محقق النسبة إلى المالك لأن مال غيره ليس له  
جواز أن لم يرض بها والاف الصدقة أنشأ لمن تأمها الموضعين بأنهما يتوسط  
المولى إلى سقوط حقه وقد قال الشيخ هنا وعلى الحسينين من تبديل خصوصاً  
وقد ورد الأمر بالصدقة في نظائر كثيرة لها فالقول بهذا خصوصاً  
مع تعدد قبض الحاكم لها أمعد وأحوط وحيث يمكن مراجعة فإولى  
من الصدقة بغیر ذنبه وإن كان جائزاً لأنه لا بد من تبديل خصوصاً  
الصدقة المتدبرة وإن وجبت على المدبرين أو وارتب بها رض فأنه  
يتم له الأكيل والوصي الذي يجب عليه الصدقة وإن كانت في أصلها  
منذوبة وقد عرفت أنه يمتنع مع ظهور المالك وعدم رضاه بها ولو جازها  
إلى الحاكم فلا ضمان وإن تلقت في يده بغیر قرض ولم يرض المالك أمع أنها  
معزولة في يده أو ويرثه فينبغي أن يكون حكمه حكم الوفاة في مال الحاكم  
لأن الأذن الشرعي في علمها يصيرها أمارة في يده فلا يتبعه الضمان مع العلم

فيه وربما قيل وجه بغير القول عند اليأس من التبرع وإن لم يخف الوفاة وهو أحوط  
فإن القول عند الوفاة يظهر كلامه خصوصاً على ما يظهر من القبح أنه لا خلاف فيه  
والأما من تطرق القول بعدم الوجوب لاجتماع الرد مع عدم النقص  
وهو لم يعرفه جامع طلبه مع اليأس يتفرق به عنه على قول القسطنطيني  
الاجتهاد هنا يدل الوجهي الشك في الأمان واليأس من الوفاة وأخيراً  
ويستدل لك على وجهه لو كان لظنه فإذا تغيرت حال الشيخ ربه أنه تصديق فيه  
ويبعد عليه ما عمن الأصحاب وتوقف فيه المصنف هنا والعلماء في كثير من كتبه  
لعدم النص على الصدقة ومن ثم ذهب ابن ادریس إلى عدم جواز حاله  
في مال الغريم إذا دون فيه ثم قالوا لا يشترط في جوازه أن المال مملوك  
ووجه الصدقة إنما أحسن محقق النسبة إلى المالك لأن مال غيره ليس له  
جواز أن لم يرض بها والاف الصدقة أنشأ لمن تأمها الموضعين بأنهما يتوسط  
المولى إلى سقوط حقه وقد قال الشيخ هنا وعلى الحسينين من تبديل خصوصاً  
وقد ورد الأمر بالصدقة في نظائر كثيرة لها فالقول بهذا خصوصاً  
مع تعدد قبض الحاكم لها أمعد وأحوط وحيث يمكن مراجعة فإولى  
من الصدقة بغیر ذنبه وإن كان جائزاً لأنه لا بد من تبديل خصوصاً  
الصدقة المتدبر وإن وجبت على المدبرين أو وارتب بها رض فأنه  
يتم له الكيل والوجه الذي يجب عليه الصدقة وإن كانت في أصلها  
منذوبة وقد عرفت أنه يمتنع مع ظهور المالك وعدم رضاه بها ولو جازها  
إلى الحاكم فلا ضمان وإن تلقت في يده بغير تفریط ولم يرض المالك أمع أنها  
معزولة في يده أو ويرثه فينبغي أن يكون حكمه حكم الوفاة في مال الحاكم  
لأن الأذن الشرعي في علمها يصيرها أمانة في يده فلا يتبعه ضمان حاله



الدين

بأن المانة هنا غريبة لا ملكية ولا مالكية التسمية قد تسمى المانة  
 الدين لا يتبعه الكمالا حصة لا يتبعه فلو جعله مائة قبل فمضى بيع  
 هذه المسئلة باب المضاربة البين وانما ذكرها هنا لمصلحة ما هو  
 أن المضاربة لا تفتح إلا بين المؤمنين فلا تفتح بين الكافر والمؤمن  
 للمؤمن لأن ما في الأمانة وان كان متبوعا أو متبع له الأمانة فلو مضاربة  
 تشخصه لا تكون متبوعا على وجه كل كاذب ومن فتح مع المضاربة باطله فانه  
 العامل هو المؤمن ثم يتبعه وانما جعل مع مضاربة فاسدة وان كان كاذبا  
 لا يجوز له كذا في التبيين وانما جعل مع مضاربة فاسدة وان كان كاذبا  
 فالفتح للمالك لا بدليل المالك في بعض الدين فيتعين تعيين المدينون  
 الوكيل ولا بد أن فساد المضاربة يستلزم فساد القبض لا بد أن فساد المضاربة  
 الملازمة فان فساد المضاربة انما يقتضي فساد لوازمها وقبض المال من المدينون  
 أمرا خورا المضاربة وانما يكون بمنزلة الوكيل في قبض المال والمضاربة  
 بالنسبة الى العمل فيقبل متعلق المضاربة خاصة كماله في عقد واحد بين شيئين  
 ففساد أحدهما فانه لا يتحقق فساد الآخر فلو كان العمل اجرة المثل كما هو  
 متحقق المضاربة الفاسدة مع جهله والربح للمالك مع اجازة الشرع والعين  
 ولو كان الشرع في الزمة فالربح للعامل ان نوى الشرع لنفسه والا فلا بد ان  
 في الفرق بين المدينون والذات حيث صحح الحق ودون نظر لاد المضاربة  
 ان اقتضت وكالة في القبض خارجة عن حقيقة ما قيل ان المدينون كذلك  
 فان الصيغة انما اقتضت الحاملة على الدين الذي في الزمة وكما لا يملك الا في  
 العمل ما دام في الزمة لا يخرج ان يكون له في الخارج فاقضي ذلك لا بد ان  
 له في قبضه الذي زعموا كونه وكالة ذلك فنزلت المدينون فانه لا يملك العمل

عالم

الدين

الدين

الدين

ح

فيكون دفع ذلك الا في ما ذكرنا من البيع في تمام دفعه وبقى الباقي للمالك  
 الاتحدي اتفق حصة البيع من دفعه البيع ولا بد من رعاية السلامة من  
 الربا ورعاية شروط الصفوف لولا انما ولو وقع ذلك بصيغة الصف  
 ايضا وسلم من اعتبار الصفوف لاسان الربا في الاقوى فلو كان المدينون  
 كل ما وضعت عملا باطلاق الربا في اخذها من الصفوف لا يبيع وبيع  
 ادين عن بيع الدين على من هو عليه بطلانها وموضع  
 انما لا بد من ذلك من العقود التي قوله ولو حكم له بملكه جعل الاجارة تصرفا في  
 نفسه وانما الاستدانة ونحوها من العقود الموجبة لجعل ذلك في نفسه  
 فوجه الما في الصفوف في نفسه ان جعل نفسه مدونا فحينئذ سببه للتعرف فيها  
 بوجه وانما الصفوف فيها في يده على تقدير الحكم بملكه لا بد على ذلك التعديل  
 يجوز عليه كما سأل في تلك الصفوف بغير اذن المولى **قوله** وكذا لو اذن له  
 المالك ان يشتري لنفسه وفيه تردد لا بد ملك وعلى الامة المباحة مع سقوط  
 التحليل في حق **قوله** لا بد قبل الكلام على اجازة من تحرير المسئلة فنقول اذا  
 اذن لشيء لغيره في ان يشتري لنفسه او لنفس العبد فقبل بيع هذه الاذن  
 بعين وقوع الشرع للعبد لا يبيع بغير علمه ان العبد على ان يملك مثل هذا  
 أم لا والاصح العبد فاذ لم يملك العبد واشترى حل ببيع الشرع للشيء  
 أم لا لا يملك الا لأن الشرع يقتضي امرين الاذن في الشرع ونفسه  
 يكون لنفسه فاذ بطل القيد بقي المطلق لان المطلق بغير القيد يقع في  
 لا اذن في الاتباع في الجملة ولهذا المسئلة نظار كثيرة في الفقه وعروبي  
 ان القيد يدل على المطلق من الجهة التي اشترانا اليها ويحمل الثاني لان الاذن في الشر

الدين

يخبر من المالك الذي في ذمته بل المدين اقراره والشرع كما يستلزم ان  
 لا يبيع لأن يشتري الا بالعين مع فالحضارة العاصرة ان كانت جماعة لولا  
 في تعيين المال الذي واقعت في الموضعين والا فلا ايضا تكون ذلك امر خارج  
 من مقتضى الصفوف المضاربة في حال النظر في الظاهر انه بعض لوازمها وتواجها  
 فثبت ان مقتضى الصفوف المضاربة الذي انما لا يبيع لنفسه كالمدين والمدين  
 جاز دفع الثمن الى المسلم عن حقه التقييد بالدين لا يخرج المولى اذ لا يجوز  
 اخذ من ذلك بغير اذن اقرار الشرع له على ذلك ولا بد من قبض الدين بكونه  
 مستحقا في ذلك كماله كما هو مقتضى اقرار الشرع فلو ظهر بغيره  
 اذا كان لا يدين مال في ذمته فما بالي الذم كماله يحصل لها وما يبيع منها  
 المروان بغيره ما في الذم غير العبد وعبد العبد لا يبيع وهو يكون الحاصل  
 كماله والذهب عليه ما والحيلة في بيعه ذلك ان يحمل كل منها حصة بخصته التي  
 ربوا عطاها صاحبها وتقبل الآخر با على حصة المولى من ليس في ذمته دين  
 ولو فرض بقى في ذلك فلا شك في الحق ولو اوصط على ما في الذم بغيره بغير  
 فقد قرى في الدروس حصة ويؤتى على اصله ويتولى قبل المولى بالتمام  
 المشاء في فوق بمعنى بملك قال تولى المال بغيره لا يتولى اذا هلك  
 اذا باع الدين باقل من قيمته المدين ان دفع الى المولى الشرع فانه لا يبيع  
 الزوايا رواها محمد بن الفضل عن الرضا عليه السلام وقرب منها روى التوفيق  
 عن الباقر عليه السلام وانما اقتصر المص على رواية واحدة لانه الثانية ليست  
 حصة في المطلوب وعمل بمضمونها الشيخ رحمه الله وتبع على ذلك ابن البراء  
 والمستضعفين مخالفت لأصول المذهب لعموم الأدلة والاطلاق في ذلك  
 والشبهة وبما حملنا على الضمان بما رواه معاوضة يشبه البيع أو فساد البيع

في الشرع لنفسه وقع فانه المالك يتبع على حصة الدين ومنه من كون المقصود  
 على المطلق فان الاذن انما يتعلق بغير واحد وهو القيد بخصوص بالدين  
 لم يبيع كان الاتباع اطلاقا لا بد من اذن فيه فلا يتم بملك المولى الا ان لم ياذن  
 هذا الوجه وهذا لا يقتضي من المولى بغيره المولى لو كان المبيع انما هلك  
 يتبعه البيع بغيره من الاذن قبل اذ لا يملك الاذن من المولى في الشرع  
 لنفسه الاذن له في المولى لا اذا كانت ملكة لغيره كان جميع الصفوف  
 خلا لاسان حملها الوطى فاذ بطل الاذن الاول عاجز وهو عدم اجازة  
 لملك الرقبة في الباقي الداخل فيها او انما لان العبد اهل للباحة كما سأل  
 الامة التي تاذن له فيها المولى فحينئذ الوطى بملك الاذن لان حيث المالك  
 بل لا يستلزمه المالك ويضعف بالاذن فيه هو الشرع لنفسه فان حقق  
 باحة الصفوف اما الاذن في الصفوف مع كونه غير ملك للرقبة فغير حاصل  
 ومن الجائز رضا المولى بكون العبد بغيره اذ لا يرضى بوطى لانه المولى  
 فلا ملازمة بين الامرين فاذ لم يبيع الشرع للعبد بغيره المولى وهذا هو الاقوى  
 فح فاستباحة العبد وعلى الامة المذكورة ضعيف يعني على ضعيف وهو  
 وقوع الشرع للمولى فهو ضعيف في ضعفه اذا تقرر ذلك فلنعمل الى العادة  
 فنقول المشبهة بالمشا ليدلنا في قوله وكذا لو اذن له المالك لا يجوز ان يكون  
 هو الحكم السابق الذي حاصله انه لا يجوز الصفوف المذكور الا باذن سيده لانه  
 يصح التعديل انه لا يجوز شراء المأذون في شره لنفسه الا باذن وظاهر  
 لان المرفوض تحقق الاذن وايضا فلا شك واقعه مع الاذن كما قد عرفت  
 بل الاول كون المشبهة هو اصل الحكم من الاستثناء وهو عدم جواز  
 تصرف العبد فيصير التعديل وكذا لا يجوز تصرفه لو اذن له سيده ان يشتري

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين

الدين











لا يحال للفظ القرض على الاقلام المتعددة وقوا في ذكره اعم من  
اشارة الدالة على الرضا وهو هذا ان عبارة القرض والقول  
هو الرضا بملك الايجاب اشارة ذلك ان القرض في اللفظ والقول  
في الايجاب وكذا ان قوله في عبارة القرض في اللفظ ايضا لا يحال  
الرضا بالفعل والاشارة ونحوها وان لم يكن ذلك في الايجاب والقول  
ان الرهن لازم من قبل الراهن لا من قبل المرتهن في غير ذلك  
حقه فلا يثبت في المرتهن من حيث ان من قبله جائز لا يثبت في  
مكتفي به ما في العقود الجائزة المحضة ولكن ظاهر الجماعة اعتبار القول  
المعقول وهو وجود الكلام في اعتبار المعنى او ما يقوم مقامه وعدم الفصل  
بين الايجاب والقول بالاعتناء كما مر في القول باعتبارهما نظرا  
الى لزوم بوجه وعدمه انما الى الجواز من قبل العامل **قوله** ونحوه الاشارة  
بمعنى او حصة **قوله** ان ذلك على خلاف بعض العامة حيث شرط في صحة  
السفر نظرا الى ظاهر قوله تعالى **وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا**  
**فمما تكتبون** فمما تكتبون عاده لا يكون الا في السفر **قوله** تعالى  
على الاغلب فان عدم الكاتب عاده لا يكون الا في السفر **قوله** تعالى  
**وان كنتم مرضى او على سفر ولم تجدوا كاتبا فمما تكتبون** فان عدم الكاتب  
يكون في السفر غالبا مع انما عارض **قوله** بالشرط لعدم الكاتب مع ان  
بواقفة الخصم وقدره **قوله** ان النبي صلى الله عليه واله رهن ذرعه عند  
يهودي وهو حاضر بالمدينة **قوله** وهل القرض شرط قيل لا وقبل نعم  
وهو لا يخفى **قوله** اختلف اصحابنا في شرط القرض في الرهن بمعنى كونه  
جزء السبب للزوم من قبل الراهن كالتبضع في الحبة في كونه كذلك النسبة

وضع الرهن في الرهن  
او غيره من ذلك  
بأنه لا يثبت

بالنسبة الى ملك المشتري وعدمه فاحتمل المعنى جماعة الاشارة الى  
شك فوهان مقبوضة من حيث انما امر الراهن المقبوض فلا يتحقق الحلة  
شرقا بدونه كما اشتهر بالراضى في التجارة والعقد في الشهادة حيث قرأ  
بها ويرى **قوله** بنسب من الصادق عليه السلام لا رهن الا مقبوضا  
يضعف بان دالة الآية من حيث المقدم الوصف وهو ضعيف  
والمراد به ضعيف السند والحق ان وصف القرض في الآية للراشدة  
بشرطه الى اشتهار بالسفر وعدم الكاتب والرجاء على ان اشتراط القرض  
ليس شرطا بل لو وكل المرتهن الراهن في القرض في عند القرض فلا يثبت  
الغاية المطلوبة منه وينبغي ان لا يشترط اصاله لعدم حيث لا يثبت  
صالحا عليه وعمومات الاوامر الدالة على الوفاء بالعقد وبما استدل  
بالآيتين حيث ان امر الراهن المقبوض يدل على تحقق الرهن بدون  
اذ لم يتحقق بدون كونه **قوله** وضعف به كما لا يخفى ان يقول رهن مقبوض  
او موجه ويضعف بان القصة قد تكون كاشفة كوصف التجارة  
بالراضى وان العامل بالشرط القرض لا يحل شرط الصحة حتى لا يتحقق  
بدونه بل للزوم كما اشرنا اليه في ان العقد الجازم من الطرفين يطبق عليه  
اسمه بطريق الحقيقة بخلاف ما هو شرط الصحة كما تقول فانه لا يتحقق  
بدونه وقد ظهر ما جازنا قوة عدم الاشارة الى هذا بحث وهو ان  
بالشرط القرض لا يقول ان الرهن بدون بيع باطل بل هو صحيح هذه الآية  
غير لازم كما اشرنا اليه في النكاح ولورهن ولم يقض كان الرهن صحيحا  
غير لازم بل للراهن الامتناع من الاقباض والشفقة فيه بالبيع وغيره  
لعدم لزومه فعله **قوله** ينقسم الرهن القرض الى لازم من طرف الراهن

وهو

قال

وجاز من الطرفين والطلاق الرهن انما يثبت على القرض ولا يثبت على الرهن  
الا ما يخرج ويخرج في الوشرط الرهن في عقد لازم فان كان العقد الوفاء  
به هو الرهن الصحيح اعم من اللزوم فيبقى ان يتحقق الوفاء بالشرط دون  
التبضع وان لم يكن مع فلا رهن صحيح لعدم ذلك لانه ليس شرطه ولا فصل  
الفائدة المطلوبة من اشرطه فيبقى القرض في الاشارة الى رهن صحيح  
وكونه وفي الاتفاق بدلالة القرائن عليه وجه ويظهر من التفسير والله  
ان الرهن المشروط في العقد لازم يتحقق التبضع وان قلنا بكونه مشروطا  
في اللزوم وفي القول بعد استسكانه استحقاق المرتهن المطالبة على الرهن  
بالاشارة وللتوضيح انما يدل القرائن على ارادته وعلى ما اخترنا من  
عدم اشرط القرض يلزم من قبل الراهن بدونه فلا يمكن فسخه لكن في  
استحقاق المرتهن الاقباض ما مر ومن قال به ثم قال به هنا **قوله**  
ان المطلق شرطه على التبضع بطريق الجواز فان الشرط مقدم على الشرط  
في الوجود وهنا لا يثبت بغيره اجماعا فلو كان جزء السبب **قوله**  
ولو قبض من غير اذن الراهن لم ينعقد **قوله** القرض بحيث يلزم منه لزوم الرهن  
وليس المراد بالمعنى انعقاد الرهن كانه منقوض بدون التبضع وان قلنا بكونه  
شرطا غايته انه لا يلزم بدونه كما مر ويمكن ان يريد ان لا ينعقد الرهن  
بمعنى انه لا يلزم بذلك ويكون الانعقاد كناية عن اللزوم ويؤيد ذلك  
عقده من المسئلة التي على هذا الحكم وانما يتم مع ارادة انعقاد  
الرهن وكذا اظهر في مقصوده **قوله** ولا ولو لم يثبت بالعقد ثم جن  
او اغنى عليه اومات قبل التبضع **قوله** الخفية المبيح يؤول الى الراهن و  
المشبه به في السابق الحكم بعدم الانعقاد ولا معنى لكونه لانفاذا للمعنى

لا يثبت الرهن الا  
بشرط القرض

اي لم ينعقد

مستوفى

المعنى هنا القرض انما لا يحصل قسما بل المراد به الرهن كما استدلنا ولا  
في كون عرض هذه الاستدلال بالرجوع الى ان ينعقد انعقاد الرهن بناء على  
اشترط التبضع فاما الكلام في انه هل يبطل بذلك بناء على ان ينعقد  
عقد جازم من شأنه الجواز بل لا بد من بعض هذه الاشياء كما لا يخفى في الرهن  
وبما ظهر من القرائن والذم من ان لا يبطل بذلك لانه ليس على العقود  
بالإلزام بل هو اهل الى اللزوم ليس العقار فانه لا يبطل بموت المالك  
ولا بغيره في النكاح فعلم الشيخ انما هو ان الرهن في تمام الراهن في انما  
الاقباض لكن ولي المجهول راعي مصلحة فان كان الحظ في الاقباض ان  
يكون شرطا في منع تبضعه او غير ذلك من المصالح اقبضه وان كان  
الحظ في تركه لم ينعقد اقباضه وعبارة المصاحفة عن افادة المجهول  
فان ما حكم به من عدم الانعقاد لا يشبه امره على اوجه لو عرض ذلك للرهن  
قائل بغيره البطالان ولو لم يعلم ثم ينقل القرض الى وليه ولو قلنا بطلان  
لو كان العرض للراهن فلا قوى **قوله** ان لا يبطل فناء الفرق فلو كان الرهن  
والدائن بعد موت الراهن به فلا يشترط به اخذ بخلاف موت المرتهن فان  
الدين باقي فيبقى وثيقة في الدروس وافق هنا على عدم البطالان مع  
حكمه في الرهن محولا على هذا الفرق ويحمل البطالان فيه ايضا لما مر  
من كونه من العقود الجائزة قبل التبضع وعلى تقدير بقاء الصحة لا يبرأ  
على الاقباض لانه لم يلزم بعد الا ان يكون مشروطا في عقد لازم فلا قوى  
وجوبه والزائد به خلافا للشريعة رحمه الله والفاضل فان لم يثبت القرض  
اما لعدم اركان اجاره عندنا او لعدم اختياره عندنا ساقط المرتهن  
على عقد العقد المشروط فيه وقد تقدم الكلام في باب القرض وبه القرض

مستوفى



اليمين كذا شرط من لا يشترط القيد لزوم قبله فلا يثبت فيه هذه العارضة  
 وليس استدامة القبض شرطاً لوقوعه على الراهن أو تصرف فيه  
 لم يخرج عن الرهانة هذا عندنا وموضع وفاء قبل الاجتماع عليه في الذكرة  
 ثم خالف فيه جماعة من العامة نظراً إلى الوصف المتقدم في الآية  
 والالتصاف على الاستمراره وضع **ولو** من ما يجوز في المرتهن كونه ولو كان  
 ليقض القبض إذا استلزم القبض الرهن فالمرتهن يملكه ولو لم يملكه  
 كما لو كان في يد المرتهن قبل الرهن بعارية أو ودية أو اجارة لقض ما يملكه  
 الشئ لان استدامة القبض قبض حقيقة فصدق عليه أنه رهن قبض  
 وأما كون القبض واقفاً من أجل الرهانة فلا دليل عليه فيمكن بالشايع المفسر  
 وهذا كله واضح في قبض ما دون فيه شرعاً كما قلنا فلا يكون غير ما دون فيه  
 كقبض الخاصب المقتسم والمشتري فاستدراك المصروف والآلة الاكتفاء  
 به لما تقدم من الدليل إذ يصدق على الرهن أنه ولو لم يملكه استلزم القبض  
 في الرهن كان مستحقاً على الراهن فإذا كان في يد المرتهن وصل إلى حقه  
 وعلى تقدير كون القبض المذكور شيئاً من قبضه لا يقع هنا لأن الشيء في العادة  
 لا يقضى العداً وقبل عدم الاكتفاء به لأن القبض على تقدير اشتراط رهنين  
 أركان العقد من الجهة التي يختار لأجلها وهو لزوم ولهذا وجبوا على الراهن  
 لو كان الرهن مشروطاً عليه وأذوقع منه ما لا يملكه شرعاً وإنما لا يملكه  
 الذي السداد في شأن ذلك حيث يمكن أن يكون القبض أو قطعاً ما لا يقضى  
 بدون إذن الراهن لم يثبت وقدم في كلام المصنف أن مطلق القبض  
 كافياً لزم شمله في ذلك القبض المبتدأ به إذ من وضع استحقاقه على الراهن  
 بمجرد الضيق وقدم قطع **الشرط** بأشراط الأذن وهي زمانين

شروط

متبوع

استدراك

مردود

يكن فيه جود القبض بما هو عليه **ولو** من ما يجوز في المرتهن كونه ولو كان  
 استدامة القبض شرطاً لوقوعه على الراهن أو تصرف فيه هذه العارضة  
 وليس استدامة القبض شرطاً لوقوعه على الراهن أو تصرف فيه  
 لم يخرج عن الرهانة هذا عندنا وموضع وفاء قبل الاجتماع عليه في الذكرة  
 ثم خالف فيه جماعة من العامة نظراً إلى الوصف المتقدم في الآية  
 والالتصاف على الاستمراره وضع **ولو** من ما يجوز في المرتهن كونه ولو كان  
 ليقض القبض إذا استلزم القبض الرهن فالمرتهن يملكه ولو لم يملكه  
 كما لو كان في يد المرتهن قبل الرهن بعارية أو ودية أو اجارة لقض ما يملكه  
 الشئ لان استدامة القبض قبض حقيقة فصدق عليه أنه رهن قبض  
 وأما كون القبض واقفاً من أجل الرهانة فلا دليل عليه فيمكن بالشايع المفسر  
 وهذا كله واضح في قبض ما دون فيه شرعاً كما قلنا فلا يكون غير ما دون فيه  
 كقبض الخاصب المقتسم والمشتري فاستدراك المصروف والآلة الاكتفاء  
 به لما تقدم من الدليل إذ يصدق على الرهن أنه ولو لم يملكه استلزم القبض  
 في الرهن كان مستحقاً على الراهن فإذا كان في يد المرتهن وصل إلى حقه  
 وعلى تقدير كون القبض المذكور شيئاً من قبضه لا يقع هنا لأن الشيء في العادة  
 لا يقضى العداً وقبل عدم الاكتفاء به لأن القبض على تقدير اشتراط رهنين  
 أركان العقد من الجهة التي يختار لأجلها وهو لزوم ولهذا وجبوا على الراهن  
 لو كان الرهن مشروطاً عليه وأذوقع منه ما لا يملكه شرعاً وإنما لا يملكه  
 الذي السداد في شأن ذلك حيث يمكن أن يكون القبض أو قطعاً ما لا يقضى  
 بدون إذن الراهن لم يثبت وقدم في كلام المصنف أن مطلق القبض  
 كافياً لزم شمله في ذلك القبض المبتدأ به إذ من وضع استحقاقه على الراهن  
 بمجرد الضيق وقدم قطع **الشرط** بأشراط الأذن وهي زمانين

الامتناع

الرهن فلو كان لا يملكه  
 قبله أو اجارة أو ودية  
 أو اجارة أو ودية  
 أو اجارة أو ودية  
 أو اجارة أو ودية

ليست بقرينة ما عدا ذلك لأن المشتري القبض كونه تحت يده ومع العادة  
 يمنع ذلك والحاصل أن القبض هنا كالمقبض في البيع فجميع ما تقدم  
 فيه آت هنا ولو لم يملكه المشترى شرط القبض **ولو**  
 أذن الراهن بالقبض فحق عليه أن يملكه كونه في قبضه اليوم ذاك  
 التي يجوز لها بالشام والقبض هنا كالمقبض في البيع فجميع ما تقدم  
 به على ما سبق من اعتبار وصول المرتهن أو من يقوم مقامه إلى القبض  
**ولو** من ما يجوز في المرتهن كونه ولو كان ليقض القبض إذا استلزم القبض الرهن  
 فالمرتهن يملكه ولو لم يملكه كما لو كان في يد المرتهن قبل الرهن بعارية أو ودية أو اجارة  
 لقض ما يملكه الشئ لان استدامة القبض قبض حقيقة فصدق عليه أنه رهن قبض  
 وأما كون القبض واقفاً من أجل الرهانة فلا دليل عليه فيمكن بالشايع المفسر  
 وهذا كله واضح في قبض ما دون فيه شرعاً كما قلنا فلا يكون غير ما دون فيه  
 كقبض الخاصب المقتسم والمشتري فاستدراك المصروف والآلة الاكتفاء  
 به لما تقدم من الدليل إذ يصدق على الرهن أنه ولو لم يملكه استلزم القبض  
 في الرهن كان مستحقاً على الراهن فإذا كان في يد المرتهن وصل إلى حقه  
 وعلى تقدير كون القبض المذكور شيئاً من قبضه لا يقع هنا لأن الشيء في العادة  
 لا يقضى العداً وقبل عدم الاكتفاء به لأن القبض على تقدير اشتراط رهنين  
 أركان العقد من الجهة التي يختار لأجلها وهو لزوم ولهذا وجبوا على الراهن  
 لو كان الرهن مشروطاً عليه وأذوقع منه ما لا يملكه شرعاً وإنما لا يملكه  
 الذي السداد في شأن ذلك حيث يمكن أن يكون القبض أو قطعاً ما لا يقضى  
 بدون إذن الراهن لم يثبت وقدم في كلام المصنف أن مطلق القبض  
 كافياً لزم شمله في ذلك القبض المبتدأ به إذ من وضع استحقاقه على الراهن  
 بمجرد الضيق وقدم قطع **الشرط** بأشراط الأذن وهي زمانين

شروط

استدراك

فمن القاض وفيه لم يسمع دعواه ولم يثبت على المرتهن القبض وكذا لو شهد  
 على قراره برضا المأذون لم يثبت له لأنه كذب للشهود **ولو**  
 تسليم المقتضى للراهن بغير رضاه كان ما قبله أو لا يملكه على الاشياء  
 في قبضه المقتضى لسلطانه التصرف في مال الغير ولا يملكه المأذون ما لا يملكه  
 فيه مجرد التولية في أشراط الأذن نظر آخره لعدم كون القبض جرد  
 الراهن ويمكن المرتهن من قبضه وهو لا يشترط في ذلك الغير  
 وح فالقول بعدم الشهادة بأذن المرتهن وقدم في البيع ايضاً على تقدير عدم  
 في المصورين لو قبضه بدون إذن الشريك وقيل بغيره على القبض  
 لا كما لو قبضه بدون إذن الراهن وهو اختيار الشاهد رحمه الله والآتي  
 حقيقة لأن الشيء إنما هو في الشريك فقط للمأذون في قبضه على الراهن  
 ولو قبضه أحد الأبناء في الحال لم يقع لاختلاف الجهة واختاره العلامة  
 وجماعة لو اتفقا على جعل الشريك وكذا في القبض بغير رضاهما الشريك  
 إذن الراهن في قبضه للرهن وأذن المرتهن فيه وإن لم يذن الراهن  
 في توليد الشريك **فإن** في أشراط الرهن **ولو** من ما يجوز في المرتهن كونه ولو كان  
 ليقض القبض إذا استلزم القبض الرهن فالمرتهن يملكه ولو لم يملكه  
 كما لو كان في يد المرتهن قبل الرهن بعارية أو ودية أو اجارة لقض ما يملكه  
 الشئ لان استدامة القبض قبض حقيقة فصدق عليه أنه رهن قبض  
 وأما كون القبض واقفاً من أجل الرهانة فلا دليل عليه فيمكن بالشايع المفسر  
 وهذا كله واضح في قبض ما دون فيه شرعاً كما قلنا فلا يكون غير ما دون فيه  
 كقبض الخاصب المقتسم والمشتري فاستدراك المصروف والآلة الاكتفاء  
 به لما تقدم من الدليل إذ يصدق على الرهن أنه ولو لم يملكه استلزم القبض  
 في الرهن كان مستحقاً على الراهن فإذا كان في يد المرتهن وصل إلى حقه  
 وعلى تقدير كون القبض المذكور شيئاً من قبضه لا يقع هنا لأن الشيء في العادة  
 لا يقضى العداً وقبل عدم الاكتفاء به لأن القبض على تقدير اشتراط رهنين  
 أركان العقد من الجهة التي يختار لأجلها وهو لزوم ولهذا وجبوا على الراهن  
 لو كان الرهن مشروطاً عليه وأذوقع منه ما لا يملكه شرعاً وإنما لا يملكه  
 الذي السداد في شأن ذلك حيث يمكن أن يكون القبض أو قطعاً ما لا يقضى  
 بدون إذن الراهن لم يثبت وقدم في كلام المصنف أن مطلق القبض  
 كافياً لزم شمله في ذلك القبض المبتدأ به إذ من وضع استحقاقه على الراهن  
 بمجرد الضيق وقدم قطع **الشرط** بأشراط الأذن وهي زمانين

الشرك

الشريك في الرهن  
 أو اجارة أو ودية  
 أو اجارة أو ودية  
 أو اجارة أو ودية



المائع وقد صرح العلامة في التذكرة بانه المنع في شرط القبض فقال لا يبيع  
 ان شرطنا في الرهن القبض لان ذلك على وجه عدم تعبد حاله الرهن  
 في القيد بغيره من الحكم بعدم اشتراط القبض وعدم جواز رهن الدين  
 فوجب منه هذا الشك لعدم استحقاق الدين في وجه في موضع مخصوصا  
 وقد صرح بان المنع من رهن دين على شرط القبض واعتدله المحقق  
 الشيخ على بان غرض اشتراط القبض لا ينافي اشتراط كون الرهن مباحا  
 شمله نظر الى مقتضاه لا يحصل الا بكونه ما يتبع كماله اليه انما لا يرد  
 فاصح ما في الآخر وفيه ما اشار اليه من تصحيح العلامة بهما والحق في القبض  
 منع اعتبار كون الرهن مما يتبع مثله مجالا اذ لا دليل عليه والى ذلك  
 تقدم عدم دلالتها على اعتبار القبض بل الارشاد اليه والمغذرة  
 قد بالغ في تحقيق دلالتها على ذلك ومنع دلالتها على اعتبار القبض في  
 محل البحث عنه ولو سلم اعتبار رصدا لجهة الرهن للقبض فالذي صرح  
 بذلك يجهل المدعيون له في فروق الا ان قال منع من رهنه على القول  
 بعدم اشتراط القبض غير متصور ولو فرض كون محتملا لما ذكر لا يرد  
 التعليل من ضعف المأخذ **قوله** وقد الورع من دفعه كسكنى الدار  
 وخبرته الصلة وذلك لان المطلوب بالرهن وهو التوثيق على المال  
 لا يحصل بها لانها تستوفي شيئا فشيئا وكلما حصل منها شيء عدم ما قبله  
 والمطلوب من الرهن انه متى تعذر استيفاء الدين استوفى من الرهن  
 والا على من شرط المصن من شرط القبض واجب لانه المنافع لا يبيع الا  
 الا بالافاء ومع ذلك فالمنع من رهنها موضع وفاق **قوله** وفي رهن  
 المبرزة والوجه ان رهن رقبته ابطال ليدبره منشأ التردد

ان

لا

الوقت

في حال  
الوقت

من ان التبرع من الصنيع الجائزة التي يبيع الرجوع فيها كالوصية فاذا  
 الرهن باطله كالوصية غير من العقود كالبيع والوصية تكون ذلك  
 الرجوع عنه لان الرجوع من العقود الملكية ملك من انتقل اليه ولا يتم  
 الا بالرجوع من الرهن استيفاء الدين من قيمته فهو شأن للدين  
 وهو قول العلامة ومنه ان الرهن لا يبيع لم يملكه الا من  
 رزقنا فانما يتبعه الثاني بين الرهن والمدين في الرهن بل بالضرر  
 فيه ويترتب البيع فحقا عليه عدم الدليل على بطلان كل واحد منهما وحيد  
 يكون التبرع مراعى بقوله يستقر او اخذه في الدين فيبطل واستحسنة  
 في الدروس وربما يبيح القولان على ان التبرع هل هو يبيع بصفة  
 او وصية بالعقود **قوله** الاول لا يبطل لان الحق لازمه وعلى الثاني  
 يبطل وهذا النقص في عندنا لا يجمعنا على جواز الرجوع في التبرع  
 فيكون وصية وانما يبيح هذا المالك احيانا الشافي ومن قال منهم انه يبيع  
 بصفة قطع بعدم جواز الرجوع فيه ومن قال منهم انه وصية اختلفوا  
 في بعضهم جعله رجوعا لما ذكرناه ولجزمهم مع ايضا **قوله** اما لو صرح  
 برهن خد منتهى نفاذ التبرع قبل بيع النفاذ الى الرواية المتضمنة لجواز  
 بيع خد منتهى وقيل لا للتبرع من المنفعة منفردة وهو اشبه هذه المسئلة  
 من جزيات رهن المانع وقد تقدم عدم جواز رهنها وانما خفض منافع  
 المدرك لما ذكره من جواز بيع خد منتهى في رهنها لان ما كان رهنه  
 جاز رهنه والا فاقى عدم الجواز **قوله** ولورهنها الذي عند مسلم  
 لم يبيع ايضا ولو وضعها على يده على الاشبه جواز في الخلاف  
 رهن الذي لم يمسلم اذا وضعها عند ذبي لان الحق في وفاء اليه

الرجوع

الدين

الراجح

الذي يبيع الرهن كما لو ابعاه ووفاه فثبت ان الرهن ملك للمدين وانما  
 يحسب من تصرف الراهن والارض عدم الجواز لا يبيح الذي لو كان  
 المسلم ولا تسلط على الرهن بالبيع والاستيفاء على وجهه ولو منع  
 ولورهن ارض الرهن لم يبيع لانها لم يضمن لو ابيع رهن ما بها من الرهن  
 ارض الرهن هي المشوكة عترة والتي صالحة الا ان اهلها على ان يكون ملكا  
 للمدين وضرب عليهم المخرج وقد تقدم حكمه انما اذ ابيع جواز رهنها  
 ثبنا انما التبرع من بناء ونحوه لا منفعة **قوله** ولو رهن ما لا يبيع  
 اقباضه كالطريق في الهواء والتملك في الماء لم يبيع هذا على اختياره المص  
 من اشتراط القبض واجه ومع ذلك يبيح الطريق لا يوفى بعوده عادة  
 والتملك كونه في غير خصوص بحيث يتعذر قصد عادة والارض وقد تقدم  
 في البيع نظيره ولو لم يشترط القبض لم يكن القول الحق مطاع لعدم المانع قبل  
 تعذر استيفاء الحق من ثم لم يضمن حتى يبيع يبيع بان كان الضلع عليه وكذا  
 ما يبيع رهنه ليست منعته كذا عتاشا لغوا وقد تقدم مثله في ان  
**قوله** ولا الورع ما يبيع اقباضه ولم يبيحه هذا انما يبيح لو كان القبض شرطا  
 للبيع وقد تقدم ان شرط الذم خاصه وقد صرح به في التذكرة ويمكن ان يكون  
 المصحح رجوعا في اطلاق عدم المصلحة على عدم الذم او التام **قوله** ولذا الورع  
 عند الكافر عبدا مسلما او موصيا وقيل يبيع ويضع على نفسه وهو اولى وجه  
 المنع ان ارادته استيفاء الاستيفاء على بعض الوجوه يبيع ونحوه وان كان في ذلك  
 غيره وهو سبيل على معنى الآية وما اختاره المصنف من بيع تحت في الرهن  
 لانه اذا لم يكن تحت يده لم يتحقق الاستيفاء من قيمته الا ببيع المالك او يبيع  
 بذلك ومع التعذر يبيع امره الى الحاكم لبيع ويؤديه ومثل هذا لا يعد سبيلا

ما

في حال  
الوقت

لان شدة تحقيق وان لم يكن رهن **قوله** ولورهن وتما لم يبيع لعدم  
 استيفاء الدين منه اذ لا يجوز بيعه على تقدير جواز على بعض الوجوه ان  
 يشترط بغيره ملكا يكون وقفا فلا يبيح الاستيفاء مطاعا لم يضمن ولو  
 اقامته لم تكن رهن الوقت حيث يجوز بيعه **قوله** ويبيع الرهن في زمن الخار  
 سواء كان للبايع او للمشترى او لهما لا يخال المالك نفس البيع على الاشبه  
 منتضى التبرع من الرهن والمشتري ثابا على انتقال المالك اليه وان كان قد صار  
 جاز خلافا للشيخ رحمه الله حيث حكم بعدم انتقال المالك اليه ولو كان الخيار  
 للبايع او للمشتري في كل حين جواز رهن المشتري في العوضين وان قلنا بملك  
 لما فيه من التعرض لا يخال حتى البايع وشبهه بعد وما اشبهه من الامور  
 الناقلة للمالك ونحوه المسئلة يحتاج الى التطويل نعم لو كان الخيار له خاصة  
 فلا اشكال وكون الرهن بطلما للخيار ولذا يجوز للبايع رهنه لو كان الخيار  
 له او لم يكن بغيره **قوله** ويبيع رهن العبد المرد ولو كان من قبط  
 الصفة في غير النطري وفي الاشبه القبول بونه فالبينة باقية فيه اما  
 العتق فيشكل فيه الصفة لانه لا يقبل بونه وجب المانع شرعا فيشتق عات  
 الرهن وهي التوثيق وقوله الجواز جواز بيعه وبنا ما لبيته حالة الرهن  
 وتوضعه للمالك لا يبيع للمدين الرهن المدين وهو جواز **قوله**  
 والمجان خطا وفي العبد زلة والاشبه الجواز **قوله** يشاء الرد في العبد  
 استحاقه القتل فو في حكم المالك كما ذكرنا من ثبوت المالك بالبيع والبعل والجواز  
 العتق والا فاقى الجواز كما يبيع بعد وقد تقدم ان حله بطل الرهن  
 وان فداء مولاه او عفى الولي بغير رهنه وانما في الخطا فالملك باقية تحت  
 عدم جواز القتل لكن معرفته لزال باسترقاق المحب عليه او بغير الجناية

الوقت

في حال  
الوقت



مذلول لم يقدّم المولى لأن حقه مقدم على المرحون فإن اشتد أو بغيره  
 بطل الرهن في ذلك وبغيره الصواب أن جواز الرهن الجاني خطأ لا خلاص  
 في بيع أن الشيخ من رهنه أيضا يتجمل على الأرض برقبته فيكون  
 رهن المولى في الخطأ إذا ما بالعدا وجرمان أقدم مشاهدا **قوله** رهن  
 ما يسرع اليه الفساد قبل الأجل فإن شرط بعده جاز والأبطل وقيل  
 يصح ويجوز على وجه القول بالطلان مع عدم شرط البيع في رهنه الله  
 لعدم جواز بيعه بدون إذن وفوات المالية بدونه فهو في قوة التام  
 وشمل قوله والأبطل ما لو شرط الاشتياغ وما لو أخلق ووجه التطلان في  
 الأول وأما لما فاته مقصود الرهن حينئذ فيبطل وأما مع الإطلاق  
 فيبطل التطلان لأن حين الرهن مال مملوك يكن بغيره فلا مانع من رهنه  
 فإذا خيف فساد ما بعد المالك وجعل رهنه فإن امتنع جبره الحاكم  
 جعلا بين العيين وشمل في صورة شرط عدم البيع ذلك أيضا بتقريب  
 ما تقدم وشرط عدم البيع لا يمنع صحة الرهن **الشارح** حكم عليه به فقلت  
 جعلا في المال وأحرز المص بغيره قبل الأجل عما لو كان لا يفسد إلا بعد حلو  
 بحيث يمكن بيعه قبل فاته لا يمنع وكذا لو كان الدين حال لا يمكن حصوله  
 المقصود من ترك الرهن في بيع ما يفسد حيث رهنه بمرأته  
 المالك والحاكم حيث يمكن من ولو تقرر الحاكم فإن تمامه المالك من البيع  
 لم يمنع وإنما أحتمل الضمان لجواز بيعه بغيره ولا يخفى أن المراد بما يبيع  
 فيه الفساد في المسئلة المفروضة ما لا يمكن إصلاحه بتجفيفه كما يحب  
 الرطب والأخضر رهنه قولا واحدا ووجه على الرهن بتجفيفه وأما  
 لأن ذلك من موانع جبره لنفسه الحيوان المرحون **وهو على دين**

العين

في البيع

الشيء

الشارح في الجواز

ثابت في الذمة المراد بالثابت في الذمة المستحق فيها وإن لم يكن بثبوت  
 كما لو رهن في مدة الجار واحترز الدين عن العين فلا يبيع الرهن عليها  
 كانت أما تقي بغيره كالوديعه والغارية غير المضمونة أم كانت مضمونة  
 كالخصومة والمقبوضه بالثبوت والمستعارة مع الضمان وعدم جواز  
 الرهن على الأول موضع وفاق وإن احتل حرة الضمان بالتعدي  
 والله الثاني فلو أطلق المص وجاعة النعم استثناء إلى أن ينفذ الرهن  
 استثناء المرحون من الرهن وفي الأعيان يبيع وكل اشتياغ استيفاء  
 الغير الموجود من شيء آخر ويضعف بأن الأمر ليس بغيره في الاستيفاء  
 عند وجود العين بل يكن التوفيق بالرهن بأخذ عوضها عنه كذا ولا يرد  
 مثله في الأعيان التي ليست مضمونة حيث يمكن جبره بتجديد الضمان  
 لعدم كونه عند الرهن مضمونة فإن الرهن إنما يبيع عند وجوده بسبب  
 الضمان أما بين أو ما في حكمه كالعين المضمونة بخلاف ما يمكن تحدد  
 سببه فانه كما مستحذ من الدين والإطلاق الأولى الدالة على جواز  
 الرهن على المحق يتناول محل النزاع نعم الآية الشريفة المنبهة على  
 الرهن متعلقات الدين لا أنها لا تمنع من غيره إلا من باب المفهوم الضعيف  
 وهذا قوي وهل يفي بالأعيان المضمونة رهن المبيع وبشبهه لا يتجمل  
 فساد البيع باستحقاقها وكونه ونقصان قدرها كذا أو لا قيل نعم  
 اختاره الشارح مع وجاعة تحقق الفائدة وهي التوفيق والأمر  
 وقيل لا لعدم وجوه القسط لأن ما يجبره يكون كما يجبر في الأمانات  
 السابقة مع الإجماع على عدم جواز الرهن **وقيل** الفرق بأن ما يجبر  
 من الأسباب الموجبة للضمان كيشق عن حصوله من حين العقد

مذلول

كما هو واضح في نقصان المقدار واستحقاق العين فيكون عند الرهن  
 في نفس الأمر فلا يتحقق المنتفع حين القسط وحيث جاز الرهن على الأول  
 المضمونة ففاته الاستيفاء من أذلفت أو نقتت أو تعذر الرهن  
 فلما وقد تقرر است الأمانة البيرة كذا في قبل استقرار الجعانية  
 قبل استحقاقها إلى الجدة الذي يوجب البرية وأما إذا تعلق على التضرع  
 بثبوت ذلك حين الرهن وما حصل الجعانية في موضع الزوال فلا يفسد  
 غير بل هو في الحقيقة ليست ثابت لأن الشارع لم يربطها  
 إلى أن يستقر من كانت حالة أو لازمة للجاني كشيء العهد جاز  
 عليها حالة وموجلة وإن كانت موجلة على العاقلة كالخطأ المبيع الرهن  
 عليها إلى أن تجل لأن المستحق عليه هنا غرضه بوط لأن المقصود من وجه  
 منها عند الحلول جاعلا للشرائط بخلاف الذين المولى ومقتضى الآية على  
 غير العاقلة لا استقرار الحق على مستحق عليه معين وبها قيل جواز الرهن على  
 الجعانية التي قد استقر موجهها وإن لم يستقر في قطب ما يوجب الدية  
 فإن غاية الموت ولا يوجب أكثر منها بخلاف ما ذهبوا إليه وليس بعيد  
**قوله** وكذا الجعالة قبل تمام العمل وإن سعى فيها كسابق في بابه أن شاء الله  
 واختار في التكررة جوازها بعد شروع وقبل التمام لأنها لا تضرع إلى  
 الذرور كالنفس في مدة الجار وفيه لما ذكرناه من عدم احتياقي حق الأمان  
 وإن عكس العمل **وقيل** بينهما وبين البيع في الرهن الجار وأما لأن البيع  
 متى أتى على حاله انقضت مدة الجار وثبت له الزم والأصل فيه عدم  
 الفسخ عكس الجعالة فإن العمل فيها لو ترك على حاله يستحق بسببه شيء

على وجه ما  
 في الجعالات  
 كالموت  
 مستحقه  
 وهو من الأمور  
 وإن علم  
 ليس

شيء والأصل عدم العمل وكذا ما لا كتابة ولو قبل الجواز فيه كان أشبه  
 الكلمة أركان مطلقة في الزمة إجماعا فيجوز الرهن على ما لا يفسد خلاف  
 وأما ثبت مشروطة فحاشي رهنه وجعته أنها جازة من قبل العقد  
 فيجوز له بيع نفسه فلا يبيع الرهن على ما لا يفسد فائدة الرهن وعلى التوفيق  
 أو الجعنة استقامت المال في شيء والله لا يمكن استيفاء الدين من الرهن  
 لأنه إن غنما الرهن المستند لأنه من جملة مال المكاتب والأقارب  
 المشهور من كونهما مطلقا كالمطلقة نعم الأمر بالوفاء العقود حتى  
 العامة وبيع الرهن على الجاه ولو قلنا بجوازها لا يبيع الرهن كالنفس  
 في مدة الجار وعلى قرناه فأطلق المص حكاه المصع أوله حكم الجواز  
 مطلقا ثانيا غير جليل **قوله** ولا يبيع على ما لا يمكن استيفاءه من الرهن  
 كالأجارة المتعلقة بعين الموجه من حذته وبيع فيها هو ثابت في القيمة  
 كالحل المطلق لما كان الغرض من الرهن استيفاء الدين منه مع تعذر  
 الوفاء لا يعلم ببيع الرهن على الحق المتعلق بعين مخصوصة كالأجرة  
 نفسه شرا مغبنا أو داره كذلك أو داره المعينة بجل معين فكذا ذلك  
 لأن تلك المنفعة لا يمكن استيفاءها والأمن العين المخصصة حتى  
 لو تعذر الاستيفاء منها بوث أو خراج نحوها بطلت الأجارة  
 بخلاف الأجارة المتعلقة بالذمة كما لو استأجره على تحصيل خياط ثوب  
 بنسبه أو غيره فإن الواجب تحصيل المنفعة على أي وجه اتفق  
 ومن أي عين كان فيبيع الرهن عليها لا يمكن استيفاءها منه **قوله**  
 ولو رهن على مال ذهنا ثم استدان آخر وحصل ذلك الرهن عليها ما  
 لعدم المانع منه مع وجود المنتفض فإن التوفيق بين شي آخر لا ينافي







بعضه لا يكمل للرهن في التركة في غير ذلك فظاهر ما يكون ما تركه لو شئت واصله  
 برأوة ذمتين حق الراهن اذ الرهن لم يتعلق بغيره لانه ما تركه ولا بالاصل  
 بشا وما لم يكن على ما كان من عدم احتياقي اذ فيه غيبا في الطاهر وان كان في  
 نفس الامر لم يكن كونه من جملة التركة وهو لا يجرى على عينه المأدبة ان الحكم المذكور  
 ثابت الى ان يعلم وجود الرهن في التركة بيقين سواء علم جديا أم مشبهما في  
 جملة التركة وان كان ظاهر الجارية بكون خلاف ذلك وان الرهن اذا انفصل  
 في التركة محضا متغيرا والافه كسبل ما لم يولد ليس مراد قطعها اذ لا فرق في ثبوتها  
 حتى الراهن وغيره من العلم بكون مال متغيرا في مال آخر او متغيرا وان كان تحول  
 العين وطور الشخص من قبل الضلع واعلم ان المصنف في هذه المسئلة هنا جازم من كونه  
 يحكم على الوجه المذكور بجواز تنقار التركة وتغيرها وذكر وانظرها في باب الوجبة  
 وباب الرهن واستعملوا حكمها والافه كذلك فان اصله برأوة ذمة الراهن  
 معارضة باصالة بقاء المال والحال انه في يد المرصن وقد قال المصنف في حقه  
 على اليد اخذت حتى تؤدي فادامات ولم يعلم عينه فاصله بقاءه وثبوت  
 تنقصف كونه في يده فاذا لم يعلم بقاءه وان لم يتحقق كونه من جملة  
 التركة لا احتمال كونه في مال آخر الا ان على المرصن الخاص منه وحده لم يتحقق  
 مضمونا خصوصا اذا سلمت الوضاعة والافه في فعله على هذا فيجعل كون حق  
 الراهن كمالا للموجود فيقدره بقدره وغيره من الدين لا يضمنه التركة حيث  
 حكم بقاءه ما لم يتحول كونه من ذمة الدين لعزم العلم بقاءه للمال واصالة بقاءه  
 الظاهر فيكون بمنزلة الدين ومما ان على اصل هذا الاستحسان في الرهن بين  
 الاصلين السابقين فان اصله بقاء المال بين ان يخاص اصله البرأوة لان  
 المال بين الراهن وغيره من بل هو امانة ثم يملك بغيره فلا يكون مضمونا

ولم يرد

وخرت على اليد اخذت حتى تؤدي لا يضمن تخصيصه بالامانات ولم يعلم هنا  
 ما يزيل الامانة فيبقى اصله برأوة الذمة دافعة لاستحقاق الرهن عن المال و  
 الذمة لعدم التعارض فيها بالاطلاق حيث يشبه الحال هذا البحث جازم في  
 امانة يملكها قبل الموت بغير ريب ويجوز للمرصن استيعاق الرهن ببيع  
 الشهية المحببة لذكر المسئلة ما لو كان وكيل في البيع فانه يجوز له ان يبيعه  
 من نفسه وتحويله في العقد لان الرهن وهو البيع بين البذل حاصل وخصه  
 لمخافة حيث لم يعرض لها وبقا قبل المانع لان ظاهر الوكالة لا يتناول الاول  
 الجازم في كل وكالة ولا يجوز له ان يبيع على ولده بطريق اولى ومنع ابن الجليل  
 من بيعه على نفسه وولده وشريكه ومن جازها ليطرق الشهية واليمين  
 اخذ باستيفاء ذمتين من الذمة سواء كان الراهن حيا او ميتا على الاشهر  
 يتحقق التعارض في الحي اذا كان مفلسا بجواز عليه اذ يضمنه في الوفا والاطلاق  
 في تقديم المرصن على غيره المتيقن وقدره في البيع وغيره سواء هذا المشهور  
 والافه في تقديمه مطلقا لسبقه على غيره بالعين لا يضمنه لو لم يملك ولا ينفق  
 من حقه شيئا لم يملك بغير ريب اذ على البيع الاجماع وقدره ان لو لم يملك  
 فليطريق بيع الناصر من قيمته وبين الدين وهو متروك وعليه ذمة المضمون له  
 ولا ينفق من حقه شيئا والافه لا يملك بغير ريب اطلاق سقوطه من حقه  
 وان حكم بضممان الرهن لان الدين قد يكون من جنس يضمن به القاتل  
 فلا ينفق من حقه شيئا وان كان الثالث مضمونا لا احتمال للمدين  
 ولو تصرف بغيره ولو بوسيلة او اجارة ضمن ولزمه الاجرة ضمان الاجرة  
 في الاولين واضع لانه استحقاقا لغيره اذ يضمن اجرة وما هو عليه  
 بالاجرة فانما يملك مع مضي مدة يقابلها اجرة عادة لا يجوز عقد الاجارة

ولم يرد  
 هذا المشهور

ظاهر الجارية وان كان كذلك بعد تعديا الى ان الاجرة لا تشرع للمالك بغير  
 مدة يضمنها كما لا يخفى على تقدير ضمان الاجرة في التركة حيث لا يكتفي الضمان  
 فان المضمون في الاولين اجرة المثل وانما الثالث فاذا مضت مدة  
 الاجارة او ما يقابل اجرة فان الراهن يضمن من بيع الاجارة والرجوع بغير  
 المثل ومن الاجارة يرجع بالمسحوق وان كان الراهن مؤثما كذا ثبت ان  
 عليه او فاقا وقيل اذ انفق عليه ما كان له ركه او يبيع على الراهن  
 بما انفق القول المشهور جدا استنادا الى رواية ابي ولاد والمشهور انه  
 ليس للرهن التحويل في الرهن مطلقا الا اذا كان الراهن فان تصرفه في  
 الاجرة فيماله اجرة والمثل او العتمة فيما يضمن كذلك الدين وانما النفقة  
 وان اموال الراهن بها يرجع بما عزم والا استاذنه فان اشغ أو غاب  
 رجع الى الحاكم فان تعدا انفق هو نيابة الرجوع واشهد عليه ليشك في استحقاقه  
 فان تصرف مع ذلك في شيء فاعاد راسا ضمنه المثل وتما صرح ذو  
 بنضله وهذا هو الاقوى والرواية المحمولة على الماذن في التصرف والامان مع  
 تساوي الحثين وربما قيل بجواز الانتفاع بما يخاف فوته على المالك عند تعدد  
 واستيفان الحاكم واستند في الدروس وفي الرواية دلالة عليه  
 ويجوز للمرصن ان يستوفي ذمته مما في يده ان خاف جود الوارث مع اخذ  
 الماداة لم يكن وكيل في البيع اما لعدم ابتداءه او لاطلاقها بغير الرهن  
 كما مر فان جازم لا يفسح بنفسه حتى ان خاف جود الوارث للذوق له  
 الخوف المستند الى الوارث المثل للظن الغالب وكذا يجوز له ذلك لو خاف  
 جود الراهن ايضا ولم يكن وكيل كل ذلك مع عدم البينة المقبولة عند الحاكم  
 والافه يجوز بل ثبت عند الدين والرهن ويستأذنه في البيع وربما الخوف

ثم

ولم يرد

انفق الرجوع

حان

المشهور

يخوف الجح احتياجا الى الامين فخرج الاستداد بالبيع دفعا لو لم يضمن  
 ولو وطى المرصن لانه يتلها كان عليه عشرة قيمتها او نصف العشر  
 وقيل من اشأنا لها الماذن العشر ان كانت كذا او نصف العشر ان كانت  
 شيئا وقيل من اشأنا لها مطلقا لانه عوض الوطى شرعا وبقا قبل المالك  
 بين الامرين ورجح المشهور جدا في حق حواشيه وهل يجب مع ذلك  
 ارش البكارة ولا يدخل في المهر محتملة لانه عوض جزائي والمهر على اي وجه  
 كان عوض الوطى فان قيل اذا وجب ارش البكارة صار شيئا يجب عليه  
 معه مهر النيب قلنا اذا وطأها بكرا فقد استوفى منعها على كل حال  
 وفوت جزا منها يجب عوض كل منهما ولا يتدخلان ولان احداهما عوض  
 جزاء والاخر عوض منفعة وربما قيل بدخوله في العشر وعدم دخوله في مهر المثل  
 والشرعيات الاحباب هنا مطلقة ولما وطأ وعندهم يكن عليه شي  
 هذا هو المشهور وسنده قوله صلى الله عليه وآله لا مهر لبيعي ويؤكد في  
 سياقه النفي في بيعه وفيه دلالة على موضع النزاع لان الامة لا تستعمل  
 ولا تملك فلا ينافي استحقاق سبها مع كون العترة وقع في ملكه بغير  
 اذ روي في المهر شرعا بطلان على موضع بيع الجدة حتى تمت سبها  
 بخلاف الامة فانفق يحول عليها فلهذا الزوجين مضاعفا الى ما ذكرناه في  
 المهر قوى والمأدبة احوال امرين السابقين ثم على تقدير نفيه لاشبهته  
 في ثبوت ارش البكارة هنا لا يخافنا على ما لا يخفى ثبت ارشها  
 ولو استندنا في الحكم ولو كانا غائبين واراد تسليمه الى الحاكم والى  
 عدل اخر من غير ورثة لم يجز ويضمن المأدبة بالاول ايضا استنادا الى  
 يتسكاه منه مع طلبة منها سلمه فانه يرفع امره الى الحاكم اذ لا يجب عليه



الاستمرار على الاستيلاء والحكم على المشتري المالك كما كانا بين اتفاقا فان المستوفى  
يجب عليه الصبر الى ان يحضر المالك من اجل ان يضمن له ضمانا فان عذر من اثناء  
كسبه عزم عليه او عرض ما من دفعه الى الحاكم حينئذ لا بد من ان يضمن  
ولم يضمن حينئذ ان يضمنه المالك لانه لا يضمنه المالك اذا كان الحاكم في  
الغالب فلا بد من دفعه اليه غيبته وان لم يكن له ضرورة كما له دفعه  
الى مالكه كذلك لا بد من دفعه الى الحاكم المستوفى لانه المالك مطالب  
بل هي موطنة بالحاجة والمصلحة ومن التنازع المقررة وسببها في ما بها  
ان الوصي ليس له دفع الوديعة الى الحاكم مع ائتمان المالك ولا مع غيبته  
الا مع الضرورة وهذه من افراد ذلك لو كان الحاكم كالمالك بماز الخلية  
في الموضعين وفي هذا الفرق بحث ولو تعذر الحاكم واضطر الى الابداع  
او دعه الثقة واشهد عليه عدلين ولا ضمان **قوله** ولو وضع على يدين  
لم يغير به احدها ولو اذن له الآخر لان الراهن لم يرض بما ائتم احدهما  
شفا فلما يجوز لاحدهما الافراد وان اذن الآخر وثبتت عليه احدهما  
الى صاحبه ضمن كل منهما في الجملة لكن هل ضمن الجميع بناء على ان كلاهما  
يجب عليه حفظ اجمع وقد حصل من سبب الضمان للجميع فيتم المالك  
في تضمنيهما شاة ام ضمن نصف لهما بمنزلة امين واحد وانما  
عوض واحد وبما نسبوا وان في سبب الضمان احدهما بالقرطو  
الآخر بالعدوان فيه وجاز ان اجدوا الا لا المذكر ويضعف التمسك  
ببيع كونهما بمنزلة امين واحد بل كل منهما امين على الجميع وان كان يضمن  
الضمان الى الآخر وشاة وبما في ثبوت سبب الضمان لا يقتضي  
التعيط كما لو ترتب ابدي الغاصبين على العين الواحدة وعلى

ثبوت

وعلى هذا لا بد من استمرار الرهن على من تلفت في يده مع احتمال  
على ضمانه المالك **قوله** ولو باع المرتهن الرهن أو العذر ودفع الثمن  
الى المرتهن ثم ظهر فيه غيبته لم يكن المشتري الرجوع على المرتهن اما لو استحق  
الرهن استبعاد المشتري الثمن منه الغرض بين العيب الاستحقاق  
ان العيب لا يخلل البيع وانما يخلل من المشتري من حين الغيبه ويؤثر  
بقبض المرتهن الثمن وتعلق حق الوصي به لو كان قد اخذ من دينه  
اما انما وثقه بل تعلق الوصي به في الحقيقة تحصل بخر البيع لا وقت  
تعلق الثمن الى الراهن فلا يسلط الغيبه الطارىء من المشتري بل يرجع المشتري  
على الراهن بعوض الثمن بخلاف ظهور استحقاق الرهن فانه يخلل  
البيع من اصله فلا يخلل الثمن في ملك الراهن ولا يبيع قبض المرتهن  
وح فباطل به من هو في يده من العذر والمرتهن ولو وجد ما كان  
كان لتلفه في العدل والمشتري عالم بان ذلك فالرجوع على الراهن و  
ان لم يعل رجوع على العدل لان المعاملة بينهما والثمن مملوك للمشتري  
فيكون مضمونا على من هو في يده ظاهر او يرجع العدل على الراهن وان  
كان التمسك في يد المرتهن رجوع عليه بالعوض ايضا وهل يبرئ المرتهن  
او يرجع على الراهن نظر وتوضيح فاعدا الغصب رجوعه عليه وعلى  
الراهن بالاختصاص لغزوه والكامات فيما تلفت الرهن في المرتهن  
ثم ظهر مستحقا **قوله** واذا مات المرتهن كان للراهن الاستماع من سبعة  
الى الوارث وضع الراهن في المرتهن او غيره مشروط بانها تعاقبها  
شرطا شيا في عهد الراهن تعيين والا فلي حسب يتبعان عليها فان  
في يد المرتهن بالاشراط او بالاتفاق فمات لم يجب على الراهن ابعاده

توضيح في هذه المسئلة

في يوارثه فانه يسلم المورث ولا يضمن الوارث وكذا الوارث  
الاستماع من سبعة الراهن له روح فان اتفقا على احد من يجوز توليد وان لم يوافق  
جازوا الاستماع لسلطان العدل يقتضيه لهما وكذا الوارث الرضا فلو تفرقت  
الاستماع من ائتمان في المرتهن والعدل لانها في التضمن بمنزلة الوكيل بطل كالقيد  
بموت الموكل وان كانت مشروطة في عقد الرهن الا ان يشترط استمرار الوصي بعد  
موت فيكون بمنزلة الوصي في الخط **قوله** ولو كان العدل قبل الحاكم لا يضمن  
ان اخلف المالك والمرتهن اذا اتفقا على وضعه على يده عدل فان اتفقا على  
بقائه في يده او غيره فلا كلام والادفع المشتري امره الى الحاكم ليرجع من يده الى  
عدل غيره وكذا الوجه للعدل عداوة دينية لاحدهما او ضعف عن حفظه  
ولو اتفقا في التعجيل بالنقل بحث عند الحاكم فان ظهر التعجيل فله والافرة  
وكذا لو كان في المرتهن فادعى الراهن تعجيله **قوله** لا يجوز للراهن التصرف  
في الرهن بحدام ولا سكنى ولا اجارة **قوله** لما كان الرهن وثيقة لمرتهن  
انما في عينه او يملكه ثم اوشقة الا بالجر على الراهن وقطع سلطنته ليركز الى  
الاداء في دفع الراهن من التصرف في الرهن سواء زال المالك او لم يزل  
كالاجارة ام انقص المهر ونقل الرغبة فيما كان موقوف ام نازح الميراث في  
تصوده كالرهن لغيره ام اوجب استئجارا وان لم يضر بالرهن كالاستخدام و  
السكنى ولا يضمن من تصرفه بعد دفعه على الرهن كعداوة الميراث ورعي الحيوان  
وتأجير النخل وحسن العهد وخص الجارية المملوكة الى النقص اذا تفرقت ذلك  
فلو تصرف الراهن بما يبيع منه فان كان بعده كان موقوفا على اجارة المرتهن  
فان اجاره حقه والابطال وان كان بانتفاع منه او من سلفه عليه ولو بعقد  
لم يبيع وفصل بخرهما ان قلنا ان النماء الميراث يبيع الرهن ثبت عليه اجارة ذلك

الاستماع في التنازع بين الراهن والمرتهن

ذلك ان كان بماله اجارة عادة وكانت رهنه وان نقل الثمن لم يبرئ  
والاطلاق في رهنه انه لو اجاره فاجاره له وجوز للراهن الازار على الاثني  
سطحا وهو ضعيف لتعوض النقص ولان انتفاع في الجملة هذا كله اذا لم يكن  
او الاذن من الراهن المرتهن فلو كان مع اذنه او استأجره او حله الوكيل  
او باع حقه ذلك حق لا خصام الحق فيها كما لو اتفقا على ذلك في حق العيق  
مع الاجارة تردد والوجه الجواز منشا التردد من كون الحق اتماما فلا يكون  
لا شمار الحرة وذل المانع من المرتهن وقد زال الاجارة وهو اقوى ومنع مناقاة  
التوقف المذكور للصحة كغيره من العقود التي يشترط فيها ذلك ايضا فان التوقف  
الممنوع هو توقف المستحق على شرط لا على زوال مانع وعلى هذا لم يسلط المرتهن  
الى ان افتك الرهن لزم **قوله** وكذا المرتهن عطف على اقل المسئلة المشتهرة  
عدم جواز تصرف الراهن في الرهن يثبت من الامور المذكورة سابقا لا على سلة  
الحق لانها تاتي **قوله** وفي عتق اجارة الراهن تردد والوجه المنع وجبه التردد  
غير مالك ولا عتق الا في ملك يمكن كالتفويض لا يبيع عقد الاجارة **قوله**  
ما لم يبق الاذن **قوله** اي اذن الراهن المرتهن في العتق يرجع العيق حينئذ زوال  
المانع وقد عتق من المرتهن غير مالك واذا نال الراهن لم لا يقتضيه بل كما في  
ما تقدم ومنع ما يستبان شاة لتعلق الحق من ان المأذون والمأذون  
غيره من غير بيع عقد وينقل الى ملك المأذون والمأذون لا يبيع الضيعة  
انما يبيعها او لا يبيعها المقتضية بالامر والاذن ولو كان اذن الراهن المرتهن  
في عتقه مطلقا او عن الراهن فلا شك ان المرتهن ح كقول عن المالك ولو  
يجوز العبارة على ذلك كان أولى واستحسان ذلك الاشكال الموقوف والذ

يعتق المالك



علمنا من قبل ان لا يملك المدين المدين قبل ان يملك المدين  
 اسبق والاول اشبه اذا دخل الرهن المدين فاحاطه اصابته ام  
 ولد سوا او على ما بين المدين ام لا وان لم يملك المدين في المدين والتميز على  
 التدبيرين لا يخلل الرهن احد المتنافين بينهما الاستيلاء والتميز  
 الولد هل يجوز بيعا مع حياته لاجل الدين احوال احاطها الجواز مطلقا لا لطلب  
 الاو ايسر الرهن في الدين وسبق حتى المدين على الاستيلاء وثانيها البيع  
 مطلقا للدين من بيع ام الولد وشبهها بالمرتبة وبناء العقب على الغلب على  
 مادام ولدها جاز من الرهن وثالثها التفصيل بعسار الرهن فباع وبساره  
 فيلزم التميز من غير ان يكون رهنا معاين للمدين اذ اثاره في المدة وهو قول  
 الشيخ في القائل او يرجع الى تعارض اذ لم ينع بيع ام الولد وشيخ يعارض  
 منهم من يعم بينهما ومن يعم في بيع ام الولد وشيخ يعارض  
 في بيع مطلقا قوي وبما قبل يجوز بيعا مع وطئه بغير اذن المدين ومنعه  
 مع وقوعه باذنه واختاره الشهيد رحمه الله في بعض حواشيه قوله لا لطلب  
 قوله ولو وطئه الرهن باذن المدين يخرج عن الرهن بالوطئ لا لشيء  
 في عدم خروجه عنه مجرد الوطئ اذ لا تنافاة بينهما بل لا يخرج بالكلية ايضا كما  
 قد مر وان متعاضا من بيعها لا يمكن موت الولد فانه مانع فاذا زال على  
 السابق علمه قوله ولو اذنه في بيعا فاعطى الرهن ولا يجب جعل المدين  
 رهنا لما كان في المدين متعلقا بعين الرهن فاذا اذن للرهن في ما فيه  
 زوال الملك عنه فان كان بغير عوض كالعقب والخصه فلا اشكال في عدم اذنه  
 اذ لا يملك له اذن الرهن وهو العين باذن المدين سواء كان الرهن  
 كمالا ام مؤجلا وان كان بعضا كاي بيع فلهذا رآه كذلك لو كان ماله في البيع

يجوز البيع في الرهن  
 مع موافقة المدين  
 مع موافقة المدين

ولشيخ رحمه الله قول بان المدين ان كان بعد غلب المدين يكون الرهن رهنا  
 لان مقدار الرهن يقتضي بيع الرهن عند غلبه فينتفع المدين بالرهن اكله  
 مع عدم شرط جعل الرهن رهنا عند المدين في البيع والا لم يقطع العلم قوله  
 ضا الله عليه والوسم المؤمنون عند شرطهم ولا فرق في ذلك ايضا  
 ان يكون الدين مؤجلا او مؤجلا ومؤجلا وفي كل الجواز لو كان الدين مؤجلا فاذن  
 المدين في البيع بشرط ان يجعل حصصه عند غلبه المدين لا بشرط مانع  
 الحاجة اليه عليه في المدة **قوله** ولو اذن الرهن للمدين في البيع قبل  
 الاجل لم يخلل الرهن التصرف الا بعد حلوله ولو كان بعد حلوله في وجهه  
 الجواز ظاهر لعدم احتياج المدين في البيع لا يقتضي الاذن في بيعه الا شيئا  
 ولو كان ذلك بعد الجواز فلهذا مطلق المصنف في التصرف للمدين وهو سبق على  
 كون الحق موافقا للمدين خشنا ووصفا فلو كان المصنف في التصرف فيه الا باذن  
 المدين كما لا يجوز التصرف في غير الرهن لما افتقره الى موافقة اخيه **قوله**  
 واذا حل الاجل وتغير الاداء كان للمدين البيع ان كان وكيلها والاراضي  
 الى الحاكم ليكره البيع فان امتنع كان له حبسه وان بيع عليه هذا حكم  
 المدين حصص الرهن وحاصلا ان كان وكيلها في بيع الرهن بنفسه حل  
 الدين اما باصلا او بالتصا او اخله حتى لو كان حاله فلهذا البيع في مجلس  
 الرهن مالم يشترط عليه تأخير التصرف المدة فموقوف مقام تأجيل الدين  
 وان لم يكن وكيلها لم يملك الرهن البيع الا بالدين فان فعل والاراضي  
 امره الى الحاكم والمصنف رحمه الله في الواسطة لظهور ان رهنا فيلزم  
 الحاكم بالبيع او بيع عليه لا يملك المدين لعدم تبينه مقبولة او حاضرة  
 عنده والماني في غرضه وقوله الى الحاكم لعدم اذنه او لبعده فيجوز حبسه

هذا الحكم لا يملك فيه  
 ان كان ماله في البيع  
 لو كان ماله في البيع

جواز استعانة المدين بنفسه وتوفي في حقه لو ظهر في حق من مال المدين  
 وهو جازح ولا يثبت وهو حجة التدبير بل فرضا فيها من ذلك وهو  
 لا يمكن في البيع كما في الظاهر ان المدين بعد بيعه في حق التوصل الى  
 لا يخلل كونه في المدين ولو امكن اثباته عند الحاكم بالبيع لكن افتد الى  
 التميز لكون المدين عليه غاييا ونحوه فالظاهر انه غير مانع ولا يجوز له  
 الاستعانة بالمالك الاستيفاء من وكيل المدين وهو الحاكم فلا يثبت  
 ببيع احوال الجواز دفع المدين الحلف باستعانة **قوله** الرهن لا يملك  
 من جهة الرهن ليس له اشتراك المانع الا باذن او لا يملك الرهن  
 المدين باستعانة حقه من الارضان **قوله** عقد الرهن ذو وجهين بالبيع  
 الى الجواز والذم فهو لا يملك الرهن وجاز من قبل المدين والذم ان  
 الرهن يسقط حق غيره والمدين يسقط حق نفسه وليس في العقود  
 الا كالتبعية المشروطة عند الشئ رحمة فاحاطا لزم من قبل السيد جاز من  
 قبل الجدين ثم رانا سبب عقد النضولي من احد الجانبين فانه لا يملك  
 من عقد نفسه جاز من قبل من عقد عنه فصولا وعلى هذا يمكن ان يثبت  
 سائر العقود على هذا الوجه اذ انقضى ذلك فلا يجوز زلزاله من ابتزاعه بغير  
 اذن المدين مطلقا وما استثناء المصنف عن كونه رهنا فلا يستثنى  
 فيه منقطع وجله ما ذكر من بطلان الرهن لكنه اخلها اقباض الدين و  
 لا يجوز من الرهن بل لو اقبضه غيره وان كان شرعا فلهذا الرهن وفي  
 حكمه ضامن الغير مع قبول المدين والمحال التبرع وثانيها ابراء المدين من  
 الدين وفي حكمه الا كالتبعية المسقطه للمدين الموهون براء المدين المساقية للمدين  
 به وبالجمله فانضاب براءة ذمة الرهن من جميع الدين فلو عثر به المصنف

اشبه بالرهن  
 بالرهن

كان اشبه مضافا الى الثالث وهو اسقاط المدين حصص الرهن في بيعه  
 لمعها وامره في الجواز من قبله في المسئلة امر آخر وهو مالوا اقبضه  
 البعض وبراءة هو منه فلهذا يكون حكمه مالوا اقبض الجميع او ابراءه  
 ذلك لان الرهن انما وقع في مقابلته لبيع الدين من حيث هو مجموع وقد  
 ارتفع بعضه فخرج الجميع ضرورة ارتفاعه باارتفاع بعضه اذ لا يخلل هذا  
 يخلل الرهن بشروط جزء ما من الدين وان قل ويحلل ماؤه اجمع ما بقي من  
 الدين جزء نظرا الى الغالبين تعلقي للاغراض استيفاء الدين عن آخره  
 من الرهن وهذا هو الذي قوا في التروس وادعى في المسوطة انما يجمع  
 والاول محال القواعد لم لو شرط كونه رهنا على المجمع لا على جزء منه فلا  
 في الاول كما انه لو شرط كونه رهنا على كل جزء فلا اشكال في بقاء ما بقي جزء  
 وعلى الاول لو بدل الرهن شيئا من الدين في وجوب قبوله في غير ما يلزم  
 منه نقص المصلحة كمال السلف ومن المبيع نظر من اذنه الى الضرر بالانقضاء  
 ومن وجوب قبض بعض الدين في غير ما ذكر ويمكن ان ينجى هذا الدين ببعض المصلحة  
 فان ابطال الرهن موجب للنقص خصوصاً مع افسار الرهن فيؤدي  
 الى الضرر المتيقن في المسئلة عند الاطلاق احوال ثالث وهو مقابلته اجزا  
 الرهن باجزاء الدين وتبسيطه عليها كما هو متفق كل معاوضة فاذا برئ  
 من بعض الدين يتحقق الرهن بحسابه من النصف النصف والثلث  
 الثلث وهكذا وهذا الاحتمال يتوجه لان اطلاق المصلحة بين الاجزاء  
 في المصلحة يتحقق ذلك الا انه يسقط بالمولف جزء من الموهون فانه يفتقر  
 ان لا يبقى الباقي رهنا على جميع الدين بل على جزء يتناسب حساب ويمكن  
 اندفاع هذا بما ذكره في توجيه الاحتمال الثاني من تعلقي الغرض استيفاء

للمعاشرة

كله  
 يلزم

للمعاشرة  
 المعاشرة



الزمن بالمال  
والشعير

أما البيع

الزمن من الرهن ومنه إلى الالة العن على هذا المعنى **و** بعد ذلك  
أما نية الرهن من المالك **المراد** في هذا المعنى **و** بعد ذلك  
بما نصح الرهن أما نية المالك لا نية من لوانها عدم وجود  
تسليمها إلى المالك لا بطريق خلاف الشرعية وأما كان كذلك لا مقبول  
بأن المالك قد كان وثيقه وأما نية فإذا سقطت الوثيقة بنية الأمانة  
فقد بنية الرهن لا بنية المالك وأما إذا كان الرهن ثوبا إلى دارسان حيث  
رؤد على المالك ابتداء أو اعلم أنه به وهذا هو المعنى بالامانة الشرعية  
حيث أن الشارع جعله أمينا عليه دون المالك يجب المبادأة إلى المالكين  
لأن المالك لا يرضى بكونه في يده ونهيد على خلاف بعض العامة حيث  
الأن إذا قضاه يكون مضمونا وإذا أراه ثم تلف الرهن في يده لا يضمنه  
سحب لو هو حكم لا يرضى العكس فانه القضا يكون المالك عالما بانسحابه فإذا انسحب  
به فقد رضى بقبوله أمانة وأما الأمانة لا يرضى به الرهن فلا يكون تارك المالك بآية  
قال في المذكرة وينبغي أن يكون المضمون إذا أبرأ الرهن من الدين ولم يرض الرهن  
أن يعلق بالأمانة أو يرضى الرهن عليه لأنه لم يتركه عنه الأعلى بسبل الوثيقة  
بجلاء ما إذا علم أنه قد رضى به بتركه في يده وهو حسن **و** لو شرط  
لم يؤد أن يكون الرهن مضمونا لم يرض **المراد** في هذا المعنى على الدين المؤجل  
وشرط أن لا يؤد الدين في ذلك الأجل يكون الرهن مضمونا بالدين  
بغيره مضمون فإذا لا يرضى الرهن ولا البيع أما الرهن فلا يرضى إلا بالوفاء  
وأما البيع فلا يرضى إلا بغيره وبما لا يرضى إلا بالوفاء على كل وإن كان  
الاطلاق مطلقا أيضا لأنه حيث لم يرضى فحق لا يرضى عدم الوفاء مادام الرهن  
حيث يقع البيع على الوفاء وهو صحيح أيضا لأن الأصحاب وغيرهم قد روى

لم

سحب

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الزمن

الز



بأن اذن المالك في قبضه منزلة قبضه اياه ثم دفعه اليه لانه كوكيلة خلا  
 السابق وهذا البحث آت في كل قبضه ضمن كالمقبوض بالبيع القابل  
 والشوم على القول بدو المستعمل والمشروط عليه الضمان لا يشترط  
 البيع **قوله** وما يحصل من الرهن فاية في الرهن المراد  
 بما يحصل منه زوائده وقوائمه متصلة كانت او منفصلة متولدة كالرهن  
 أم لا كالسبب فان جميعها ملك للرهن تبعاً لاصل فان حبسه في  
 الرهن لا يخرج من حقيقة الملك ويقتضي ان يدخل في الرهن أم لا  
 وسبق ولحق الشجرة أو الدابة أو المملوكة بعد الارتفاق كان  
 الحمل بها كالصل على الاظهر عدولها المسئلة السابقة الى الاشئلة  
 المتقدمة وحق أن الخلاف فيما ذكر وقد كان **قوله** لا ينعى على الساكنين  
 يقول بعد الحكم بكون الفوائد ملكاً للرهن وهو يدخل في الرهن تبعاً للحمل  
 أم لا ويحكم بما يجازيه والحاصل ان فوائد الرهن وزوائده المقيدة بعد  
 الارتفاق ان كانت متصلة اتصالاً لا يشترط الاتصال كالسكنين و  
 الطول قلت اجماعاً وان كانت منفصلة كالثمة والولد او يتصل  
 الانصاف كاشعر الثمة قبل الجداء في دخولها لان احدهما هو الشجر  
 بل ادعى علي بن ادريس الاجماع ما اخاره المص وهو دخلها فيه ووجهه  
 اما الاجماع المنقول عن الواحد وان التماس شاذ تبعية الاصل في الحكم  
 كما يتبع وكذا المدة لها فيه الثاني عدم الدخول ذهب اليه الشيخ وتبعه  
 العلامة وولده والحقوق الشيخ على الصلح عنده ولان الاصل في الملك  
 ان يتصرف فيه كملك كيف شاء خرج منه الاصل بوقوع الرهن عليه  
 حقيقة الباقي واجله العلامة مذبذبة بالسكوني وصححه اخي بن عمار

ع  
الدين

عن الكاظم عليه السلام ولا شيء فيها لان الاولى مع ضعفها تضمنت كون  
 المنفعة في مقابلته النفع والثانية ان الغلة لاصل ولا نزاع فيه  
 اذ لا يتم من دخوله في الارتفاق خروج الرهن عن الملك ويمكن ان يقال على القول بعدم  
 الدخول لم يجز ان يقع الرهن بالرهن لان المنفعة اذ لم يكن رهناً لا ينعى  
 من التصرف فيه لكن الاجماع على منعه ومنع ذلك بان منعه من التصرف  
 لانه حيث المنفعة بل من حيث استلزام التصرف في المهرن ولهذا  
 المنفعة كالثمة والولد لم ينعى من التصرف فيها ولعل هذا القول في الاجماع  
 ممنوع والتبعة في الملك سلمة لا في طلق الحق وتبعة ولد المدة الغالبية  
 الحق ولو شرط الرهن دخولها أو شرط الرهن خروجها ارفع الاشئلة  
 لزم الشط واستثنى في التذكرة من ذلك ما يجزى من المنافع بالاختيار كالسكنين  
 الجداء بل ينعى اشتهر لدخوله في الغلة حيث من اجزاء الاصل هي بعد وعي  
 الاطلاق **قوله** وكذا الوكايلة بيان ما جازها رهن لم يجز ان يجازيها  
 بها ولا ان يتبدل اليه من شأنه اي يجوز للمرتهن ذلك بنفسه من غير رضا الرهن  
 والافق تقدم ان يجوز ادخال الدين المجزى في الرهن وجعل الرهن على دين آخر  
 مع الرضا **قوله** واذا رهن مال غيره ياد بضمه بقبضته ان يملك او يتخذ  
 اغاذره اجمع العلماء على جواز رهن مال الغير اذ على دين في الجاه وسموه تعارة  
 للرهن وجعلوها مضمونة على الرهن وان تملك بغير تريط ولا زرع لا يجوز  
 للرجوع فيها حيث ينعى الرهن وان جاز له مطالبة الرهن بالملك عند الحاجة  
 ثم ان قلنا الرهن وزدته الى ملكه تاماً فلا بحث وان يملك في يد المرتهن بغير  
 تريط لم ينعى وضمن الرهن مثله ان كان مثلياً وقيمة ان كان قيمياً و  
 المحبة القيمة يوم السبت لان لم يخرج عن ملك الميعه ان اختلفت القيمة

لع

الموت

تفاوتت الشوق فان تفاوتوا في غير مضمون على الفاسد على الاقوى فخصنا ذلك  
 وان كان التفاوت انقص في العين فخصه المستحق كما ينعى الجاه في  
 حكم المات تعزيرة من الغصب ونحوه اما تفرقه بين المرتهن فخاصي  
 حكمه فالطلاق المص تعزيرة ما يحتاج الى القيمة في المات في هذه العارضة  
 الحكمان السابقان بعد الرهن اما قبله فالقريب اتفاقهما فلا ينعى في  
 التعزيرة ويجوز للرجوع فيها وكذا يجوز تعزيرة قبل القبض ان جعله على  
 في الزرع وان شغل المالك الراهن الرهن كيف شاء جاز رهنه من شاء  
 على ان يرد ارضه باي اجل شاء وان قيد بعضها بقيه وان اطلق الاثر  
 حتى جاز في اطلاق احدهما الجواز ونحوه كالمعتمد على الاطلاق وبه قطع في  
 الدرر والنفق المنع لما فيمن الغر والضربة تفاوت الدين والمرتهن  
 والاجل وهو اولى بتميز قدر الرهن وجنسه ووضعه وجلوها ولو اجملا  
 وقدر الاجل فان خطي حينئذ كان فضولاً لادان رهن على الاقل فانه يزل  
 بطريق اولى **قوله** ولو رهن بالثمن من مثله كان له المطالبة بما يبيع به  
 اذ اراد المرتهن استيفاء دينه من الرهن المستعار فله حكم غيره من الرهن  
 ان كان وكبلاً ولا يشترط ان المالك والا الحاكم كما مر فاذا ابيع على وجه  
 فليكن ثمن المثل فضاء كما في كل واحد فانه لا ينعى بالثمن فليملك الاثر  
 ثمنه بملكه اذ العين باقية على ملكه الى زمان البيع ولا يتصور بيعه بفضا  
 عن قيمته فعارة المص شجوت الزيادة عن ثمن المثل اجماعاً من عبارة القوا  
 بان يرجع اكثر الامرين من القيمة وما يبيع به لا يباعا مكان بهر بدون القيمة  
 وهو متبع بخلاف الزيادة لان كان اتفاقاً راضياً فيها ينعى عن المثل  
 بحيث لو لا ظهوره لما وجب تحريمه كونه على خلاف العادة المعروفة في

في ثمنه ورفا فوضعت الشئ عن القيمة مع صحة البيع بسبب فله الراغب  
 في الشراء كون قيمته المال في ذلك الوقت والمكان عن دوى الرضا  
 بمثل فيه ويشكل بان القيمة ما يملك في ذلك الوقت لا ما يملك بذكره  
 فان كان الذي يبيع به المرتهن يبيع به يملك للمالك سواء والا  
 بغير البيع **قوله** واذا رهن النخل لم ينعى في الثمة وان لم يزرعه  
 الموهبة حال الرهن فكانت منفصلة كوكله والدين او متصلاً كالسكنين  
 الانفصال كالثمة والشعر والصوف السجدة لم ينعى في الرهن  
 المشهور واستقرت في التركة دخول الصوف والشعر على جمل الحيوان  
 متجماً بان كالجاء منه وترد في دخول الدين في الضرع وفي القوا غير ذلك الدين  
 ولا فرق في ذلك بين غرة النخل وغيره واما حق المص في غرة النخل لانه  
 الظهور وقيل لا يبرر يخل في بيع الاصل بخلاف غيره من الثمار فانها  
 متى ظهرت لا تدخل في عقدة مطلقاً ولما كان ذلك الحكم خصصاً بالبيع  
 المص عليه هنا وثمة به ايضا على خلاف بعض العلماء حيث ادخلها ما  
 على البيع كل ذلك مع عدم الشط **قوله** وكذا لو رهن الارض لم يدخل الزرع  
 ولا الشجر ولا النخل ولو قال يحقوها دخل وفيه تردد **قوله** ونشا للزراعة  
 قوله كون الشجر من حقوق الارض كما فهمه الشيخ رحمه الله ومن ظهوره  
 اذ لا ينعى من حقوقها الغر ولا فاق ولا يحق عدم الدخول وقد بين مثله في  
 البيع نعم لو قال يبيع ما شملت عليه ونحوه دخلت على الظاهر **قوله**  
 وكذا اما بيت في الارض يزرعها سواء اذ يزرعها او يزرعها او اجنبت  
 اذ لم يكن الغرس من الشجر المزروع **قوله** اما خص ذلك بعد حكمه بغير دخول  
 الغما المتجدد كيتنبه على ان شل هذا لا ينعى ما بالارض فلا يجرى فيه







المالك الرهن بالفعل لوجود الجزئية المأذونة ويطرد ذلك أن زوجة الكافر إذا  
خرجت بذلك عن حكم القعد وحرم وطرد عليه فإذا قبل القضاء والقضاء عا  
حكم القعد ولذلك إذا أراد أحد الزوجين أن كان الرهن مشروطاً في عفة  
كسب وكان الجزئية بعد قضاء فلا خيار للرهن بل يورث العيب في يده وإن  
كان قبل القبض فإن لم يشط عليه فالحكم لذلك لو ومن المبطّل بعد تمام الرهن وإن  
اشترطنا القبض في الرهن في القعد المشروط فيه **قول** ولو رهن مسلم  
خمر لم ينع قلوا لقلب في يده خلا فله على ترده ضمير له يعود على الرهن  
المطلوب عليه رهن فانه يتحقق رهننا ومنعنا والمأذونة إذا رهنه الخمر  
واقضه أياها لم ينع الرهن لأن الخمر لا تملك للمسلم وإن تحبذ التحليل  
فأذا دفعها إلى المرهن ومثلت في يده ملكها المرهن لا يستملكه يده عليها  
كما يملك سائر المباحات التي لا يملكها عليها بذلك ووجه الترديد في ذلك  
ذكر ومن أن يد الأول لم يزل بالرهن لأن الرهن له يدر على الرهن في الحجة  
وهي سبق ويقوى ذلك لو كانت تحريم وهي التي أخذها الراهن بالتفصيل  
أما غيرها فالأول أقوى **قول** وكذا لو رهن خمر أو سائر ما يجهل وصار في  
خلا فانه يكون له على ترده فيه ما ذكر سابقاً ويزيد احتمال كونه للأول ضعفاً  
ولو لم يزوج أو لو تيره بارها فانتفى فله بها بالحيث يكون ملكاً للثاني وربما  
وجه ملك الأول بأن مع الثاني لها عزم فلا تثبت يده عليها فلا يصح ملكها  
وهو ممنوع لأن تحريم الجميع انما يرد التحليل وأما لو أراد بيع ذلك كما  
يبيع أبقاؤها وخطها بذلك ومن ثم سميت تحت مئذى بحرم عصبها وأبقاها  
على من هي فيه ولو لا إخراجها لأدّى ذلك إلى تعذر اتحاد الخل لأن العصب  
لا يغلب إلى مجموعها لا يتوسط الرقة فالقول بملك الجميع لها أقوى وألم

و کلمه

الحزب

1

جدا وقد ذكرناه هذه المسئلة في باب العصب وخالف فيها جماعة من العامة  
الشيخ من اصحابنا في بعض احوال **قوله** واذا رهن اثنان عبدا بينهما دين  
عليهما كانت حصته كل واحد منهما رهنا بغير فاذا اداها صارت حصته  
طافا وان بقيت حصته **الآخر** هذا عندنا موضع وفاق وجهه ان رهن  
كل منهما عبدا لطلاق انصرف الى دينه لا الى دين صاحبه فان ذلك مقتضى  
العرف لان نصرا يكون كل منهما قدرهن حصته على دينه ودين صاحبه  
فاتح لا ينكح الا بوفائها للدين ونبه بذلك على خلافه الى منعه حتى  
حكم بان التطلاق منصرف الى جعل كل منهما على الدين فلا ينكح حتى  
توفى ما يكون حصته كل منهما بالنسبة الى دين الآخر بمنزلة المستأجر  
للرهن وانما يقع الاشتباه في المسئلة ولوجعلنا اطلاق الرهن **قوله**  
لكو على خبر ومن الدين ولو قلنا بانك لا تجع عبدا وفا بعض الدين  
فلا شبهة هنا في الاستحالة وقد تقدم البحث في ذلك **قوله** اذا رهن  
مشاعا وتشاح الشريك والمترين في امساك انترعه الحاكم واخره ان كان  
له اجرة **قوله** لا فرق بين اختلافهما في امساك الاجل القرض وامساك الاجل  
الاستئمان الى ان يحل الاجل فان الحاكم نصب له عدلا ليقبضه عن  
الرهن وليكن باذن الراهن وللا ماسة ثم ان كان ذالاجرة اجرة الحاكم او  
نصبه مدة لا تزيد عن اجل حتى فلو زادت بطل الرهن ونجى المستأجر مع  
جعله الا ان تجر الرهن ثم ان قلنا بدخل النما المتجدد في الرهن تعلق الرهن  
بخصته الراهن من الاجرة والافلا **قوله** اذا مات المترين انقل حق  
الرهنانية الى الوارث فان امتنع الراهن من استيماه كان ذلك  
قد تقدم ان الرهن لا يطل بموت كل منهما لانه لازم من جهة الراهن ومقتضى

السلامة

الطائفة إذا ما تفرقت

وحي للمؤمن ولكن الوكالات في حفظه وبيع بطول الحوات متعلقها وان كانت  
مشروطة في عقد لازم فان الاغراض تختلف في الاستحسان باختلاف  
الاختصاص وح فان اتفقا على البيع والارفع امره الى الحاكم لانه في المتع  
وهذا الحكم واضح اذا قضي في الرهن لزوم قيمته يوم قبضه وقبل يوم  
هلاكه وقيل على العتيق حكم المص باعتبار قيمته يوم قبضه يعني على ان العين  
يضمن بثمنه وسع ذلك في اعتبار يوم القبض لانه لم يكن مضمونا فينبغي على  
حكم اعتبار المثل يوم الضمان والقول بضمه يوم هلاكه لانه وفيه المص في النافع  
لانه وقت الحكم بضمه القيمة لان الحق قبله كان مضمرا في العين وان كانت مضمونة  
هذا اذا كان الاختلاف بسبب السوق او بسبب نقص في العين غير مضمون  
اما لو قسطت العين به الزيادة ثم هلك اعتبر على العتيق من حين التبريط  
الى حين التلف كالتعاقب لان ضمان الاجزاء مع ضمان العين والقول باعلى  
القيمة يحتمل اذكرناه ووجهه واضح وان يريد به الا على من حين التلف الى الحكم عليه  
بالقيمة وهو قول ابن الجوزي والاعلى من حين القبض الى يوم التلف سواء تلفا  
حكما في النافع ونسب الى الشيخ في حله واظهر حاجة الاعلى الى اطراف المص ويضعف  
قول ابن الجوزي بان المطالبة لا تدخل لها في ضمان العتيق والاخر بان غير مضمون  
قبل التبريط فلما وجد لا اعتبار بقيمته هذا كله اذا كان قبله ولو كان مبيعا  
ضمن بثمنه ان وجد والا فقيمة المثل عند الاداء على الاقوى لان الواجب قبل  
الحاكم المثل وانما انقل الى القيمة حينئذ لتعدد المثل بخلاف العتيق فان القيمة  
استقرت في الزمان من حين التلف قطعا وانما يقع الإشهاد في قدره حينئذ  
بسبب الاعتبار التفاضلية **قول** اذا اختلفا فيما على الرهن كان القول قول  
الرهن وقيل القول قول المرهن لما يستغرق دعواه من الرهن والاول اشهر

انما لشرا اذا فرط

الرواية المأثورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ  
 لَهُ شُكْرًا



الاول قول الاشهر وهو المأثور لاصالة عدم الزيادة وبراءة ذمة الراهن ولا يملك  
مكرر فكون القول قول المأثور لا يثبت من الراهن على السلام وموثقة عنده  
بن ذرارة عن الصادق ع والشافعي لا يثبت لغير الجدي ابتداء الى رواية في  
الاستقوى من الصادق ع ان عليا عليه السلام قال نصف المرهن في حقه  
بالشئ لا ذمينة والرواية ضعيفة ونزورها معارضة للصححة بخلافه لقل  
بعض المأثورين وهو ان المصنف في هذا الكتاب نقل قول الاشهر بان الراهن  
قول المرهن مالم يستغرق دعواه الرهن ويستغنى عنه مع الاستغناء او لا يقدم  
قول سواه ادعى ان الدين بقدر قيمة الرهن ام ان يستغرق الاستغناء فيها وفي  
الشافعي نقل القول بتدعيم قوله مالم ينع زيادة عن قيمة الرهن وكذا غير اكثر الجماعة  
ويستغنى عنه لو ادعى قدر الدين كان القول قوله والموجب لهذا الاختلاف  
اختلاف عبارة ابن الجدي فانه قال المرهن نصف في دعواه حتى يحيط  
بالدين فان زاد على دعوى المرهن على القيمة لا يقبل الا بيمينه فان شئ في اول  
العبارة جعل غاية التصديق احاطة المدعى بالدين والغاية خارجة عن  
المعنى فيقتضى عدم التصديق مع الاحاطة وعقيد بقوله فان زادت دعوى  
المرهن عن القيمة لا تقبل ومفهوم الشرط عدم الزيادة نقل فقد تعارض  
في كلامه مفهوم الغاية والشرط فاختلف النقل عند ذلك واما الرواية  
التي هي سندنا في قوله فانه لا يملك الا بيمينه فان شئ في اول  
غاية القول لم يتعزز بالزيادة وح فيبني على الغاية هل هي اختفاء في المعنى  
حيث يفصل منه جسامته لا وهي على ذلك دلالة الرواية لكن لما كان المختار  
والشيخ خروجها جعل المصنف في هذا الكتاب شرط القول عدم الاستغناء  
مضافا الى صدر كلام ابن الجدي والجماعة ومنهم المصنف في الفايظ نظوا الى

فيبني

الى غير ذلك من الجنب واختاره واستمر بهم الشرط وحملوا الغاية على جملة لانه  
اقوى وانما يظهر اثر هذا الاختلاف لو كانا بقوى وعلمنا الرواية وحيث اظهرنا  
سهل الخطب **الاول** لو اختلفا في منافع ارضها حوذاً بعد وقال المسك هو  
رهن فالقول قول المالك وقيل قول المسك والاول اشهر القول الاول للمالك  
وعلى القول لاصالة عدم الرهن ولا للمالك كذا يكون القول قوله ولا يصح  
سليم بالبرهان والقول الشيخ لا يثبت الا بيمينه الاستغناء وقوله الصدوق  
لو ادعى جدياً من ضيقه وان لم ينفذ الرهن الصادق عليه السلام وفيها ضعفا  
بخلافه الاصل ومعارضة النص وقيل ان جدياً فاقبل قول المرهن ان اعتبرت  
الراهن بالدين وقول الراهن ان اكره للقرينة وفيه ايضا ضعف الا ان كان  
ما فيه واعلان المراد بقول المصنف انهما هو المالك بيمينه ما بعده وبعدم الغاية  
لو كان غيره فلو ايدى بركان **الاول** اذا اذن المرهن للراهن في البيع  
ثم اختلفا فقال رجعت قبل البيع فقال الراهن جدياً فالقول قول المرهن في البيع  
الوثيقة اذ الدعوى كانت **الاول** جدياً فالقول قول الراهن يدعي انهم على الرجوع  
والاصل عدم عقده ايضا فكما في الاصلان فيقتضيان وجوب حكم الراهن على العيين  
باقيا وهو يخرج من باب الوثيقة وقيد اذ اصاله بقا الراهن سائر ايضا باصاله  
بجدي البيع لان وقوعه معلوم كما ان وقوع الرهن معلوم فيتعاضدان ايضا وساقط  
ويبقى مع الراهن ملكية المهرهون وجدياً تصرفه في ان الناس مسلطون على المهرهون  
فان قيل اصاله بيمينه الوثيقة مرتبة على سبعة على الاذن فاذا حكم بعده بيمين  
المع بيمينه العقد قلت اصاله استمرار الوثيقة مرتبة على ثبوت الرجوع في البيع  
فاذا حكم بعده بيمين الحكم بيمينها ثم حكم بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه  
معلومة في قيام الاختلاف المذكور وجدياً الرهن معلومة لو وقعها سابقا بعد الشرط

الاشهر

بوضعت رواية في كلامه في البيع  
انما يثبت من الراهن على السلام وموثقة عنده  
بن ذرارة عن الصادق ع والشافعي لا يثبت لغير الجدي ابتداء الى رواية في  
الاستقوى من الصادق ع ان عليا عليه السلام قال نصف المرهن في حقه  
بالشئ لا ذمينة والرواية ضعيفة ونزورها معارضة للصححة بخلافه لقل  
بعض المأثورين وهو ان المصنف في هذا الكتاب نقل قول الاشهر بان الراهن  
قول المرهن مالم يستغرق دعواه الرهن ويستغنى عنه مع الاستغناء او لا يقدم  
قول سواه ادعى ان الدين بقدر قيمة الرهن ام ان يستغرق الاستغناء فيها وفي  
الشافعي نقل القول بتدعيم قوله مالم ينع زيادة عن قيمة الرهن وكذا غير اكثر الجماعة  
ويستغنى عنه لو ادعى قدر الدين كان القول قوله والموجب لهذا الاختلاف  
اختلاف عبارة ابن الجدي فانه قال المرهن نصف في دعواه حتى يحيط  
بالدين فان زاد على دعوى المرهن على القيمة لا يقبل الا بيمينه فان شئ في اول  
العبارة جعل غاية التصديق احاطة المدعى بالدين والغاية خارجة عن  
المعنى فيقتضى عدم التصديق مع الاحاطة وعقيد بقوله فان زادت دعوى  
المرهن عن القيمة لا تقبل ومفهوم الشرط عدم الزيادة نقل فقد تعارض  
في كلامه مفهوم الغاية والشرط فاختلف النقل عند ذلك واما الرواية  
التي هي سندنا في قوله فانه لا يملك الا بيمينه فان شئ في اول  
غاية القول لم يتعزز بالزيادة وح فيبني على الغاية هل هي اختفاء في المعنى  
حيث يفصل منه جسامته لا وهي على ذلك دلالة الرواية لكن لما كان المختار  
والشيخ خروجها جعل المصنف في هذا الكتاب شرط القول عدم الاستغناء  
مضافا الى صدر كلام ابن الجدي والجماعة ومنهم المصنف في الفايظ نظوا الى

وانما حصل الشك في شرط البطل فيرجح لا يخفى اقوى من هذه البرهنة فاقول  
ان الاصل وان كان عدم صدور البيع على الوجه الذي يدعيه الراهن الا  
ان الاصل منه قد حصل لعدم صدور البيع بيمينه لا بيمينه وليس له ما يحصل  
بيمينه الا لكون الرجوع قبله وبقي فيه عدم العلم بوقوعه والاصل في الشك  
بشيء من العمل الشرعي اذا قطع بانها الموانع وح فيبني على كل من الا  
الشافعيين فليست الا بيمينه وقيل البيع جامعاً لشرائط الشرعية لان كل حيلة  
شرائط اذن المرهن وحطوله غير معلوم وتنفذ ذلك ان الراهن المانع  
للاهن من التصرف لما كان متحققاً بيمينه المانع بيمينه البيع الواقع من الراهن  
الا بدين معلوم من المرهن حالة البيع ولما حصل الشك في حصولها كان  
وقع الشك في حصول الشرط فبطل في وجود المانع وتعلم ان الشرط لا يفي  
في عدم العلم بانفاذ كل لا بد من الجواب حصوله بيمينه المانع ولو لم يشر  
الاستصحاب كالقصور مع بيمين الطهارة سابقاً والشك في تمامها لان  
والامر هنا كذلك لان الراهن المانع من حجة البيع واقع بيمينه ويستصحى  
الآن والشرط المتعاضد ليمينه البيع وان كان معلوم الوقوع لكن لا في زمان  
البيع لا باليمين ولا بالاستصحاب فيرجح جدياً لوثيقة كما ذكره في  
في اطلاق الحكم بذلك بحث آخر وهو ان ذلك كله انما يثبت حيث يطابقان  
الدعوى من ان اتفاق بينهما على زمان معين للبيع او الرجوع او التناقص  
على وقت واحد لثبوت تحقق تناقض الاصول المذكورة اما لو اتفقا على زمان  
احدهما واختلفا في تقدم الآخر فان الاصل مع تدعى الآخر ليس الا  
ووجه ذلك انهما لو اتفقا مثلاً على وقوع البيع يوم الجمعة وادعى المرهن  
الرجوع قبله من غير تعيين زمان فالاصل يقتضي تأخره لان ذلك حكم كل

فيكون  
لذلك كاستدلال  
احكامها والاذن  
الشافعي لان الراهن  
شرط العلم بها  
على كل من العلم  
بوقوعه

منها

كل ما دلت الى ان يعلم وجوده وانما علم وجوده بعد البيع فيقدم قول الراهن  
ولو انعكس ان اتفقا على وقوع الرجوع يوم الجمعة فاذا ادعى الراهن وقوع  
البيع قبله من غير اتفاق على وقت فالاصل وجوده وانما علم وجوده  
فيقدم قول المرهن وهذا التصديق الاقوى وبوجهة التدريس ومنها  
عدها بيمين قول المرهن كما ذكره الاصحاب لقيام الدليل على ترجيح جانب  
الوثيقة كما حققناه **الاول** اذا اختلفا فيما يدعي به الرهن بيع بالنقد الغالب  
في البلد وبغير المنفعة **الاول** اذا ادعى طالب بيعه بالنقد الغالب والاخر بيمين  
فاذا يدعي بالنقد الغالب لا يضره الاطلاق اليه وانما فسرنا ذلك كالحصول  
الفوق بينهما وبين المسئلة الثانية حيث قال لو طلب كل واحد منهما نقداً غير  
النقد الغالب وتعاثرا ردها الحاكم الى الغالب فان اختلفا مع اتعاثر  
الغالب بيمينه فيكون اخذها مواتها والاخر بخلافها او كونها مواتها فان قالوا  
هو الاول والثاني الثانية وليكن ذكر الاول مخيراً عن الثانية لا مكان  
احدهما مطلقة بحيث يشملها وتوقف ردها على الحاكم انما يحكم البيوع كون  
المرتين كلياً او معدوداً راد بيعه بغير الغالب انما لو كان كذلك وكذا لا  
واراد بيعه بالغالب لم يتوقف على اذن الحاكم ولم يثبت الى معارضة الآخر  
لانصراة الاطلاق الى ذلك شرعاً وعرفاً **الاول** وان كان للبلد نهران  
غالبان بيع بهما بالحق اي باي الرهن عايناً سب الحق المهرهون عليه  
وبما يكون من جنسهما ان اتفقا موافقة احدهما لكان بائناً عين الحاكم  
ان اشتد من التعيين قاله التدريس وان كان احد المتباينين اسهل  
صرفاً الى الحق تعيين وتجهيز وفي قول المصنف اشبههما بالحق يجوز فانه مع  
مساوية احدىهما لا يتحقق لشأبه فان الشئ الواحد لا يشبه نفسه وان

الاشهر

فيبني  
تدعى  
الاشهر



خالفاً كان الماسل صرفاً أولى كما ذكره في القروس وكاناً سواءاً  
 في القواعد وأما مجرد القرب إلى الشا بهت مع تحقق المباشرة خصوصاً بعد  
 من صرف اليه عن الآخر فلا يصح ترجيحاً والظاهر أنه أراد بالمباشرة المعاني  
 وفي الخبر قوله بأنه بيع بأمره فخطأ وهو قديم الجمع فانه ربما كان  
 غير الضرف إلى الحق أصح للمالك **قول** إذا ادعى رها تترتب في فائدة الرهن  
 وذكر أن الرهن غيرة وليس هناك بينة بطلت رها تترتب ما تتركه الميراث  
 وحلفت الراهن على الآخر وخرجاً عن الرهن أما اتفق ما يكره الميراث بأن  
 الرهن المحض حقه فإذا انفاه اشتفا عنه بغير عين وانضافاً للعقد جاز من شرط  
 فانه كما يكون في الرهن لو كان وبقي اليمين على الراهن لتفي ما يذيعه جمع  
 النزاع إلى ما يذيعه الميراث هل هو رهن أم لا والقول قول المالك في غيره  
 ولا استحسان في ذلك إذا كان الرهن المتنازع فيه غير مشروط في غيره ولو كان  
 كذلك ففي تنازع الحكم السابق وجهان من بقاء المعق الذي أوجب ذلك الحكم  
 وهو اشتفاؤه ما يذيعه الميراث وقبول قول الراهن فيما يتركه وتنازع الميراث  
 هنا متعلق بحق الراهن من حيث أنه يدعي عدم الوفاء بالشروط الذي هو  
 ركن من أركان لزوم ذلك العقد فخرج الاستصحاب إلى تعيين الثمن  
 فإن شرط الرهن من كلمات الثمن وكل واحد يدعي ثماً غيراً يذيعه الآخر  
 فهو كما لو قال بعتك بهذا العبد فقال بل بهذه الجارية وقد تقدم الحكم  
 في مثل ذلك التنازع ومنع العقد وقرب في القواعد تقديم قول الراهن  
 وبشكل معقداً العقد المشروط فيه الرهن مع اشتفاؤه الشرط حيث انتهى  
 كل واحد من الطرفين المتنازع في رهنهما أحدهما بنى الميراث والآخر  
 بانكار الراهن والحال أنهما متفقان على وقوع عقد شرط ولم يحصل ذلك

أنه يشترط

كتاب الفقه

ولذلك لكل من في حق الراهن يحد في الرهن اشتراط رهن ما يذيعه الميراث  
 الأول لا يوجب الوفاء بالعقد الذي لم يدل على صحة دليل فالقول بالتنازل  
 ونسخ العقد بعد ذلك إن أراد الميراث أقوى لو كان له دينان أحدهما  
 برهن ودفع اليه ماله واختلفاً فالقول قول الدافع لأنه أبصر بيمينه  
 لا تخبرته في غيره قوله لأن البينة من الأمور الخفية التي لا تعلم إلا من قبله  
 ولكن هل يرفع ذلك بين يمين الخدم لأن دعوى غيره معتبرة إذا لا اطلاع  
 له على نفسه والحق شوته لا يمكن اطلاع عليه بأمره وبيع الدعوى فيما يخفى  
 بغير التهمة كما سيأتي إن شاء الله تعالى فلا فرق بين تنازعهما على البينة ابتداءً  
 وعلى اللفظ بأن ادعى عليه ذلك فلتك إن عن الدين الثاني وعبارة المص ظاهر  
 في القسم الأول **قول** ولو اختلفاً في رد الرهن فالقول قول الراهن لأصل تقديم  
 الرد فلام الميراث مثل والقيمة لا يمكن أن لا يكون في يده فيلزم كلفه  
 بما لا يطاق أو تخليه المحقق **القول** بين الميراث والمستودع حيث قيل قوله  
 في الرد أن المستودع قرض لخصه المالك فهو محض واما على المحققين فيستدل  
 بخلاف الميراث فانه بعض المصلحة لنفسه وبمثل المستودع والمعاوض والويل والله  
**حجتاً** الذي ذهب خار ماله وبقي فلو سئله والمفلس هو الذي جعل مفلساً أي منع من  
 التصرف في أمواله **قول** عرفت المفلس تحريف من أجهل الغنى والآخر شرعي فاشار  
 إلى الأول بقوله الذي ذهب بخار ماله وبقي فلو سئله فهو مأخوذ من المفلس  
 واحد الفلوس يقال فلان فلان بصفة اللزوم فهو مفلس بحسب اللام إذا  
 صار كذلك كما يقال أذل الرجل إذا صار ذائلاً وأسهل وأخزن إذا صار إلى  
 السهل والخزن كما صار هذا إلى الفلوس وبما يسهل الكفاية لأن الغرض فيها

أنه يشترط

ماله أو أكثر بحيث لا يبقى منه إلا الرزق كالفلوس ويقال مفلس بالغنى يقال فلان  
 القاضى فليس إذا حكم بالفساد وإلى الثاني بقوله والمفلس في اللغة الذي لا مال له  
 الجمل مفلساً وهو المفق من الثمن في أمواله وهذا ليس على وجه التعريف  
 الحقيقي بل على وجه الاحتياج لبقاء الشيء والألفاظ من التعريف في ماله  
 أغنى من المفلس بل من الشيء التي لا مال له كالباب المحرر كسباً وكلام المص  
 يؤذن بأنه لا ينبغي مفلساً شرعاً حتى يحل لغيره الفلوس بل في أن فليس  
 عليه كما يقال فليس القاضى إذا حكمه مفلساً بغيره من التصرف وكلام الفقهاء  
 في هذا الباب مختلف فانه يفتقر من جعل الفليس هذا المذمور كما صنع المص  
 قبل الج لا يسمي المديون مفلساً وإن استعقرت ديونه أمواله لادته ومنهم  
 من اعتبر مفلساً من كان كذلك وإن لم يجر عليه ولقد يقولون الفليس من استأجر  
 الج ويقولون لو مات المفلس قبل الج عليه لم يترتب الأحكام ويقولون شرط على الفليس  
 التماس الغرامة وسبباً في عبارة المص أنه لا يجر على المفلس إلا الج الحكم وغير ذلك  
 من الأحكام التي صار هذا الاسم سبباً حقيقة للترتب استعمال التقابل ليعمل في  
 المعنى والطلاق هذا المعنى عليه بطريق المجاز بما يؤول إليه أو اعتبار المعنى المعنى  
 فانه جاز شرعي بعيد والشر التقابل يتاوهن غيراً عنه فوه شراً بأنه من غايه  
 ولا مال له بما وهذا شامل لغير الج عليه والمحقق الفليس سابق على الج فاختار  
 له وهو أصح استنباطاً ذكره ولا يخفى ولا الج جزء مفروض في طريق الفليس  
 على الج الحكم على الفليس كما يقال فليس القاضى كونه من باب التمسك على السبب  
 وظل هذا التماس من اجتماع الفليس والصغر كما إذا استدان الأولى للصبي إلى  
 هذه المرتبة ولذا الشبهة ولا يمنع من ذلك عدم الج الحكم على الصبي الفليس لأنه  
 ليس شرط في تحقق مفهومه شرعاً كاحتقائه وعلى هذا فيمن الغنى الآخر والشرعي

الجبر

السفيه

والشرعي عوم من وجهين فاحتمل في غير الديون ولا مال له وينفذ الغنى من  
 ذهب ماله ليس عليه دين وينفذ الشرعي من ماله لكن عليه دين من ماله  
 وعلى المظهر من تعريف المص وبعضهما يتباين أن يكون أموالاً  
 عن ديونه فلو كانت مساوية أو زائدة لم يجر عليه عندنا ما جمع بل يطالب بالدين  
 فان قضاها والآخر الحاكم طلب أرباباً بمن جسيه إلى أن يرضى للمال ومن  
 يبيع ساعه ويضيء الدين ولا فرق في ذلك بين من ظلت عليه أمانة أو راساً  
 مثل أن يكون نفقة من راس ماله أو يكون ما في يده بأداء دينه ولا وجه لخصه إلا  
 ما في يده ومن لم يظهر كمن كان كسواً يفتقر من كسبه خلافاً للشافعي حيث جوز الجور  
 على المساوي في آخر أقواله وعلى من ظلت عليه أمانة راتة في آخره وأما الثالث  
**قول** ويحجب من جملة أمواله معوضات الديون أي الأموال التي يملكها المدين  
 ثابت في فمته لا عيان التي اشتراها واستأجرها وأما احتجبت من جملة  
 أمواله لأخطا ملكه الآن وإن كان أرباباً بالخيار بين أن يرجعوا فيها وبين أن  
 لا يرجعوا ويطلبوا بالعوض وكما تحجب من أمواله جسيه أو أضافه من جملة  
 ديونه وثبت بذلك على خلاف بعض العامة حيث زعم أنها لا تقوم لأجل أنها  
 الرجوع فيها فلا يحجب من أمواله ولا عوضها عليه من كسبه وأما أن خير أمواله  
 يعود إلى المفلس الموقوف فلو كان في الحساب قبل الج لما قد بينا من  
 تحقيق الوجه في الج وعلى ما ذكره المص يرجع إليه بطريق الج أو إلى المدين  
 الذي يراد تعلق الج برده لانه المقام عليه وإن لم يحله ذكره **قول** أن يكون خاله  
 فلو كانت موجبات الج عليه وإن لم ينف ماله بها ليس لهم المطالبة في الحال  
 وبما يجادلون عند توجع المطالبة ولو كان حالاً اعتبر قصور ماله عند خاصة  
 فلو قارب لم يجر عليه وإن لم يبق لأجل شيء وإن قصر الحال جرح عليه ولم يجر عليها

كتاب الفقه

أنه يشترط







كأنه خيار شيد وفيه ليست يذعه ان **قول** ولو اشترى خيارا وفلس الخيار  
 باقى كان له اجازة البيع وتكون له ان ليس بائنا وتكون له ان تقدم من المصارف  
 على ان التمتع المنوع منه هو المبدأ حتى ينفذ لك ولكل قد عرفت بما هنا  
 انه ريد السابق للبائنا وليس بخيار فان المناصب دلالة السابق على اللاحق  
 دون العكس وخارج المسئلة انه لو كان قد اشترى خيارا قبل الخلع عليه ثبتت  
 مدة الى بعد الخلع فله بيع لان هذا الشرط اثر سابق على الخلع فلا يمنع  
 ولا فرق بين ان يكون له عطفة في البيع وعدمها وكذلك الردا الى السابق  
 مطلقا وشرط العلامة هنا اعتبار العطفة وقر الشاهد رحمه الله بين الرد  
 بالعيب فان ثبت على كل المسئلة فيقيد بها وفيه نظره لان كل من التباين  
 ثابت باصل العقد وانما اقر بان أحد هاتين الاشرائط والاخر يقتضي العقد  
 ولم يقل احد بتجديد العيب في غير المفسد بالمصلحة فاعتبار العطفة فيها مع  
 كونه ليس من التفرقات المبتدأة ليس بخيار ولو قيل ان الحكمه الباعثة على  
 اثبات خيار العيب هو العطفة نظر الى مقتضى العيب قلست مثله في الخيار  
 فان حكم الخيار ان الاصل في البيع اللزوم لانه لم يوضع الا لتكامل كل من  
 المتعاضدين مال الاخر فانه في المكان ان تجد لذي الخيار ما يوجب الاداء الضع  
 فلا يجد السبل اليه فيشرع الخيار لذلك ومن ثبت في الحيوان ثلثه ايام من غير  
 شرط لان الحيوان بما يشمل على امور خفية لا تطلع عليها ابتداء غالبا بخلاف  
 غيره ولما امكن في غيره ذلك شرع اشرط الخيار ومما قد يختلف من اقر العيب  
 ما لا عطفة في ردّه بل العطفة في قوله غالبا خصوصا للعقد فانه ثبت مع اسرار  
 زيادة القيمة وبذلك الضع بخيار الخلع انتهى فلكل فيما واحد وجب المسئلة  
 فانواعها الكثيرة في الاحكام الشرعية اخذت الامور الحكيمة عن بعض مؤلفيها

فان ثبت  
 فانه ليس  
 فانه ليس  
 فانه ليس

فيضرب برأسه الغرأ ولانه قد ادخل في مقابل الثمن ما لا يضره بالثمن  
 اذ ليس فيه اجزاء على الغرأ ويصنع الوجهان بما تقدم من تعاقب  
 حتى الغرأ بماله وان كان متجدا قبل هذا التيمم منع ان الوجهين متنافيان  
 لانه ان كان غرما انقص بعين ماله وان لم يكن غرما لم يضر وما امكن  
 المصلح من قوة واخر يكون في ماله ما اشترى بعين من اعيان ماله  
 فان الذي اشترى بطل على سائر ما هو قفا على اجازة الغرأ او على قلب  
 الجوز مسلمات تلك العين **قول** ولو اختلف مالا بعد الخلع ضمن وضرب  
 صاحب المبال مع الغرأ انما يضر صاحب المبال المتلف مع كونه  
 التيب شاعرا عن الخلع لا تقا ورضاه وانما ثبت حقه بوجهه في شيب  
 له استحقاق الضرب ومن قد قيل في الجاهل بالمعاملة ذلك ان بينهما قفا  
 وبه ان الجاهل بخياره وبما كان جملة مستند الى تنصيه في البحث عن مال  
 معاملة لان الجوز عليه شيب خيرة على وجه لا يشبه الا على المعقوفات  
 وفي كل اتمافه المبال جازية على نفس آدمي بخيرة او طرفة **قول** لو اقر  
 بماله طرفة وجعل السبب لم يشارك المقر الغرأ لاحتماله مالا لا يضره  
 الشاركة **قول** فلو عاينتم ان ثبوت المبال في ذمة الجوز عليه قد يكون مما  
 يضر برأسه في شيبه والواقع قفا بجهة كالا لثالث والجنائية  
 وقد لا يكون كذلك كما تجد باختار التيمم فاذا اقر بما لا يضره  
 ما يضر برأس الغرأ وعنده **قول** ان لا يضره عن متا ومو  
 ما علم تعلقه بغير ماله وبموت الغرأ السابقين على الخلع فيضربون به  
 لا صلتا عدم تعاقب المقر له المشاركة وبما قيل بوجوب استيفاء المبلغ  
 استحقاق المقر له الضرب أم لا ولا شبهة في جواز رد اولوية اما وجوبه

الغرأ  
 متا  
 الثمن

موضوعاتها المبررة في التكرار فرق بين الخيار والعيب بان الشرط في الخيار  
 متناول لاثبات له فلا يتعلق حتى الغرأ بالمبال ويصنع تحلفه خلاف ما  
 اذا خرج شيئا واذا صنعت التعاقب جاز ان لا يضره وط العطفة وفيه نظره  
 فان التزلزل مشترك فيما حكمه كونه متلفا من بعض الشافعية اعتبار العطفة  
 فيه قفا و جعل عدم اعتبار العطفة فيها وجها وهو الوجه **قول** ولو كان له  
 حق فقبض دونه كان للغرأ منفعة يمكن ان يتركه بالاقصا ر على قبض البعض  
 استقاط المبال وثبوت منعه له عن ذلك طرفة لانه تحريف بشرا فلا يمكن  
 فيكون قبض البعض كناية عن الاقصار عليه مع استقاط المبال ويمكن ان يتركه بعض  
 بعض الحق في ذلك المجلس واخر الباقي الى وقت آخر لا يثبت فيه غرض الغرأ  
 وانما يكون له منعه حيث لا يترك قبض البعض اذا يترك من عليه الحق ثمن البيع  
 فلو كان الحق عوضا عن دين او امانة مال كان له قبض البعض وقد تقدم  
 تفصيل ذلك في البيع واعاير نسبة القبض اليه على طريق الجواز فانه لا يمكن  
 من قبض المبال لاقتضا والجواز ذلك وانما المراد اثبات تسلطه على الحكم المذكور  
 وان كان القابض غيره **قول** ولو اقرض انسان مالا لمعه الجوز او باعه حتى في  
 ذمة لم يشارك الغرأ وكان ثمة في ذمة هذا في العالم بماله موضع وقاف  
 ولا قد اقرضه على ذمة جث على اعساره وتعلق حتى الغرأ بامواله اما لو كان  
 جاهلا بماله فمجرد جث المصل لذلك لتعلق حتى الغرأ بالموجودين عند الجوز  
 بامواله وان كانت تجدة بناء على خلق الحق المتجدد من ماله فلا يوجه له  
 الضرب ميم ولما اخبرني ماله وفيه وجها **قول** انما يضر صاحب المبال المتلف مع كونه  
 اختصاصا بعين ماله التيمم قوله عليه السلام صاحب المبلغ اخذ بغيره  
 اذا وجهه بعينه الشك الضرب مع الغرأ بل ان اخذنا باق الذمة فوجوب

فالفرق

الجوز

يمكن دفعه بان تعاقب حتى الغرأ بعين ماله لما كان معلوما وتعلق حتى المقر  
 غير معلوم لما ذكرناه فيجب على اصاله عدم المشاركة الى ان ثبت خلافا  
 ولا تلحق الديون الموجهة بالجوز وتلحق بالموت هذا هو المشهور وعليه العمل  
 بقا ما كان عليه **قول** ان الجوز انما يضر بما ساع على الميت وهو باطل مع  
 وجوده فان يثبت الضرب على الورثة ان متوجها من التصرف الى حوله  
 صاحب الدين ان لم ينفوا خلاف المقتضى ولا فرق في دين الميت  
 بين مال السلم والجنائية الموجهة وغيرهما على الاقوى لعموم النص ووجهه  
 خروجهما عن الاجل في السلم جز من العوض فلو حل مال السلم لم نقصان  
 العوض واجل الجنائية بتعين الشارع قيده ولا يكون تلك الذمة وعموم  
 النص يرفع ذلك ويستقط ما ذمى باق لانه اذا كان من افراد الديون  
 يتنا ولها غيرها **قول** ومن وجد منهم عين ماله كان له اخذها ولو لم يكن  
 سواها وله ان يضر مع الغرأ بدينه سواها وفيه وجه على المظهر  
 هذا هو المشهور وعليه العمل والنصوص والآثار عليه وشيخ رحمه الله يقول بان  
 لا اختصاص لانه ان يكون هناك فواستنادا الى صحة التيمم ولا بد من  
 ولاد لانه فيها لانها واردة في غريم الميت لا غريم المفسد وقد تقدم انه  
 يمكن تجدد الوفا وان كان في ابتداء الجواز عن الدين اما يارب والالتزام  
 او ارتفاع قيمة امواله او انها فلان ان شرط الجوز التصرف كيف يتصور الا  
 مع وجوده هناك اي ان يكون الدين انما يضر عن امواله صحيح فحينئذ  
 المتعلق ببقاء واحدة فاذا خرج بدين من بين الديون وشاع من غير امواله  
 خسارت واثير بالديون **قول** ان الميت فخرامة سواء في التركة الا ان  
 يترك نحو اتمافه فخرج لصاحب العين اخذها مستند ذلك صحة التيمم

الدين

باعتبار

بجوز



في البيع والشراء  
في البيع والشراء

التي اشترى اليها سابقا والمواد بالتي هو عنها الشئ يعني ان يكون تركه قدما عليه  
بحيث لا يحصل على باقي الغرض والقصور وانما هو المص بالتي هو عنها الشئ  
ولا فرق بين ان يموت المدينون نحو راعيه او لا لان الموت بمنزلة الجرح وقيل  
التي تخص بالتي هو عنها والطلاق **النقص** بغيره والمكسب في شرط الوفا في مال الميت  
دون الحي واوضحه لان الميت لا يملك له ذمة فلا يملك سبب الاختصاص بالبيع  
الوفاء لئلا يتغير الغرض بخلاف الحي فان ما يتخلل بين الدين يتعاقب في ذمة  
فربما لا يبيع والقول انك هو المشهور بين الاصحاب وخالف فيه من الجليل  
فكل بالاختصاص هنا وان لم يكن وفاء كالحق وهو ضعيف **قوله** وهل الخيار  
في ذلك على الفور قل نعم ولو قيل بالترخي جاز ان الاشارة بذلك في الحي  
الميت فان في كون الخيار لو اريد العين حيث يجوز له اخذها على الفور ان  
الترخي قول من يشاء وهذا اطلاق النقص بثبوته فيستحب الى ان يشأ المراد  
وهو الذي قال اليه المص هنا ويجوز الوفا بالعقد ونحو البيع على الفور  
فيكون في الخروج عن ذلك على موضع الضرورة جمعا والمخالف هذا الخيار  
يخرج لما ذكر عن العموم او متي له فيقتب مطلقا وان كان مراعاة الفور  
اولى **قوله** ولو وجد بعض المبيع سلمها اخذ الموجود بحصة من الثمن وضرب  
بالباقي مع الغرماء وكذا لو وجد منه ثوبا الى قوله وتركه اذا وجد الباقي  
مبيعا دون بعض المبيع اما ان يكون البعض الفاسد بما فيسقط عليه الثمن يعني  
بسطه عليه وعلى الباقي بالنسبة وهو الذي يبيع افراده بالبيع كونه في  
ونصف ثوب اوله يكون كذلك كيد العبد وعلى التفسيرين فالذات اما  
ان يكون ثوبا من ثوب ثوب ثوب او ثوبا من ثوب او من المشتري او من البائع  
فالصواب ثانيا ومحصل كلامه ان البعض الفاسد ان كان له فيسقط من الثمن

قوله  
قوله

تفسير

المن المبيع الذي كرهه فان البائع يتخير ان يأخذ الباقي بحصة من الثمن و  
يضرب مع الغرماء بحصة الكاف ويثبت ان يبيع بجمع الثمن وهذا هو  
القول الذي صدق به المص ولا خلاف في حكمه عندنا مطلقا لان الموجود  
عليه ان يبيع ماله فلا اخذها وانما خالف فيه بعض العامة وزعم انه ليس له  
الرجوع بالباقي لان المبيع بغيره وان لم يكن للباقي قط من الثمن كما  
لو وجد العبد بغيره فان كان فاقها باقية من الله تعالى ليس للبائع الا ان يرضى  
به على تلك الحال والضرب بالثمن عند المص واكثر الاصحاب حتى ان المص  
لم ينل فيه هنا خلافا وانما لم يكن هنا ارض لانه لا حق له في العين الا بالبيع  
المختار بعد العيب وانما خالف في الفسخ في الثمن فلم يكن العين مضمونة ولم يكن  
له الرجوع بارش المختار وذهب ابن القيس الى مساواة القسم للسابق في السابق  
ارض النقصان وفروا الخلاف في المختار في ثمنه الله وهو حسن لان فيه العيب  
يوجب رجوع كل مال اصحابه فان كان باقية بغيره وان كان بالفارح بغيره  
كما انما كان وكون العين في المشتري غير مضمونة للبائع تعارض بما في حفظ  
على انه لا يقول انها مضمونة مطلقا بل يعني ان الغائب في المشتري يكون من  
ماله لان ذلك هو مقتضى عقود المعاوضة فاذا ارتفع عقد المعاوضة  
رجع كل من العوضين الى مال له او يملكه واما كون ثوب اليد فيسقط لها من الثمن  
فان ارادوا ان الثمن لم يزل في قبالة ما شئ من فساد فانه اذا لولا له ما يدل  
جميعه قطعا وان ارادوا ان الثمن لا ينقطع عليها وعلى باقي الاجزاء على نسبة  
الكثرة والقله كالعشر في مساوي الاجزاء فانه لا ينقطع عليه عشر الثمن ويجب  
قيمه فيما يمكن افراده بالبيع كالمدين عديم فلا دلالة في فعله بطلوبهم وان  
كان فوات الجزء المذكور بجناية الاجنبي فخير البائع بين اخذه والضرب بجزء

قوله

في البيع والشراء  
في البيع والشراء

من الثمن على نسبة نقصان القيمة وبين الضرب بجمع الثمن وذلك لان  
لما ثبت عليه ارض الميت في الارض جزء من المبيع وقد اخذوا المشتري  
فلا يبيع على البائع بخلاف التعيب بالاقية السما ويتخير المدين  
كذا علموه وهو ثاب في ما ذكره سابقا لانه لما وقع في وقت لم يكن العين  
مضمونة عليه ولم يستحق البائع الا بعد الفسخ كما ذكره في ذلك التحليل  
ينبغي ان لا يكون الا الرضا بالعيب لانه لم يجد سواء وعلى ما قرنا به  
ان الفسخ يوجب رجوع كل من المتعاضدين الى ماله او يملكه فلا شك  
منه وانما ذكرنا كون الارض الرجوع به على نسبة نقصان القيمة عما  
ضد الجاني فانه لا يعبر لا نقصان الارض الجانية فذلك هو مقتضى  
بحيث يكون بقدر قيمة الجاني عليه فيلزم الرجوع بالعوض والمعووض وكذا لو  
كان العبد يساوي ما شئ مثلا وقد اشتراه بمائة فبقي عليه الجاني قطع به  
فان ارشها بنصف القيمة وهو مائة قلما يرجع البائع بها وبالعبد للمانع  
بينهما لان الارض الذي يرجع به جزء من الثمن كسنة اليك نسبة نقصان القيمة  
اليها لان هذا هو قاعدة الارض وانما حال ارض الجانية فارجح بالمشترى  
يستحق مال العين حين الجانية وان كان فوات الجزء بجناية البائع  
فربما لا اجنبي لانه جاني على البائع ولو كان في ضمانه وهذا التفسير  
مع الاجنبي قول المص قد روي ارضه وان كان بجناية المشتري فيقطع المص  
بكونه كالمدين من قبل استحقاقه لا سبقي من التحليل وعلى ما اخبرنا لا فرق  
ويجوز ان يكون بجناية الجانية الاجنبي لان اطلاق المشتري نفس واجنبي  
فكان تصرف جزء من المبيع الى غيره وهذه جملة احكام الاقسام **قوله**  
ولو حصل منه ثمنه مفصل كاوله والآخر كان الثمن للمشتري وكان له اخذ

تفسير

أخذ الاصل للثمن هذا موضع وفاق لم يخالف فيه الا بعض العامة ولا يصل  
في ملك المفلس فلم يكن للبائع الرجوع فيه لانه ليس عين ماله ولا فرق في الاول  
بين الجمل والمفصل ولا في الثمن بين المملوك وغيره وشك في ثمره المختار  
وان لم ينقطع **قوله** ولو كان الثمن متصلا بالثمن او الطول فزادت لذلك  
قليل اخذ لان هذا الثمن في الاصل وفيه تردد القول للشيخ رحمه الله وجماعة  
منهم الخلاف في الفواتح عين بان هذه الزيادة محض حصة وليست من  
فصل المفلس فلا تعدا لاله ولا تصدق انه وجد عين ماله فيرجع به  
وجه التردد ما ذكره من كون الزيادة ملكا للمفلس وان لم يكن فله لانها  
تمام ملكه وان الرجوع في العين بخلاف الاصل فيقتضي فعله بالباقي مستلزم فوات  
مال المفلس لئلا يثبت عين ماله بل هي مع شئ آخر وبما استشكل  
الفرق بين الزيادة هنا وفي زمن الخيار حيث يرجع ذو الخيار بالعين مع هذه  
الزيادة والفرق بان الخيار ثابت باصل العقد بخلافها فان خيار بالخبر  
لا يرفع لاشترائها في ان الفسخ من حينه فالسابق وقع في ملك المشتري  
ذهب جماعة منهم العامة في الخيار والعين الجانية الى ان الزيادة للمفلس فان  
رجع البائع في العين يكون شيكا للمفلس فغير الزيادة في الزيادة استقر عدم  
جواز الرجوع في العين واطلاق اراد به ولو وقع زيادة الزيادة لانه غل بعد ذلك  
مسئلة ما لو كان ثوبا فزعه فانه ليس له اخذه لانه اذا لم يكن له اخذ العين مع  
الزيادة المتصلة فها اولي فح ففسد الاثر **قوله** وكذا بخلافه وقول المص  
قل لا اخذ بغيره لكونه الاخذ بغيره وهو الظاهر فيكون اشارة الى قول ابن الجنييد  
والظاهر ان اخذه الاول **قوله** وكذا لو باع ثوبا ففقد قبل بلوغها وبعت بعد  
القبول كانت الزيادة في الثمن المذكورة نفس العين فالحكم كما سلف في

في البيع والشراء  
في البيع والشراء

قوله  
قوله



من أوقات المسئلة وهذا هو الذي تقتضيه حال المسئلة قبل الباع وتعد وان كانت الزيادة في القيمة خاصة مع بقا الثمن على قدرها في الما قبلها بها وجها من الزيادة القيمة تحسبت في ملك المالك فلا يؤخذ منها ما هو من ثمنها عين مال الباع من غير تغير في أصله عموم الخبر واستقرت في التكرار عدم جواز الرجوع في العين مطلقا متى زادت قيمتها الزيادة الشئ والحق به ما لا يشترطه المالك بدون من الجمل **قوله** أما لو اشترى حيا فزعمه وأخذ أو يفسد فاحتفظها وصار فيها فسخ لم يكن له أخذه لأنه ليس عين مال أشار بالتعليل إلى أن الجمل الدال على الرجوع يقتضي كون عين المال قائمة فسخ فلا يرجع في الحب المزروع والبضعة لأن الموجود الآن ليس عين المال وإن كان أصله من مال الموهب فافرق الغصب لأن الغصب في الغصب كان في ذلك الغصب منه وكان الموجود ملكه كيف كان وبمثل القول في زرع الموهب لحب الموهوبين وبمثل المسئلة فالمرجع هنا إلى وجود العين لا إلى مجرد الملك وكذا القول في الغصب والخمر في المشتري ثم تحلل ولو فانا بالثمن من الزرع في وقت المسئلة الزيادة للمسئلة ففسخا أولى **قوله** ولو باعته خذلا حاله فاطلع وأخذ الفحل قبل أن يبرم لم يفسخه الطالع لأن الطالع فترة متغيرة في حكم المنفعة فلا يفسخ وإنما بحث في البيع بغير فسخ فلا يفسخ وفيه بذلك على خلاف الشيخ رحمه حيث حكم بجواز أخذ الفحل الطالع وهو أحد قول الشافعي لأنه فاسد على البيع والشيخ لا يقول بالقياس ولو كانت قد برت فلا خلاف في التبعية لأنها خارجة مما حصل للمشتري على ذلك فلا يزول ولا يتصور تبعيته بوجوه وكذا القول في باقي التمارين الظهور وإنما خص هذه الفحل بالأمير للثمن المذكور وحيث يكون الثمن للمشتري وأخذ الباع الشئ يحجب عليه إعادتها إلا وإن قطعه عادة

العين  
حقن الصبي ففسخا  
كالمسئلة في فسخه  
كالمسئلة في فسخه  
فسخا وجها من الزيادة  
فسخا وجها من الزيادة  
فسخا وجها من الزيادة  
فسخا وجها من الزيادة  
فسخا وجها من الزيادة

عدم

عادة بغير جهة **قوله** وكذا لو باع أمته حيا ففلس ثم فسخ وأخذها الباع ففسخا الجمل القول في الجمل كما مر في الثمن وخالف فيه الشيخ رحمه الله أيضا ففسخ الجمل كالجزم من الأمه وخالف بين بيع المسئلة الجمل والبيع فلا يفسخ بها لأن مذهبنا أن الزيادة للمسئلة لا يفسخ الباع بها فليكون هنا كذلك لأنه لم يفسخ به إلا أن مقدمته يسلمه وحيث حكم بكون الجمل للمشتري يجب على الباع إعادته إلى الوضع بغير جهة **قوله** واعتبار ثمن الباع وقد ذكرناه في نظائره ونحن بأن الولد يعيش بوجه **قوله** ولو باع بشفعة أو فسخ المشتري كان للشريك المطالبة بالشفعة ويكون الباع أسوة مع الغرماء في الثمن قد اشتملت هذه المسئلة على جملين أحدهما تقدم من الشفع على الباع وجهه أن حقه أسبق من حقه لأن الشفع استحق العين بالبيع وحسب الباع إنما يتعلق بما لا يجر وهو ما عدا عن البيع ولأن حق الشفع لا يجر للبيع لأنه حتى الباع لا يجر له بواسطة المجر وما بالذات أولى بما بالعرض ولأن حقه أقوى لأنه يأخذ من المشتري ومن قبله إليه وإن تعدد وبطل جميع الحقوق والباع إنما يتعلق بالعين وما أمت باقية على ملك المشتري ولأنه يأخذها الغرماء وذلك لأنه إنما يثبت للمشتري بالأخذ بالشفعة وفي ملك الحال يكون مالا للمشتري فيفسد في الغرماء ولا يقدم به الباع لأنه ليس عين ماله بل عوضه وهو لا يقدم بالعوض والمصنف اعتبر على الحكمين طارعا معا ها عن درجة لضعفه وقد حكى الشيخ في المبطل وجهين آخرين وكذلك العلامة وهما قولان للشافعية أحدهما أن الباع مقدم على الشفع فيفسخ ويأخذ العين بوجه الجمل الدال على خصص الباع بعين ماله ولأن الشفعة شرعت لرفع الضرر بالشفعة التي لا يجرها

المنفعة

فليس

وان ردت الباع بغير فسخها  
مع الزيادة سقط ما تقدم وأما  
ان الشئ لا يخص به الباع  
بل يكون فيه كونه

الشريك والضرر منها يزول عن الشفع لأن الباع إذا رجع في الشقص عاد إلى كماله قبل البيع ولم يتجدد شركه غيره ويضعف بفتح قول الشيخ في الشفع بفتح الشفع لعلنا لكن تناقض عموما فيقدم السابق ويراعى دفع الضرر في الشفعة غير لازمة وإن كان أصل الجمل فيها ذلك بل ثابتة بالنقص والاجماع فلأنه فسخ هذه الاعتبارات الوجهية وثابتا تقدم الشفع بالبيع والباع بالثمن على سائر الغرماء حيث تعدد أخذ العين بحسب أنه عوض ماله الذي قد وجد في حالة الجحيم وقد كان حقه التقدم به لولا أن يفسخ ما سبق فيرجع إلى بطل جميعا بين الحقين ويضعف بأن الجمل إن أفاده علما أنه العين واللام ينفع في الثمن لعدم تناول الجمل بل هو من جملة أموال المالكين لو رجع رحمه الله في هذه المسئلة قول يميني على أصله السابق وهو أن مع الوفاء يكون المشتري أولى بالعين وإن لم يكن في ماله وفا كان أسوة الغرماء اختاره في ط وهو ضعيف لما أخذت غنما عين في فائدة الجمل لأنه مع وفاء ماله بين الغرماء ينضل الثمن المذكور إلا أنه لا يفسخ الفضل بوجه ولو فسخ المشتري كان للموهب الإجارة ولا يفسخ إعتضاها ولو بذل الغرماء الإجارة إذا فسخ المشتري لم يكن قد دفع الإجارة جاز للموهب ففسخ وأخذ العين الموهبة تنزلا للمنافع منزلة الأعيان ولا يفسخ في عموم الجمل لأنه قد وجد عين ماله ولو لم يفسخ الإجارة والضرر مع الغرماء بالإجارة وتقتضي المسئلة أن الجمل على ما كان يكون قبل فسخ شيء من المدة أو بعده وعلى الثاني إما أن يكون العين الموهبة فارتفع من حق المالك كالأرض أو مشغولة كالأرض بزرعها أو غيرها أو قد جعل عليها وهو أنشا المسافة في إيمان بكون الإجارة واردة على عين أو دمه فان كان الجمل

بالعين

فسخ الموهب الإجارة

بغيره

سقط الإجارة

الجمل مضمون من المدة قبل تسط الأجرة عليها ففسخ الموهب أخذ العين وسقطت الإجارة وإن اختار إعتضاها بالإجارة ضرب ح النواة بالإجارة وأجر الحاكم العين على المالك كما هو أعيان أمواله التي لا يملك بيعها وقوله لا يجره إلا الغرماء هذا إن كانت متعينة ولو كانت في الذمة واختار الموهب الإعتضا أمرة الحاكم بتعينها لوجوبها وإن كان بعد مضمون شيء من المدة لم يفسخ من الإجارة فإن كانت فارتفع وجه الموهب مع الغرماء وسط المدة الماضية من الإجارة المتأخرة كما لو كان عهد بين فسخ أحدها ففسخ الباقي وإن اختار الإعتضا ففسخ جميع الإجارة وإن كانت مشغولة كان بزرع وقد استحصه وأجاز الفسخ فلما المطالبة بالحداد وتفرغ الأرض وإن كان قبله فإن انتفى مع الغرماء على قطع ففسخا قطع وإن كان سابق وإن انتفى على التبعة فلهم ذلك مع بطل الإجارة لم يقبل المدة مقدمته على الغرماء كما مر فإذا أنشأ عليه إلى الحاكم مع إمكانه وألا وضعه على عقل وكذا لو كانت الإجارة لركوب المالك وحصل الفسخ في أثناء المسافة فأنشأ إلى المأمون بأجرة بقتة دفع للضرر عن نفسه إلى هو أولى من حفظ ماله ولا فرق في هذه المواضع بين كون مورد الإجارة العين والذمة لتحقيق اليقين **قوله** ولو اشترى أرضا ففسخ المشتري فيها أو يمين ففسخ كان صاحب الأرض الحق بها وليس له إزالة العين ولا الأبنية وهل له ذلك بطل الأرض قبل فسخ أو لوجوب الفسخ إنما كان له له الرجوع في الأرض مع تعينها بالخراب لأنها عين ماله وهي متميزة عن مال

وغيره

البتة

ففسخ الموهب الإجارة  
ففسخ الموهب الإجارة  
ففسخ الموهب الإجارة  
ففسخ الموهب الإجارة  
ففسخ الموهب الإجارة



يقول

المفلس سلبه الرجوع فيها أخذ المال المفلس لأخر عليه لأنه بقي فيها إلى أن  
 يبيع بغيره فبذل في عموم الخيرات والمفلس لا يملك لأخاه وصفت حتى في  
 زمن ملكه فليكون محرمه ولا يجوز أن يبيعها ولا يبيع الأرض على الأوقاف والقصور  
 يجوز أن يبيعها من الأرض المشيخ في المسوط ونحوها استدلاله بظاهر الخبر  
 حيث أن المتبادر من الرجوع في العين استحقاق ما فيها فحسب وضع الغرض  
 يبيع بمح من العين تحلة بالأرض وعلى هذا ينبغي أن يجوز بيعها بغيره لا يباع  
 لأن ذلك هو مقتضى العقل ولكن لم يذكر أحد الاستحقاق للأجرة ولو باعها  
 نعم هو وجه لبعض الشافعية والفرق بين هذه وبين العين الموحدة  
 إذا فسخ فيها الموحدة قد استعملت بغرض المستاجر حيث أنه يستحق الأجرة  
 فيما كان يقدّم دون هذه أن الحق عليه في البيع الرقبة وإنما يحصل له البيع  
 وإن لم يأخذ الأجرة وفي الأجرة المحض عليه هو المنفعة فإذا فسخ العقد  
 فيها واستوفى المستاجر غير عوض فلا دفع عن الفائدة ولم يعد له حصة  
 فلا يستحق البيع شيئا فحسب المنفعة حصة يمكن من استيفائها بالأجرة  
 وأيضاً فإن المشتري دخل على أن لا يضمن المنفعة فلا يثبت عليه أجرة كما لو  
 أصول دون ثم يفسخه المستاجر فإن يتعلق ضمانه هو المنفعة فيجوز عليه  
 الأجرة وفي حق الغرض البناء الزرع فيجب على الباع إيقاعه إلى الوارد بغير  
 أجرة ولو فسخ في الأرض قولاً واحداً والفرق أن الزرع إنما يزرع  
 ينظر فلا تعلق العين مع كماله فينظر بخلاف الغرض والبناء على القول  
 بجواز بيع الغرض إزالة البناء بالأرض فطريق تعدده أن يبيع الغرض قائماً  
 إلى أن يفسخ بغيره والبناء يملكه ويقلوعها فالأرض هو الناقص **قوله**  
 ثم يباعان ويكون لمالكها الأرض فإن امتنع بقيت له الأرض وبعث الغرض

الغرض والأبنية منفردة هذا تنوع على عدم استحقاق الباع إزالتها ولا يملك  
 فالطريق إلى وصوله إلى حصة من ثمن الأرض بما فيها من البناء والغرض فله  
 من الثمن ما قبل الأرض وطريقه من حيث أن يبيع ما يملك من الأرض مشقة  
 بهما ما يشاء فحسب قيمة الثمن الذي يبيع به الجوز ويؤخذ من الثمن لها  
 بنسبة ذلك والباقي للمفلس هذا إن رضي الباع ببيع الأرض والآلة بغير عليه  
 بأن يبيع بالملف على حاله التي هو عليها من كونها أرض الغرض حتى إذا  
 إلى أن يفسخ يباعها وان استلم ذلك نصيباً في ثمنه لو فسخ إلى الأرض أخذ  
 للأرض فسطحها فإن ذلك هو حق المفلس فلا بد من هذه النقطة وحيث  
 يبيع منفردة يبيع حكم من يبيع أرضاً واستثنى شجرة في جوارها لكانها إليها  
 وسقيها إلى آخره إذا كان الحكماء قد ثبتت في البيع **قوله** ولو اشترى  
 ثمناً فخطه بثمن لم يطل حتى يباع من العين وكذا لو خطه بدينه لأنه  
 رضي بدين حقه وإن خطه بما هو أجد قبله يطل بدين من العين ويضرب  
 بالقيمة من الثمن **قوله** أما يطل حتى يباع مزج البيع لوجوده في جملة  
 الموجود فبأنه غير متميزة وذلك لأن ثمنه عديم إذا لا واسطة بين الموجود  
 والمعدوم ويكون التوصل إلى حقه بالقيمة لأن الثمن كله سواء فما أخذ  
 حقه بالكيل والوزن هذا إذا خطه مثله أو أرى أنما لو خطه بالأجر فالأجر  
 أنه كذلك لغيره ثم فإن العين موحدة أيضاً فخطها بثمنها حاكم الله  
 تعدد قيمها لكن يمكن التوصل إلى قيمتها بأن يباعا ويكون لغيره ما يخصه من  
 القيمة وهو فسخ العلامة في الأرض والخروج عنها لو كانت قيمة زينة درهما  
 والمزج درهمين يباعا وأخذ ثلث الثمن ويحتمل أن يكون له ذلك في الخطط  
 بالأرض أيضاً لأنه حقه والحال أن العين باقية وقد تعدد التوصل إليها

بالقيمة

قيمة

جدة

فبعدل إلى القيمة واختاره في الترخير وأما بطلان حقه لو مزجه بالأجر  
 وبعث العلامة في التركة والقواعد فبعض الخطأ في المسئلة **قوله**  
 هذا القول أن العين حصة جندية فبأنه إذا فسخ من طريق المشاهدة الحكم  
 أما الأول فلا احتياط وأما الثاني فلا لأنه لا يملك الرجوع إلى عينه القيمة وأخذ  
 المقدار من المتزج للأرض بغير صاحب الأجر وهو ضعيف لأن العين موحدة  
 ويمكن التوصل إلى الحق بالقيمة ولو أُرسل هذا الاختلاف في باب العين  
 لم يشك في القسمين الآخرين وحكم **قوله** يفسخ في ثمن الأجر **قوله** لا يملك  
 وهو أن يدفع إلى الباع من عين الزينة بثمنه ما يخصه فإذا خطه جندية  
 تساوى دينار الأجرة تساوى دينارين فالباع قيمة ثمن الجميع فيعطى ثلث الأجر  
 وهو ثلث ثمنه فخطه بثمنه الزينة وهو ثمنه على القول بشوكة في كل حال  
 ولو خصصناه بالبيع لم يكن القول بجندية **قوله** ولو بيع الغرض أو قصر الثوب  
 أو قصر الدق لم يطل حتى يباع من العين وكان للغرض ما زاد باعاً لعل اعلم  
 أن الزيادة لا تخف للبيع لعل أما أن يكون من نفسه أو من خارج والأولى  
 أنها متصلة بمسألة الثمن أو منفصلة خصوصاً كالولد أو متصلة من وجه  
 دون آخر كالحمل وقد قدم حكم الله والزيادة الحارضية أما أن تكون عيناً  
 محصية كالغرض أو منفصلة كمنسج الغزل وقصر الثوب أو منفصلة من وجه  
 وعيناً من آخر فصنع الثوب وقد قدم حكم القسم الأول وفي الأخير أن هذه  
 المسئلة هي الثاني والثالث بعدها بلا فصل إذا فسخ ذلك فنقول  
 إذا فسخ عيناً وعمل فيها عملاً يزد في قيمتها إلى ذاتها كان بطل الخط  
 أو بطل الدق أو قصر الثوب أو بطل الجوز من أوجه الغزل أو بطل  
 الخشب أو الواحاً أو غيرها بما لا يتعدى ثمنه يقطع عن رجوعه بالقيمة لأن

لأن العين لم يخرج عن حقيقة ثمنها بتوارد هذه الصفات عليها فكان واحد العين باله  
 ثم أن لم يزد قيمة المبيع بهذه الصفات فلا شيء للأجر أو غرض المفلس عليه شيئاً  
 أم لا وإن خصصت قيمته فلا شيء للباع مع ولو اختار أحد العين وإن زادت القيمة  
 بسبب صغار المفلس ثم كما فيها زيادة العين خصص الباع العين ويكون للمفلس الثمن  
 بنسبة ما زاد ولو كان قيمة الثوب ثمانية مثلاً ومقصوداً ما توعده من كانت  
 كان للمفلس ثمن الثمن هذا هو الذي قطع به المذموم وهو أن القول في المسئلة  
 والقول بالآخر أن العين تسلم إلى الباع تماماً لما قلناه من الزيادة المتصلة بالعين  
 وغيره بناء على أن حكم المتصلة ذلك وقد تقدم الخلاف فيها فمن حكم هناك  
 بأن الزيادة للمشتري لم يكن لها طريق أولى **قوله** يحكم بطلانها للباع يمكن  
 أن يحكم بأن هذه المشتري لأن هذه من قبيل ما في حكم اختلاف الثمن والكثير  
 فأنها من فعل الله وأن كان سببها من فعل المكلف كالتلف والسقي  
 ومن ثم يختلف الثمن عنهما في بعض الأحيان ويحتمل أن يكون في آخر  
 وعلى تقدير استناده إليها فالفاعل هو الله كخلافه من الخطأ وغيره  
 الدقيق ونحوهما ومن ثم جاز الاستيعار عليه ولم يجر الاستيعار على الثمين  
 ونحوه كالأشياء والأقضية للموضوع أن الزيادة للمفلس وحسب فالمعتبر  
 بالقيمة مع الزيادة من الرجوع **قوله** ولو صنع الثوب كان ثمنه  
 للباع بقيمة الصنيع إذا لم ينقص قيمة الثوب بدينه هذا مثال ما لو كانت الزيادة  
 عيناً من وجه وصفته من آخر فإن الصنيع في ثمنه عين واحد للثمن  
 من الثمن لم يكن وحسب أما أن يزد الثوب في القيمة بتدريج الصنيع أو أقل  
 أو أكثر أو لا يزد شيئاً أو ينقص في الأول يكونان شيئاً بنسبة المالكين  
 كما لو كانت قيمة الثوب ثمانية والصنيع عشرين وسأوى بعد الصنيع ثمانية وعشرين



والقصة

فلما غلبت شدة الشك والفتنة هنا على الاعيان ولا يتحقق للصنف حكم الا  
 الزيادة بسببها وفي الثاني يكون للبائع بقدر قيمة الثوب والنقصان  
 على المشتري لان الصنف يشترى اجزاؤه في الثوب ويحلك والثوب تام بحاله  
 فكانت نسبة النقصان الى الصنف اقل من نسبة الشك في ذلك ان لا يضر  
 النقصان او بعضه الى الثوب والا فحسب في المثال وهو زيادة قيمته  
 مصبوغا عن قيمة الثوب والصنف كالمصنوع في المثال ليا وي مائة وثلثين  
 فلا شبهة في كون كل عين محفوظة بنيتها وانما الكلام في الزيادة فيها فان  
 صنفه محوطة في قيمتها البحث في المسئلة السابعة فان الحنفية لها بالاجماع  
 فهي باجماع المفسرين وهو الاقوى وان الحنفية الاثر العين في البائع وتعمل  
 بسطها على نسبة المالكين لجزء الاول حيث انما ما بقية العيدين وان  
 لم يزد قيمة الثوب شيئا بالصنف او نقصت لم يكن للمفسر شيء لان عين  
 الى البائع فاعية وعين مال المفسر ذاهبة كما مر والصفة شذوية فيبقى  
 الشك فيه قول واحد ويكفي قول المصنف ان ينقص قيمة الثوب به  
 للمفسرين وان كان في الثاني اوضح **قوله** وكذا لو عمل المفسر فيه علمه  
 كان شرطا بقدر الخل هذا من اذاد الصفة المحضة وقد كان عين العينة  
 بالسابق فانه من كونه بنفسه وبغيره وانما يكون شرطا بقدر الخل  
 زيادة العين بقدره خاصة والاجزاء في ما تقدم من الاقسام **قوله** ولو اسلم  
 سه متاع ثم اطلق المسلم البقيل ان وجد راس ماله اخذه والاضرب مع الغرماء  
 بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالمتن او بجهة المتاع وهو اقوى القول  
 الاول لان للشيء رجلا واحد وهو وجهه وصدان عين ماله دخوله في العموم ومع  
 عدمه يخرج به بغيره كما في كل غريم وبينه هو المسلم فيه فيضرب به وانما اعتبر

اعتبر القيمة لان الضرب باعتبارها والا فالرجح الى نفي الدين ووجه الثاني  
 مع تلف عين ماله ما تقدم في الشك من ان يمتنع تقدير المسلم فيه وفي بقية  
 نفي المسلم من الضرب والضرب فيكون هناك ان كان مع الضرب نفي الدين ومع  
 عدمه يضر بقيمة المسلم فيه اذ لا يصح له احدى من الغرماء وهذا هو الاقوى  
 وهو اختيار الاكثرين بحيث يتقيد به المولى من مال المفسر في نفي المسلم فيه  
 او يشتمل عليه بحيث يمتنع وقاؤه منه ولو فرض ذلك لم يكن له الضرب اذ لا انقطاع  
 للمسلم فيه ولا تضره ومن الممكن ان يصل الى جميع حقه بان يرض عدم قصور  
 المال حين التسليم وان كان فاضلا كما مر فلا بد من ملاحظة مثل هذا القيد  
 وعلى تقدير وصول البعض فلا وجه للضرب فيه ايضا وفي ما قرره المصنف القول  
 الكتابي والخصم ان يرض وجود العين وهو الثمن في المسلم من الضرب فيه  
 وبين الضرب بدينه وهو المسلم فيه وان وجدته فالضرب بين الضرب  
 فيضرب بالثمن وبين الامضاء فيضرب بالمسلم فيه **قوله** ولو اؤلف الجارية فليس  
 جازا لصاحبها ان يرضها ويبيعها ولو طالب بتمتعها جاز بيعها في ثمن رقبته دون  
 ولدها **قوله** وجوز ان يرضها بغيرها فانما عين ماله ولا يستلاد المقتضى لها ان  
 رجوعه اذ يجوز بيعها في ثمنها بخلاف ما ذهب اليه ولو اؤلف الضرب بالثمن جاز  
 بيعها فيه ايضا بالقلنا واما الولد فهو حر على حال ماله وليس سبيته حاله  
 ملكها فلا يسبى له عليه **قوله** واذا جنى عليه خطأ تعلق حق الغرماء بالدين  
 وفي حكم الجناية على عبده وموته ولا يصح من العفو هنا لانه تصرف في المال  
 وهو ممنوع منه **قوله** وان كان عمدا كان بالخيار بين القصاص وبين اخذ الدين  
 ان نزلت له ولا يتعين عليه قبول الدين لانها اكساب وهو غير واجب لما كان  
 الواجب في العمد بالقيمة هو القصاص والمال انما يلزم بالتراضي كان التخيير

يحيى

الدين

قوله وان كان ذو عسرة آلمه كان به ذمة فانه وهي التي تم تعاقبا وتلفيقا بقرينة وان وقع ذمة فانه يقرضه  
 عن المالك في الشراء **قوله** وان كان له دين فانه يقرضه **قوله** وان كان له دين فانه يقرضه  
**قوله** وان كان له دين فانه يقرضه

للغير على ما في المال في القصاص لانه حقه عين اخذ المالك به من القصاص ولا  
 عليه اخذ المالك لونه لانه لا يملك الاصل والاذن اكساب للمال وهو كذا في الاصل  
 لا يملكه فان اقصى فلا كلام وان رضى المالك بغيره في المال فانه يقرضه  
 عني مطلقا سقط حقه منها **قوله** فلم يملك له ان يرضه ان يرضه بها وكذا  
 لو كان له مملوكة ولو كانت امه لم يملكه لا يستحق المملوك مطلقا داره وذاتة وعلوه  
 المحتاج اليه منها وهذه الثلاثة لا تتابع ولا يبرم وماده المصنف على احد ارب  
 اما ان يكون هذه الاشياء في غير المملوك بغيره بان يكون موقوفة وهي ذمة على ما  
 يستثنى واما على ما يوجبها من الجاني وان البيع واما ان المولى لا يملكها  
 اذ لم يكن عين مال احد من الغرماء فيمكن المالك بواجبها اذ كانت فاجلة  
 عن خدمته ولو كانت خدمته تحصل بها فالقصاص لا يكتف بها عن مملوكة اخرى  
 بصديق المملوكة عليها وان ثبتت بالقرينة فيساق ما سواها مع احتمال عيبه  
 وضيم بواجبها المستقر يعود الى المالك بدلالة السياق ولكن يجب تقييده  
 بان المالك يمكن ان يبرم اليه **قوله** واذا شرب للمفسر شارب بالان  
 استحق وان استغنى عن حلف الغرماء قولا وهو الوجه وبقايل الجواز  
 لان في الدين اثبات حق الغرماء القول بالبيع والاشك وهو الاقوى  
 لان المال للمفسر ان تقتضيه الغرماء وان تعلق حقه به والحلف لا يثبت  
 مال الغير منقول الجواز لان الحجة بناء على عود النسخ اليهم وتحتون  
 المطالبة وهو ضعيف القول الجواز يخرج بذلك عن كون مال المفسر في حلفهم  
 استحلالا من وجه آخر وسوان كل واحد منهم ان حلف على جميع المال كما في  
 لاثبات مال غيره وهو باق في الغرماء فيمنع ايضا زيادة على ما تقدم وان  
 حلف على نفسه وهو القدر الذي يصيبه طم ثبت له اجمع بل حضر لانه

لان مال المفسر قلنا علم ثبوت جميع المال عند الحلف واخذ من حلفه على جميع  
 بانه انما ثبت به استحقاقه لا يرضه ما ذكرناه لانه يتعين اثبات مال الغير ايضا  
**قوله** واذا ائمت المفسر حل عليه ولا يملك ماله وفي رواية اخرى صورة اما الاول  
 فوضعه وفاق واما الثاني فالشهور فيها وحاله لا يملكها البتة وانما الدليل  
 والفرق بين الضرب الاول على المالك ان تصدق الوارث وعلى الوارث ان  
 منع من ائمة ان يملك حلف ثبوت من الدين والرواية المذكورة بخلاف رواية  
 ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال اذا مات الميت حل ماله وما عليه  
 من الدين وعمل بها الشئ في التيمامة وبعدها رواية مرسلة والشيخ  
 الاول **قوله** وينظر المحنة ولا يجوز الزامه ولا يبرم اجرة وفي رواية اخرى  
 هذا هو المشهور وعليه العمل ويل عاظما بقوله تعالى وان كان ذو عسرة  
 فنظرة الى ميسرة **قوله** اطلب جماعة من اصحابنا ان لا يثبت عليه الاكساب  
 ولا قبول الهبة ولا الصدقة ولا الوصية ونحوها ولو قيل بوجوب ما سبق عليه  
 كالحق سنا والرواية يجوز ما جرت رواها السالكين عن الصادق عليه السلام  
 عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يجلس في البيت ثم ينظر فان كان له مال  
 اعطى الفقراء وان لم يكن له مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم اضفوا به ما  
 اؤتمنتم اجزؤه وان شئتم استعملوه وعمل ما بين حرة ومال الدين في الخلف  
 واختاره الشهيد رحمه الله **قوله** يستحق اخضا كل متاع في سوقه ليقول  
 انما يستحق الاخضا اذا وثق بانها الزيادة لم يوجب في غير سوقه والافا لوجوب  
 الجواب لان بغيره اكثر لطاير واخصه بقيمة ولكن اطلق الجماعة الاجماع  
**قوله** وحضور الغرماء لغيره في الزيادة استباح هذا القسم من الخصومة  
 طم في الشرع ويمكن وجوبه مع رجاء الزيادة بخلافه وكذا يستحب حضور

الدين

الدين



المفلس أو وكيله فإنه أخير قيمة متاعه وأعرف بخبره من غيره فيمكنه على خبره  
بقدره ويعرف المحب من غيره وإنما كان كذلك لثبته فيه وأبعد عن التهمة  
وأظن نفس المفلس **والن** يدايع ما شئى تلفه **ج**حل هذا من  
المستحب ليس بأوجب بل الأجود وجوبه للتدبير على النفس وعلى الغرماء  
ولو وجب الاحتياط على الأنا والوكلاء في أموال سائرهم فلهذا أولى  
**بأن** ولاية الحاكم قرينة حتى أبعده من مسامحة المالك وحج قبل ما يحتاج عليه  
الفساد عاجلا كما تقتضيه الجوان ثم بائرا للمفلسات ثم بالغايات **بأن**  
هو الطالب وقد تعرض لبعض ما سألنا من الترخا والتقدم بوجوه **و**بعد  
بالمعن لانتراد المرتين **بد** ولا ينفك عما زادت قيمته عن الدين فيضها  
الى مال المفلس وما انقضت فيقرب الرهن يبقى دينه الغرماء **و**في حكم  
الرهن أحد الباني لتعلق حق الجاني عليه بقرينة واختصاصه وما يفضل منه  
فضله كالرهن **و**بما قد بان لو قصر عنها لم يستحق الجاني عليه الرهن لان  
سقطه لم يتعلق بالدين بل بالعين بخلاف الرهن فان تعلق بها وهذا التمسك  
يناسب الاحتياط لان الرهن منه معرفة الزائد والنقص من مفضل قبل  
القسمه **و**في التمسك قد تعلق بوجوه الخوف وبما هو أولى **و**ان يقول  
عليه ما ينبغي به الغرماء والمفلس دفعاً للتمسك فان تعاسر أعين الحاكم  
بما الحكم ينبغي ان يكون على سبيل الوجوب لان المحقق في ذلك لم يكن مال  
المفلس ومصره قال الغرماء **و**بان مع ذلك الاحتياط لان الحاكم يحجز على  
المفلس سقط اعتباره وكان وكيله وحق الغرماء الاستيفاس من القيمة  
وهي حاصلة نظراً للحاكم والحاصل ان يفيض اليمين المتعين فان انفقوا  
عليه **والأعين** بوجه هذا اذا كان معين كل واحد شئطوعا أو بآخرة تعجده

متجددة والأشياء المتبرع وقيل المارة مع صلاحية ذلك وهذا في الحقيقة  
عن تعيين الحاكم **قوله** وإذا لم يكن من تبرع بالبيع ولان ذلك المارة من حيث  
المال وجب أخذها من مال الفليس شخصي العارة جوازها بلجان بتلك  
وبصر في التذكرة لأنه بعد التصالح وهذا من جهة ما معنى قوله ولايت  
من بيت المال إذا لم يكن في بيت المال سعة أما لو لم يكن أو للاختصاص إلى  
صرفه إلى ما هو أهم من ذلك جاز أخذها من مال الفليس لأن البيع من عليه  
وفي التواضع أطلق أن المارة على الفليس وهذا الجواز **قوله** ولا يجوز بيع  
الفليس إلا مع قبض الثمن وإن تاجر التاجر بضاعة هذا الحكم واضح فإن مال  
التاجر يجب الاحتياط فيه كذلك وهل الحق في ذلك شخص في الفليس والغناء  
فيجوز مع رضاهم بحمل لأن الحق الآن يخصهم وهذا الجواز يظهر وغيره  
ستحاشي دينه بالمال وهو الجواز **قوله** ولو اقتضت المصلحة أخذ القسمة قبل  
يحمل في ذمة على احتياطا والأجل ودية لا يوضع ضرورة **قوله** انما كانت  
ذلك احتياطا لأن الفليس ضمن على القرض بخلاف الوديعة فانها آمنة  
لا يؤمن لها وأعتبر في التذكرة في القرض مع المائة الآمنة **قوله** وجوز  
والأى وإن لم يوجد مقتضى الحمل ودية وكيف الاستودع على التاجر  
ملاعات من رخصه الغرأ أو الفليس ومع اختلاف تعيين الحاكم  
المص إلى القبل شعر بتوقف فيه وجب التوقف من أن فرض الحاكم في الأموال  
أعلى عليها انما هو الاستيعاب كما هو أموال اليتامى وغيرهم من المرحوظ  
من مال الفليس ينبغي أن يجوز الاقتصا على الوديعة وإن أكل القرض وب  
قطع في التذكرة **قوله** وجوز وإن كان الأول حوط **قوله** ولا يجوز الفليس على  
داره التي يسكنها ويأجر منها ما يفضل عن حاجته وكذا آمنة التي تحده

تخبر في ذلك ما ذكرناه من الالتماس بحالهما وكيفية ما رأت في آخرها وجب الاستئذان  
بما يليق بها وسيع الفاضل ان أسكن أفرادها بالبيع وفي الأثر الحاجة إلى الخدم  
والأهالي لها بحسب حاله وشيها العبد في حكمها بآية ركوبه ولو احتاج  
إلى المتعة استثنى كالشرك وكذا استثنى له دست ثوب يليق بحاله شاء وضحا  
قال في التذكرة والأولى اعتبار ما يليق بحالها في الألبسة لما في حال زفوت وترك  
لباسه من الثياب ما ترك له قال ولا ترك له الزنبر والبساط بل يساع باللب  
والحذاء القليل القيمة ولا فرق في المستثنيات بين لو كان عين مال بعض الغنم  
وعدمه عندنا **قوله** ولو باع الحاكم أو ماله الخاس ثم طلب زيادة لم يفسخ  
العقد ولو اتهم من المشتري بالخروج عليه الإجابة لكن يستحب لأرب  
في استجاب الإجابة إلى كل إجابة فمنا أولى ولكن لا يجب له نصا بخصه  
إذا لم يكن البيع بخيار للبايع والأجاز الشيخ وفي وجوبه نظر أقربه ذلك وأما في  
قبض ثمن المثل للتفرقة على تحصيل الزيادة بالخروج فيكون كالطلب زيادة عن  
ثمن المثل قبل البيع **قوله** ويجوز على نفقة ونفقة من يجب عليه نفقة وكسوة  
زوج في ذلك عادة أشار إلى يوم فتمه بالبيع على هو وعياله نفقة ذلك اليوم  
الظاهر ان المراد بعادة أمثال من هو في شرف وضعته وبما أوصاه به  
ما هو عليه الآن ولو مات بعض من ينفق عليه في أثناء النكاح فارجع في  
بقية نفقته نظر من ان النفقة عليك طلقا أو طلاقا استجماعا شرائط الأحوال  
زناحما **وساوي** ان شاء الله الكلام في **قوله** ولو مات قدم نقد على  
حقوق الغنم ويقتصر على الواجب وكذا تقدم كمن من يجب نفقة عليهن  
يجب تفتين عليهن قبل الأفلاس ويتصل على الواجب وهو ثلثة أثواب بعين  
فيها الوسط مما يليق به عادة ولا يقتصر على الأدون مع احتمال الوعد قطع

منقول

الملك  
الملك  
الملك

قطع في الميان ولو اكتسبها الشوب الواحد في ثأدي الواجب لكم الاقتصا  
 عنها وكذا يستثنى ثمنه الجسيم من سدوره كما هو في سائر غيرها **قوله** اذا  
 قسم الحاكم مال الخلفس ظهر غرم اقتضا وشاكرهم الغرم اذا ظهر غرم بعد  
 القسمة فالحق انما ان طالب بدين من مال الخلفس ان يكون باعوا بعد قسم  
 او طالب بدين من الاول اما ان يتجدها مع بعض الغرماء مع غريم من بين  
 الحاكم قد باعها وجعل ثمنها في ماله او غيرها باي الغرماء بالسوية وفيها عدا  
 الصورة الأخيرة لا يتوجه الاقتصا **القسمه** لان العين اذا انقضت من اقليم  
 بغير يدين وفي الأخير المطالب بدين قولان احدهما وهو الذي يجرم به  
 المعاد ان القسمه تنقض تامين فسادهما من حيث ان جميع الغرماء يسووا  
 في المال وقد وقعت القسمه بغير رضا البعض فيكون كما لو قسم الشكا في طهر  
 لهم شريك آخر **والطحا** انما لا تنقض بل يبيع الغرم على كل واحد بحصة  
 يقتضيها الحساب لان كل واحد منهم قد ملك ما هو قدر نصيبه بالاقراض  
 الصادرة من اهله في حمله فلينجز التقصا لانه يضيء بطلان الملك الثابت  
 اما **القسمه** الزارة على قدر نصيبه باعتبار الغرم الاخر في ثأديه مملوكة يستعاض  
 ويضعف ان الملك كان متبنا على الظاهر **فان** الحكم الحق فيهم وقد تخرجه خلافه  
**قوله** وفي نفس الامر من سائر ما تقدم ان **قوله** ذلك انما يتم في الشكا وهذا  
 لا شركة اذا مال الخلفس ثم يتحقق الاينفا فلا يتحقق الغرم الاخر سوى القسمة  
 وما عداها الحق كما يكون حصره في الزبوة **قوله** فان هذه وان جعلها بائنة  
 حقيقة لكن الاينفا ايضا مشروط بطلان المال على سبب جميع الغرماء فانما  
 ما فيه لم يكن ظاهرا سواء تم فحقت ظاهره **قوله** ان من يشاركهم في التقصا  
 المال يبع القسمة الاولى والغرم المتجدد وان لم يتحقق سوى القسمة الا



أما شاعري في جميع المال فمميز بغير ذلك لا يصح وكان القول بالقبض أجز  
 وج فلا فرق بين الأقسام السابقة كلها وليس هذا الشيخ الطائري على هذه  
 التسمية مثل من البيع بأحد أسرار بل أن ذلك البيع يطلعه من حيث هو  
 هذا الغريم انطفا من رأس ونظر خاصة القولين في القام المحي والسمعة  
 على التقضي لشارك المتجدد فيه دون الآخر وفيما لو تصرف واحد في مقدار  
 نصيبه فعلى التقضي بين بطلان دون الآخر وفي وجوب الزكاة ولو باع نصيبه  
 نصبا ما اجتمعت الشروط فعلى التقضي بين بطلانها وعلى الآخر يجب إلى  
 غير ذلك من القوائد **قوله** إذا كان عليه ديون حاله وموجله قيمت ماله  
 على الحاكم فاختاره **قوله** أي موجله عن التسمية فإنه لا يقسم ماله لو كانت موجله  
 عند الخ وحلت عنه التسمية شارك في الباقي وإن كان الخ له ابتداء له لأجل الحالة  
 ولو حل بغير سهمه القبض شارك في الباقي وضرب جميع المال وضرب باقي  
 الغريم بقبضه ولو **قوله** إذا جنى عبد المفسر كان الجاني عليه أولى به ولو  
 أراد مولاة فله كان للغريم منصفه قد تقدم أن الجاني عليه أخت بالعبد الجاني  
 من الغريم ومن الميراثين لا تحصر حق في العين بخلافه وإنما يكون أجنبي به  
 مع استحباب البنائة لقيمة والد لا استرق منه بغيرها وضرب الباقي إلى  
 الغريم وإنما يصح المولى من قلم عدم المصلحة في قدره فوضعت بأن كان  
 كسوبا ينفذ ماله في حين التهمة وقيمة باقية فله المصلحة ولو كان  
 الجاني المفسر كان غريمه أسوة الغريم والفرق بين جنايته وجنايته عبده واضح  
 فإن الجاني عليه بصورة العبد تعلق بغيره الجاني وهذا تعلق بغيره الجاني  
 وكان لغريم الغريم وقد تقدم وجه مشاركتهم في تأخير سببه عن الجاني

الاشارة

الاشارة ان الغريم

عليه

الاشارة ان الغريم

لا يلزم

في حق النكاح  
 لا يجوز

**قوله** لا يجوز حبس الغريم مع ظهور اعساره عدل عن القيل المذكور في العنوان  
 العام إلى المفسر إلى الاسم الظاهر وهو الغريم للتبعية على أن هذا الحكم  
 لا يتحقق بالمفسر بل يأتي في المدين الموقوف أو المأجور أو المستأجر  
 في حقه القيل لا يجوز والأفلاطون الموقوف أيضا **قوله** وشيت ذلك ما هو  
 الغريم **قوله** إنما ثبت بموافقة الغريم في حق الموقوف خاصة فلو تصرف الغريم وأخت  
 بعضهم دون بعض قلنا لئن كانت الجثة إلا أن يكون الموقوف شقرا أو غلاما فثبت  
 مطلقا **قوله** أو قيام البينة **قوله** ثبت بذلك على خلاف بعض العامة حيث جعل البينة  
 بالأعسار غير مانع من حبسه مدة يغلب على ظن الحاكم أنه لو كان له مال لظهر أو  
 سأل الحاكم على شرط البينة وكيفيته شهادتها **قوله** فإن ذكر أو كان له مال  
 ظاهر أو بالتسليم فإن امتنع الحاكم بالجاني من حبسه حتى يوفى وبين بيع أمواله  
 وقيمة ما بين غنائه أي لو تكرر الغريم والمدينون في الأعسار بأن ادعاه المدعي  
 وأكراه الغريم ومع ذلك فقد ظهر المال عليه ما هو والحاصل أنه مع عدم إبقاء  
 المدينون دينه وظهور مال له يأمره الحاكم بالوفاء وإن امتنع منه حبسه حتى  
 وإما أنه إلى أن يوفى وبين أن يوفى بنفسه فإن كان له مال من حبس الحق  
 صوابه وإن كان مخالفا بعد عنه وأوفى وحل لصاحب الدين لا غلاظ  
 له في القول بأن يقول له لظالم نحوه **قوله** أصله عليه وأكراهه على الوفاء  
 يحل عقوبة وعرضه وأكراهه على الوفاء والعقوبة لا غلاظ له في  
 القول فإن أصح على ذلك جاز الحاكم ضربه **قوله** لو لم يكن له مال ظاهر وأدعى  
 الأعسار فإن وجد البينة قضى بها وإن عدها وكان له مال لو كان  
 أصل الدعوى ما لا يحس حتى ثبت أعساره **قوله** المدا أنه كان قبل الذي  
 الآن تلغى والذكر يكون أصل الدعوى مالا أن غريمه الذي قد ثبت كونه دفع

لا يلزم

لا يلزم

الذي قاتل ماله بأن أعساره وهو مالك فثبتا أو أقرضه مالا ونحو ذلك  
 والمدينون يدعي أنه أو يتكرر وصوله إلى قيم البينة به فأنح حبس حتى  
 ثبت أعساره لأن أصل المال بدار ذلك المال في يده وظاهر العبارة كثيرة  
 أقدم ذلك من مجرد ثبوت الدين واستناعه من التذكرة أو إذا لم يكن  
 له بينة بذلك لحلف الغريم على عدم التملك إذا حلفوا حبس **قوله** وإذا شهدت  
 البينة تلغى أموال القضي بها ولم تكلف المدين ولو لم تكن البينة تطلعه على الجاني  
 أمره أما لو شهدت بالأعسار مطلقا لم يقبل حتى يكون مطلقا على أموره بالصحبة  
 المؤكدة إذا شهدت البينة للمدين بالأعسار فاما أن يكون مستند شهادتها  
 عليها تلغى ماله وأطلاعا على حاله فإن كان الأول بأن شهد الشاهدان على  
 تلغى أمواله قبلت وأن لم تكن تلغى على الجاني أمره لأن الشهادة بذلك على الأقل  
 الجاني وشبوت تلغى ماله يحصل الغرض من فقره وإن شهدت بأعسار مطلقا  
 أي من غير شرط تلغى أمواله فلا بد في ذلك من كون الشاهدان لصاحبه وكذا  
 مع المشهود له ومعاشرته كونه بحيث تطلعان بها على الجاني أمره غالبا فإن  
 الأموال قد يخفى ولا يعرف فثبتها إلا بأشكال ذلك وأما اعتد هذا كونه  
 ما لو شهدا بثلث ماله لأن مرجع هذه الشهادة إلى الشهادة على النفي فإن معنى  
 إعساره أن ماله لا يفي الشهادة على النفي أن لا يقبل حتى ذهب بعض العامة  
 إلى عدم قبولها هنا لذلك وأما قبلت عنينا وعند أكثر من خالفنا بقبولها على  
 وجه يوجبها بالاشهاد بأن يكون من أهل الخبرة بحاله وكثرة خاطبه وطول مجاورته  
 حتى تطلعت على الجاني أمره وشهدت مع ذلك بأشياء يتحقق النفي لأعلى  
 النفي القوي فإن يقول أنه لا يملك إلا قوت يومه وشايب به ونحو ذلك  
 فاذ لم يكن مطلقا على الوجه المذكور جاز أن يستند في إعساره إلى ظاهر

الاشارة

حاله ومع ذلك فالغريم إذا حلف كما ذكره المصنف والمجاعة لأن الاحتياط لا يرد بها  
 رأسا ولا صراحة فيما تلغى الأموال بغيرها المدين بغيره البينة الاثبات فانه لا  
 باليمين كما قطع به المصنف وتبع عليه العامة في غير التذكرة أما فيها فحكم  
 واشتت على البينة في بينة الكف ومن بينة الأعسار بحيث أن البينة إذا شهدت  
 بالملك كان لمن ثبت له أصل مال واعترف الغريم بثلثه وأدعى ما لا غرة فاقطع  
 يلزم المدين وأفتى في موضع آخر منها بأكثر من في الموضوعين فثبت أن فيه  
 تكذيبا للهدوء وقوله صلى الله عليه وآله البينة على المدعي واليمين على  
 الكف والتفصيل فاطع للتذكرة خلاصة ما ذكره من الحكم وغاية ما نرى من  
 الفرق بين الموضوعين وأقول **قوله** أن يخلص الحكم في ذلك للبحر من الأشكال والفرق  
 لا يخرج من نظره وذلك لأن شهود تلغى ماله أما أن يكون شهادتهم على أصل المال  
 الظاهرهم من غير شرط كالأصل بحيث يحتمل أن يكون له مال آخر لم تلغى كما  
 هو الظاهر من قول المجاعة وتعليقهم المسئلة وتصريحهم بعدم إعسار لو لم يكن أصل  
 الخ في محال وتلك مع هذا ثبوت إعساره لأن حاله التسمية إلى المال بطلنا  
 بمجهول مطلقا حتى لو فرضنا أن هذا المال الظاهر لم يكن له ما ينافي ثبوت ما للبينة  
 باطنا والحال أنه لا يجوز وإن أرادوا بعدم إعسار الظاهر على الجاني أمره أن الحاكم  
 لا يثبت إعساره على ذلك مع أن الخ لا عليهم بغيره فليس الأمر أن لا يثبت إعساره  
 في شهادته كما صح بهذا المعنى بعض الأصحاب اشكال الفرق بين الأمرين لأن ذلك  
 آتت في الشهادة على مطلق الأعسار ونحوها نحو الاثبات بل لا يتحقق النفي غير متيقن  
 على هذا الشرط فإن مرجعه إلى مجرد شهادتهم إلى جاني الأمر وهم حكم المدين متفرع  
 على ما مرزاة فإن التيقن في بينة الكف بالأطلاع على ظاهر حاله فلا بد من القول  
 باليمين لأنه يصير بهذه البينة لمن لم يعلم له أصل مال مع احتمال وجوده لعدم

أمره

لا يلزم

والأصل

بأن يثبت على عاينه

لا يلزم



الى العيين في سيرة الاعصار المظلم المائل لان ذلك انصاع اليه كغيره من الاعصار  
 التيحصر في ذلك مع البينة امر اخر لا ضالة له في هذه القضية وان اعتبرنا  
 اعتبارا بينة انطبقت على اخص امر كما ذكره بعضهم فوجدوا عدم اعتبار العيين معها  
 لما ذكرناه ونعني ان بوجه كلام البينة الاول على عدم اعتبار الخبرة الباطنة في  
 شهادة الشاهد لا نظر الى الحكم ولا بالنظر الى الشهود فان المدعيون لما كان  
 يعرف له اصل مال ولو يكون الدعوى كذلك فلا بد له المائل الثابت فظاهر  
 من امر يدفعه قاضا شهيدا بثلث امواله التي يطالبون عليها فقد لا يتفادى عن  
 ذلك الاصل الباقى في المال وان امكن بقا بعضه الا انه غير معلوم والتكليف انما هو  
 بالظاهر بخلاف ما اذا شهدوا باعصاره فان المراءى لهم لم يطالبوا على ماله وهذا  
 لا يدفع ذلك الاصل الذي هو بقا المائل السابق بوجه فلا بد من ذلك من الخبرة  
 الباطنة والعبرة بالخبرة ليحصل الظن بثلث ذلك المائل وانما حصل ذلك فظهر  
 الفرق بين المالين ويوجب ايضا ما نثاروه من ثبوت العيين في الاول دون  
 الثاني لان الاول لا يرضى للمال الباطني قهنا ولا قلنا لعدم الاطلاع على غيب  
 الثاني لان كثر ملاءمته ومجاورته والاطلاع على الصبر على ما يصير عليه فيكون  
 يبره مال عادة فيبعد الظن الغالب بعدم المائل فلا يجمع ذلك انضمام العيين  
 الى البينة نعم لو ادعى الغريم وجود مال مخصوص للمدعيون واعترف بعدم غيبته  
 الشهود بتفحص محب العيين في الاول ايضا ولم يعتبر اطلاق الشهود على اخص امر  
 الا ان هذه مادة مخصوصة والمسئلة اعم منها والظاهر من عبارة الاخيهما في غيرهم  
 في هذه المسئلة هو ما يوجبها في آخر من ان شهود الثالث لا يعتبر اطلاقا على ماله  
 في انفسهم ولاننا لا نختلف في شهود الاعصار ووجه ما بيننا وبين الحق في كل  
 نرجح الله قولا منهم على الثاني من الوجه وهو ان المراءى عدم علم الحكم باطلاعهم مع

الوجه

خاصة

غير

مع اشتراط في نفس الامر فصل الناس في القوق على تقريره وفي العيين في الاول  
 انما نحاشي الذي على تقريره فان الاطلاع على باطن امره ان كان معتبرا فيها  
 ان يقال باشتراط على الحكم بما فيها او لا فيها انما لا على العبد والوقت  
 ليس بجديد وان لم يطالبوا على اخص امر في الثالث على ما ذكره ويكون انما العيين  
 فيه او ليس بالآخر كما ذكره في التذكرة دون العكس لان الخبرة الباطنة انما تد  
 قلنا قويا معناه الى البينة بعدم المائل ونحو التذكرة في انما العيين في الاول  
 دون الثاني اجود وانما ان الخبرة المعقولة في شهود الاعصار ان  
 اطلع الحكم عليها فلا كلام ولا في الاصل الا اننا نتصور انه من هذه البينة ونحو  
 وقطع في التذكرة وقد عرفت انه يستحق كونه على الاثبات المتضمن للثاني لان  
 الشهادة على الثاني القوق غير مسموعة لانه غير محصور وهو آت في جميع الشهادات  
 التي على هذا الوجه وقد تقدم منها الشهادة على عدم اخراج المالك الزلوة ومنها  
 الشهادة على ابي البيع والقرض ونحوها من العقود فانه لا يلزم قولنا بما عدا  
 او ما اقرضه ونحو ذلك بل لا بد من خبره على وجه مضبوط بان يدعي الخصم ائتمنه  
 باع يوم كذا عند الزوال في موضع كذا فيشهد الشاهد ان ائتمنا ما عدا في ذلك الوقت  
 لانه في ذلك الوقت في مكان اخر وفي كلام آخر ونحو ذلك وكل ما ادعى عليه ولا يجوز  
 تقلل في وقت معين فيشهد الشاهد ان ائتمنا في ذلك الوقت كان ساكن الا انما  
 او في مكان اخر بعيد عن القوت ونحو ذلك وكما لو ادعى المولى عليه بعد زوال  
 الولاية ان المولى ائتمن المصلحة فلا يكفي شهادة الشاهدين بذلك لعدم المحضر في هذا  
 الثاني لان ما يدعي من ياتر على وجه مخصوص بان يدعي المولى حاجته الى التفقة فيشهد  
 الشاهد ان بغناه سبب كذا او يدعي الذي خوف انطبقت عليه من وجه فيشهد  
 الشاهد ان بائنا ذلك الوجه الخاص بوجه مضبوط ونحو ذلك مما لا يحصى والمج

في الى اعتبار انضمام الثاني وحصره بالاعتبارات الشبوتية **قال** وان لم  
 له اصل مال وادعى الاعصار قبلت دعواه ولا تكفي البينة وللغرض مطالبة  
 بالعيين المراد هنا باصل المائل لا يشمل على الدعوى الا البينة التي قبول قوله  
 فلا يكون الاصل السابق في تسمية بل غرضه والحاصل انه متى لم يعرف له  
 مال قدم ولا كان اصل الدعوى مالا بان كان ماله اجرة عمل او عوض ملاء  
 او ارض جناية ونحو ذلك بل قول المدعيون في عدم المائل بغير بينة لا يحكم له  
 والاصل عدمه خلافا لبعض العامة حيث منع من قوله الابع البينة كما  
 بناء على ان الظاهر من حال المراءى عليك شيئا قل ام كثر **قوله** واذا قسم  
 المائل بين الغرماء وجب اطلاقه اي اطلاقا من الجبرس ان كان حرا  
 ولا يخص ذلك بالفس كالتكامل السابقة واما اطلاق الجبرس من الجبر  
 بعني تلك جبر فساكن الكلام فيه **قال** وهل زول الجبر عند جبر الاداء او يقتصر  
 الى حكم الحاكم الاول انه زول بالاداء الزوال شبهة غير مبررة الى الفلاس  
 المجوز عليه وفيه تشويش الغرض كما قد عرفت والاولى ان يعود الضم الى الحديث  
 عند سابقا الى الفلاس المدلول عليه بالقيام المحقوله الباب فان فواضله  
 بالعرض وارجح المع هو الاقوى لان الجبر عليه انما كان لغرض الغرماء ليشتموا  
 امواله الموجودة وقد حصل وجوده فوقف على حكم الحاكم ان لم ثبت الا باثباته  
 فلا يرضى الا برفع كالتشبيه ولا يخرج من الجبر الى الخط وانما جبر الشبهة الملائم  
 منوعة لما يشاء من زوال الضم المتفق له بخلاف التشبيه فانه لا يملك زواله  
 الا بالاعتبار المستند الى الحكم هذا كله كما عرفت الغرض ان لا مال له سواء  
 او عليه فغيره فلو ادعى او بعضهم عليه لا اخر فيه التفصيل السابق

منه

بالبينة

فان

الثاني عشر

المنع والمحرر شرعا هو المنوع من التصرف في ماله كالمصرح الله للبحر توصف  
 وشركي في القدر هو المنع والتضييق ومنه مني الحرام جرم المافين المنع  
 استدعا ويلتزمون جرم الجبر الذي جرمنا على العقل لا لا يمنع خاصة  
 من ارتكاب القبح وما يفرق عنه قال الله تعالى هل في ذلك قسم الذي جبر  
 وعرفه شرعا باقتناع من التصرف في ماله والمراد طلق التصرف اعم من  
 كونه في جميع المائل وبعضه فيشمل الجبر على التصرف ونحوه من منع من الجبر  
 على المريض الذي يمنع من التصرف في بعض المائل فلا بد انما اراد  
 التصرف في الجميع ورد له وفي البعض ورد له فان التصرف في العامة فيمن  
 يصار الجميع والبعض وبذلك القول في ماله فانه مفروض ان لا يدل على العموم  
 يصح له ان يرضى من منع من التصرف في جميعه كالتصديق وفي بعضه كالمريض  
 وقد عرفت ان العبد يملك وان كان جبر عليه كما سلف في البيع ونحوه فيقول  
 في التعريف وانما رد النقص به على من لا يقول بملكه وما قرأه سقط ما اورد  
 عليه ايضا من انه ان اذ جميع المائل خرج المريض وانه اذا خصه في العبي  
 والمجنون وان العبد خارج لانه لا يملك شيئا وكذلك جوارح اقل من ان  
 احد الا يمنع من التصرف في ماله بالاكل والشرب ونحوهما من الامور الضرورية  
 فانه ليس التعريف مابذل على النعيم او التخصيص بل من صدق عليه المنع  
 من التصرف في ماله على وجه كان في جبر عليه نعم بما يتحقق في طرده  
 بالمنع من التصرف فيه بغضب ونحوه فانه لا يثبت جبر عليه شرعا فلو اضا  
 اليه ما يدل على المنع الشرعي كان حقا واعلم ان عرف الفلاس هذا التعريف  
 مع انه اخص منه فقد جرد في تشكيها فيه **قوله** في موجهاته وهي سبعة  
 خضر اسباب في السبعة المذكورة بجملتي لا استقرار في ولا ما سواه وقد عرفت

فان  
 انظر في هذا السلك  
 في موجهاته



عادة النكاح بالبحث عن هذه البنية وعند الباب لها في اقسام كثيرة  
 يتناولها التعريف ولا يذكرها كالحجر على الراس وعلى المشتري فيها اشتراط  
 قبل دفع الثمن وعلى الناحية في الثمن المعين وعلى المكاتب في كسبها لاداء  
 والنفقة وعلى المهر الذي يسوغ عوده وغذ ذلك مما هو مذکور في  
 تضاميف البنية ومرجع الصور الى قسمين فمن سيجر عليه حق نفسه  
 ومن سيجر عليه حق غيره فالاول الصبي والمجنون والشفقة الثاني  
 الباقي ثم الجرا اما عام في سائر التفقات او خاص بعضها والاول اما  
 ان يكون ذاتا غير برول سببه فيها او لا والاول الصغر والثاني الجنون  
 والخاص اما ان يكون الجرح مقصودا على مصلحة الجرح او لا والاول  
 الشفقة والثاني اما ان يكون موقفا على حكم الحاكم او لا والاول المعانين  
 والثاني المرض وباقى الاسباب يعرف بالكتاب **ويصلح بلوغا لانا**  
**للشعر الخشن على العانة** احترق الخشن عن الشعر الضعيف الذي ينبت  
 قبل الخشن ثم برول ويعبر عنه بالزغب وبشعر العانة عن غيره كشعر الابط  
 والشارب والحيث فلا عورة بها عندنا وان كان الاغلك خرها على البلوغ  
 اذا لم ينبت كون ذلك ليلا شرعا خلافا لبعض العانة واستقر في الجرح  
 كون نابت اليه دليل لا دون غيره من الشهور والعادة فاضية به ولا ريب  
 في كون شعر العانة علامة على البلوغ انما الكلام في كونه نفسه بلوغا او دليلا  
 على بلوغ البلوغ والمشهور الثاني لتعلق الاحكام في الكتاب والشفقة على  
 الخلق والاختلاف فلو كان الاناث بلوغا بنفسه لم يخص غير ذلك لان  
 البلوغ غير مكتوب والامانات قد كتب بالدواء وطولها على النكاح والبلوغ  
 لا يكون كذلك ووجه الاول ترتيب احكام البلوغ عليه وهو اع من الدعوى ذلك

البلوغ

المرضى  
المرض

خرج لبلوغها وانما يفتقره ونوعا بجماع وغيره حكمه لفقدها فاذا بلغ الا  
 يكمل الحبل والخرج المني من الذكر او من قبل المرأة مطلقا لا يخص  
 بالاختلاف نعم لا بد من كونه في وقت يحتمل البلوغ فيه فلا عورة بها ينفصل  
 بصفتة قبل ذلك وحده عندنا في جانب القلة في الانثى تسع سنين  
 واما في جانب الذكر فاقفد له على حجة معتدلة فهو قبل التذكرة من  
 الشافعي ان مدة تسع سنين في الذكر والانثى والقيس وجهان آخران  
 احدهما حتى يشبه اشهر من السنة العاشرة والثاني تمام العشرة ولا بعد  
 ان ما بعد العاشرة محتمل **ويشترك في ذلك الذكور والاناث**  
 هذا عندنا موضع وفاق واما على خلاف الشافعي فان له قولان بان  
 خروج المني من النساء لا يوجب بلوغهم لانه نادر فيهن ساقط العبرة  
 وفساد واضح واما الخنثى فمشاركهما في الاول ان ينبت على فرجها  
 معا والافلا وما خرج المني منها فسياتي حكمه **وبالسنين وهو**  
 بلوغ خمسة عشرة للذكور وفي اخرى اذا بلغ عشرة او كان بصيرا  
 او بلغ خمسة اشبار جازت وجبته واقتضت منه واجبت عليه الحدود الكاملة  
 المشهور بين اصحابنا ان لا يكون اجماعا هو الاول والمعتن من التبيين القرينة  
 دون التسمية لان ذلك هو المعبود في شرعنا ويعتبر اكمال السنة الخامسة عشرة  
 والاسعة في الانثى فلا يكفي الطعن فيها علمنا بالاشهاد وفتوى الاجماع  
 ولان الدراخلة السنة الاخرى لا يسمى ابن خمسة عشرة سنة لغزو لادها  
 والاكثاف بالطنن فيها وجه للشافعية واما رواية بلوغ الخنثى في جواز الوصية  
 فهي صحيحة وفي معناها روايات الا انها لا تقتضي البلوغ بجزا انقصاصه  
 بمضا الحكم ومن لم يتم ابلوغ خمسة اشبار في رواية اخرى وان كان منهم

الذكور

والمرأة

سنة  
والخنثى

الاخيرة

سواء كان مسلما او كافرا **يشترط** على خلاف بعض العامة حيث  
 خصه بالكفر نظرا الى انه لا يمكن الرجوع اليهم في النكاح بالسن والاختلاف  
 بخلاف المسلم واما نيب هذا القول الى الشيخ **وتزوج المني الذي**  
 يكون منه الولد من الموضع المتعارف كيف كان اشتملت هذه الجملة  
 على ثلثة احكام تخصص في موجب البلوغ وتغير اخذها كونه ما يكون منه الولد  
 وظاهر العبارة ان الذي ينسب فيه يكون منه الولد وما لا يكون وان  
 البلوغ لا يقتضي الا بالاول وقد قدم هذا المعنى جماعة وفي حاشية الشبيه  
 ترجم الله على القواعد نقلنا عن بعض العلماء يعلم المني الذي منه الولد ما ليس  
 منه بان يوضع في الماء فان طفا فليس منه الولد وان رسب منه الولد  
 الظاهر ان هذا المعنى فاسد بل المعنى في البلوغ خروج المني مطلقا سواء  
 صلح لتلقي الولد بحسب نفسه ام لا لاطلاق النصيب الدالة على ذلك  
 المتشابهة لحل النزاع والوجه في هذه الصفة انها كما شقة لا مقيدة والمرد  
 ان المني هو الذي من شأنه ان يتلقى منه الولد وان خلفت في بعض الافراد  
 لعارض وفي بعض العبارات منها التذكرة خروج الماء الذي منه الولد  
 وهو حيد والصفة فيه مقيدة فان الماء شامل فحمل المص وتبع العامة  
 الى المني ووصفه بذلك ولا يفيها ايضا من ارادة المني الذي ذكرنا من  
 كون المراد ما من شأنه ذلك بل لا يفيهم منه اشتراط كونه بالفعل وتاثيرها  
 كونه من الموضع المتعارف واما اعتبار ذلك مع اصطلاح الادلة لوجوب  
 حمل كلام الشارع على ما هو المعهود المتعارف خصوصا وفي بعضها  
 بلوغ النكاح واما كون من المعتاد فلو خرج من جرح ونحوه لم تعتد به  
 ومنه ما لو خرج من احد فرج الخنثى وانما قلنا انه لا يحتمل محالة بل

الخنثى

المعوم من العبارة انما هي واحدة ومعنى اقيمت على الحدود الكاملة انك  
 لا تقتصر بها شي لان الصبي اذا فعل ما يوجب الحد وعلى غيره انما يوجب  
 بما لا يبلغ الحد ولما رواه اخرى ان الاحتكام يجري على الصبيان في  
 ثلثة عشرة سنة واربعه عشر سنة وان لم يحكم وليس فيها تصريح بالبلوغ مع  
 عدم حجة سنة وهذه الرواية قد تمها المص في الفاضل عقيبها يقول في  
 اخرى اذا بلغ عشرة او هنها غير الاخرى من غير سببي رواية وليس يجزئ  
 واما الخنثى فلانص فيها بالخصوص لكن اصل عدم التاكيد والبلوغ  
 ينتضي استحباب الحال السابق الى ان يعمل الحمل وهو بلوغ الخنثى  
 ان لم يحصل قبله امر اخر كما سيأتي **وله** والآن في بيع هذا المشهور  
 وعليه العمل وقد روي انه يحصل بجنس سنين وذهب ابن الجنيدي فيهم من  
 كلامه الى ان الحمل لا يرفع عنها الا بالزوج وبما نادان واطبقنا لقولنا  
 على خلاف ما ذهبنا اليه في المرأة وعلى ان بلوغها بالسن لا يكون دون  
 خمس عشرة سنة واما اختلافنا فيما زاد **اما الحمل والجنس فليس بلوغا**  
 في حق النساء بل قد يكونان دليلا على سبق البلوغ لا خلافا في كونها  
 دليلين على سبق البلوغ كما لا خلاف في كونهما بلوغا بانفسهما اما الجنس  
 فقد علق الشارع احكام المكلف عليه في عدة اخبار لقوله صلى الله عليه واله  
 لا يقبل صلوة حائض الا بخمار وقوله صلى الله عليه واله اذا بلغت الحيض  
 لا يصح الا ان يرى منها الا هذا وأشار الى التوجه واللفظ واما الحمل فهو  
 مسبق بالانزال لان الولد لا يتلقى الا من الرجل والمرأة واما المرأة كما  
 ثبت عليه تعالى بقوله من نطفة امشاج اي خلطة ماء الرجل ماء المرأة  
 دليل على سبق البلوغ الا ان الولد لا يتبين الا بالوضع فاذا وضعت



كلما بلغ قبل الوضع بشتة اشهر وثني ان ولدت تاما ولا فوق بين  
ما ولدت تاما وفي ثمانية اذ اعلم ان ادى او مبدا نشوء كالعلة اذا انقضى  
ذلك فتولد المصير بل كقولنا ان دليلا ليس تردده في الالتماء لانها اجابة  
وانما اني بشتة التفصيل لانها مسبوقة فانها لا يجرى بها من العلامات  
خصوصا قد لا التماس على البلوغ بحيث يتوقف عليه حكمها ما درنا  
التفصيل ويمكن ان التفصيل في اليض اشارة الى فائدة اخرى هي انه  
من الاحكام حكمه اني باب اليض بان الدم الحاصل قبل التسع  
لا يكون حضا وان كان بصفته وانما بعض الحكمه ما كان بعد  
واذا كان كذلك فبفتي فائدة ولا لانه قبلها لا اعتبار به وبها لا  
اليد ويمكن ان يقال تظهر فائدة في الجهول منها فانها اذا زارت ما هو  
بصفته كما معاشرة في العلة والشرع حكمه بغيرضا ويكون دليلا  
على سبق البلوغ لان هذا لا يمكن كونه قبل التسع مع اقترانه بل لان  
الغالب على ان شدة لا يتبع الا بعد التسع بسنتين وثمنا ولا لانه  
التصور على كون اليض موجبا للاحكام لان حضا وفاء لغرضه  
فيظهر شدة التفصيل هنا ومعنى دلائلها على سبقها انما اذا  
يحكم بلوغ المرأة قبلها فلما وقعت عقدا قبلها فلا فضل حكم بغيرضا  
**قوله** الحق في الشكل اذا خرج بنتين من الفرجين حكم بلوغه وان خرج  
من احدهما لم يحكم ولو حاض من فرج الاناث والمضي فرج الذكور حكم  
بلوغه **قوله** لما كان الحق في المسكن مختصا في الذكورية والانثوية وانما  
اشتبه حكمه في الحائض لاجتماعها في حصوله وصف من اوصاف  
البلوغ يتحقق فيما اما لا شدة بينهما كالانبات او الحائض الاخرين

الرجل

بدره الحائض  
قد

تفصيل

من في الفرجين حكم بلوغه وان خرج بنتين من الفرجين حكم بلوغه وان خرج من احدهما لم يحكم ولو حاض من فرج الاناث والمضي فرج الذكور حكم بلوغه  
قوله لما كان الحق في المسكن مختصا في الذكورية والانثوية وانما اشتبه حكمه في الحائض لاجتماعها في حصوله وصف من اوصاف البلوغ يتحقق فيما اما لا شدة بينهما كالانبات او الحائض الاخرين

بطريق اول البلوغ خمسة عشرة او يكون بها معا للوجوهين على التقدير  
كما لو امتنع من الفرجين حكم بلوغه لانه ان كان ذكر افعا امتنع من  
فرجه المقاد وان كان انثى فذلك مثله ما لو امتنع من فرج الذكر  
يعرض شح وانسان الانسان من الذكر لانه ان كان انثى فقد بلغ السن  
وان كان ذكر افعا امتنع في وقت امكانه اما لو امتنع من احدهما  
خاصة فانه لا يحكم بلوغه بل ان يكون ذلك الفرج راء فلا يكون حضا  
ومثله لو حاض من فرج النسا خاصة هذا هو الذي اخاره الذكر العلة  
ولبعض العامة قول بان ذلك كاف في البلوغ لان خروج المني من  
فرج الذكر حكمه كونه ذكر كما حكم به لو خرج البول منه خاصة وكذا القول  
في اليض والمضي من فرج الانثى ولان خروج مني الرجل من المرأة  
واليض من الرجل مستحيل فكان دليلا على التعيين ومعنى شدة التعيين  
كان دليلا على البلوغ ولان خروجها معا دليل على البلوغ فخرج احدهما  
اولى لان خروجها يفضي الى تعارضها واسقاط دلائلها اذ لا يتصور  
ان يجتمع حوض من مضي رجل ولغيره في الذكره الياس من هذا القول  
وهو في محله لو صار ذلك مقادا قوت الدلالة وانما حضا من فرج  
الاناث وامنا لانه من فرج الذكر دليلا على البلوغ واضحه لانه اذا ذكر  
فقد امتنع وانما انثى فقد حاضت وللعامة قول بعدم ثبوت البلوغ  
لتعارض الحائضين واسقاط كل واحد منهما الاخر ولهذا لا يحكم بالحال  
هذه بالذكورية والانثوية فتقبل دلائلها كالتعيين اذ التامضا  
وهو وجه في المسئلة وفي التذكرة الا قرب دلائلها على البلوغ وهو  
لذلك **قوله** الرشد وهو ان يكون مصحبا للمبالغة ليس طريق الاصلاح  
بما ذكرناه في الوجه الثاني من التذكرة

ذلك لوجوه المتعقبات اعلم ان الرشد مملكة نفسانية يقتضي اصلاح المال و  
سوق ولم يتخذ لها حال لان الناس الا القادر منهم اما في سق او  
بجود المال والميل الى المطيعين الجمل والمشروط **قوله** وكذا القول في  
الرشد ولو طعن في السن هذا عندنا موضع فاق وفيه دليل على  
خلات بعض العامة حيث زعم ان مضي بلغ حضا وعشرين سنة فكل  
عند الجرو د في السن والماله وان كان سقيما **قوله** ويعلم ربه باختبار  
بما يلائم من الصفات العقلية وكذا اختبار الصبي ورشده ان يتفقد  
من التقدير وان تعقبت بالاستغناء الى الاستساج لا لما كان الرشد  
مملكة تقتضي اصلاح المال على الوجه المتقدم فلا بد من اختبار البالغ  
قبل فكل الجرو ذكر اكان او انثى ليعلم انصافا للملكة المدلورة و  
انما يتحقق ذلك بتكرار الفعل منه على وجه يميز مملكة له وليقينية الاختبار  
ان يظفر فيما يلائم من الصفات والماله فان كان من اولاد الخار  
فوض اليه البيع والشراء لا يعقبت ان يبيع ويشترى بل يملك الاسوال  
على هذا الوجه او يبيع اليه الماع ليبيع ويرى الى ان يبيع المساومة  
ثم يتولاه الولي ويجوز ذلك وسباني الكلام فيه فاذا علم منه ذلك  
وسئل من الغنم والتضييع والبالغ شي من المال وضرره في غيره  
فوزر سبه وان كان من اولاد الكا بر الذين يصانون عن مبالغة  
البيع والشراء فاختاره بما يناسب حال اهله بان يسل اليه نفقة  
لمدة معينة لينفقها في مصالحه وفي مواضعه او بان يسوق في الحساب  
على ما يلزمه ونحو ذلك وان كان يفتقر هذه الامور لان وضعها  
لم يكن لذلك وانما يجتبه بما يلائم عادة اهله من الاعمال كالغزل والنياطة

موجبا للرشد بل الحق ان الرشد مملكة نفسانية يقتضي اصلاح المال و  
يقتضي من افساده ومنه في غير الوجه الثاني بقوله العقل واختاره  
بالمملكة عن طريق الكيفية فانه لا يست كافيه بل لا يرفه ان تصير مملكة يصير  
زواجها وبقضاها اصلاح المال فما لو كان غير مملكة ولكن  
لا رغبة له في اصلاحه على الوجه المتقدم عند الغضا فان ذلك غير كاف في  
تحقق الرشد ومن ثم يجتبه باعتباره بالاعمال لا بالصفة كالمسألة  
ويستبعد من افساده فما لو كان له مملكة الاصلاح والعقل وجمع المال  
ولكن يتفقد بعد ذلك في غير الوجه الثاني بما لا فائدة لا يكون رشدا  
ايضا وهل تعذر العدة فيه تردد في اعطيت من حاسر في الرشد  
اصلاح المال والعدالة فلو كان مصحبا لما لم يعدل في بيعه او بالكل  
لم يرفع عند الجرو وهو ذهاب جماعته من العاتية منهم الشافعي واحتملوا  
على ذلك بقوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء انوا لكم وقروا في ان شارب  
لغيره فثبت في غيره اذا قبال الفضل وروى عن ابن عباس في  
قوله فان اشتم منهم شيئا او موان بلغ ذاقوا وجعل وعقل والنز  
اهل العلم على عدم اعتبارها والالفاء باصلاح المال على الوجه الذي  
ذكرناه لانه المفهوم من الرشد فاذ لك وهو المعنى حيث لم يفتشها  
ولان الرشد مملكة منتبة فلا تغيب العموم في كل ما يصلح له بل يطبق في صورة  
تأول ارب في ثبوت الحكم ماله وان كان فاسقا ولا لانه لا يجر عليه  
لغيره فالفا سق اولي وانما تعقبت على القول بها في الامة الا في الاستدانة  
فلو عرض الشق من العدة قال الشيخ رحمه الله لا يجر عليه لانه  
لازمه على هذا يتوجه انما لو كانت شرط في الامة لا تعذر بعد ذلك

مرح



وشرآ الاتهام المقادة لاشأ لها بغيرهين ويحفظ مال يحصل في ربحها  
من ذلك ويحفظ ما يلبس آلات البيت واسبابه ووصعه على وجه  
وصون أطعم البيت التي تحت ربحها عن شل المرأة والفا ربح ذلك فإذا  
تكررت هذه الافعال من الخسران على ربحها فإذا المالك ثبت الرشد والاطلا  
**قوله** وبثت الرشد بشهادة الرجل في الرجل وبشهادة الرجل والنساء  
في النساء فعلمنا لشقة الاقتصار المراد ان ثبت رجلين فيما وبشهادة  
أربع نساء في النساء لأن رشد المرأة مما لا يطلع عليه الرجال غالبا فلو  
اقتصرت في ثبوت رشدهن على شهادة الرجل لزم الرجوع والضيق واليه  
أشار بقوله فعلمنا لشقة الاقتصار وكذا ثبت رشد بها بشهادة رجل  
وأمرتين بطريق أولى وبشهادة أربع خاتن **قوله** أما السفيه فهو  
الذي يعرف انه في غير الاغراض الصالحة السفيه تقابل الرشد فلما  
عرفت المص الرشد بان المص لم يعرف السفيه بان الذي يعرف المص  
في غير الاغراض الصالحة وقد عرفت ان الرشد لا يكفي فيه ذلك بل لا بد من  
ملاحظة اصلاح الموجد وحصيل المردوم بالوجوه السابقة فيكون  
السفيه ترك ذلك فينتج ترك الاشتغال بالاعمال التي ينبغي وقوعها  
أشأ له ولا بد من تقييد صرف المال في غير الغرض الصالحة ذلك ملكة  
له بان ذلك من شأنه فلا ينتج الخطأ والاختراع ما ذكرنا لوقوعه من غير  
من المتصفين بالرشد والمراد الاغراض الصالحة لا الملاءمات  
المتعلقة غالبا بتضييع المال واحتمال العين الفاحش في المعاملات  
والانفاق في الحرامات وصرف المال في الاطعمة الشخصية التي لا يفي  
بحالها بحسب وقتها وبلده وشرف وضعه ومثل شرأ الاتهام المقادة

يكون  
نبي

الفاخرة واللباس كذلك ونحوه وأما صرفه في وجوه الخير كما اعتد قات  
وبناء المساجد والمدارس وأقر الضيف فان كان لا يتقاربه عادة في  
سقطا قطعا وان زاد على ذلك فالمشهور ان ذلك اذا لا يثبت في الخير  
كل ما لا يثبت في السرف وفيه شبهة ان ما زاد على ما يثبت به يثبت له  
الحاق في المال وقال تعالى لا يملككم الله الا على ما يثبت في الاصل  
كل البسط وهو مطلق فيقال على التزاع لكشف ليدل على المطلوب لان الحكم  
بكونه يثبت ان يتصرف في سائر التصرف والنهي لا يتصرف ومن المستفيض خروج  
جماعة من اكابر القضاة وبعض الأئمة كالحنن عليه السلام من اموالهم  
في الخير اللهم الا ان يمنع من كونه ذلك لا يثبت بهم والكلام انما هو في ذلك  
كما عرفت التنازع انما هو في حارة المساجد وكذا الرقاب ونحو ذلك  
كما شل به المانع من **قوله** فلو باع في الحال هذه لم يمنع غيره وكذا الوهب  
أو أقر بما لا يتصل به من جميع التصرفات المالية في ذلك ما ذكرنا  
وغیره ولا فرق بين ما ناسب أفعال العقلاء وغيره ولا بين الأذن  
**قوله** ثم بيع طلاقا وظهارة وخلعة وأقرارا بالثب وبما يجب القصص  
اذ المشتري في حصة المالك وهذه الامور لا مال يضيع عليه فيها أما الطلاق  
والظهار فظاهر ان ليس فيها الا فوات الاستمتاع وولقاء الخطأ بمن  
بالصوم أما الخلع فليس فيه كسب للمال فاولى بعدم المنع ولا فرق بين كونه  
بغير الميل ودون جواز طلاقا بغيره فيهما كان من الحرجين أولى ويجوز  
المنع دون اجراءه بحجج المعاضة كما ينعى بدون من الميل والفرق واضح  
وأما الأقرار بالثب فان لم يجب النقطة فغيره واضح وان أوجبها استحل  
من حيث استلزامه لوجوبها فيجب ان لا يثبت لانه تصرف في المال وينتفع

نحو

سواء

بان الاقرار يخرج بغيرهين ثبوت ان هذا المالك الثب وليس بالثب  
ان ثبت وانما في الاتفاق عليه هو تصرف مالي فلا يثبت وان كان  
احدهما لا ينفك عن الآخر انما الاذن لما بينهما غير معلوم ومثله في الاقرار  
بثبنا زين غالبا وثبوت أحدهما دون الآخر كالأقرار بالسيرة مرة واحدة  
من الخبز فان ثبت به المال ون القطع وبالعكس لو أقره هذا السفيه  
بالسيرة فانه يثبت في القطع دون المال وخ ينفق على من استلحقه من  
بيت المال لانه بعد لصالح المسلمين وهذا متبنا وللشبهة ربحه اربع  
قول بان ينفق عليهم ماله لانه فرغ على ثبوت الثب ولان في الاقرار  
عليه من بيت المال الاقرار بالمسلمين فكما يمنع من الاقرار به لانه ينفق  
من الاقرار بغيره ويضعف بان الاقرار انما ينفذ فيما يتعلق بالمال  
كما قد بيناه وبثت المال بعد لصالح المسلمين فكيف يقال ان شل ذلك  
بغيرهين اذ ذلك آت في كل ما لا ينفذ حرا ولا لانه لو قبل في النقطة  
لا يمكن فعله له وسيلة الى ان ينفق المال لانه ذلك من مقتضيات السيرة  
وأما اقراره بما يوجب القصاص فان لم يستلزم فوات النفس الزم به  
لان مكات عاقل ولا خلاف فيه وكذا ان كان في نفس مطلق المقر له  
القصاص انما لو طلب المال في اجابة اليه نظر من وجوب حفظ النفس  
التي هي أولى من حفظ المال ومن انتمعت النفس من الجح لا يمكن ان  
يتوا على مع المقر على ذلك ليعتق المال والاقوى وجوب المال  
ولو وكل اجنبى في بيع أو هبة كان لأن السفة لم يسله أهل البيت  
اي لم يسله أهل البيت تصرف مطلقا وانما سلبه أهل البيت في المال خاصة  
واقتاع صيغة العقد ليس من فاللأم في التصرف انما للعلوم بان على ان المفرد

من  
جواب

المفرد المحل فيه العموم أو اراة العموم يضرب من الحراز وبثت ذلك على قولنا  
بعض العاقل حيث منع من تصرفه بذلك **قوله** وان اذن له الولى في التصرف  
انما يجوز الاذن له فيه اذا عيّن على غيره من معدن المالك المال بان يعيّن  
الزوجة والمهرس احتمال لاكتفاء تعيين الزوجة والضوابط اطلاق الاذن  
الى كونه به المثل الا ان الاول لا يثبت الغرض من الجح ولا يخرج ان جاز ذلك  
من الولى مشروط بالمصلحة كما يشترطه على هذا أولى وكذا القول فيما لو اذن  
له في غيره من التصرفات المضبوطة ببيع الشيء المثلاني كذا ادوا اطلق له  
الاذن كان لغوا لا يستلزم فروات الغرض من الجح عليه **قوله** ولو باع فاجاز  
الولى فالوجه الجواز للمؤمن من الاختراع الوجه هو الوجه لما ذكره في الوجه  
وخالف في ذلك الشيخ رحمه الله وجما غلبوا بعدم صحة تصرفه وان اذن له  
الولى فحصل ما عن اجازة له **قوله** والمملوك ممنوع من التصرف الا باذن المولى  
لا فرق في المنع من تصرفه بدون اذنه بين ان يقول بملكه وعنده ويستثنى  
من المنع من تصرف طلاقا بغيره دون اذن قوله بل وان كره لان الطلاق  
يبرئ من اخذ بالساق واستثنى في الذكر انما ضابطه لانه تصرف في الزمة  
لا في العين ثم ان علم المصنوع لم يبرئ من قبل الشهان فلا يرجع كذا في الجمع  
لا عساره وسبب الكلام فيه **قوله** والمريض ممنوع من الوصية باذنه والكل  
اجماعا لم يخرج الوصية اي ممنوع من ايقاع ما على وجه التقدير بدون اجازة الوصية  
لا انما يقع باطله في نفسه والمحال ان وصيته باذنه يكون موقوفة على اجازته  
فان اجازة صاحبها والاطلاق وهذا هو المشهور في المذهب خلافا لعل  
من يابونه فانه اجازة وصيته يجمع بانه استناد الى رواية فاصرة وحملت على  
من لا وارث له وعلى اذا اجاز الوصية **قوله** وفي شهر من الشهرات المتجربة

لوم  
غيره

نحو



















[illegible]

الحمد لله

251

[illegible][illegible]

الحمد لله

[illegible]































مع ١

۱۲

لم ينجني من العبد  
فقد لي الخيال و  
فقد لي من  
لأنه حكم مع الله  
هذا الحكم  
لأنه قال أن  
بالدراهم  
لها من  
أنه لم

ولو لم يكن في خبر من خبر  
وتعددت أسماؤه، نحو من  
قصصه ما زال وأخذ  
الحال أو الدية من التفعيل

三



فوق

سألت من هذا ما لا خلاف فيه **قوله** إذا حضر الغريم قبل الاجل وجب عليه إذا كان  
 رخص عليه ولو قبل الاجل عليه كان كاشية **قوله** لا يلزم له شيء من ذلك  
 اتفقا الصريح الاول ما أحسن المصنف من عدم الوجوب لان شرط التكليف الواجب ان  
 لا يجب بعد فلا يعتد به ومثله الاول في غير المكان اكثر وظاهره ان الاول  
 عليه وان اضر الضرر او كان اسهل لما ذكره **قوله** ولو كان له ما كان منوعا من  
 قتله يدق قهره من **قوله** المعتد به للتعليم العام الذي لا مانع منه بوجه  
 كما مر فلا يعتد بالتعليم الممنوع منه من استيفاء العرين بقاءه وعرضه وان  
**قوله** ولو كان محبوسا في حبس الحاكم لكان له ان يخرج من حبسه متى شاء  
 كذلك لو كان في حبس الحاكم في الحبس بين واحة فان الحاكم لا يمنع من  
 احضاره ومطالبة حقه بخلاف الظاهر فقد فرض فيه المنع ولا بد من تعيينه  
 بكونه ممنوعا من ذلك ولو كان له ما كان له من حق الطاعة فلو كان  
 محبوسا لمطالعة او فؤاد فذلك فهو كونه لو كان محبوسا او انما الطاعة  
 والمجاهدة على الناس في دفعه في ما كان له وجب يكون في حبس  
 الحاكم وطالما لم يأت بأخصار احضار محبوسه وحكم بهما فاذا فرضت الحكم  
 رده الى الحبس الحق الاول ولو تخرج عليه جرحا لمكفول له بوجوب الحبس  
 بهما ونفوقه على نفسه منها **قوله** اذا كان المكفول غائبا وكانت كفالة  
 حاله انظر بعدا راجعا بكرة الدواب البهائم العود به وكذا لو كان في موضع  
 اخر بعد حصولها بغير ذلك **قوله** محل الاصل ذلك المقدار بعد مطالبة المكفول  
 له باحضار الجرحى والكلول والمراد من الغائب ههنا من عرف موضعهم ولم  
 يتقطع خبره ولو لم يعرف لاقطاع خبره لم يكلف انكشاف احضار لعدم الاكفان  
 فلا يفي عليه لانه يكفل المال ولم يقض في الاحضار لافترس الغائب المعكول

مقتول

الدعوى وما يقتضيه الحق المنفي في الجوارح كمنه في دعوى عموم الحق فيشعل الدعوى  
 وعلى هذا فادخل المكفول وتغير على المكفول احضار الغريم قبل اجله  
 المال من غير وجه احتال الى الاثر عدم الوجوب لان الكفالة انما تقتضي  
 ثبوت الحق للمالك لو اقام المدين المينة بالحق واعزم المكفول لم يرجع  
 عن المكفول لا عن اقراره منه وانما مطلقا وان كان المراد بالحق وهو  
 الحق في المكفول الذي فان مرجع سقوطه قوله الى سقوط الكفالة لانه  
 وان كانت قد وقعت ابتداء لغيره فلو لم يكفول له ما لم يات بالحق  
 وسيل في بغيره **قوله** ان المكفول رجل من جنس اخر مما هو من جنس الاخر ولو قبل الاجل  
 كان تحتنا ما حثه المصنف حتى لان المعضود في ذلك وفي قول  
 نفسا او لم احسن يري المكفول حصول العرض فاذا استل احضر المكفول الى الجرحى  
 وهل يشترط مع ذلك تعليمه عنه وجوب شريكه ان يكفى الاطلاق بل يشترط  
 وجبنا ان ياتي بغيره ما قبله في غير غير او لم يخفى في وجوب قبوله  
 له بغيره من قبله لا لا عليه قبول الحق من ليس عليه قبوله ومن قبوله  
 العرين وما لنتليم وطالما اطلاق المصنف واجاعة الاحتراز مطلقا وهو صحيح  
 والقول بعدم البروة للشيء رجه استحقاقه بغير الحق ولا بد لادليل عليه  
 وهو ضعيف ونظمه القاضي لو نظرت بعد تعليم الاول **قوله** ولو  
 تكفل الجرحى بوجوب تعليمه اليه الجرحى من الاثر **قوله** العز فيه وفي  
 السابق واجه فان العقد هنا مع الاثنين لغيره فربما هو كالمكفول قبل  
 واجد بينهما على الفداء وكما لو مضى به بين شخصين فادى به احدهما  
 فانه لا يبرأ من دين الاخر بخلاف السابق فان العرين من كفاله معا احضار  
 وقد حصل **قوله** اذا مات المكفول يري المكفول **قوله** اما برأه فلو توفاه

مقتول

من المتجاوزات من العقر وغيره خلافا لبعض العامة **قوله** اذا مكمل تعليمه  
 مطلقا انصرف الى بدل العقد فان عين موصوعا لم ولو دفعه في غير ذلك  
 وقيل اذ لم يكن له عقد لم يوجب تعليمه وفيه تردد **قوله** اطلق المصنف رحمه الله  
 انصرف الاطلاق الى كفالة في بدل العقد لانه المفهوم عند الاطلاق وهذا التعليل  
 يتلوهما من العقد بدل المكفول له او بدل قدره لاسيما اذا دعه في كفالة  
 بريقه او بدله بغيره فصد هاهنا من حيث يجب ان لا يبرأ من الدين على عدم اذنه  
 اسكن الصريح الاطلاق المبدء قد تقدم الكلام على طريقه في السابق لانهم لم ينقلوا  
 خلافا هنا وعلى كل حال فالمتخيرين اولي وحيث يعين او يملك ويحجز في غير  
 بدعيه ما هو المشارة لا يجب عليه وان اسقى الصريح على ان شرطه الحال للمصنف  
 كما مر في السابق **قوله** لو انفق على المكفول **قوله** وقال المكفول للاحق المكفول  
 كان العقول **قوله** المكفول لانه ان كان له شيء من ثبوت حق اياك والتعليل  
 الحق على المكفول اما ان يري بغيره ابتداء بحيث لم يبرأ وقت الكفالة او  
 يريه بغيره الا ان ياتي بكونه فادى او ابراه الحق فان كان الاول او  
 المراد هنا فالدعوى راجعة الى حصة الكفالة وفداءه فان شرطه حتميا  
 ثبوت حق المكفول له عند المكفول **قوله** المكفول يبرأه فانها فلا يلتفت  
 الى قوله لانه القاعدة بعدم دعوى الصحة تكفي مع عينه لا يقال يكفي في صحة  
 مجرد الدعوى وان لم يكن الحق ثابتا وان كان المكفول الحق لا يفي الدعوى  
 فلا يفتى بطلان الكفالة لا لقوله ان الكفالة انما هي النفس الذي مع اعترافه بالحق  
 لا يبرأه سلفه حتى لا يحضر عنه ولا معنى لانه لا يبرأه انما الكفالة  
 ليست على نفس وجوب الاحضار واعتزلة مجرد الدعوى كاف في وجوب  
 من المثل ان كان حقا محجورا ككفالة في كفالة احد المرين الدعوى وما

متعلق الكفالة بالنفس وقد كانت بالموت كان المتبر من الكفالة بما هو الا  
 في حال الحيوة في الاطلاق عليه ويمكن الفرقين ان يكون قد اقبل عند الكفالة  
 كملت كمنصور بدنه او حشور وقت احضار من يفي الاول احضار ان  
 عليه منه ولا فلا يبرأه اليها على ان الاشياء ما هو فان كان الصيكل الحق  
 فذلك والافلا الا ان هذا لا يبرأه انما الفدية في احضار الميت هذا كله  
 اذا لم يكن العرض على العرض على الشهادة على صورة الاول واجب احضار  
 ميتا مطلقا حيث تكفي الشهادة عليه ان لا يكون قد تقرر بحيث لا يعرف  
 ولا يعرف في ذلك من كونه قد دفن وعنده لان ذلك شئ من تحريم ينشبه  
**قوله** ولو كان الموصى المكفول **قوله** ان المكفول **قوله** ان المكفول  
 تاما فان المكفول يبرأه مكفول العرين ويبرأه الى المكفول له فلا فرق  
 بين وصوله اليه بغيره وعزاه وفيه في التفرقة ما اذا لم يقصر عن جبهة  
 المكفول ولو لم يكفله من جبهة له لانه لم يبرأه الله ولا احسن جبهة  
 واطول موضع احرمها البروة كما هنا وبوجوده ولو لم يكن احضار المكفول  
 ولو لم يبرأه فالوصية الى الاثر في التفرقة جرم هنا بالتفصيل وادان  
 على المكفول له قبوله الا ان يكون التفرقة صادرا عن اذى المكفول  
 تحت اعم وجوب في حق الاخر عليه ان لو قيل يري المكفول في غير  
 الفروع بطر الاطلاق المصنف واجاعة فينبغي عدم العز والعلة اوجب كلام  
 التفرقة محتلف وتفرقة المصنف واجاعة عند التفرقة فانه لا يبرأه  
 الا ان يبرأه وتفرقة محتلف **قوله** لو قال المكفول ابرأه من المكفول  
 فانك المكفول لانه الفؤاد **قوله** فوله مع عينه فلو ان اليمين الى المكفول فقلت  
 برب من الكفالة ولم يبرأه المكفول من المال **قوله** اما كان العول **قوله** المكفول

مقتول







والاشقة بل الى لا سفير فيه اية على بعض الوجوه كما لو قيل والعنق ونحوها  
 وكما قيل بالحب الذي يوصل في الكفة لان رطله نقصان الفهر  
 عوي الا ان نقصان معدن في اية زيادة كما يخص الى عري كسر الاجسام والحب  
 فالمرجع في اية ان الحكم الشرعي الى الرطل الدال عليه لا الى الحكم الذي شرع  
 لاجلها وبما عمن على منع الرطل في قوله وليت في على غيره ولو افاض فابته  
 منه بذلك على خلاف ذلك في رطله في حيث قال انه فرع على عقود شرعية  
 وهو مذهب الشافعي في جعله في البيع كما اذا قال افاض فاقبل المثل فهو معلوم  
 وفرق الاجابة اذا وقع على منفعة مفترقة فبذلك معلومه بعوض معلوم  
 وفرق المصنف اذا تضمن ممتلك العين بغير عوض وفرق العارية اذا تضمن امانة  
 منفعة بغير عوض وفرق الابراء اذا تضمن سقاط دين او عيونه ونحوه  
 بقوله وان افاض فاقبل على ان افاضه عقد فابدى عقد اخر لا يقتضي كونه  
 من افاضه ومع ذلك لا يرد على كونه منفعة كغيره من العقود  
 فعمل المقتضى وهو عقد لازم لرجوعه في عموم الامر وعلى قول الشيخ بل يحق حكم  
 ما الحق به العقود في ذلك العقد الذي هو فيه **قوله** ونصير مع الاثر  
 والادكار هذا عندنا من غير وفاق ولاطلا في المصنف الدال عليه ونحوه  
 بذلك على خلاف الشافعي حيث منعه من الادكار نظرا الى انه عارض على  
 ما لم يثبت له فلم ينع الماعن ذلك الواجب على غيره ونحوه في طلب الادكار  
 على ما لم يثبت ما يصح فانه غير المتنازع والفرق بينهما وبين البيع ظاهر فان كل  
 تصرف في مال الغير يحد له من افعاله ولا بد من شرعيته عندنا وعند  
 على قطع التنازع وبما يشبهه للعالمين ومعرفة الصلح مع الاثر افعاله واما  
 مع الادكار فبان ان يدعي شخص على غيره ذميا او عينيا فينكر الذي يدعي عليه فيصالحه

ع

على ما لا خلاف على بعض الوجوه او على غير ذلك من منفعته وغيره وانما ادعى الصلح  
 مع الادكار وصحة حبس الطاهر والما تجس نفس الامر فلا يتبع كل منهما ما  
 وصل اليه الصلح وهو غير حق فاذا انكر الذي ادعى عليه المدعي فله ان يوصي بحل  
 قدر عينه ما عليه في الواقع وبعض العيين او بما لا خلاف في صحة المكارهات  
 له من مال المدعي عينيا او دينيا حتى لو كان قد صالح عن العيزر في غير ما يرضى به  
 في يد مضمونه ولا يثبت له محققه مادام لم ينع صحة المعاوضة في عقد الامر  
 وكذا لو انكرت وكان المدعي مدعيا في نفس الامر لم ينع ماصح من غير من عين  
 ودين وانما حكمهم بالصحة بحسب ظاهر الشرع لاستصحاب الحق من المبدأ  
 لان هذا كله اكل مال بالباطل وانما صالح الحق المبرطد فعاد له حوله ان كان ذميا  
 ويملكه كونه كونه في الصلح من غير ارضاء او ماله ومثل هذا لا ينع من ارض  
 يصح اكل مال الغير لم لو كانت الدعوى مستندة الى غير ما يجوز له لو وجب  
 الذي يخطه من اذله حقا على احد او شتره من لا يثبت في شأنه  
 الحق ولا يمكن المدعي علما بالحال ونحوه حيث له اليقين على المنكر فصالح على  
 اقتضاها على ما لا وعلى قطع المنازع في المصالح في نفس الامر لان اليقين  
 حق يصح الصلح على سقاطها ومثله ما لو توهمت الدعوى بالزمن حيث  
 يتوجه اليقين على المنكر فلا يمكن له **قوله** الا اكل حراما او حراما الا  
 هذا لفظ الحديث النبوي وقتن في اكلهم بالصلح على استقراضه ولا ينع  
 بضع لا ينع الا بائنه غير ايش او اواحدة من الحق ونحو ذلك ونحوه اكل الا ان  
 لا ينع احداهما حليته ولا ينع بئله ونحو ذلك ولا ينع هذا الصلح  
 لان الصلح على مثل هذه بالظاهر وباطن وقدر صلح المنكر على بعض المدعي او  
 منفعته او بغيره كونه احداهما على بطلان الدعوى كما سبق في غير هذا

ع

على من ينفق طعا في حكمه بصحة ظاهره وانما هو فاسيد في نفس الامر والحكم بالصحة  
 وانما يطابق على ما هو الظاهر فيمكن كونه منفصلا من طلبه في نفس الامر  
 وهذا المثل لا يصح في الامر من جهة فانه محال للعلم بالمتن في الكاذب والمحرر  
 لطلال بالمتن في الحق **قوله** وكذا يصح مع علم المصطلح في الوقت المنازع  
 فيه ومع جهلها في زمانه دينا كان او عينيا الحكم مع علمها بوجوبه من حيث  
 العند ارفع الجاهل لا يوجب في المصطلح عندنا عندنا ما شئت واما مع جهلها  
 بغير ادع بحيث يحد عليها على عقد ثا انه حيا بغيره ويومر في الحق على  
 والصلح على جهلها انما لا في طر كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه لا ينع  
 كل منهما كونه عند صاحبه فعاد كل واحد منهما لصاحبه كونه عند صاحبه  
 فقال لا ينع بذلك لان الحاجب في الحق في الولاية مع الجهل لا وجه الا الصلح  
 ولو كان احدهما عالما بغيره الا ان كان عالما بالمتفق في البيع الا الصلح  
 في نفس الامر الا ان يعلمه او قدرا او يكون المصالح به قدر حقه مع كونه غير متعين  
 ومع ذلك فالعبرة بوصول الحق لا بالصحة وقد عرى ابو حنيفة عن الحسن عليه السلام  
 في يهودى او نصراني كان له عند الشريك اربعة الاف درهم ومائة درهم فاشترى  
 ولا اعلم كم كانا فالاحقر حتى يخرجه ثم نعم لور حتى صاحب الحق باطنه بالصلح  
 بذلك الغدر ولو علمه قدر حقه في بيع الصلح بمصولة الرضا الناطق قطع به  
 في التكملة ولو انكرتك المهرين بان كان المتخوف عالما بالقدرة العزم جازلا  
 ويريد العاصم منه لم يصح الصلح بزيادة من الحق لا ينع في جهاد دون عكس الاول  
 واعلم ان تعيين الامتياز يكون للصالح عليه متنازعا في غير الامر بل الحكم ان  
 في مطلق الصلح وان لم يكن بيننا وبينه مع علمهما بما يقتضيه الحان على جهلها  
 به لو ادعى نفسه على عقد او حقيقته ونحوه كونه مال له لا الاخر فحسب

لا

لا ينع ولا يعالما قدر مال كل منهما ونحو ذلك ولو علم احدهما وجب له العلم الآخر  
 او ايضا كحضره لم يخرجه او لو كان جهلها بغيره لم ينع في كماله في الزمان  
 ومنه في الحاجة الى فعل الملك لا في غيره او هو خبر الدرس **قوله** من  
 وهو ان من المظن مع اشتراك في شرطه هذا معنى علمه ما سلف من كونه  
 اسلا بغيره فيكون لا رها لعموم الامر بالبيعة والعقود والقضى ان كان  
 ما خرج دليل خارج ونحوه على قول الشيخ انه جاز في بعض موارد كذا كان  
 فرع العارية والمضاربة على بعض الوجوه والتمكين كذلك كذا اذا لم يقيد بوقت  
 وبالمهلة فانه عند بلوغ حكمه ما اذا فادته من تلك العقود **قوله** الا ان  
 يتفق على صحة بعض دخول الا قاله فانه كما دخل في البيع فاذل التفات  
 المتقارب او فقا صيغة العتق او فقا لا في اشتقاق تفاضها على صحة  
 لور من محمول على ذكرها الا انهما اذا اتفقا عليه صارا العقد جازلا في  
 قوته حيث ان امر بينهما كان البيع لازم لا يطلون عليه اسم الحواريات  
 على القابل **قوله** واذا اصاب علم الشريك على ان يكون الاختار على احد  
 والاخر اس له ص **قوله** هذا اذا كان عندنا الشريك وادعاه فاشترى فاشترى  
 الزيادة مع من في مذهبنا في الحصة والاختار ان يخرى هو عليه عزله الا ان  
 لما قبله فلا منافاة وضع الشريك والميت ينع صحيحا في الصلح عن الصلح  
 على ليل في جمل من يشترى في مال فخره فخره او كان من المالد ن وعين وقال  
 احدهما لصاحبه عطين راس المال والزمك وما تولى عليك فقال لا بأس ان  
 شرط وهذا الخبر مستخرج من شرطنا من كون الشرط عندنا الامتياز اطلو الشرط  
**قوله** ولو كان معهما درهما فادعاهما احدهما وادعيا الاخر احدهما كان لهما  
 درهم ونصف والاخر ما بقي **قوله** المراد بكونهما معا كونهما تحت يد واحد

ع



في الدعوى ان لو كان في يد مدعي الدرع من قديم قوله فيها بميند ولو كان في يد  
مدعي الدرع من قديم فبني عليه واما اذا كانت تحت ايديهما فانه يفتى لمن يثبت  
بدرهم احدهم من ادعاء الاخر فيه ثبت او ان في الدرع الاخر لاني واحد منهما  
صاحب يد ودعوى مجموع فبني فيها او المستند في ذلك روايته عن ابي  
المعمر عن جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
المصنف مستناعا فان يد يدوي القصة ضعف ويحلف الثاني للاول وكذا في كل  
مشاع والاول لم يدكر لا صاحب هنا يميننا وذكر في باب الصلح فجاز  
ان يكون ان الصلح فيها با وجاز ان يكون اختيارا فان اعتقها لم يمس  
ان العلاء منه في الذم والاقرب ان لا يدس اليه فيحلف كل منهما على  
استحقاق نصف الاخر الذي يضاكم دعواهما فيه وهو في يد من كلفها  
قصة يد الاخر ولو كلاً معاً او حلفاً معاً فبني فيها نصفين وما قرئ من حسن  
لعموم واليمين على من انكر **قوله** وكذا لو ادعى انان درهم واحد  
واخر درهمين ثم يلف درهم اي تلف يد يدوي نصف حصتها في الدرع الثاني  
واكاف هذا في التفرع والمشهد من الاصحاب ومشتبه ووايد ان يكون من  
الصالح على اليد ويكفي الحكم مع ضعف المستند في انما لا يحتمل كونه  
بل من احدى خاصه لاستلزام الاشاعة هنا والموافق للفقهاء انما لا يحتمل كونه  
بالفرع وما لا يدعي الدرع من الاصل في حلف الاصحاب ومقتضى الرواية  
انه يفتى من كلفه وان لم يتسلم دعواها في الدنيا وان لا يدعي وان اذا لم  
يدكر الا صاحب هنا يميننا على كون الحكم المذكور فيما ذكر في الدرع  
في المشقة ان يدعي ورعا المتعنت اليه هنا اذا لم يدكر منها بعد جنة  
ولو كان بدله الدرع مال غيره اجزله وحبث لا يمتري وهو متاينها كما تحيط

والغير

والشعر وكان لاحدهما فقير ان مثلاً ولا خير فقير وتلف فقير بعد امر اجها بغير اختيار  
فانما تلف على خسة المالك وكذا الباقي فيكون لصاحب الفقير فقير وثبت ولا  
يدفع فقير والفقير ان الدرع هنا عليه ما معاخذ الدرع لانه لا حق لاحد ما  
تلفا **قوله** ولو كان لواحدهم ثوبان من ثياب او لآخر ثوب ثوبين ثم اشتباها  
فان خير احدهما حصص صاحبها فبني عليه وان تعارضت ابيتهما فبنيهما على  
صاحب العتق بين سهمين ختم ولا خلاف في هذا الحكم كالمسألة في شهر من  
ومتشدد رواه الشيخون عارضين الصادق عليه السلام قال في ثوبين احدهما عتق  
والاخر ثوبين فاشتباها ساعان فيصلي صاحب اللذان الا شاعا من ثوب  
والاخر من الثوب وان خير احدهما صاحب فبني عليه والآخر حرره على مقتضى  
الرواية من غير تقييد وبذلك لا يخفى وجازة فصل العلاء من انما في يد من  
وجب ثوبان مساوياً لكل واحد من ثوب ولا اشكال وان اختلفا فالأكثر لصاً  
وكذا الاصل من على الغالب وان امسك خلافاً لانه لا يترتب ثوبان في يد  
صا او لا مال المشرقة شر كما جاز بما لو امتنع الطعان فيقتسم الثوب على  
راس المال وعلمت له الرواية وانكر ادريس ذلك كله وحكم بالفرقة  
لانها كل امر عتق وهو حاصل وهو جازع الجمع ولو لا في المشرقة  
وظاهر لا يصح انما قصبة في واقعة فيمكن فقر عليه بالرجوع الى الاصول  
المشربة وما ذكره المصنف من التمسك من الساع على الغالب ليس اولى من الرواية  
لانها دليل شرعي على هذا المواردة ومن الجاهل باختلاف الاثبات والفرق بالزيادة  
والانقصان باختلاف الناس في المحنة والمأثرة وعلى هذا القول لا ريب  
يقصر حكمها على مورد ما لا يتعدى اليه في الثياب المستدرة واللي فيها  
من الامتناع والاعتماد مع احتمال التاوي الظاهر واستتبع في الدرع

الثالث

الفرع في عروجه الفس ويوحى ولو قيل فيه كالاختار ابن ادرين كان  
ايضا **قوله** وادان احد العوضين مستحقاً ليدل الصلح المراد به المعبر في  
الحلف لانه المتبادر من العوض في المعاوضة فلو كان حلفاً مع مدركا  
بمعنى ولو ظهر فيه غيب فلا يفتى في حيز بينه وبين الاكثر وجبه ولو ظهر في  
شئ مع غيب فبني ثبوت الحلف وحيث اجوده هادك دفعاً للاضرار وان لم  
حك بالفرقة ولو جاز الدرع من وقادفتم في خيار العيبين البعير ان لا يصح  
بالخصص فيمكن استغناء هذا كما تستبعد هذا كل من الادلة العامة **قوله**  
ولص الصلح على غير العيب او منفعة وعلى منفعة بعين او منفعة حيث كان الصلح معينا  
لغايرة العوض المنقذ منه وتعلق بعينها العين وبمعناها المنفعة لم يفتى  
من حذر ما ذكره هنا ولا يخفى حواره بما ذكره من الوصية على مثل اسقاط خيارا وعلى  
حق اولو تبي في حيز شوي وسجده اية للعموم **قوله** ولو صالح على الدرع  
مدان او بدله درهم ولو ركن في بيع البيع في نقل الاعيان لعوض في حيزه فكلو  
كانت العوضان من الاثبات فحذف حكم الفرق من كسر الطائفة من في المجلس  
ولما كان الاصل في نقل الدرع لم يثبت عليه حكم البيع هنا لاخصاص حكم  
الفرق به من حيث الفرق اما من حيث الربا فان الاقوى ثبوته في كل معاملة  
والصلح احد ما فلا بد من استنباطه من قوله على دراهم بدله درهم **قوله** ولو تلف  
على رجل ثوباً فبني درهم فصاليه على درهم في بيعه على الاستنباط الصلح مع  
عشر الثوب لغير الدرع **قوله** هذا انما يتم على الغلبة لبيان الغلبة لكون  
الثابت في الدرع ثوباً ويكون هو متعلق الصلح اما على القول الاخر من صيانة القيمة  
فاللزام لغير المتعلق انما هو الدرع فيستلزم الصلح عليه من غير ان يثبت  
وبما لا يقوى **قوله** ولو ادعى انان ثوباً فبني درهم في يد من صالح المتكسر على تكدي

بالمعنى

والغير  
على التمسك  
سواء كان  
حيدراً على  
حيدراً

شتمه ولو ركن لاحدهما الرجوع وكذا الواقف بالدار وقيل له الرجوع لانها  
فرع الغاربية والاول اشبه بالاختلاف هنا مع اليقين كما تقدم حيث جعل  
كونا متعلقاً بالمنفعة بغير عرض فرقة العارية فيمكن حكمها من جوار الرجوع  
فبني ولا يفتى عده للرجوع واما المنفعة فبني للمدعي بان كان من غير مدعي  
جواز الصلح مع الاقرار والناك واليقيم وكون الصلح المذكور عارية عند  
الشيء لانه باختياره منفعة بغير عوض لو اقر بهما فان الصلح وان حاز الى  
ان المنفعة بقا لهما عوضاً بالاعيان فلا يخفى على العار بين الاثبات  
لما شرط في صحة الصلح الاقرار وجعل فرقا على العوض في الرجوع في العارية  
بما ذكره هنا مع كون المدعي عليه بغيرها وجهه ان العوضين من واحد  
فكان الحكم راجعاً الى العارية **قوله** ولو ادعى اثنان دوا في يد ثالث  
موجب للثمن كما يلزم فبني المدعي عليه لحدتها فصاله على ذلك نصف  
بعض فان كان باذنا صاحب الصلح والنصف لجمع وكان العوض بينهما  
وان كان بغير اذنه في حقة خاصة اذا اتفق المدعيان على ذلك  
مطلوباً مقتضياً للثمن كما في المثلث لاحتها مقتضياً لثمنها في ثمن  
وان لم يصدق فيما على المتب الذي ادعى به لان مقتضى السبب كما لو ادست  
ذلك لادعائه ما على البعض كما لو ادست ثوباً فبني ثوباً فبني ثوباً  
له النصف دون الاخر كان القايث يكون ذاهبا عليه بمقتضى اقرارها  
والخاص ان استركتها في الميزان ببيت من جهة اعزافها على وجه  
الشركة لامن جهة الاقرار فلا يورث فيه تخصيص الفرق احدهما الملك و  
فاذا صالح الفرق المثلث على النصف المثلث فان كان الصلح باذن  
جميعهم جمع العوض في الاثبات في المصاع خاصة ببيتها من العوض

شند



وبقي باقي النصف ملكا للشركه **قوله** اما لو ادعى كل واحد منهما النصف من شرا  
 سبب موجب للشركه لانه كما فيما بينه لاحداهما لو ادعى النصف بسبب  
 الاخر مثلا والاخر بالشر فان ملكا احدهما لا يستلزم ملك الاخر ولا يقتضي  
 الاقرار لاحدهما بما يدعيه من ركة الاخر اياه ومثل ما لو ادعى كل منهما النصف من  
 النصف من غير تعيين بل العبد نعم لو قال استرسيما معا او تخسنا معا فبقينا  
 معا ونحو ذلك فقد ثبت في المذكر ان الحكم كالاول لا عرف المقتضى بسبب  
 المتعدي لملكه فالنصف ملك الاخر ويجوز ان لا ينفصل الملك عن النصف لانه لا ينفصل  
 الوجه غير الصفة بل هو كماله المصداق في الصفة وفيه بحث لان هذا  
 لا يتم الا على القول بملكية البيع والبيع على الاشاعة كالاقرار وهم لا يقولون  
 به بل يقولون لملكية كل الدائع والمصالح حتى لو ادعى اثنان ملك النصف  
 نصف العين مطلقا الصفة في نصيبه وخبروه بان اللطيف  
 هو وان تساوت حسبه في اللطيف الا انما جاز في قدس مع الصفة الى  
 النصف المملوك للبايع في نظر ان اطلاق البيع في العمل على المتعارفين  
 لا يتناول وهو البيع الذي ثبت عليه اسبقا لملكه ففعل المتعارفين ولا  
 يجري ذلك الا في المملوك بخلاف الاقرار في اخبار عن ملك الغير في وقت يجرى  
 فيه ما هو ملكه ومملكه او صحه فاللزم ان ينصرف الصلح الى نصيب المقتل  
 خاصة في جميع الحصص بجميع العوض وسعى المتعارفين الاخر والمشتت  
 هذا ان وقع الصلح على النصف مطلقا او النصف الذي هو ملك المقتل له ايضا  
 لو وقع على النصف الذي اقر به المشتت فخير قول الجماعة لان الاقرار موقوف  
 على الاشاعة والصلح موقوف على المقتل فيكون تابعه له وفيما هو على هذا في محل  
 كلامهم لبلدنا في ما ذكره من القاعدة التي ذكرنا وهذا هو حيز من لم يردوا

الصفتين

الغنيين

بعد العلم بالوضع الذي يحرم الماتعة **قوله** المراد بصلح الموضع الذي يحرم منه ان يقتصر على  
 وعرضا لم يقع المهر لكون المحل المصالح عليه ولا يقتضي تعيين العوض لان من ملك  
 شيئا ملكه في ارضه الموضع والارض في محله ذلك من جعله عوضا للماتعة  
 وبين القيد عدا بقاء وقد اطلق المصنف وعرضه على الماتعة في شرطه انما هو  
 العشرة لباي من اعتبارها لاختلاف الاقران بقلته وكثرة ولو كان مامطرا لكان  
 اعتبار بكماله وصغر فعرضته تكون موقوفة على محله وحيث يقع المصالح او يحتاج الى  
 اصلاح وجب على المالك اصلاحه لوقفه على محله وليس على المصالح ما عوقبه **قوله**  
 واذ انما للمدعي عليه ما لم يكن اقرارا لانه قد يبيع المالك **قوله** انما اذا استقبل  
 الى ارضه على بعض العامة حيث تضمن الصلح لايصالح الامم الاقرار وقرع عليه المدعي  
 عليه قبل الاقرار لو قال صالح على العيين الذي ادعيتها يكون ذلك منه اقرارا  
 لانظر منه التقليد وذكر بعض الاعتراف بالملك فصار لوقال ملكي ولو كان عددا  
 الاصل ممنوعا لجزا الصلح الاقرار والاكثار فيكون عليه اقرار **قوله** اما لو قال  
 او ملكي كان اقرارا لانه يصح في التقليد وهو ما في كونه ملكا له لا تخالفا  
 بتعريف المصنف ولا يشهد به في كونه اقرارا لعدم ملكه لغيره في الجواز اما  
 كونه من المصنف لطلب منه البيع والتمليك فغير قطعي من كونه اقرارا او قد يكون  
 وكذا لو ادعى المصنف لغيره ان يبيع له النصف الذي كان متصفيا لاصاله  
 عدمه وبالجواز مرجح الاقرار لان كونه ما لم يبيع لغيره ولا من عليه لغيره نعم لو  
 اقرى بذلك كونه المصنف تحت بين مخاطبته في جانب ملكه لانه الملك على  
 الملكية والاصلاح عدم ما لم يقر وقد ثبت ذلك الصلح في المصنف والتقليد  
 في الدروس وهو قوي ومصر عليه ما وجد اقراره لغيره ولو لم يقر له لاولاد لم  
 يحكم به **قوله** ويجوز اخراج الوتر والاحصاء الى الطرفين النافذ اذ كانت عليه

لا في البيع

لا في البيع

عليه وانما ذكره المستدرك رحمه الله في بعض تحقيقاته احكام الصلح الصلح الحصري  
 المقتل من غير شرط ركة الاخر مطلقا ونصير على الشرع والمفسر وما ذكر في مسئلة  
 اللدنه من كون الصلح في وقتين الشركه ويعد لان لفساد منها قبل القبض وهو المحسوب  
 تركه بالنسبة الى الطرفين والى النصف لهما وكذا في ركن وامتناع الوصل والى  
 كمله في هذا الحكم وهذا الفرق ما بينه لو قبض احد الطرفين شيئا من اعيان الشركه  
 او باعها اما الصلح فينفي على الموصلا لحد الشرايين في الدار على حقه وفيه بحث  
 بالعرف والاعمال والاحصاء لان الذهاب للاحصاء عن كونه حقا والصلح لا يقع  
 على عين خاصة حتى يشر في عوضها وانما وقع على حقه وهو ان يمان نقله عوض  
 وغير عوض فالبحث السابق ان في مسئلة الدار من قبض وتعدا ذكره في ما علم  
 حكم المدعي المذكر الذي قد صرح على بعضه لكونه دينا فانما يقين عرض الصلح  
 يكون كقبض احد الشرايين في الدار حصة الصلح وقد تقدم الكلام فيه في باب  
 القرض وما في فيه في كتاب الشركه من حيث **قوله** ولو ادعى عليه فأنكر فضاخر المقتل  
 على سبيل زرع او غيره بما يرد لغيره في العوض بالمال او غيره وبوجه وبوجه  
 وجه اخر ما جاز بيعه حلا لشره **قوله** القول بالبيع لشره رحمه الله في الجاهل الماتعة  
 وانما اذا اقرى مع شرطه بكذا معلوم ومثله ما كان الماتعة مضمرة الى الشرع  
 حينئذ مع ما العيون والادب وسيع جز مشاء هذه ومن جعل عوضا للصلح ويكون  
 ان يكون من غير الصلح على السعي المذكور مطلقا في بدل عليه الاطلاق والماتعة  
 محمول لا يدخل في احد الاقسام لانه لم يشترط جميع الماتعة ولا بعضها منه معينا انما هو  
 سقيا لا يعرف قدره ولا مائة استبايد ومن شرطه في الجواز صفة الماتعة  
 ليرسب في المبيع ولو تعلو الصلح بتعيينه لهما لم تعد الصلح لان جهلا من ذلك  
 يتنازع فيما في الصلح **قوله** اما لو صالح على ارض الماتعة على سبيله او ساحتها صح

تصريح من العلماء  
لا يشهد من غير نص

عالمه لا قسم بالماتعة **قوله** الوتر والخناء يشتركان في اخراج خشب من حايطة المالك الى  
 الطريق بحيث لا يصل الى الجدار المقابله وبني عليه ولو وصلت فهو التنازل ولو  
 فرق بينهما لان الاخير يصير الماتعة ما ذكرنا من موضع لها العهد من الطريق والمخرج  
 في القيد عدم الماتعة في عينه من الماتعة فالباقى في ذلك الطريق عادة فان كان  
 مما عليها الفترتان اعتبارا بارتفاع ذلك بعد الصلح الى المبيع ففعله مما اعادة  
 واعتبره المذكر مرة مرة ناصبا من جهة لانه قد يردم الفترتان فينتج الى  
 الرباع ونفاده في الدرس من لغيره ولا يمكن احتياضا عهدهما على وجه لا يتخير  
 وموافق وان كانت مما لم يقر بها الا بالاعتبار في مرقبها على ما هو عليه في  
 محله ان امكن حرو ومثله كجاده وهكذا يعتبر ما يجرى العادة به في ذلك  
 الطريق والتقليد بتصرف الماتعة بغيره من عدم اعتباره بغيره كما  
 لو نصرت حارة بالاشراف عليه فانه لا يمنع لاجل ما لا يمنع لو كان وضعه في ملكه  
 واستلزم الاشراف عليه خلافا لتقليدكم حيث الحق الاول بتصرف الماتعة وفوق  
 بينه وبين وضعه في ملكه بان الوتر في الطريق مشروط بعدم الضرر الى الهوا  
 لسر كد خلاص الموضوع في ملكه لان الاشراف المصنف في ملكه كيف شاء وان استلزم  
 الاشراف على الجدار او الظل او الماتعة من الاشراف لاسيما التقليدية المقتضية  
 لامكانه وانه ليست اعرف في هذه المسئلة بالخصوصية بخاصة من المقتضية العامة  
 وانما صير الماتعة من اجتهاد وفيه نظر لان المعتبر في الموضوع في الطريق  
 عدم الاضرار به بل الطريق لانه موضوع للاشتراط فليس مما بينا فيه اما  
 اعتبار عدم الاضرار به فيهم فلا دليل على المصنف منه بل قد تقدم انه لا يمنع مما  
 يعتبر من حيثنا ولو كانه خاصة ومثله لغيره في الدار والشارع عن ذلك فلا







فليس عليه اشتراط الا في الحرف بان يكون معزولاً عنه ولا ان يكون في الهاء  
كالواو والياء في الاصل كما حكاه وضع خشفه وجازاً وبخلاف ذلك والباء كونه من  
امثلة الكسرة وخارجاً عن اشراك الجميع في كون ذلك حرفاً في ملكه بخلافه فكان  
لعمارة النسب والاشتراك فيه وقوله ما في بعضهم وعده بـ لو في غير واحد من  
المتن والاولى والكل في اذن الجميع والعصن النسبة لان كون الحرف داخل او خارجاً  
ما تقدم **قوله** ولو كان في وقاي باباً احد ما دخل من الاخر فضا حاشي  
بنتاوك الاخر في حجاز ونغيره داخل ما بين اليا بين هذا واليه والياء  
الاشياء ووجهان المقصود للاختلاف في احد هو الاشتراط في سائر  
بابه فلا يترك في الداخل وقيل لشرك الجميع في الجميع حتى في الفصل الاخر في فصل  
لاحتياجهم الى ذلك عند ارجاع الاحوال ووضع النعمان وان اقصا لغير  
الحاجة على بعض ما يخرج عن بابيه امر يجب بل يمنع والمعارف الاحتياج  
حول الى حيز من الباب وان قلت فالقول بالاقصا على ما حادي الباب وبما  
خرج بلبس خبير وقوي في العزو من الاشراك في الجميع **قوله** ولو كان في اذن  
فاصلك صيداً وكذا غير من غيره سوا لاشتراكهم في الاركان تماثلاً ولو بين  
واحد على اختلاف ما بين اليا بين لان ادخله الباب يقتضي الاشتراك ولو  
مقتضى التماثل في تحقيق الترخيص ويكمل ذلك على القول باختصاصه الداخل على  
بين اليا بين لموقوف الاشتراك وبالفصل على استحقاق التلوك اليها فاذا  
لم يكن الخارج حق الاستلوا لا يمتنع في ضرورة الفساد بثبوت دليل الدليل  
وبين ما يثبت ملكه شيء لا يوقوف على ملكه ومع ذلك يمكن دخول الخاف  
الى الفصل بشاهد الحاضر كونه غير من الاحوال في تلك الطريقه فاذا  
الى ذلك اشركهم حتى في التصرف في الفصل حكم بالاشراك بينهم ولا ريب من ذلك

المسك من البابين حيث يجوز الخارجه ودخوله بذلك لان الداخل له عليه ان يسلك  
استعمله الذي لا يتبعه اياها الا بغير خلاف الفضله فان دخلهم وبها سواد  
ولا يترقب لهم وفيه الا بالارتفاق وهو شرك ولو قلنا باشره لم يربح جميع الطريق  
كما اختار المشبه والحكم بالفضل اولى **بقوله** ويجوز للدخل تقدم بابه  
الى الخارجة وكله الخارجة واليجوز للخارج ان يدخل بابه وكذلك الداخل الى الوجه  
في ذلك كله ما تقدم من اختصاص كل داخل عن الخارج عما دخل عنه ومن ائتم  
فيما خرج فيخرج للدخل خروج بابه ليثبت حق الاستعراق لم يربح جميع الطريق  
لما يذهب كما خارج عنه له فيه حق وله حق التفرق في جدار من يربطه جامع بقضيه  
اولى ولا فرق في ذلك بين ان يبدأ اوله كما في فضليه طاهي العماره وبقيته  
ولا يمنع كثر الابواب لعدم تفاوت الخارجه ودعا قبلها حتى اترس الاول وما كان  
فاما لم يربح فيما جاز وما كان في داخل لم يكن للدخول الا اذا كان الداخل  
الاعلى القول السابق ورعا لتحل جواز دخوله وان لم يربح منها ركبه والداخل  
نظرا لانه كان له ذلك في ابتداء وضع الدار ورفع الحائط اجمع فيستضيء  
فيصنع بان تلك المباح اقامت على الوجه الذي يتحقق فادركت له ربع بابه من  
الى اليمين شاقلا الى اليس من دخوله مع من ذكره يثبت من دخوله بالاحسان  
على نفسه ومنه القول في الحق الداخل من الطريق فانه يربح بانتهار جبر رفع عنه  
بها وحياه وانفرد بها الداخل تقدم ولما ربح جميع الحائط فلا ينظر في اليه  
تسببه بخلاف الباب كما تقدم **بقوله** ولو اخرج بعض اهل الدار النادر  
لم يكن لغيره بل معارضته ولو استوعب غير الدار لما كان حق الطريق  
الناتج عن محض مدعى الدار لم يكن لها والمقابل ولا يربح الا لعارض على وضع  
الركن وفيه وان استوعب الدار اذ الركن صار اياها لم يربح ولو وضع شيئا

منه على جوارها لعلها لا تفلح منه **قوله** ولوسفط ذلك الوش فسبق جان الي  
عرووشن تركب للاول بعد ان هاجمهم سواها كالتن في الفخ في السحر  
لانه الاول ملك الموضع موضع الوش فيه فلما اكتسبها ولوية اذا زال ملك الموضع  
بالسحر والسوق حتى يوفى من اهل الملك احبها ركش الاول موضع وشه تركب  
للاله ان يزل الثاني وان كان الثاني قد مضى ارض الاول واكتسب الثاني لواله  
الاولوية وشهد الفخ في المشبه **قوله** اذا انش وضع حجره على حائط جوار  
لم يحمي الجار اجابته ولو كان حيدوا حدة وكلما حقه هذا عند موضع وقا في  
الفخ من فيه عليه والى الجدار في ارضه لا يطيق ثقله ولحقا العقل في الفخ  
في باب العبرين حتى لا يتحيا من كل اثاره ويصنع له عليه والدم كان فورا  
باسم اليوم الاخر ولا يدعي جاره من وضع خشبه على ارضه ومعه قد وثقنه  
من كل الخشب الموكد قد جعل بعض العامة في الجوار بغل عند الجدار  
**قوله** ولو اذن جاز الرجوع قبل الاذن موضع وبعد الموضع لا يجوز لان المراد به  
واجب رجوع الضمان الكلام هنا موضع اذ كان جوار الرجوع بعد الفخ وقد  
منع منه الشيخ ومن تبعه ايضا الذي في سلك الدوام بلا اذن في من المبيت والار  
ولنصر الحاصل في الفخ في معنى الخراب من كل الماذون والافرن الجوار لان عارية  
ولا الاصل جوار اضرمت المالك فملك كيث وكافة بالارض فباسم الفارق والحرم  
ينفذ في الخراب بين الثاني جوار في الجوار لا يتفق كان اوقع الارض فيها  
مباها على الاذن انما اوقدت العارية ولا نهيا على من اباد مع اصابة  
ذمة المالك من ثبوت مال لغيره على عيبه كمنه بل اصابه البراءة مطلقا واسمها  
سحب الاذن فلا يجوز نقلها لغيره انما تقصده لان فيه حيا من تحقيق ولا نه  
الافراذ والمساكن منعها لانها لا امر الشئ وبما وري المالك على نقلها

الارث على من عزم من ان يقتل الشخص الواقع بالهدم وانفاق ما من العالم  
وجبايضا هذا على ان المبدأ ان كان محترقا فهو ميتة حتى لا يذهب فيكون حيا  
تغناون ما من كونه عاثر او خرابا لان ذلك هو نقص الماله ومن ان نقص من الماله  
استندل على صاحب الجدار فلا يجهنم اما بعض نقصان ماله الجز الذي كان سبب  
الافاق وقواته والاولا فحق لان جميع مال الواقع غناية كونه من موهو على  
ملك الجز وملك الملك اما ان جواز البعض للانكار كما في الماله ولو انفق في الغنايه  
والاحترق فلا اسكان في جواز قوله لما لو اوجد لم يبعد المطر الا اذا انفق متنافيا فيه  
ففي اخر القول الفرق بين في حقه وان اعاد باليه الا انه لم يكن له مغبته اخر  
الحطب والسقف عليه وان اعاده فغيره كان له مغبته والاولى والاولى المادى  
فيه وهو الموضع فحصل للموضع مغبته اخرى في الاولى والاهنا عاربه فيجوز الرجوع  
وبها وان اذ لم يتركها فحقا عليه ان يقع الضرر من الارش وهذا للضرر فلا ريب  
وكثير من الاحكام لم يكن له مغبته خلافا وتكبر عليه الى ان كان ذكر اولى والكل  
ان لم يترك الموضع فغيره لم يكن له الاعاده الا اذا كانت مغبته فغيره لم يترك  
في ذلك ما جاز قوله والضرر وهو قول لبعض المتأخرين كان القول الاخر في حق من  
يكمل المصلحة من قرب قوله ولو صلح على الواسع انما كان له ان يتركه  
الحطب ومنه ما على ما اعاد اعتبر ذلك الموضع العزم الاختلاف من المصلحة  
والطوله وان انفق وزنه والصلح بطرما يرفع اجماله ولا يرد ذلك من كس  
الحمة المصنوعه ولو كانت الاثا هنا حرة لجميع عن اعتبار ما بينك وبينك بغنايه  
الحق والحسن يقول انما على كونه الصلح بعد المبدأ فانه لا يجهنم في الاعتناء بالحره  
فغيره الى المبدأ في فعله يختلف ما اذا كان في الصلح والصلح لا يضره بل يضر المبدأ عند  
عزم المصالح ومنه في الحطب اما الاجر والذين في الحطب فكيف فيها العزم فلم يترك







**قوله** ولو تنازعنا في السقف من ان حلقا ففني بهما وقيل لصاحب العلو وقيل  
 بقية بينهما وموافق المراد بالسقف الحامل للفرقة المنقطة بينهما وبين البيت  
 والقول باعتبارهما في الموضع وقوله في الدرس ان لا سقف لبيت  
 البيت وارض لصاحب العرفه وكان كالحجر من لهما والقول الثاني لان ارض  
 من حجر العلو في حجر من كنه لان العرفه انما تحقق بالسقف الحامل لانهما  
 البيت فلا يكون في سقف واحد فافاد على ان هذا هو الموضع الذي تحقق  
 ولان السقف قد اعتد به من طرف صاحب الشغل والقول بالعرفه لانهما كل  
 امر عتيبه وتحت السقف ومنع الاستنباط هنا لان رجاء احد الطرفين في  
 نظر العرفه لا يستنباطه المستبعد الى الحكم والوسط او وسط وضع الخلاف  
 السقف الذي يمكن احدا ان يجزئ البيت اما لا يمكن كالاتج الذي لا يمكن  
 احدا ان يحددها السقف لا احتياجا الى اخرج بعض الاجراء مع حرج  
 الجواز قبل ان يملك من حلقا للحقد فيحصل به الرخص في السقف والحد  
 وهو جواب الاتج البت من كل منهما في الاخر فاني ذلك دليل على ان صاحب  
 الشغل في تقدم قوله فيه يبين **قوله** اذ كان اوجب اعطاء شغل المالك  
 الجواز عطفها ان لم يكن والا قطع من حلقا وان لم يمنع صاحبها قطعها  
 الجواز لا يتوقف على اذن الحاكم على كونه الوجود بعينه المتعارف و  
 يكون الحكم عليه بما لا يمكن الشغل ووجود الوجود عليه فلا بد ان يكون  
 على ملك العرفه لوجوب العرفه فيه وشغل المالك وهو عز جاز في الموضع وقيل  
 صريح العرفه في العرفه بوجوب ذلك عليه ومن شغل كمن سقى العرفه  
 وجوب العطف بالمالك ومن شغل العطف على عدمه ان لا يمكن قطع العرفه  
 هذا الشغل فيكون لا يملك في ترتيب الامر من العرفه بالانصب اليه

مالك

مالك الارض الا ان الوجود فيه لا يوجب العرفه المتعارف منه وعلى كونه في  
 لانه احد معاينه لعدته وهذا الحكم ثابت لم تكن متاخر وقوله بحدك وان اشتم  
 صاحبها قطعها الجواز لا يقتضيه انما هو ملك بقوله هو اكل الشجرة وعلى الا  
 عقار عن الترتيب بان قطع الشجرة مع امكن عطفها الا ان ذلك هو معنى عند  
 ونسب من حلقا قطع المالك كيف العقول لا يرضى عنه وهو معنى به لا يرضى انما على  
 بعز حرج وقوله قطعها الجواز لا يرضى عنه لانهما امكن عطفها لغيره او  
 فالعريف في الجمله ليست بخير والخاص ان الواجب على اكل الشجرة لغيره  
 او هو امر من المالكين ما امكن فان امتنع منه فلا يمكن الارض وهو اولى ذلك مع  
 لمعطف على القطع مع امكنه وكما ثبت الحكم المالك في الاعضاء كذا في العرفه ولا يق  
 مالك الارض على اذن الحاكم حيث ينبغي صاحب الشجرة كمال اخرج به حرجه في ملك  
 بغير اذنه ولا يقبل جواز اذنه مالك الارض لها من دون حاجه المالك لان اذنه  
 العدوان عليه امر ثابت له ولو توقف على اذن العرفه في نفسه لم يجز اذنه  
 البهيمه بحد اذنه لانه لو توقف على اذن المالك لتوقف على اذن الحاكم مع  
 امتناعه اذ لا يجوز العرفه في ملك العرفه بحد اذنه او اذن من يقوم مقامه وقيل  
 العرفه انما مالك الشجرة لا يجب عليه اذنه وان اذنه لا يمكن الارض لانه من غير فعله والاول  
 اجوز ولو قطعها مالك الارض مع امكنه العطف من ملك بل كمن يقطع ام  
 تقاومت ما بينه وبين العطف وحدها من العرفه بالقطع فيصير ومن ان  
 العطف حق له وما يفتقر في حكمه ان لا يفتقر في وقت ما عرفت مدة طوله عليه كقول  
 مع علم المالك وقيل بغيره من ارض الجواز وليس مالك الارض انما تحت  
 الاعضاء في فرق حيث يحجز القطع الا ان اشد حرجا فلو فسد من يملكه  
 زياده عليه حقه وحكم الشجرة التراب المنتقل الى ملك العرفه والخاص المالك

الارض

الارض

ان كان في المبادر على حلقه الارض من ولو ملك العرفه وقيل بكون حلقا لا  
 امتناع عنه وان شغل فله **قوله** ولو صاحبه على اقباعه في الموضع على  
 اما لو صاحبه على طرعه على الموضع جازع فقد يرضى بانهما منع المالك من العرفه  
 على اقباعه في الموضع على اقباعه ان يرضى عن جواز افراد المالك بالبيع  
 للبيع وهذا هو الظاهر في الصلح على اقباعه في الموضع على المالك لانه متعارف  
 الجواز يمكن افرادها بالاعراض كالاجازع والاصح جواز الاتج من المالك وقيل  
 بغيره في زياده او اقباعه اما ان كان في الاتج في زياده فله حجب على  
 الجواز الصلح على اقباعه مطلقا وان كانت اخذت في زياده فلا بد من مقدر  
 في زياده لكونه الصلح مضبوطا ولا بد من ذلك من مقدر من الاقامه فلا بد  
 الموضع على اقباعه الجواز ولو فرض زياده ما حكم بانها في خلاف العادة  
 ما حكم ان زياده حكم الاصل لا يتبدل في المالك قبل الصلح **قوله** اذ كان لا  
 يوجب الحلقا في ولا يرضى عنه العرفه ولا عفا المالك حجبها لصاحب  
 الظاهر بعينه لا اختصاصه بالعرفه فيها بالسلك وان كانت حرجه عند  
 في الارض لانه صاحب الشغل الذي جرد ذلك لا يوجب العرفه كما يحكم بها صاحب  
 العرفه لا يملكها هذا مع اختلافها في اخر ان تحتها اما لو اتفق على الحلقه  
 لصاحب الشغل كانت العرفه كالشغل فيكون الموضع بين الاعلى والسفل فيجري  
 فيها اختلاف الاتج وعلى اخرها ليقضى بها الاعلى على التفرق بين وانما يختلف  
 الحكم عند القابل بالاشراك كما يشهد من حرجا مع فانه يحجبها هناك  
 بينهما البيت **قوله** ولو تنازعنا في السقف ففني بهما باشراك في العرفه  
 وما نحن بصدده صاحب الشغل لا يرضى عنه العرفه او لا يرضى عنه العرفه  
 من العرفه في الموضع على اقباعه في الموضع على اقباعه في الموضع  
 ان الظاهر ان الارض  
 لصاحب العرفه في الموضع على اقباعه في الموضع على اقباعه في الموضع  
 الاصل على الموضع على اقباعه في الموضع على اقباعه في الموضع  
 بوضع الارض الا ان كونه في الموضع على اقباعه في الموضع على اقباعه في الموضع

الحق

ولو كان في المبادر على حلقه الارض من ولو ملك العرفه وقيل بكون حلقا لا  
 امتناع عنه وان شغل فله **قوله** ولو صاحبه على اقباعه في الموضع على  
 اما لو صاحبه على طرعه على الموضع جازع فقد يرضى بانهما منع المالك من العرفه  
 على اقباعه في الموضع على اقباعه ان يرضى عن جواز افراد المالك بالبيع  
 للبيع وهذا هو الظاهر في الصلح على اقباعه في الموضع على المالك لانه متعارف  
 الجواز يمكن افرادها بالاعراض كالاجازع والاصح جواز الاتج من المالك وقيل  
 بغيره في زياده او اقباعه اما ان كان في الاتج في زياده فله حجب على  
 الجواز الصلح على اقباعه مطلقا وان كانت اخذت في زياده فلا بد من مقدر  
 في زياده لكونه الصلح مضبوطا ولا بد من ذلك من مقدر من الاقامه فلا بد  
 الموضع على اقباعه الجواز ولو فرض زياده ما حكم بانها في خلاف العادة  
 ما حكم ان زياده حكم الاصل لا يتبدل في المالك قبل الصلح **قوله** اذ كان لا  
 يوجب الحلقا في ولا يرضى عنه العرفه ولا عفا المالك حجبها لصاحب  
 الظاهر بعينه لا اختصاصه بالعرفه فيها بالسلك وان كانت حرجه عند  
 في الارض لانه صاحب الشغل الذي جرد ذلك لا يوجب العرفه كما يحكم بها صاحب  
 العرفه لا يملكها هذا مع اختلافها في اخر ان تحتها اما لو اتفق على الحلقه  
 لصاحب الشغل كانت العرفه كالشغل فيكون الموضع بين الاعلى والسفل فيجري  
 فيها اختلاف الاتج وعلى اخرها ليقضى بها الاعلى على التفرق بين وانما يختلف  
 الحكم عند القابل بالاشراك كما يشهد من حرجا مع فانه يحجبها هناك  
 بينهما البيت **قوله** ولو تنازعنا في السقف ففني بهما باشراك في العرفه  
 وما نحن بصدده صاحب الشغل لا يرضى عنه العرفه او لا يرضى عنه العرفه  
 من العرفه في الموضع على اقباعه في الموضع على اقباعه في الموضع  
 ان الظاهر ان الارض  
 لصاحب العرفه في الموضع على اقباعه في الموضع على اقباعه في الموضع  
 الاصل على الموضع على اقباعه في الموضع على اقباعه في الموضع  
 بوضع الارض الا ان كونه في الموضع على اقباعه في الموضع على اقباعه في الموضع

في

الارض

الارض

ملح

او



















انما هو من كل واحد على الاخر سلبت اربعة نفقات او اهل فلو فرضنا ان السقا حصل  
 اربعة وعشرين وكانت اخر عشرة حصة عشر واشي جزء الدانية اثني عشر والواحد سطره  
 عشر فكل واحد من الحاصل ثمانية اعراف ما لهم بناء على اخره من سوا التوفيق  
 سبل في خيلان المباح وسبيل في تحققة يرجع الشقا على كل واحد منهما تحت وضع  
 صاحب الدانية على كل واحد واحد وعشرين وصاحب الواو يترتب من ثمانية على الشقا  
 من واحد وعشرين على كل واحد ثمانية عشر وياخذ من صاحب الدانية سبعة  
 وعشرين ثمانية سبعة عشر وعشرين وياخذ من صاحب الواو ثمانية وعشرين  
 درهم فيحصل اربعة عشر الجوز درهم فالجوز معهما اربعة وعشرين وهو المثل  
 من عوض الآخرة ولو حكم بالجموع الشقا ولو دفع باجره مثل ما اخرج له  
 الواو وانما حكم الحكم هنا بدم الاجرة خاصة فاشي في من حكمه بعدم جواز  
 التوفيق في حكم المباح **قوله** لو جاز صبي او اختطبت او خشي بنية  
 انكسر لعينه ولو تركت الدانية وكان ما جرحه له خاصة هذا الجرح انما يتولد من  
 وكيل الجرح ذلك والاني الاشكال الذي ذكر في توفيق ملك المباح على الدانية فان  
 لو قلنا بتوفيقه كان وكيلنا ثبت الملك لهما ولو قلنا بعدم توفيقه في توفيق  
 الجرح فليس حصوله على الملك وهو الجواز فيثبت العلول من وقوع المباح  
 الملك وهو بنية جرحه بل اثبات الجرح بل ان من العلول بعدم توقف ملك  
 الجواز على الدانية لعدم توقفه على عدم النية الصارفة عن الملك والا كان الملك  
 قترها وان لم يترده كالأثر ولا دليل عليه ولا كان من جرحي من الظاهر  
 او عطف عن صبي او جرح خيرة ويشترط جرحها بملكها ولا يجوز لاحد بعد  
 التعذر له ولو جرحه جرحا ويكفي ايقاع ذلك على نفسه بان يعذر لغيره من عبده  
 بعد ذلك اذ لا يجوز له انواع من المال لغيره وبقيان الثمن والتبديل ونحو

واحد

ذلك

تلك وصار اولها بالملك في الملك المحرقة بنية انكسر ولغيره اجمع نظر على القول  
 الا انما انما لا يملك الدانية لنفسه وفيه في المبلغ ما سياتي **قوله** ولو يفرق  
 الجرح عن ملك المباح الى بنية التملك قبل ولا فيه تردد من حيث النزاع وان لم يملك  
 الملك ولقد يجوز ان الشهادة بترجمه او لاها سبب في الجرح قطعاً وانما التملك  
 توفيقه على امر اخر والاصل عدمه ومن اصلا عدم التملك في المباح خرج عن حصول  
 بالحياز والنية معاً فيبقى الباقي وحكمهم بان ما يوجد من خوف التملك الذي  
 اصلها الا باحد يكون لواحده ويحقق الحياز لدمها وانما تحلف النية  
 لعدم رويته واجبت ما في يده من التملك ما لا يبعد عن المثل عند ارجاها  
 لا بعد محو الجواز منها ولو سلم في غاية ما يلزم التمسك في الجوز او الشوم  
 ولو سلم لا الدانية وفيه نظر ان الاول مصادر محضه اذا لا تملك حصول  
 معنى الحياز في جميع ما صار تحت يده ومنه في التملك الحكم على تحقق الحياز  
 غير انما لا يملك جميعها الى الاستيلاء ووضع اليد اعتباراً من آخره لا من اوله ولا ان  
 اجزاء التملك لا يدخل عن شعورهما والعقد بينهما هو الذي يشبهه بتردد لا  
 يستحق النية شراً فصار الحياز لنفسه والعرف بان الاجزاء اثنان في الامتياز والى  
 حصول التملك في الاجزاء الا لا يتخذ ما في الامتياز الا انما يجوز من النية وان لم  
 عدم تعليقها به كذا لم يتصرف بغيره بغيره من شاعره فعدم ملك الجرح  
 لم يبق له سبب الا في ذات النية قبل او شرط النية في حصول الملك لم يصب  
 البيع قبلها لاسغا التملك والى باطل لا يطاق انما من على فعله من غير توقف  
 على العلم حصول النية حتى لو تازعا في كونه العقد الواقع بينهما الموضح  
 انكسر استغناء لعدم النية التملك قد يكتفى في الملك قلب المالكين من دلائل  
 التملك على الملك ظاهر ولو جعل الشراء ذلك علامة على ملكها ولابد له في الوفاق

جمع

الوضع

الحال

لان اليد جعلت اشارة دلائلها لرفع الملك ومن هذا الباب ما يجزى في الحياز  
 من الخطب والحسب وكونها من المباحات التي لا يحصل عليها الا بالملك في ملك  
 بها لهم علائقها من اليد ولا يثبت فيها الاصل لعدم النية لان العقد لا يثبت  
 التوفيق من هذه الاصل لا يوجبها واذا رايته في التملك والقران الجازم على غيرها  
 لم يثبت التملك كما ينظر في بعض من الاصل كصلح طريق واقدام دونه  
 لعدم تحقق العرض بالباقي في الاصل وفيه المباح الى الاحتمار مع انما المبلغ هنا على  
 بطلان اليد وان كان الداعي وما يبينه ومن الله تعالى له وحسن الملك ونظم القائل  
 فيما لو راي العاقل احد قنانه بعد كذا في ظاهر الشراء لعدم قوله علائقها  
 الذي ما يبينه ومن الله تعالى لا يجوز له اخذ منه لعدم حصوله بغيره الملك  
 واطل انما التملك موضع تردد ذلك من اكا والقبض على ما لا يملكه ارباب والشراء جرحه  
 والعلمه في كثير من كسبه وجماعه من وجه الاقوال في هذا لانه لا يملكه الجرح  
 الحياز والافتقار معهما الى النية والاكتمال بالحياز مع عدم نية عدم التملك  
 فلو توفيقه من ارباب له بغير الملك وهذه المشيلة لا تتعلق بكتاب الشراء الا  
 بواسطة عقل الشقا والصياح وعونها لانها لا تقدم له اقله كذا قبلها  
 وبنية حكمها عليها كان اوفق **قوله** لو كان بينهما مال مشترك  
 فاذ احدهما صاحبه المصروف على ان يكون المال بينهما فمصرفه لم يكن فراضاً  
 لانه لا شر له ليعمل في قوله بل يكون بصفه المباداة الصاعدة عنها  
 المال المصروف مع الغير لا يجر فيه ما قال في المصروف المصروف عطاءه من مالي  
 بنعمتها لغيره فيقول الباعث انما يتصرف به بصفه فاعداً وانما كان هذا  
 صفه لانه لو كان في ان لا يكون فراضاً ولا شر له لانه لم يملكه بعد وصا  
 التملك على عمل الشراء فاذ عمل الشراء وحده كان الفرج بينهما على ان يملك

وانما جعلت دليلاً عند اشتباه الحال لتقوم به نظام النوع اذ لولاها لما علم للغير  
 سوق وتحت على خلف الملك عنها استغنى عن لو وضع الجرح على غيره فلو لم يكن  
 فيما يبينه ومن الله ما لا يعلم حصوله ما في حبه فان لم ينعقد الحياز ولا الملك  
 وانما انقول فيتمتع بغيره ومع هذا يحكم له بالملك فلو قال في ما نوبت  
 الملك ولا الحياز وانما ومنعت بغيره بغيره يحكم له بالملك فتمتع بها الا ان  
 عليه وعلى هذا الذي اظهره من انما في اليد على ظاهر الملك ولا يملك  
 بالملك في نفس الامر ولا الكلام انما في تحقق الملك في غير ما يبينه ومن الله تعالى  
 لا يحسب الظاهر في فرياق بين الامر من وركان العام فخر الذين اورده على ذلك  
 بيع الجواز من سعة التملك فاجابه بان فيه البيع حيث علم فيه الملك ويؤخر الى  
 الفرج من هذه النية جرحه فضل الاحتصاص واردة البيع والعتبة ونقصان  
 بيعه لا يفسد في المباشرة بل قد يتحقق الوكيل والوارث الذي لا يعلم بالملك عليه  
 كالتقدم من ان تصرف حكمه بغيره من على الظاهر وان كان في نفس الامر لا يتحقق  
 الملك وغنى كثير واخرج ابي حنيفة المصنف في المحوى بانها لا يفسد بها ولا يعتد  
 باختيارها وحده ومن ذلك فاذ المصنف في غير قصد واختار في كثير من  
 الاحكام الشرعية وما المحوى فامر من تصديق فاذ من الجاهلين من  
 فيفسد في الاحتصاص من الجوز وهو على اشتراط من كسبه من العقلاء  
 ولا شك في حصول الملك لهذا النوع ومنه من لا يفسد له وهذا لا يصلح لملك  
 المباح لجرح الحياز وما لغيره فالحكم في ذلك ان يميني على الحكم في بعض الامر  
 فيتم لم يحصل الفصل في الاختصاص المباح فالاصل يقتضي عدم الملك  
 وتخصيصه في المباح هذا لا يطرأ له الجرح بغيره وانما لا يطرأ له غيره فاذ  
 راي تحت يد شي من ذلك يحكم له بطلان ولا يجوز له تناوله بغير اذنه

لاي



وعدمه معوية وبما لا يفي بطلان مقتضى مقابلة عوضاً **قوله** اذا اشرك  
الشركين فادى الاخر انما اشرك بهما واكثر العلق **قوله** الشري مع يمينه لانه انما  
بينه ولوا دعاه ان اشري بهما فاشرك بالعلق انما قوله ما قلناه **قوله** العرف  
الاو انما كانا وكلا الا انما لا يميز عليه العمل لبعض الوكلاء لانه المستطاعة  
فادى الشري لقتل وقم لا يقرب **قوله** في دعواه فيه ذكر مع يمينه لا انما  
بينه واعا يتوجه دعوى الشريك عليها واجعلها على وجه مجموع بان يدعى  
بذلك وخبر ما لم يدعى الا على علاج عينية ذلك لم يكن مستحقاً لانه محال ولا يكون  
فائدة الا من قبله نعم لوجه ما في تحميمها في دعوى التهمة لانه انما هو  
التحميم واما الثانية فانه وكيل والوكيل قوله مسئول في الفعل لانه فيه كمال  
**قوله** لو باع احد الشريين سلعة بينهما ووكيل في الغنم وادى الشري  
قتل الشري الا باع وصده الشريك بدين الشري من حصته وقبل شهادة على  
القاض في المصنف الا ان ارتفاع التهمة لباي انما هو من حق القضا ولا علاقة بمصنف  
حقه في الشريك ومما يلزم لعدم التهمة في هذه الشهادات واما قبول شهادة  
ادى الشري على القاض اي للمدعي عليه الحق ومما يلزم في المصنف الا وهو  
البائع فعدم التهمة في هذه الشهادة لانه لم يشهد لغنم بل عرشه والشاهد  
على الشريك يقول له هذا اذا كانت شهادة انه يقبضه حصصه خاصة اما لو كانت  
الشهادة بقبض الجميع فقولها لما قلزم عدم سماعها في حصص الشاهد  
والشهادة اذا ردت في بعض المتشدد به بالسمع في الباقي لم اجد وجها واعلم ان  
ما هنا دعويين احديهما بين الشري والبائع والثانية بين الشريكين  
حكم الاولوى والثانية مع ان الثانية بابت الشراكه في اما الاول فانه  
تقدمت فاما البائع المتري فيبني عليه من الشن فادى وصوله البع في اقام

۲  
از مصلح

والله اعلم

البقرة

البينة برأيي الحقين اما من حق البائع فبالبينة واما من حق الشريك فبما لو  
بالاقرار ونحوها شهادة الشريك المقر على البائع بالاداء اليه ان كان عدلا  
اذ ليس له حصته البائع خاصة بالنسبة القيمة وفي الشبهة ما يجزم ما مر وان  
كان المشتري يمينه بالاداء اليه ان كان عدلا فبشهادة البائع والقول  
قول البائع من يمينه فان حلفوا حتى اخذوا فيه خاصة لا عرافا شريكه برأيه  
المشتري من حقه بقبض وكيل له ودخلان وكالته يفعل متعلق الوكالة بالاداء  
الشريك البائع فيما يقبض وان كان المال في يده مشتركا قد حصل بعينه توكي  
البائع لا عرافة بما في يده المقر من ظلم وان الحثي دعه البائع بالقبض الاول ولو  
لكل البائع على العرفان من على المشتري فان حلف انه اقضى الجميع انقضت عنه  
المطالبة وان لكل الم بخصم البائع وان لم يقض بالمتكول لاسالة بقا البين  
في غمته حيث لم يقض الاداء لمصلحة البائع وحيث ثبت الاداء اليه البائع بالبينة  
والشريك المطالبة بمصنعة الا ان ثبت بذلك وشاهد في يمين او بالقرود  
على الشريك او بتكول البائع ان قضيتا به لاداء ذلك انما يوثق من الخصامين  
لا يوثق بها واما الدعوى الثانية بين الشريكين فان اقر الشريك البينة  
بقبض البائع لما كذب بحد كرام واما القبول فله في عدم القبول فالحلف  
انقضت عنه الدعوى وان لكل او مرء البين حله الشريك المقر واخذ من  
حصته ولا راجع البائع بذلك على المشتري لا عرافة بظلم الشريك في عدل ولا يقبل  
وكالته بفعل متعلق الوكالة كرام وليرة المشتري من من الاذن باقراره فلا يثبت  
انما البائع ادى من المشتري فيرجع بمصلحة حكم الخصوم حين اذ القوت الاول  
ولما خرجت عن الثانية فالحكم كرام الا ان الشريك المقر لا يقبل شهادة علي  
البائع في حق خصوصته واما المشتري فلا يقبل شهادته المقر على الخصمين

البينة  
سبق

٣٥

**قوله** ولو ادعى تعليمه إلى الشريك قصد قد الباع لم يرد المشتري من شيء من الثمن لأن خصه الباع لم يترك البيع ولا إلى وكيله والشريك يتكبر للقول ولو لم يمتنع منه المانع في هذه الحالة لم يترك الباع الأول في بيع المانع وفي وقتها إذا لا دلالة على اعكاسهما أن الباع إنما يكون قد أدى للشريك في قصصه أو لا وعلى التقديرين فإما أن يكون الشريك الذي عليه إذن البيع للشريك في العقب والأولى أن كان الشريك ما دوننا لم يلق العقب من شيء المشتري من خصه الباع لا غير أنه يقتضيه ويجوز أن يمتنع من خصه مائة كما قدمنا من الباع والشريك والاخرى بين المشتري والشريك والشريك والمتم ترك حكم هذا القسم لأننا استنباطنا ما قدمنا وإن لم يكن ما دون الباع في العقب لم يرد المشتري من خصه الباع ولم يمتنع بينهما خصوصاً أنه لم يمتنع خصه الباع ولا إلى وكيله ولأن خصه الشريك لأن كان فيقدم فقل لم يمتنع مع عدم البينة ثم إذا قلنا لا يمتنع فحسنته والشريك ما وكشفه لا كان العقب كما في قبض كل شريك ولأن لا يشاركه وباعا الشريك جميع حصة فإن شارك سلم الباع ربع الثمن خاصة وليس بداعي مطالبة المشتري بعوضه لا غير فإنه لم يترك الشريك له والشاركة وبإزاء دفعه المشتري وانظر الدعوى التي كان يفتقر الشريك وأما الشريك فيستكمل حصته من المشتري على تقدير المانع كما في الباع لأن حصة غيره فيها **قوله** وقول بقوله شهادته الباع والتمنع في التلقين أشبه أي يقتل شهادته الباع للشريك في حين الشريك منه لعدم التمتع حيث أن الشريك ليس وكيله الباع وغير الباع باقي على المشتري على العقب من دليل على الشهادة متبعض كما لا دلالة لو كان الشريك ما دون باقي العقب فحسنته لا أن يعز عن غيره المانع وجرها آخره من المنع وإن لم يكن شريكاً أيضاً فبعضه لأن الشهادة غير نفعاً من حيث أنه إذا تفتت نصيبه بعد ذلك لم يأن أن يترك فيه باعاً في كتمان الشاركة إذا لم

حفظہ

فہم

بیت

ثبت القرض وهذا هو الاظهر ولقولنا بان الشريك يمكن من قبض خفته من الشريك  
بأنه قد قبض شيئا منه اذا لا يتمدء وبما في الكلام في ذلك اذا ثبت قبضه  
في المقتضى في الشراكة الباعية في هذا والشريك في ذلك قد قد قبضه ما قبل  
على وجه البيع في ذلك وقد احتجنا في التخصيص **قوله** لوباع اشياء بتدبير  
كل واحد منهما لوحدها بما باعها له من مقتضى واحد من كل واحد من مقتضى  
يعود ويؤثر على الآخر في الصفقة فيجري مجرى عقد بين كل واحد من جهتيهما  
العرف والاطلاق للمبيع وحده لا للشرع تفاوت فيهما لشرع كل واحد منهما على  
الآخر في الالباب المتعدي والقطر لا يمكن معلوم حال العقد وحيث كانا على  
فهما لم يمتدح ببعضهما في عقد بين اثنين وفي بعض احوال الفرائض في عقابا المجموع  
وهو معلوم والفتنة على الحكم لا يقتضي التخصيص لفظا والجملة اذا تفرقت  
بالاعتبار في الزمان الاول ولأن الوكان المبيع عقد واحد واحد هما  
في بعضهما والآخر لم يعلم خص كل واحد منهما مع بعضه صفقة واحدة  
وانما تختلف العيوب وحدها لخص كل واحد منهما وتوهمها في حكم العقدان  
لا يقتضي كونها عقد بين حقيقته ولهذا لا يفرق في أحدهما عن غير الآخر  
وليس كذلك اذا كانا عقدان فالعقد الصحيح لا يفرق وقد تقدم الكلام في ذلك  
ذلك من البيع فيما اذا باع ما يملك وما لا يملك في عقد واحد **قوله** اما لو كان  
العقدان لهما وكانا لوحدهما جزءا من المبيع المذكور حيث انهما لا يمتدحان إلى  
تخصيص الفرض عليهما بل يثبت ثمانية على وجه الخصص ذلك لو كانا لوحدهما من  
ذلك التخصيص لو اثر المالك فظهر فيكون عرضا لهما ما يملك المبيع كل واحد  
مستحقا لجزءا فاما البيع في نفس الامر فاعود على المالك ولا يلزم تفرقة  
الفرض والوجوب في الجميع انما يلزم عند العقد معلوم والتفرقة لاحق فلا يلزم

7, 2



**قوله** وكان لو كان لكل واحد قسمة من حصة على الفزادة لانقسام القسمة عليها  
 وشكله ما لو كان العبدان شتادى القسمة فان القسمة واحدة اما من غير  
 شتادى بالقسمة على واحد منها فدينه عليه القسمة بقوله مع تفاوت بينهما  
 وقد بينا ان شريك الادب باطل فان قيل اجرة عمل احدهما عن صاحبه حصة وان  
 اشتبهت قسمة حاصلهما على قدر اجرة عمل كل واحد لانهما اشتراكا احصا كل منهما  
 اجرة مع غيره اجمع وكذا لو قيل ليعينها احصى به وانما الاشتراك اشتباه اكل وقد  
 اختار القسمة هنا فتمت القسمة الحاصلة على قدر اجرة عمل كل واحد فظهر ان الاشتراك باطل  
 وان الاجرة تابعة للعمل وشكله قسمة ما ناعاه شريك بينهما على قدر عمل كل واحد  
 وعلى هذا الوجه بعض حق كل واحد منهما او احدهما في اعتبار الشريك وان  
 يرد انك في الشريك حبان اخر ان ذكرهما العلامة احدهما قسما وبها في الحاصل  
 غير بطر الى العمل لصاله عدم زياده احد على الاخر ولا الى الاصل مع الاشتراك  
 وتصدق العمل على كل واحد منهما والاصل عدم زياده احد العمل على الاخر والاصل  
 تابع للعمل ونضيف جميع كونه الاصل في المال او العمل الشاوي بكل الاصل هنا  
 البطلان في زياده مال محض او عمل اخر ونقصا من وقت وان لم يكن اصله  
 بحسب العادة ولا في نفس الامر وانما يتم ذلك لو اشركا في شريك ملك الارز  
 والوصية والوقف ونسبته لما كان فيها لها ملك الرجوع الى الاصل اشتراكا  
 في اصل الشريك والاصل عدم الفاء ولا في اشياء الزيادة لاحدهما متوقفة على  
 امرنا بل في لفظ الارز والوصية والوقف ونحو ذلك والاصل عدم بخلافه  
 ما نحن فيه لان احد العملين غير الآخر والاختلاف قائم في تفاوتهما وتساويهما على حد  
 سواء او غير ما ذكر من تعدد ايراد فيما لو اختلفت لاجلها اكثر عملها وتبين بعضه  
 مجموع ما في الاخر فان اصله عدم زياده فاصل المالين على الاخر واراد فيه فيلزم

العمل

المال

لكن

الكونا شتادى اجمع واشتبهاء جزئيه منه وهو باطل والوجه الثاني الرجوع  
 الى العمل لا بطريق الي يقين البراءة كان كل واحد منهما ولا شتادى في ايراد في القسمة  
 عليه والاخا اشارة القسمة اعدل من التسوية **قوله** اذ باع اشريكان ملكا  
 صنفهما اثنى في احدهما منه شتادى اشارة الاخر فيه موضع الوقت اذ كان بين  
 شريكين فصار عدلين شريك بينهما كونه شريك واحد اجمع صلحهم بين  
 وان كان ونحو ذلك والمقصود منه في بيع الشريكين التسوية لشتادى الشريك  
 بالبيع الثاني فانها عند بيعه في البيع ونحوهما يشترط الرجوع واخره  
 تصفقه على الكاى باع كل واحد نصيبه عند ان كان العبدان لو اختلفا  
 لا يشتركان فيما بينهما احدهما عن حصة اجماعا ولا في باقي الصنفه من كونها مشتركة  
 واحدا ومنفعة لان الموجب للشريك العتد الواحد على المال المشترك اذا  
 تقرر ذلك وكل من الشريك في المال المذكور مطالبة الشريك بقدره الذي  
 فاذا اشتقوا شتادى اشارة الاخر فيه على اشتباه المقتضى واكثر الاحتجاب  
 وهو من يبي طرفه في حصة اجماعا ولا في باقي الصنفه من الاستدلال بما كان في  
 بعضها ومنفعة الاخر وعدم صراحة المطلوب في بعضها وعدلو في ذلك باق  
 كل من الشريك شريك بينهما فكل ما حصل منه كان بينهما وذهب او يبيع  
 ان لكل منهما ان يقسم حصة ولا يشترط الاخر فيه محتجا بان لكل واحد منهما  
 المبرك العظيم من حصة ونحوه ويصاغ على من يبيع دون الاخر ونحو قوله في  
 حصة وان قيل حتى لا يترك الاصل عليه ولا يشترط ان يكون له حصة وصاحبه في  
 الاخر كما لا يشترط ان يكون له حصة ولا يشترط ان يكون له حصة ومنه  
 ذهبت وليس يجوز ان يكون له حصة فاذا اختلفا حصة حصة من قسمة قد  
 اختلفت من اعيان الشريك بل من اكل في الغنم لا يتعين الا يقبل مال

سنة

مع

لكن

او وكيله وهذا ليس كذلك لانه اقل قبض انفسه ولا يتعين بيع الملائمة الشاوية  
 دلها لما في فلا يباس به ويصدق وجوب احصاها ان وجب الادب باطل ليعتقد  
 ان لا يكون للشريك فيها حق في المقدم حق الفاعل في ملكه ان الملائمة ان  
 وجوب الادب باطل لانه حصص الشريك في ملكه لا يتعين له الا حصة الشريك  
 بالمقتضى فاذا ثبت ملكه في بعضها على ان الشريك دفعها لكونه امتنع ان يكون  
 للشريك الاخر منها حق وهذا هو ملك الشريك في المذموم حق له وجوب  
 وهو قسط الشخص على قبض مال الغير اذ لا يملكه ومنه انه لو كان كذلك لوجب  
 ان يرد العزم من مقدار حصة المذموم لا اشتراكه في الدين في الزيادة وحسن  
 عوضه لكن المال باطل عنهم لانهم يملكون يكونه في الاخذ ان يمتدح في منها  
 ان يكون له الشريك من قبض حصة فان ملكه من الملائمة حصصه وجب ان لا يكون للشريك  
 فيها حق ولا امتنع اخذ حصة من الشريك اياه ومنها ان المقتضى ان يكون  
 مال الشريك او لا فان كان مشتركا وجب على قدر يملكه ان تلف منها كماله  
 الشريك وورد دعه العزم منه والا فليكن الشريك فيه حق في حصة في هذه الحصة  
 كلها لظن انها انما لم يوجدها حق الشريك متعينا في القبول على حصة  
 والامر عند الغالب ليس كذلك ونحن في الحال ان احصاها لما كان في الدين او ملكها  
 لم يخسر في حصة اذ لا يملك المذموم الا بقبضه السحق او وكيله فاذا اطلب احد  
 الشريك ولا شبهة في اشتقاقه ذلك لان الاصل في شريك الدين ان يملك  
 على قبضه ومن ثم اجمعوا هنا على ان الملائمة متعينة لاجلها اجمعوا على ان الشريك  
 اذ لم يتبين من كنه قبضه في حق فواظب قبضه المذموم في شتادى حصة  
 من مال قد تقرر اني يود الفتن على حصة من هذا الامر الكلي من الغير المقتضى  
 والمال انما هو المقتضى وهو الامر الكلي مشترك بين الشريكين فليس الشريك الآخر

مع

احاز

اجابة هذا المحقق في العزم المعين في شريكه فدينه وان لا يجمع مطالبة الدين  
 بحقه لان حق التخصيص لا يمتدح الا برضاها وح فبينما المعين او الالفانية وهذا  
 هو الوجه في محرم من ان الشريك مطالبة المذموم بحقه فان قيل اذ كان  
 لقبض الكلي الشريك مشترك في حصة الشريك فحين سيطر حق الشريك الثاني  
 من المقتضى اية ان الكلي لا يجمع حصة في المعين شريكه من رضا الشريك  
 فكيف يتعين ان المقتضى في واحد دون واحد مع عدم حالة الرجوع لغيره  
 قلنا المرجع هو المقتضى وهو ان القابلين فدينه يتعين حصة اجمع في العزم  
 لكنه كان موقوف على عدم اختيار الشريك مشاركتة والمال لا يشترط مال  
 الدين حتى يملك بطلان شريكه في حق الشريك بالمقتضى وانما يوجب حصة  
 فاذا رجع الشريك مشاركتة حصة حصة فدينه لغزو على ذلك في ان المقتضى  
 وانما يتحقق امر وقد حصل وبطلان المقتضى في حصة المذموم والشريك  
 ومن هنا وجب على العزم الوقف اية لانه لغزو حصة وافر توكل في خصص فيه  
 او فيه في شريكه وكلاهما في المذموم المذموم ان لا يوجب دفعه اليه  
 المطالبة لان هذه المذموم لغيره فله لاجل ولا لاجل الشريك المطالب  
 وانما يتشارك العزم الاخر مطالبة المذموم الحق لما كان وراجعت  
 باختياره لما كان وقبض العزم وانما كان موقفا على امر الشريك فاذا لم يكن  
 به مجموع شرط التخصيص للقاضي وتقرر ملكا المقتضى ومبدأه جميع  
 الرجوع المذكورة اذ يتبين ذلك فنقول هذا المقتضى على المذموم  
 نصير يكون ملكا للقاضي فاما تعيينه على المقتضى بل على العزم  
 وقيل حيا والشريك له ولزم عليه واما انفسه الاخر فموقوف  
 لفتنه من خصصته لاجل اعيان الشريك باختياره والشريك الرجوع بحصة على الدين

مع

لكن











سماح العينة وحزنها لو ان له في مسمى ذلك حصوا او غير ذلك فكمثل ذلك  
وعسب براكين ونظير فان يكون له البيع بالعرض فلهما اما النقطة والشرط  
فلا تخالفهما الا بالعرض نعم في مسمى في المشتري فلهما اما النقطة والشرط  
**قوله** ولو كان له عين الامع اجاز ان المالك اذا خالف لم ينعى لانه اجاز  
المالك اذا خالف حاد في هذه اللفظ خصوصه او اطلاقا قد لم يقع المقرب باطلا  
على جواز بيع العتق لكونه يلقى على اجاز المالك فان اجاز فقدم ان قدر على  
النسبة والاخر المثل لثبوته بالبيع الصحيح لا بالعتق والاوجب الاستدراج  
لمكانه ولو لم ينعى من غير ثبوت البيع او منتهى لا ينعى للمثل وان كان ازيد ولا  
المقاومة في مسمى العتق لانه مع عدم اجاز البيع يقع باطلا فيعبر بذلك  
عين ثلثه الذي يخرجه في مسمى غير اذن شرعي وفي المثل لهاملا اخر مدخولة  
**قوله** وكما يجب ان يشري بعين المال لما في شرايه في الزمان احتمال التمسك  
اذ ربما يتلف رأس المال بمعنى هذه التمسك فلهذا المالك وقول لا ينعى  
اولا يكون له عين في مسمى مائة ولا في العتق من العتق ان يكون مع المال شيئا  
ولا يكون ذلك الا بشرط بالعين لا في احوال المشتري في الزمان ليس مع هذا المال  
**قوله** ولو اشترى في الزمان لم ينعى الا الذي اي لم يقع لانها مطلق الصحة على  
الاروم لم يقع هو فوقه على الجارية ويكفي ان يربى بالاذن ما يشهد الاجاز  
يوجد الصحة معناه بالمعاقف والا لا يعرف **قوله** ولو اشترى في الزمان  
معه ولم ينعى المالك لم ينعى لانها في مسمى مائة هذا اذ لم ينعى المالك  
الشرا لفظا ولا ينعى العتق عدم اجازته ولو كان غير خاصه وقع للعامل  
تمامه في مسمى مائة وحسب عليه الخلف لتمام حق اليان في مسمى مائة لانه  
تحقيق ذلك ولو لم ينعى لفظا ولا ينعى وقع لتمامه وباطل **قوله**

فيرة

دوق

ولوامه بالسفر في حمة فصار له في غير اوانه باتباع شيء معين فاتباع عرض  
والعرض والحال هذه كان البيع بينهما موجب الشرط في المزايا والمضاربة لا ينعى  
هذه المخالفة وانما وجب المتناهي ولا في غير المتفرع غير المأذون والبيع بينهما  
حسب المشتري لا للمصون المحصن المأذون عليه والا فلهما لا يشك ان المشتري  
باتباع المخالف لو وقع بعد غير اذن في مسمى ان يكون فصوليا وكان الشرط  
ان العرض الذي في هذه المعاملة هو الذي في باقي الخصم عمنه لا ينعى في مسمى  
التما وضرب المخالف لمصون المحصن كما لو كان بالجلد فاستند العتق الصحيح وعمل  
الاصحاب به وبحسب عقيدته المخالف في جهة التمسك اذ راع المتناهي في ذلك لم ينعى  
بما هو في مسمى الجدة المعينة او ازيد ولو كان ناقصا لا يتناهي شيئا لانه  
لم ينعى في مسمى المثل ولعل ان العتق لا يجوز له المثل مطلقا في اذن المالك عند  
سوا كان الطريق هو فاما اعتقلا في مسمى العتق في الجدة المأذون فلا يشك  
التي هي عليه والمشتري في مائة لم ينعى في الاما وفي اشد على هلاك حيث  
لديه فان اطلق في الجدة وان عتق له حمة بعينه كما ذكره وعنه المتناهي  
مخرجه مطلقا بغير اذن مطلقا في مسمى مائة **قوله** وموت كل منهما ينعى  
لانها في مسمى العتق لانه لان هذا العتق في العتق الجارية تعلق ما ينعى  
موت كل منهما وجنونه واعاينه ونحوه في مسمى مائة في العتق في العتق  
كالقول ولا فرق بين حصول ذلك قبل العتق وبعده ولا بين ان يكون قد  
معه وعنده ان كان الميت المالك وكان المأذون في مائة لا ينعى في المأذون  
واما كان في مسمى مائة فتمت مائة ونقدم حصصه على مسمى مائة لا ينعى  
فكان شريكا للمالك ولا في حمة مشتركة بين المال دون الزم وان كان المالك  
فلهذا ينعى في مائة ولا في المأذون والمأذون في مائة لا ينعى ان شاء مطلقا

اذ

وتسبب في الكلام في ذلك في مسمى الفتح وان كان الميت العامل فان كان المأذون  
ولا ينعى في مائة وان كان في مسمى مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
واجتبه في البيع والتضيق فان اذن المالك المأذون في مائة في مائة في مائة  
امتنع في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
حيث حكم بطلان المأذون في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
الثانية شرط الا لا ينعى في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
يكو عينا وان يكون مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
نقل في المأذون في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
يجوز له في التجارة وان المأذون في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
غير مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
الاجاز في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
هذه التعليلات بصحة المأذون في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
مؤددة الفتح في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
فيها في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
لها في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
بها في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
ومع ذلك لا ينعى في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
غير في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
يقتضى الا في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
فان مع هذا الا في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
تختلف في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة

نفس

قوله

موت

علي

المأذون

علي ذلك الوجه وما تقدم من وجوه المانع **قوله** ولا ينعى بالفتوى ولا بالودول  
سوا ان العتق او لا أكثر هذا اذا كان متعلقا بالفتوى ولو كان معلوم العتق  
بين الناس جازت المعاملة ومع جعله لا ينعى سوا ان العتق اقل من اكثر  
ولا بالعرض في العرض ينعى العتق في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
ولا في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
منه في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
كذلك في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
كذلك في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
للمنى الا في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
وعدم جواز المضاربة بالعرض في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
لانها في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
محسنة فاصليا كان المصلي وعليه في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
مقتضا في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
الابواب وغيرها ولتخير صاحب الشبهة ولا ينعى في مائة في مائة في مائة في مائة  
المصلي في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
المصلي في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
لانها في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
المصلي في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
دابة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
وعليه في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة  
في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة في مائة

مشتري

مأذون

مأذون

مأذون



والشك

الذي يخاص به وفي المصير الباطن يقع له كمال التمسك على العباد  
وعلمنا ان ما يكون في الحال للعقد والالتزام في المصير كما في المصير  
ويصح القرض بالمال المشاع لان المشاع معين في نفسه وجامع لما في الشرط  
فصح القرض به ولا فرق بين ان يكون عقد او جامع الشك وغيره **قوله**  
ولا تملك المشاهدة وقيل يصح الجاهل ويكوى القول قوله العاقل المشاهدة  
في قوله القول للشيخ رحمه الله الاول في الخلاف والباقي في السقوط ومنه  
الخلاف من رآه مع علم الخضر بالمشاهدة وبما فيها من الاول والآخر  
وكذا الشيخ في رآه على القولين بخلاف المصاهرة بالخلاف من غير تعيين بالمشاهدة  
وقوله في الخ معصية بالاصل وقوله صلى الله عليه واله المومن عند شرط وطهر  
ولا تملك في القول قوله العاقل مع يمينه في قوله من سواحت المعامل لم لا  
لانه مشكوك فيه فصح قوله ويكون الصحيح المشاهدة باعتبار انه اذا لم يمس  
لا يقع اليه المال عاقل ولا يقع المشاهدة لكن لو فرض كان حكم كذا وكذا لو  
خلفا في قدر في غير هذه **قوله** ولو احضر المومن وقال قارب منك باهما شئيت  
لم يصدق بك من **قوله** لا يصدق المومن الذي هو شرط في صحة العقد ولا يصدق  
في المالى من كونه ممتنا وبني جنت او قدر او مختلف خلافا لبعض العامة  
حيث جوز مع التناوي **قوله** واذا اخذ من مال القراض ما يجوز عنه من  
هذا مع جهل المالك بحسن لان مع غرض يكون واضعا على المال على وجه  
الما دون فله ان يتسلمه اليه ان كان ليعمل فيه فكان صامنا وميل يكون  
للبيع او للمقارن لا يذيل على قدره قولان من عدم التميز والتمييز اخذ على هذا  
الوجود من ان التمييز منب الزاوي مختص به والاول اقرب ورعا قيل انه  
ان اخذ الجميع فله فالحكم كالاول فان اخذ مقدار ثم اخذ الزاوي لم يضره

كأن يجر

المصروف

منه ان يرد خاصة ويشكك بانه بعد وضعه بوجه الجمع عاجز عن المجموع من حيث  
مجموع ولا يخرج الا الى احد اجزائه اول ترك الاول واخذ الزاوي لم يضر  
لأنه لا يملك لا يجمع لم يضر اياهما فله على المخير ولا يملك يفضي الى ان  
له في العقد وحده بحيث يثبت الصانع لا يبطل العقد من اذ لا ينافاه بين الصانع  
ويصح العقد والتركاد العجز عن المفضل في المال وتعليمه في القارر وهذا يحصل  
حالة العقد من ثم فرق بين علم المالك وجهه ولو كان قارر اخذ  
العجز وجعل عليه ربا الزاوي من قبله لوجوب حفظه وهو عاجز عنه  
واحد ان القرض منه الفسخ ولو لم يفسخ فصح في العقد كما في قوله ولو كان  
له في يد غاصب مال وعجز عنه عليه يصح ولو بطل الصانع واذا اشترى وبيع  
المال الى بايع سري لانه قضى بينه باذنه **قوله** في تقدم البحث في غير هذا المال  
في باب الرهن وان واحد بقا الصانع انه كان حاصله اقرب ولم يحصل ما يرضيه  
لان عقد القرض لا يلزمه عدم الصانع فانه قد جازعه بان يتعدي فلا  
يتأخره ولو لم يمس له عليه والى اليد اخذت حتى فودي وحتى لا يتأخر  
العاقبة فيصير الصانع الى الادا ما على المالك او على من اذ له والذم  
الى المايح ما ذوى فيه فيكون من جملة العاقبة واستند في العلم وال  
الصانع هنا ومنه ولد في الشرع لاي القراض امانة فتعقد عقد باي وجه  
كون المال امانة لان معنى الصانع ترتيب الاثر فلا يملك الصانع لو لم  
الغصب ولانه اذن في بقا يرضيه وفيه نظر لانه معنى كوى القرض  
امانة من حيث انه فراض وذلك لانها في الصانع من حيث لا يشري كما لو كان  
غصبا فان الصانع قد جازعه كما اذا عجز عن العمل ولا يلزم من امتناع  
عليه التبعث بثبوت علمه الزوال وما اقتضا العقد الاذن في القبض

المنفرد

فصح قوله ان يجر العقد فيقضي ذلك وانما يحصل الاذن بامر اخر وهو  
ستلزام روال الصانع كمين والعلامة قد مر في التكميم ما كان المال في يد  
العامل ليس شرط في صحة القرض ولو قال المالك انا ابيع المال في يدي وادفع الثمن  
كما اشترت متاعا وعجز عن بيعه روال الصانع وان اذن له في قبضته  
بعد ذلك لما تقدم من الاول ولينفذ في قبضته وكيل من وان كان له في قبضته  
مصلحة لا يجره وكما قيل يحصل ولو سقطت عنه الصانع او قبضته ثم رده فلا حال  
في الزوال كما انه لو دفع شيئا الى بايع قال اجماعا **قوله** وكذا لو اذن للعامل  
في قبضته من الغريم ما لم يجره العقد لانه لا يجره بالاذن عن كونه دينيا  
كن قبض الغريم على المالك فلو اشترى به بعد ذلك كان فصولا لغا وعقد  
القرض وقوله ما لم يجره العقد اي بعد القبض فالذم يقع على من قبضه  
الي حصة القبض وان كان من قبضه فقد فاسد **قوله** لو قال ابيع هذه السلعة  
فاذا قبضتها فهو من قبضه لان المال ليس بمملوك عند العقد والذم  
بالمال الذي يبيع به القرض وعدم مملوكيته وانما اذا حصل الاذن في قبضه  
ولا يجره من قبله وانما المالك الجاهل لا يصير ولا ان العقد معاقب  
شرطه لا يبيع كالبيع خلافا لبعض العامة حيث جوزه كذا **قوله** ولو اذن  
رب المال ببيع متاع فاقبل الوارد لم يجره لان الاول بطل ولا يبيع بغيره  
بالعوض وان اخذ بعد متاعا فهو كذا في بلفظ الغريم غير المتاع من  
العوض كى المال جردنا وهذا التغليب قرض جرد في بلفظ الاول بل هو  
حيث انشئ العقد للجائز والمالك الاى غير العاقل ولو كان المال فسد  
مع جرد من قطعاً لكن على بيعه بلفظ المقر فيبطل لا لا يجره في استصحاب  
الاول وامتناعه لان طاهر تركه واخر تركه على ما كنت عليه والمالك انه قد

وكيل

الراوية

السورة

بطله الا في الصانع استغنا عن الذم مع الاذن لان عقد القرض  
لا يفسخ في العقد كغيره من العقود الجائز والذم في قبضه عليه **قوله**  
ولو اختلف في قدره من المال فالقول قوله العاقل مع يمينه لانه اختلف  
في المعقوب من الاذن في ذلك بين كوى المال باقيا او كلفا سقراط لا يملك  
البيع في المقضي وهو اصله عدم الزاوي بوجه دعه العامل منه واليه  
اشارة كتم بقوله لانه اختلف في المعقوب من المالك بدعي انه اقبضه  
الزاوي وهو يتكرر والاصل عدمه وان لم يكن المالك بالعاقل سقراط فان العاقل  
تأخره والقول قوله في العقد هذا كما اذا لم يكن قد ظهر له الا في قبضه  
قوله اشكال من بيان التخييل لكونه وهو الظاهر من الملاقاة من ذلك  
فصا كان لولا انه ناس المال بذا في البيع فرب خصته من قبضه كوى ذلك  
في قوله اختلفا مناهي قد خصه من ماله ان القول قوله المالك فيه يمينه  
ولا يمس بقا المالى الاصل فيقضي كوى جميعه المالك الى ان يرد دليل على اكفائه  
الزاوي ومع بطله يجره بلفظ فالتصديق قد ناس المالك واذا كان الاصل اجماعا  
في المالك كغيره قبل التبعث الا ما اقر به للعامل الصانع تابع لك الحقائق  
وهذا هو الاقرب ورعا في بيان القول قوله المالك الا مع التلف يتغير بلفظ  
مطلقا ومنه ينعى جرد **قوله** ولو خلط العامل مال القرض بغير اذن  
المالك خلط لا يبيح من لانه يرضى عن شرطه لان مال القرض امانة  
لامانة لا يجوز خلطها كالوديع ولا يبطل العقد بذلك وان اشره ضمن  
وبيع في البيع فيها على شبة المال هذا مع اطلاق العدم ما علم له لفظا  
ببطله ولا كالمال في المصير او يرايك بخبره كى جميع الصانع الا بلفظ  
فان الخلط قد كوى على بعض الاحوال **قوله** ولو لم يمس المالك بالشرط

السورة

خاصة

زيادة

توضيح

سورة



دوى الاجرة على الاصح **قوله** رجع هذا الفاعل الى ان التصاريف على من العقول لصحة  
 المنع عدم الاول والآخر تكونها صحيحين ولزم فيها العمل بالشرط من الخصم  
 نصح العاقل على اختلاف هذا بينهم الاقليل من اصحابنا والاشباه يلتفتون في صحة  
 من طرق الى البينة عليهم الشرط من غيرهم وذهبوا في النهاية وقيل للغير  
 وبتمهالها على ان الى كل المالك والعلامة لاجرة ولان التمايز لئلا ولا  
 المعامل فاسد لجهالة الحوض والمخارج المنع من فساد هذه المعامل بعد  
 بالنقص من المعينة وعلم الايات ان لم يحصل الاجماع وبهالة العرض لا يشرع  
 كبر من العقول كالمزاج والحقاقه وبقيته التمايز لئلا يفسد العمل  
 ولا يراى يكون الراجح مشاعنا لوقال خذ قراضا والراجح ان يفسد  
 بفساد نظر الى المعنى في قوله رد المراءى ان يكون اوسع من ما بيننا وبين  
 به اعم من ان يجعل لاجرها شيئا معينا والمباذ في لغيره كالمعنى والمطل  
 اتفاقا ولا يبرحما لا يبرح الا ذلك الغرض فيلزم ان يخصص به احداهما وهو غير  
 جائز وقد ذكر المعنى فيما بين ما يفرض منه وهو ان يشرط لاجرها شيئا معينا  
 والباقي بينهما **قوله** ان يقول المالك خذ قراضا والراجح وجه الفتاوى  
 احتصاصه بالراجح المتعني بالعقد فان مقتضاه الاشتراك في الراجح وهو  
 يكون هذه الصيغة ايضا مع تعني ان العمل لا يتحقق على احدى الامكنة قراضا  
 فاسد كما يقتضيه الاختلاف في شرط القراض مع المصراع به المشهور الثاني  
 فيكون الراجح للمالك وعليه العمل الاجرة ووجه الاول المنطوق في المعنى فانه لا  
 على البينة عنه وانما كان بلطف القراض ولان البينة في كل من التمايز شيئا  
 وهو لا يخص بلطف وما ذكره في قوله ولا يبرحما ولا يبرحما بالعلم ما امكن على العمل  
 وذكر القراض وان كان منافيا بحسب الظاهر الا انه يمكن ان يكون هاتما حذرا

الراجح

من

من معنى التمايز والراجح من احدهما المال ومن الآخر العمل من غير التمايز  
 الى امر اخر وهو احدهما اشتق منه المعنى المشي كما سبق ولو قيل ان ذلك  
 بحسب اللغة والحقيقة الشرعية باه امكن ان يجوز فيه فان المعامل  
 اللغوية يميز محال في شريعتنا ولو ان في الفتاوى في احواله  
 لاجرة للمعامل لانه دخل على ذلك وكان عسرا عما نعلم وهذا يجوز ما  
 على البينة عنه وعلى القراض الفاسد وان زاد عليه لعدم الاجرة دخل الى  
 دخول على البينة بل هذا الوجه وهو قوي **قوله** ان يقول خذ قراضا والراجح  
 كله لك ووجهه انما هو ويجوز كونه قرضا للمالك عليه معنى كما في التمايز  
 على البينة ولان القرض لا يجوز بلطف كقديم بل على غيره وهذا ان  
 عليه فاعلم يكون الراجح كله للمالك وانما المصغر عليه ولاشئ للمالك وعلى  
 الاول للمالك وعليه العمل لاجرة ومحل الاشتراك ان لا يفسد القرض  
 ولا القراض امان المصغر شيئا او لم يعلم فاسد والامان في قوله في الاول  
 وقراضا فاسد في الثاني بغير اشتراك **قوله** اما لوقال خذ قراضا والراجح  
 لي كان فسادا ولو كان الراجح كذلك في قرضه الفرق بينا الصيغتين في حال  
 الاولى في صيغة مننا فييد للمصغر والبينة وهي النص في القراض وهو حقيقة  
 شريعتنا في العقد المحصور بخلاف الاجرة هذا اذا اطلق اللفظ او قصد  
 القرض والبينة فلو قصد القراض ففسد ما سبق لصلح اللفظ والعقد  
 خصصت اظام ففسد فان النص في القراض ونحوه في العقد ليس  
 بشرط ولو اختلفا في القرض المبطول لفسد القرض المالك لانه اعراف  
 والعمل لفظا في ظاهر اللفظ ورجحنا كما في النص ولو اختلفا في صيغة  
 اللفظ ففسد في معنى يجمع معه العقد لاصلا له الصحة وعدم التسمية

الراجح

**قوله** ولو شرط لاجرها شيئا معينا والباقي بينهما فسد الموقوف بحسب  
 الزيادة فلا يتحقق الشرط **قوله** عدم الوثوق بالزيادة لا يفسد لئلا على التمايز  
 بالزيادة كما في عدم الوثوق باصل الراجح وانما وجه الفتاوى اقتضاء عقد التصاريف الا  
 بشرط في جميع الراجح كما تقدم لعل في الصلح في صحة المصير الراجح بينهما  
 وبتماز في اشتقاق الراجح من الظاهر وهذا الراجح ليس بينهما وان وثقوا بالزيادة  
 بل بغيره على قدر الزيادة وجميعه على قدر بعضها الى شرط لفساد هذا العقد  
 العقد وان وثقوا بالزيادة **قوله** ولو قال خذ قراضا والراجح **قوله** وجه الفتاوى ان المالك  
 من العاقل ان الراجح بينهما بغيره ولو كان المالك لا يفتقر الى تعيين حصته  
 لان عامه لا يبرح له ولما يفتقر المالك الى العمل فيكون المراد بالصف انه لعل لانه  
 احتياج الى الاشتراط فيه نظر الى اللفظ كما يجمل ذلك في العمل بالراجح البينة  
 للمالك والآخر لا يحتاج الى ذكر البينة لانه في غير الفتاوى والعقد في تعيين  
 حصته العامل لا يقتضي كون اللفظ المشترك محمول عليه والقول بالصحته  
 مخير لمبادر المعنى في هذا اللفظ **قوله** وكذا على ان الراجح يقتضي الراجح  
 بينهما المصير **قوله** لا يستعمل في التبع المتعني للاختلاف والاصل عدم  
 لغاقل كل لوافر له ما حال وكذا لوقال المقر لشئ الغلاى يعني وبان زيد  
 وخالف ذلك بعض الثالث فعدت حكمه بطلان العقد لان البينة لفسد  
 مع التمايز في حيث لم يبرحها بغير اشتقاق الراجح وذهب صدقها على  
 غير التمايز ويصح الاطلاق لغيره انتم المبررين به حله غير ما استدلها  
**قوله** ولو قال على ان تلك البينة صح ولو قال على ان البينة واقترن  
 بغير لانه لم يعين للمالك حصته الفرق بين الصيغتين ان الراجح لما كان  
 تابعا للمالك والاصل كونه للمالك لغيره في تعيين حصته فان عينه كان

المعنى

الراجح

تاكيدا

تاكيدا ولما تعين حصته العامل فلا يبرح من عدم اشتقاقها بغيره فاذا قال  
 لك كان ففسد المصير العامل ولفي الباقي على حكم الاصل واما اذا قال المصير  
 لي لم يقتض ذلك كون المصير الآخر لغيره بل هو على حكم الاصل **قوله** في بطلان  
 العقد ويجوز للصحة وحمل المصير الآخر على بطلان العمل نظر الى الفرق بين الصيغتين  
 عرفا وعللا فيهم التخصيص ويضعف لعدم اشتقاق العرف على ذلك وضعف  
 دلالة المفهوم والاجرة المطلق **قوله** ولو شرط لفساد حصته ففسد العمل  
 الغلام ام لم يبرح ولو شرط الاجرة كان عاملا صح وان لم يكن عاملا ففسد وفيه  
 وجه اخر **قوله** الاصل في الراجح ان يكون بين العمل والمالك خاصه على ما يشرط به  
 فلا يصح جعله لاجنبي ولو فرض كونه عاملا كان غير لزم العامل للعقد فلا يكون  
 اجنبيا واحصه الغلام احدهما الوقت فيكون شرطه ان يصير ان العمل لا  
 عليك شيئا ولو قلنا بل كان كالا جنبي حيث يشرط لاجنبي بشرط فلا يكون  
 شرط العمل ما يبرح المالك كونه من اعال التجار لئلا يتجاوز مقتضاها وانما  
 وسعد الاجنبي مع كونه عاملا لان المراد بالعمل هاتمن يكون الدار القرض  
 في جميع ما يقتضيه العقد وهذا الشرط له ليشرك في ذلك بل ان شرطه على  
 مقصود ان يعمل لهم المتاع المشوق او يد له غيره ونحو ذلك من الاعمال التجارية  
 المقصود فلو جعل عاملا لجميع الاعمال كان العمل الذي هو احد اركان العقد  
 متعديا وهو غير محل القرض وهذا ما يبرح ما يبرح من ان شرط العمل بيا في قوله  
 اجنبي او الوجه الآخر الذي اشار اليه المصنف في الاجنبي قبل ان يشرط  
 لاجنبي في شرطه وان لم يبرح لغيره الموهوب في عيشه وظهره ووفى بالعقد  
 وقيل ان الشرط يكون للمالك حيث لم يعمل رجوعا الى اصله لئلا يتجاوز مقتضى  
 العقد ولقد روى العمل على ما عين له خاصة وهذا الوجه لم يبرح غيره

ان











فقد اوجبت انما القدر المختار وهو مقتضى البيع وانما نصيب العامل ولا يدرى الى نصيب المال كليل  
يستحق العبد في قيمته المال كليل وان كان العامل موزعاً على ما يقتضيه البيع فلو وجد المتخلف وهو صوره  
من جاز التفتيش على وجهه وانما المانع اذ ليس الاصول القدر على المال كليل وهو مقتضى هذا المانع  
انما هو على العامل دون المال كليل وما يقتضيه نصيب العامل فلا يقتضي نصيب المانع كليل فلو كان  
الموكل موزعاً على العامل على ما يقتضيه نصيب العامل فلا يقتضي نصيب المانع كليل فلو كان  
في جاز دفع المال الى العامل في وجهه مختاراً فاشترى به ما هو عليه فلو كان قد زاد فيها واحداً  
عق واستسقى في مال التاجر اطلق للموكل بالاستسقاء في وجهه من رجل معين ليعتد به عليه  
معتبره وتكرار الاستسقاء في مثل ذلك دليل العموم وليس التوال عن رجل معين ليعتد به عليه  
عالم بالمال بل عن مطلق يتحمل الأثرين ولأنه التمسك بجهة خلاف الأصل اذ هو مقتضى المانع كليل  
فيقتصر على موضع الوفاق والوجه الثاني ان المانع لا يكون مقتضى نصيب العامل بغيره كليل  
وهو موجب للمانع لانه اختيار النصيب اختياراً كليل في ان شاء الله وتحت اثره على  
إشهاد العامل بمقتضى الأدلة اذ على وجه الرجوع في كل كليل في الثالث بطلان البيع كليل  
مناقب لمقتضى المانع اذ العرض هو الشيء المقتضى لغيره التي تقتل التقلب للاشباع وهذا الشرا  
تتعب العقول بما في ذلك فيكون مخالفاً للعادة فيكون باطلاً لعدم الاذن فيه أو موقوفاً على الجائزة  
والوسط لا يخرج من قوة الاطلاق الزاوية وان لم يكن في حال الشرا ثم يرفع الشرا فيكون على القول  
كما سرفان فاما ملكه بالقطر موقوف نصيب العامل أيضاً فمخالفاً لصول التفتيش لكن حاله يدرى على قولنا  
بقر الشراين وجهان أحدهما ان مقتضى نصيب العامل هو الشرا اذ لا بد من نصيبه في بيع الشراين  
وهو اختيار النصيب وفي نظر ان نصيب الشراين هو نصيب نصيب بل بزره والشراين العرب انما هو ارتفاع الشراين  
ولا دخل لاختياره في ذلك فلو كان نصيب النصيب كليل بزره غير معدود ولكن إطلاق الزاوية الشراين  
فلا بد من كون الرجوع موجوداً حال التاجر في جهة واحدة وقد ترك الاستسقاء ايضاً في كل كليل  
والوجه الثاني عدم التمسك لعدم اختيار النصيب كليل على نصيب الشراين والاول في قولنا بطلان

نصيب  
الموكل

مقتضى

الرجوع

الرجوع وهذا هو الذي اطلق المصنف عليه من غير تفتيش على وجهه وجوده وعدمه التمسك  
على العامل فلو كان نصيبه باطلاً لكان نصيبه باطلاً من التمسك في الرجوع اذ لا يخرج المانع كليل  
فكان العامل اذ لا يملك الموت ولو كان للمال عروض لم يكن له ان يبيع ولو كان نصيبه باطلاً لكان  
اذا انقضت هذه الفرض فلو كان نصيبه باطلاً لكان نصيبه باطلاً من التمسك في الرجوع اذ لا يخرج المانع كليل  
من نصيبه وجنونه وغيره وعلى كل تقدير فلو كان نصيبه باطلاً لكان نصيبه باطلاً من التمسك في الرجوع اذ لا يخرج المانع كليل  
دون ذلك وعلى التمسك في الرجوع على كل تقدير فلو كان نصيبه باطلاً لكان نصيبه باطلاً من التمسك في الرجوع اذ لا يخرج المانع كليل  
فقد اوجبت انما القدر المختار وهو مقتضى البيع وانما نصيب العامل ولا يدرى الى نصيب المال كليل  
يستحق العبد في قيمته المال كليل وان كان العامل موزعاً على ما يقتضيه البيع فلو وجد المتخلف وهو صوره  
من جاز التفتيش على وجهه وانما المانع اذ ليس الاصول القدر على المال كليل وهو مقتضى هذا المانع  
انما هو على العامل دون المال كليل وما يقتضيه نصيب العامل فلا يقتضي نصيب المانع كليل فلو كان  
الموكل موزعاً على العامل على ما يقتضيه نصيب العامل فلا يقتضي نصيب المانع كليل فلو كان  
في جاز دفع المال الى العامل في وجهه مختاراً فاشترى به ما هو عليه فلو كان قد زاد فيها واحداً  
عق واستسقى في مال التاجر اطلق للموكل بالاستسقاء في وجهه من رجل معين ليعتد به عليه  
معتبره وتكرار الاستسقاء في مثل ذلك دليل العموم وليس التوال عن رجل معين ليعتد به عليه  
عالم بالمال بل عن مطلق يتحمل الأثرين ولأنه التمسك بجهة خلاف الأصل اذ هو مقتضى المانع كليل  
فيقتصر على موضع الوفاق والوجه الثاني ان المانع لا يكون مقتضى نصيب العامل بغيره كليل  
وهو موجب للمانع لانه اختيار النصيب اختياراً كليل في ان شاء الله وتحت اثره على  
إشهاد العامل بمقتضى الأدلة اذ على وجه الرجوع في كل كليل في الثالث بطلان البيع كليل  
مناقب لمقتضى المانع اذ العرض هو الشيء المقتضى لغيره التي تقتل التقلب للاشباع وهذا الشرا  
تتعب العقول بما في ذلك فيكون مخالفاً للعادة فيكون باطلاً لعدم الاذن فيه أو موقوفاً على الجائزة  
والوسط لا يخرج من قوة الاطلاق الزاوية وان لم يكن في حال الشرا ثم يرفع الشرا فيكون على القول  
كما سرفان فاما ملكه بالقطر موقوف نصيب العامل أيضاً فمخالفاً لصول التفتيش لكن حاله يدرى على قولنا  
بقر الشراين وجهان أحدهما ان مقتضى نصيب العامل هو الشرا اذ لا بد من نصيبه في بيع الشراين  
وهو اختيار النصيب وفي نظر ان نصيب الشراين هو نصيب نصيب بل بزره والشراين العرب انما هو ارتفاع الشراين  
ولا دخل لاختياره في ذلك فلو كان نصيب النصيب كليل بزره غير معدود ولكن إطلاق الزاوية الشراين  
فلا بد من كون الرجوع موجوداً حال التاجر في جهة واحدة وقد ترك الاستسقاء ايضاً في كل كليل  
والوجه الثاني عدم التمسك لعدم اختيار النصيب كليل على نصيب الشراين والاول في قولنا بطلان

قول

مقتضى

الرجوع

من ذلك عرض عليه بعد ارتفاع العدة وأعلم أن مقتضى الرجوع في كل كليل في قولنا بطلان  
ملكه بالقطر موقوف نصيب العامل أيضاً فمخالفاً لصول التفتيش لكن حاله يدرى على قولنا  
بقر الشراين وجهان أحدهما ان مقتضى نصيب العامل هو الشرا اذ لا بد من نصيبه في بيع الشراين  
وهو اختيار النصيب وفي نظر ان نصيب الشراين هو نصيب نصيب بل بزره والشراين العرب انما هو ارتفاع الشراين  
ولا دخل لاختياره في ذلك فلو كان نصيب النصيب كليل بزره غير معدود ولكن إطلاق الزاوية الشراين  
فلا بد من كون الرجوع موجوداً حال التاجر في جهة واحدة وقد ترك الاستسقاء ايضاً في كل كليل  
والوجه الثاني عدم التمسك لعدم اختيار النصيب كليل على نصيب الشراين والاول في قولنا بطلان

نصيب  
الموكل

مقتضى

الرجوع

نصيب

الموكل

الرجوع

الرجوع من وجوبه ويقتضيه ان ان المال كليل في الرجوع في كل كليل في قولنا بطلان  
ملكه بالقطر موقوف نصيب العامل أيضاً فمخالفاً لصول التفتيش لكن حاله يدرى على قولنا  
بقر الشراين وجهان أحدهما ان مقتضى نصيب العامل هو الشرا اذ لا بد من نصيبه في بيع الشراين  
وهو اختيار النصيب وفي نظر ان نصيب الشراين هو نصيب نصيب بل بزره والشراين العرب انما هو ارتفاع الشراين  
ولا دخل لاختياره في ذلك فلو كان نصيب النصيب كليل بزره غير معدود ولكن إطلاق الزاوية الشراين  
فلا بد من كون الرجوع موجوداً حال التاجر في جهة واحدة وقد ترك الاستسقاء ايضاً في كل كليل  
والوجه الثاني عدم التمسك لعدم اختيار النصيب كليل على نصيب الشراين والاول في قولنا بطلان

قول

مقتضى

الرجوع

نصيب

الموكل



















أخذ الحبيب من قدر المصنف المحب مع أخذ الأثر من معاملة الزايد  
المحب من قدر المحب الأثر من معاملة الزايد

مفتحة من لغة المثل الزرع عندك الا من ينظر المثل المتسمى كان شئان الزرع فتدبره واقع  
بغير اذن المالك لان هذا المعقود على **نفسه** المالك الاول في القيد من الحصة للمساواة انما في  
قصة من مقابلة زرع العين والمحصل الذي من حيث اوله العقد ولا الاذن فلا وجه انحصار  
المالك في الحصة من غير اجرة المثل خاصة **في حق** ولو كان اجره **مجانبا** قد عرف في حق  
المجانس ومنه ان المجران لو تم ثبوت الحصة للمالك المجانبا وفيه نظر الا في بعض محققين انما  
كيفية التخصيص فيه شائع اذ ما يذهب المصالح الذي لا يرضى انفسه عليك وخير الصلح  
في كنهها بين اخذ اجرة المثل والتخصيص **في حق** ما ذكره في الاثر وفيه نظر السابق وما في  
ثبوت اجرة المثل خاصة **في حق** ولو اذاع عليها ما اجرة المثل فلو اذاعها علم المزارع  
لم يتحقق من اجماله القضي قد عرف في قصة من كلام الله ولحقه واخفضا ان شرط  
صحة المزارعة على الاذن ان يكون له ما بعد الدسعي مما لا يخفى فيك الاشباع والمزارع  
فيه وفيما لا يوجب العقد لبقاء الشرط وان كان المالك والجارح لا ينفق فيه ولا لزم  
الا في قبضه على وجهه في اذاعها من جوانب المزارع على اذاعها انما هو على وجهه  
والا يوجب التخصيص **والا** من ذلك القاعدة بطلان المزارعة متى اذاعها لزمه ليعلم  
ولان الحكم التخصيص في حق العقد وقد فسار في الحالة للصفة ليست على وجهه  
العامة في اذاعه عليه التصريح بان لو ساقا على ما كانها عالما ببيع العقد واردة  
في التذكرة في العقد بعد ذلك كما حكينا متلفا في ما كان على وجهه من المزارع  
على ما كان لا اذن من مالك المزارع والشئ من نفسه من اذاعها من المالك على ما جرت  
العرفات واجازة اذاعته ووجهه في المزارع على ما كانها كاطلعا وهو جرد لثبوت اذاعته  
هذا العقد من المزارع وان كان المزارع يفتي في كون المالك اذاعها **اللا** في ذلك المزارع  
منه جردا في اذاعته خاصة في الحكم المزارع على ما كان في المزارع في اذاعته في المزارع  
على وجهه في اذاعته وان اذاع المزارع في اذاعته وهو ما كان المزارع على ما كان

باقي **الارض** التي لا تفضل لاجبة الحواف من افراده الله تعالى وان اختلفت بالغة والصحة  
 باعتبار الترتيب على هذه القديرات المعنى المصروف وانقرض الحقيقة المشتركة من الارض اذ  
 تلك الارض الملائكة لم يوجعك الزرع في القلح الحواف من افراده الحزب وعلا فاجلته في  
 في هذا المعنى وان لو تركت في العترة وغيره **قوله** وان عن الزرع لوجع **قوله** ان في  
 تعين الحق فيكونه شخصاً كذا الحب واصفها كما يسطر الظلمة من غيرها وغيره الصنف  
 الاخر من اختلافه فبعد ما يتعلق به العز من الملائكة في العترة فاما في العترة في العترة فاما  
 علماء الارض وهذا هو مقتضى التعيين في كلام المصروف من الانه تعالى بما فينا بعد ذلك في قوله  
 ولو كان اقل من ارضه وان كان ارضه من ارضه بالمشية الى الارض بقصص ارضها الى  
 من الطهرين والى باطن الارض من ماله كذا في حديثه في بعض ارضه في قوله  
 الذي في انما هو لا يتفق بالزرع ومصلحته الارض العترة واقصوه بالذات والملائكة ان كان  
 يحصل في انواع الارض من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 الارض من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 ترك الزرع في ارضه كذا في ارضه من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 فالأمر في عدم التعدي لما في بعض ارضه من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 وان عدل المتنازع في الارض من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 الاجرة وهي حاصل على القديرات من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 الزرع على الملة فانه لا على ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 وهو كذا في كلامه من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 لوجع **قوله** ولو زرع ما في ارضه من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 اي لو عدل الى زرع كذا في ارضه من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 الاثريان وجه الفصل في هذه النقطه المعنى عليها في ارضه من غير ان كان من غير ان كان من غير ان كان من غير  
 فيجوز

تحت

أولاً والمأخوذ بالبرهان وهو عدم الصحة في الأولى ما ذكرته من عدم الاشتغال بها فبينما استخرج  
عن المشتبه وهو من ما استلزمه الاشتغال بالثبوتية وحسنه بما استلزمه الاشتغال بالبرهان  
على استخراج البرهان كما استلزمه اشتغالاً بأن الاشتغال بالصحة وينبغي فيها الاشتغال  
باصطلاح التكملة ولو فرض عدم الاشتغال بها مطلقاً بالصحة طغى لأن شرط الصحة إمكان  
الاشتغال ولو فرض في ذلك الاشتغال جواز قولنا بل المتكلم بالاشتغال بهذا  
التعليل لا يدل على الخلل طغى إمكان العلم بالاشتغال مع وجود المشتبه أيضاً مع صحة  
الاشتغال كركناه وتوفيق الجليل ما على حاله من صحة قوله **فإن** وإذا كان ذلك كما  
من بعض الزعم جواز صحة القول بإمكان الاشتغال في الجليل لا كقولنا عدم الاشتغال في ذلك  
استلزامه الصحة الجارية إذا كان الزعم قولنا عدم الاشتغال على الفضان أو لو كان في  
بعضه أو بعضه في الخارج ثم لا يخلو عن صحة **فإن** ولو كان ما نحن فيه ما يدعى بالاشتغال  
للمشتبه في الاشتغال في التعليل أنه لا فرق بين هذا المشتبه بذلك وعدم الاشتغال  
بما هو فوقه أو شرطه الصحة عركاً في الصحة في عقد المشتبه بعدم رضا المشتاهر ولو فرض  
وهذا ما يتبعه فما كان على المشتبه بالاشتغال في الجليل لا يخلو عن صحة قوله **فإن**  
إمكان الاشتغال في الجليل فما لوجبه انقطاعه عن اشتغال المشتبه ولا وجهه  
الصحة بل يوجب المشتاهر للجل وما لوجبه المصلحة هو الوجه وهذه الأحكام آتية في  
المراد على الاشتغال المذكور **فإن** ذكرنا في بابها أو من اشتغال **أدرك** الشيء والاشتغال  
ربما في في هاتين المقتضى أن المشتبه من الاشتغال ما لوجبه ما لوجبه المشتاهر  
والفرق بينهما الاشتغال في الجليل أو اشتغال المشتاهر عما من اشتغال المشتبه في  
مختلف الزعم **فإن** المشتبه في الجليل ما لوجبه ما لوجبه المشتاهر في الجليل  
فما لا يشترط **فإن** ولا بأس **فإن** ولو شرط الزعم أو اشتغال المشتبه في الجليل  
ولذلك ما لوجبه المشتاهر وما لوجبه الاشتغال في الجليل أو من اشتغال المشتاهر في الجليل

[illegible]

فوج

4



































































































انما يتم العلم بقصد العلم بقدره وبقدره  
كما انه لا يرد مع ذلك شي من اجرة العمل  
فقط مع زيادة العلم

[illegible]

فمنهم  
محبوب  
تعالى  
في  
ملك

فليس لي ان يعزلني عنكم  
لاني انا الذي اريد ان  
كل من يحب الله والذين هم

[illegible]

من أجازة فوفى على حقيرة المالك  
أولاً لأنه ساجد لم الشكر

[illegible]

الحیاء فی الدنیا والآخرۃ  
والمعامل فی الدنیا والآخرۃ  
الموت والحدیث  
من صنف معین واما

المجلد  
امر

لولا إقامته عليه بأرضه ولأن من يخرج إلى جهة الشمال يحمل معه الماء العذب الذي لا ينضب  
 إلا بخره وقد لا ينفد عليه ويختار في الرجوع إلى البحر لأنه المباشرة للامتنان والاحتياج  
 المشفق وإن كان من شدة الحاجة إلى البحر فإنه لا يترك فعل الخير بل يعلو عليه المتعاجر الذي  
 لا يحرمه من المضيق بأعماله غيره ولا يزال المالك قائما لا يملك المضيق إلى البحر وإن  
 بعد المضيق فإن كانت الجهة معينة إلى الضيق بالماء ليس هو فيه وإن كانت مطلقة  
 فإن أجاز المضيق أضيقا بالماء الأبعد وكافا بالماء المتعاجر فما استمر من جهة الأبعد  
 فبصرف جهته إلى عمله ولما العيون وأطراف العلقة الغلابة يختار المتعاجر من جهة الأبعد  
 والمتعاجر في جميع هذه المواضع وهو غير واضح ولا يجرى على وجهه من عدم الضيق من جهة  
 فبأخذ المتعاجر من دون الجبل بقرعة بينهم وعنده من يخرج إلى البحر ليعتق العبد  
 ويمنه وأكله بالشيء ويضيق الذي على الضفة فلو كان من شأن المباشرة ونحوه لم يكن مطلقا  
 كما حكم الزمان المبرور في ذلك فاعتد **قوله** ولو كان من شأنه كان وهو الذي استأجر الجبل  
 من المدة الأشهر المتكررة في الذي استأجر الجبل من مدة المباشرة مع تعيين المدة أو غير المدة  
 مع تعيين المباشرة أو غيرهما فالأول كان يتنازع على حصول الحياطة وما أملا المالك  
 كان يتنازع في جهة المدة أو ما يقع من غير المدة والوقت والثالث كان يتنازع على حصول  
 أو من غير تعيين الزمان في جميع شئ من كعدم الخصام منفعة في شئ من بعض أركان الجبل  
 لنفسه أو غير ذلك والاشترط على جهة سبب استحقاق العمل على المتعاجر الأبعد  
 مشترك في العمل من المتعاجر وخصه بغيره الآخر لو شاء مطلقا صاحب الشئ  
 كان أو في المدة مع المدة وهو الماحض وهو باعتبار المدة الشئ من العمل من قبل الجبل  
 إذا الأول مطلقا بالتسليم المباشرة والثاني التمسك بالمدة والمباشرة معا وكل جاز  
 العمل بغير المتعاجر مع عدم مطالبة له بالمدة تعطفا على وجه حصول العمل منها فنفذ  
 في الأول والمباشرة ونفذ في الثاني والعرف في الأول والثالث وجه بتسليم العمل

22/11

وزن غلظت قشر عظام  
الغليظ جدا لا يتردد  
المرء في شحمه

کتابخانه عمومی

1. *1955*

472

قوله في المادة المعينة ان كان مذهبنا **فعلنا** فخطا **وع** ان الشبهة قد ادرجتم  
 في بعض تحقيقاته بان الاطلاق في كل حال المثل ليستحق العقاب وانما في المادة المذكورة  
 القول بان كراهة بعض المذاهب خاصة بغيره وكما يقتضيه ويظهر من بعض النسخة بغيره  
 في صورة المصلحة ووجه عليه في هذه الحادة السابقة صورة القول على المصلحة  
 كما منع في الخبر الخاص ومانعه في الاجارة التي هو عليها في ذلك فان لم يكن اورد في الحادة  
 السابقة مع اتحاد زمان المبيع فصار الحق كما في المطلق فيها او عن بعض ما لا يلائم الاشارة  
 واطلق في الاجارة وما لا يلائم ما ذكره او لم يذكره من غير علم لعدم دليله على القول  
 ونعم في الاثر بالاعيان الصنفين فيكون البطلان على العزم عليه وعدمه من التحقيق على  
 كذا الاثر بالشيء انما يقتضي الشيء من جهة اقسامه وهو كذا في كل الاثر بالخاصة **فما**  
 كان الشيء غير المصلحة لا يدل على اطلاق عدمه ولا يستند الى ايراد قول كذا في جهة  
 يجوز في بعضه وفي ذلك **فما** من جهة المصلحة الى القضاء على المكان وعدمه  
 اجازة ليست ثابتة قبل ان تمام وانما يقتضي وجوب البيع لتمامه في جهة واما معناه  
 فهو في المدة فان كانت المدة في العاقبة **فله** وبذلك المصلحة يقتضي العدة  
 ملك **الاحرة** وقد تقدم ان الاحرة في كل العدة والعزم هنا بان كون المصلحة ملك  
 الضمان ووجه ما تقدم من ان مقتضى المعاوضة يقتضي اشتراك بين العوضين في الاثر  
 العوض من جانب المجرى والمجرى من المصلحة فيكون اشتراكا في المصلحة يقتضي القول  
 وان كان انما يقتضي ما على العدة فان معنى ملكها كذا في جهة في جهة لا يستفاد  
 ونظيرها في العزم في ذلك فلو ان الحقوق المادية وان لم يكن ما يقتضي الا ذلك وان  
 لم يملكه المجرى قبل الاجارة بعينه ان كان ينصرف فيها بالقيمة في العزم فلا اثر  
 ما استأجره كما لا يقتضي فيها بان ملك المجرى في ذلك بعض العامة فيمن ان  
 المستأجر لا يملك المصلحة بالعدالة مع عدمه بل يملكها على التدرج شيئا فشيئا مع عدمه

عنه

قد  
له  
و  
ا

نیگار  
فان  
جہا  
ادۃ

١٠٠



































































١٤٨





